

المحلى

تصنيف للإمام أبي حنيفة ، الحديث ، الفقيه ، الأصول ، توى العارضة
مطهر العارضة ، بليغ البشارة ، بالغ البشارة ، صاحب التعريف
المتعة في العقول والنقول ، والفتنة ، والفتنة ، والأصول
والمسائل ، بمقدود القرن الخامس ، فخر الإسلام
أبي محمد علي بن أحمد بن محمد بن عزم
المتوفى سنة ٤٥٦ هـ .

المجلد الثالث

منهجه وأنت

الكتاب الهادي للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت



الموسوعات الإسلامية

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

المحلى

المصنف الإمام الجليل، المحدث، الفقيه، الأصولي، قوي المعارضة
شديد المعارضة، بلغ العبارة، بالغ الحكمة، صاحب التصانيف
المتمعة في العقول والنقول، والسنن، والفقه، والأصول
وأحكام، مجدد القرن الخامس، فخر الأندلس
أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم
المتوفى سنة ٤٥٦ هـ.

طبعة مصححة ومقابلة
على عدة مخطوطات ونسخ معتمدة
كما قبلت على النسخة التي حققها الأستاذ
الشيخ أحمد محمد شاكر

الجزء الخامس

منشورات
الكف للنشر والطباعة والتوزيع - بيروت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٥١٣ - مسألة - ومن خرج عن بيوت مدينته ، أو قرنته ، أو موضع سكناه فشى ميلا فصاعداً صلى ركعتين ولا بدأ بالنعاء الملب ، فان مشى أقل من ميل صلى أربعاً *
قال علي : اختلف الناس في هذا ، كلوا ينأمن طريق حماد بن سلمة عن أيوب السخيتاني عن أبي قلابة عن أبي الهلب : أن عثمان بن عفان رضي الله عنه كتب : انه يلقي أن رجلاً يخرجون إلى الجابية ، وإما التجارة ، وإما الجسر (١) ثم لا يمتون الصلاة ، فلا تفلحوا ، فانما يقصر الصلاة من كان شاخصاً أو محضرة عدو (٢) *
ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن سميد بن أبي عروة عن قتادة عن عياش بن عبد الله ابن أبي ربيعة المخزومي . أن عثمان بن عفان كتب إلى عماله : لا يصلي (٣) الركعتين جاب ولا تاجر ولا تان ، انما يصلي الركعتين من كان معه (٤) الزاد والمزاد (٥) *
قال علي : الثاني - هو صاحب العنينة *
قال علي : هكذا في كتابي وصوابه عند عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة *

(١) بفتح الجيم والسين المجمة ، قال في اللسان « وفي حديث عثمان رضي الله عنه انه قال : لا يفرنكم جسر كم من صلاتكم فانما يقصر الصلاة من كان شاخصاً أو محضرة عدو ، قال ابو عبيد : الجسر القوم يخرجون بدواهم إلى المرقى وبيتون مكانهم ولا يأوون إلى البيوت وربما رأوه سفراً قصر الصلاة فنهاهم عن ذلك لأن المقام في المرقى وان طال فليس بسفر » اه وفي النسخة رقم (١٦) « الجلش » وهو تصحيف وخطأ (٢) انظر الطحاوي (ج ١ ص ٢٤٧) (٣) في النسخة رقم (٤٥) « لا يصل » (٤) في النسخة رقم (١٦) « مع » وهو خطأ (٥) انظر الطحاوي (ج ١ ص ٢٤٧)

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن علي بن مسهر عن أبي اسحاق الشيباني عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن عبد الله بن مسعود قال : لا يفرنكم سوادكم هذا من صلاتكم ، فإنه من مصركم *

وعن عبد الرزاق عن معمر عن الأعمش عن ابراهيم التيمي عن أبيه قال : كنت مع حذيفة بالدائن فاستأذنته أن آتي أهلي بالكوفة ، فاذن لي وشرط علي أن لا افطر ولا أصلي ركعتين حتى أرجع اليه ، وبينها نيف وستون ميلا *
وهذه أسانيد في غاية الصحة *

وعن حذيفة أن لا يقصر إلى السواد ، وبين الكوفة والسواد سبعون ميلا (١) *
وعن معاذ بن جبل وعقبة بن عامر : لا يبطأ أحدكم بما شئت أحداد الجبال ، ويطول الأودية وترعون أنكم سفر ، لا ولا كرامة ، إنما التقصير في السفر البات ، من الأفق إلى الأفق *
ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن أبي الأحوص عن عاصم عن ابن سيرين قال : كانوا يقولون : السفر الذي تقصر فيه الصلاة الذي يحمل فيه الراد والراد *
وعن أبي وائل شقيق بن سلمة . أنه مثل عن قصر الصلاة من الكوفة إلى واسط ؟
فقال : لا تقصر الصلاة في ذلك ، وبينهما مائة ميل وخمسون ميلا *
فها قول *

ورد ويؤمن طريق ابن جريج . أخبرني نافع : أن ابن عمر كان أدنى ما يقصر الصلاة إليه مال له بخير ، وهي مسيرة ثلاث فواصل (٢) لم يكن يقصر فيما دونه *
ومن طريق حماد بن سلمة عن ايوب السخيتي وحيد ، كلاهما عن نافع عن ابن عمر . أنه كان يقصر الصلاة فيما بين المدينة وخيبر وهي كقدر الأهواز من البصرة ، لا يقصر فيما دون ذلك *
قال علي : بين المدينة وخيبر كما بين البصرة والأهواز وهو مائة ميل واحدة غير أربعة أميال *

(١) الكلمة تقرأ في الأصلين «سبعون» وتقرأ «تسعون» لاهمالها واشتباه رسمها
(٢) هكذا في النسخة رقم (١٦) وفي النسخة رقم (٤٥) «قواصل» بدون نقط وكلامها ظاهر أنه خطأ والظن أن الكلمة محرفة فيحرر *

وهذا مما اختلف فيه عن ابن عمر، ثم عن نافع أيضا عن ابن عمر *
وروينا عن الحسن بن حى . انه قال: لا قصر فى أقل من اثنين وعشرين ميلا ، كما بين
الكوفة و بغداد *

ومن طريق وكيع عن سميد بن عبيد الطائي عن علي بن ربيعة الوالبي (١) الأسدي
قال : سألت ابن عمر عن تقصير الصلاة ؟ فقال : حاج او ممتعر او غازی - قلت : لا ، ولكن
احدنا تكون له الضيقة بالسواد ، فقال : تعرف السويداء ؟ قلت : سمعت بها ولم أرها ،
قال : فاتها ثلاثا وليتين (٢) ولية للمسرع ، اذا خرجنا اليها قصرنا *

قال علي : من المدينة الى السويداء اثنا وسبعون ميلا اربعة وعشرون فرسخا .
فهذه رواية اخرى عن ابن عمر *

ومن طريق عبد الزاق عن اسرائيل عن ابراهيم بن عبد الله على يقول . سمعت سويد
ابن غفلة يقول . اذا سافرت ثلاثا فاقصر الصلاة *

وعن عبد الزاق عن أبي حنيفة وسفيان الثوري ، كلاهما عن حماد بن أبي سليمان عن
ابراهيم النخعي أنه قال فى قصر الصلاة ، قال أبو حنيفة فى روايته : مسيرة ثلاث ، وقال
سفيان فى روايته : الى نحو المدائن يعنى من الكوفة ، وهو نحو ثيف وستين ميلا ،
لا يتجاوز ثلاثة وستين ولا ينقص عن واحد وستين *

وهذين التحديدان جميعا يأخذ أبو حنيفة ، وقال فى تفسير الثلاث : سير الاقدام
والثقل والابل *

وقال سفيان الثوري : لا قصر فى أقل من مسيرة ثلاث ، ولم نجد عنه تحديد الثلاث *
وعن حماد بن أبي سليمان عن سميد بن جبير فى قصر الصلاة : فى مسيرة ثلاث *
ومن طريق الحجاج بن المنهال : ثنا يزيد بن ابراهيم قال سمعت الحسن البصرى
يقول : لا تقصر الصلاة فى أقل من مسيرة ليلتين *

ومن طريق وكيع عن الربيع بن صبيح عن الحسن : لا تقصر الصلاة إلا فى ليلتين ،
ولم نجد عنه (٣) تحديد الليلتين *

(١) فى النسخة رقم (١٦) «على بن ربيعة الرأى» وهو خطأ غريب (٢) كذا فى الأصول
بنسب ليلتين (٣) فى النسخة رقم (١٦) «عنده» وهو خطأ *

وعن معمر عن قتادة عن الحسن مثله ، قال : وبه يأخذ قتادة *
وعن سفيان الثوري عن يونس بن عبيد عن الحسن مثله ، إلا أنه قال : مسيرة يومين *
وعن معمر عن الزهري قال : تقصر الصلاة في مسيرة يومين ، ولم نجد عن قتادة
ولاعن الزهري تحديد اليومين *

وعن وكيع عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن مجاهد عن ابن عباس قال :
إذا سافرت يوماً إلى العشاء فأتم ، فإن زدت قصر *

وعن الحجاج بن النبال : ثنا أبو عوانة عن منصور — هو ابن المعتمر — عن مجاهد
عن ابن عباس قال : لا يقصر المسافر في مسيرة يوم إلى العتمة ، إلا في أكثر من ذلك .
وهذا مما اختلف (١) فيه عن ابن عباس *

ومن طريق وكيع عن هشام بن الناز ربيعة الجرشي (٢) عن عطاء بن أبي رباح : قلت لابن
عباس : أقصر إلى عرفة قال : لا ، ولكن إلى الطائف وعسفان ، فذلك ثمانية وأربعون ميلاً *

وعن معمر أخبرني أيوب عن نافع : أن ابن عمر كان يقصر الصلاة في مسيرة فأربعين يوماً
وهذا مما اختلف فيه عن ابن عمر كما ذكرنا *

وبهذا يأخذ الليث ومالك في أشهر أقواله عنه ، وقال : فإن كانت أرض لا أميال فيها فلا
قصر في أقل من يوم وليلة لا تنقل . قال : وهذا أحب ما تقصر فيه الصلاة إلى . وقد ذكر عنه
لا قصر إلا في خمسة وأربعين ميلاً فصاعداً . وروى عنه : أنه لا قصر إلا في اثنين وأربعين
ميلاً فصاعداً . وروى عنه : لا قصر إلا في أربعين ميلاً فصاعداً *

وروى عنه إسماعيل بن أبي أويس : لا قصر إلا في ستة وثلاثين ميلاً فصاعداً . ذكر
هذه الروايات عنه إسماعيل بن إسحاق القاضي في كتابه المعروف باليسوط . ورأى
لأهل مكة خاصة في الحج خاصة : أن يقصروا الصلاة إلى منى فافوقها ، وهي أربعة
أميال . وروى عنه ابن القاسم : أنه قال فيمن خرج ثلاثة أميال — كالرعاة وغيرهم —
فأقول فافطر في رمضان فلا شيء عليه إلا القضاء فقط *

(١) في النسخة رقم (١٦) «اختلفوا» (٢) الناز : بالنتين المعجمة والزاي ويشتبا ألف ،
والجرشي : بضم الجيم وفتح الراء وكسر الشين المعجمة . وفي النسخة رقم (١٦) «هشام بن ربيعة
أبو الناز الجرشي» وفي النسخة رقم (٤٥) «هشام بن ربيعة بن الناز الجرشي» وكلاهما خطأ
والصواب ما ذكرنا *

ورويانا عن الشافى : لا قصر فى أقل من ستة وأربعين ميلا بالمأشى *
وههنا أقوال أخر أيضا : كإروينا من طريق وكيع عن شعبة عن شيبيل (١) عن
أبي جرة الضبى قال قلت لابن عباس : أقصر الى الأيلة ؟ قال : تذهب وتجيء فى يوم ؟
قلت : نعم ، قال : لا ، الا يوم متاح *

وعن سفيان بن عينة عن عمرو بن دينار عن عطاء . قلت لابن عباس : أقصر الى
منى أو عرفة ؟ قال : لا ، ولكن الى الطائف أو جدة أو عسفان ، فإذا وردت على ماشية
لك أو أهل فاتم الصلاة *

قال على : من عسفان الى مكة بكسير الحلفاء (٢) اثنان وثلاثون ميلا . وأخبرنا
الثقات أن من جدة الى مكة أربعين ميلا (٣) *

وعن وكيع عن هشام بن النازع عن نافع عن ابن عمر : لا تقصر الصلاة الا فى يوم تام *
وعن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر : أنه سافر الى ريم فقصر
الصلاة ، قال عبد الرزاق : وهى على ثلاثين ميلا من المدينة *

وعن عكرمة : اذا خرجت فبت فى غير أهلك فاقصر ، فان أتيت أهلك فاتم *
وبه يقول الأوزاعى : لا قصر الا فى يوم تام ، ولم نجد عن هؤلاء تحديد اليوم *
ومن طريق مالك عن نافع عن ابن عمر : أنه قصد الى ذات النصب ، وكنت أسافر
مع ابن عمر البريد فلا يقصر . قال عبد الرزاق : ذات النصب من المدينة على ثمانية
عشر ميلا *

ومن طريق محمد بن جعفر : ثنا شعبة عن خبيب (٤) بن عبد الرحمن عن حفص
ابن عاصم بن عمر بن الخطاب قال : خرجت مع عبد الله بن عمر بن الخطاب الى ذات
النصب - وهى من المدينة على ثمانية عشر ميلا - فلما أتاهما قصر الصلاة *
ومن طريق أبي بكر بن أبى شيبة : ثنا هشيم بن الجوير عن الضحاك عن الزال بن

(١) شيبيل بضم الشين المججمة وهوا بن عزة بن عبد الضبى ، وشيخه ابو جرة
- بالجيم والراء - اسمه نصر بن عمران الضبى ، وفى النسخة رقم (١٦) « شيبيل بن
أبى جرة » وهو خطأ (٢) كذا فى الأصلين (٣) ما بين جدة ومكة من سبعين الى ثمانين
الف متر تقريبا فهو أكثر من أربعين ميلا (٤) بالخاء المججمة مصغر *

سيرة: أن علي بن أبي طالب خرج إلى النخيلة فنصّل بها الظهر ركعتين والمصر ركعتين ثم رجع من يومه ، وقال : أردت أن أعلمكم سنة نبيكم ﷺ *

ومن طريق وكيع : ثنا حماد بن زيد (١) ثنا أنس بن سيرين قال : خرجت مع أنس بن مالك إلى أرضه ينفق سيرين - وهي على رأس خمسة فراسخ - فصلى بنا العصر في سفينة ، وهي تجري بنا في دجلة قاعداً على بساط ركعتين ثم سلم ، ثم صلى بنا ركعتين ثم سلم *

ومن طريق البزار : ثنا محمد بن المثنى ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا شعبة عن يزيد ابن خير عن حبيب بن عبيد عن جبير بن نفير عن ابن السمط - هو شرحبيل - : أنه أتى أرضاً يقال لها «دومين» - من حمص على بضعة عشر ميلاً - فصلى ركعتين ، فقلت له أنصلي ركعتين ؟ قال : رأيت عمر يصلي بذي الحليفة ركعتين وقال : «أفضل كما رأيت رسول الله ﷺ يفعل» (٢) *

وعن محمد بن بشار : ثنا محمد بن أبي عدي ثنا شعبة عن يزيد بن خير عن حبيب ابن عبيد عن جبير بن نفير قال : خرج ابن السمط - هو شرحبيل - إلى أرض يقال لها : «دومين» - من حمص على ثلاثة عشر ميلاً فكان يقصر الصلاة ، وقال : رأيت عمر ابن الخطاب يصلي بذي الحليفة ركعتين فسأله ؟ فقال : «أفضل كما رأيت رسول الله ﷺ يفعل» . *

ورويناه من طريق مسلم أيضاً بإسناده إلى شرحبيل عن ابن عمر (٣) *

قال علي : لو كان هذا في طريق الحج لم يسأله ولا أنكر ذلك *

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة : ثنا إسماعيل بن علية عن الجري عن أبي الورد ابن ثمامة (٤) عن الجراح قال : كنا سافر مع عمر بن الخطاب ثلاثة أميال فيتجوز في الصلاة ويفطر (٥) ويقصر . *

(١) في النسخة رقم (٤٥) «ومن طريق حماد بن زيد» بدون نقط ، وهو خطأ (٢) كلمة «بفضل» سقطت من النسخة رقم (١٦) (٣) في النسخة رقم (١٦) «عن ابن عمر» (٤) في النسخة رقم (٤٥) «عن أبي الورد عن ثمامة» وهو خطأ (٥) في النسخة رقم (١٦) «فيفطر» وما هنا أحسن *

ومن طريق محمد بن بشار : ثنا أبو عامر المقدسى ثنا شعبة قال : سمعت ميسر (١)
ابن عمران بن عمير يحدث عن أبيه عن جده : أنه خرج (٢) مع عبد الله بن مسعود
وهو رد يده على بطة له - مسيرة أربعة فراسخ ، فعلى الظهر ركعتين ، والمصر ركعتين
قال شعبة : أخبرني بهذا ميسر بن عمران وأبوه عمران بن عمير شاهد *

قال على : عمير هذا مولى عبد الله بن مسعود *
ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة : ثنا علي بن مسهر عن أبي اسحاق الشيباني - هو سليمان
ابن فيروز - عن محمد بن زبدين خليفة عن ابن عمر قال : تقصر الصلاة في مسيرة ثلاثة أميال *
قال على : محمد بن زيد هذا طائى ولاء على بن أبى طالب القضاء بالكوفة ، مشهور
من كبار التابعين *

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة : ثنا وكيع ثنا مسمر - هو ابن كدام - عن
محارب بن دينار قال سمعت ابن عمر يقول : إني لأسافر الساعة من النهار فأقصر ،
يعنى الصلاة *
محارب هذا سدوسى قاضى الكوفة ، من كبار التابعين ، أحد الأئمة ، ومسمر
أحد الأئمة *

ومن طريق محمد بن المنثري : ثنا عبد الرحمن بن مهدى قال ثنا سفيان الثوري قال
سمعت جبلة بن سحيم يقول سمعت ابن عمر يقول : لو خرجت ميلا قصرت الصلاة *
جبلة بن سحيم تابع ثقة مشهور *

وحدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن
محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن بشار
كلاهما عن غندر - هو محمد بن جعفر - عن شعبة عن يحيى بن يزيد الهنائي (٣) قال :
سألت أنس بن مالك عن قصر الصلاة ؟ فقال : « كان رسول الله ﷺ إذا خرج مسيرة
ثلاثة أميال أو ثلاثة فراسخ - شك شعبة - صلى ركعتين *
قال على : لا يجوز أن يجيب أنس إذا سئل إلا بما يقول به *

(١) بضم الميم وفتح الياء المثناة وكسر السين المهملة المشددة وآخره واو (٢) كلمة
« خرج » سقطت من النسخة رقم (١٦) خطأ (٣) بضم الهاء وفتح النون وكسر الهمزة *

ومن طريق أبي داود السجستاني : أن دحية بن خليفة الكلبي أفطر في مسيره
من القسقاط الى قرية على ثلاثة أميال منها *

ومن طريق محمد بن بشار: ثنا أبو داود الطيالسي ثاشبة عن قيس بن مسلم عن سميد بن
جبير قال : لقد كانت لي أرض على رأس فرسخين فلم أدرك أقصر الصلاة اليها ما أعجزها *
ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة : ثنا حاتم بن اسماعيل عن عبد الرحمن بن حرملة
قال : سألت سميد بن السيب : أ أقصر الصلاة وأفطر في يريد من المدينة ؟ قال : نعم .
وهذا استناد كالشمس *

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة ثنا عبد الرحمن بن مهدي عن زمة - هو ابن صالح - عن
عمرو بن دينار عن أبي الشتاء - هو جابر بن زيد - قال : يقصر في مسيرة ستة أميال *
ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة : ثنا وكيع عن زكرياء بن أبي زائدة أنه سمع
الشعبي يقول : لو خرجت الى دير الثعالب لقصرت *

وعن القاسم بن محمد وسالم : أنهما مررا رجلا مكيًا بالقصر من مكة الى منى ، ولم ينصاحجا
من غيره ، ولا مكيًا من غيره *

وصح عن كثوم بن هاني ، وعبد الله بن محيرز وقيصة بن ذؤيب القصري في ضمة عشر ميلًا (١)
وبكل هذا نقول ، وبه يقول أصحابنا في السفر اذا كان على ميل فصاعد في حج أو عمرة
أو جهاد ، وفي الفطر في كل سفر *

قال علي : فهم من الصحابة كما أوردنا : عمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب ، ودحية بن
خليفة ، وعبد الله بن مسعود ، وابن عمر ، وأنس ، وشرحيل بن السمط ، ومن التابعين :
سميد بن السيب ، والشعبي ، وجابر بن زيد ، والقاسم بن محمد ، وسالم بن عبد الله بن عمر ،
وقيصة بن ذؤيب ، وعبد الله بن محيرز ، وكثوم بن هاني ، وأنس بن سيرين ، وغيرهم .
وتوقف في ذلك سميد بن جبير ، وبدخل فيمن قال بهذا مالك في بعض أقواله ، على
ما ذكرنا عنه في الفطر متأولاً ، وفي المكي يقصر بمنى وعرفة *

(١) البضع في العدد بكسر الهمزة وبض الرب يفتحها وهو ما بين الثلاث الى التسع ، والميل
بكسر اللام متبني مد البصر ، والفرسخ ثلاثة أميال اه الجوهري *

قال على : وانما تقصينا الزوايا في هذه الأبواب لأننا وجدنا المالكيين والشافعيين قد أخذوا يجرىون أنفسهم في دعوى الإجماع على قولهم !! بل قد هجم على ذلك كبير من هؤلاء وكبير من هؤلاء فقال أحدهما : لم أجد أحدا قال بأقل من القصر في إقامته ، فهو إجماع !! وقال الآخر : قولنا هو قول ابن عباس وابن عمر ، ولا يخالف لهما من الصحابة !! فاحتسبنا الأجر في إزالة ظلمة كذبهما عن المحدثين فكيف أهل العلم !! والحمد لله رب العالمين (١) *

قال على : أما من قال بتحديد ما يقصر فيه بالسفر من أفق إلى أفق ، وحيث يحمل الزاد والمزاد ، وفي ستة وتسعين ميلا وفي اثنين وعشرين ميلا ، وفي اثنين وسبعين ميلا ، وفي ثلاثة وستين ميلا ، وفي أحد وستين ميلا ، أو ثمانية واربعين ميلا ، أو خمسة واربعين ميلا ، أو أربعين ميلا ، أو ستة وثلاثين ميلا : - فالهم حجة أصلا ولا متعلق ، لأن قرآن ولا من سنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا من إجماع ولا من قياس ، ولا من رأى سديد ، ولا من قول صاحب لا يخالف له منهم . وما كان هكذا فلا وجه للاشتغال به *

ثم نسأل من حد ما فيه القصر والفطر بشيء من ذلك عن أى ميل هو ؟ ثم نمطه

(١) هذه الكتب التي كانت متداولة عند صبيان المحدثين في عصر ابن حزم القرن الخامس ومن أهمها مصنف ابن أبي شيبة ، ومصنف عبد الرزاق ، واختلاف العلماء لابن المنذر - صارت في عصرنا هذا بل وقبله بقرون من النواذر النالية التي لا يسمع اسمها إلا الخواص من كبار المطلعين على كتب السنة ، وعامة المشتغلين بالحديث لا يعرفونها ، وأصولها فقدت تقريرا من المكاتب الإسلامية وبقيت منها قطع قليلة ، وقد علمنا أن مصنف ابن أبي شيبة يوجد منه نسختان بمكاتب الاستانة ولا ندرى ماذا يفعل بهما الأتراك وننير همام من كتب الإسلام النادرة بعد أن أعلنوا خروجه على الدين وابدوا صفحتهم في عداة الإسلام ؟ ، وسعنا أيضا أن مصنف عبد الرزاق موجود في الأقطار الجنية حفظها الله ، بل هذا الحلى نفسه تلقى كل مشقة في سبيل تصحيح أصوله بعد أن كادت نسخته تفقد من بلاد الإسلام ، لولا أن قبض الله لحياته الاستاذ الشيخ (محمد منير المشققي) مدير إدارة الطباعة النيرية حفظه الله وجزاه عن المسلمين أحسن الجزاء ، ولعل ناشري الكتب في العالم الإسلامي يهتمون بنشر ما يجدون من آثار العلماء لو كانت في أمة من الأمم الأخرى لطاروا بها كل مطار . والله الهادي إلى سواء السبيل *

من الميل عقدا أو فترا أو شبرا ، ولا يزال نمطه شيئا فشيئا فلا بد له من التحكم في الدين ،
أو ترك ما هو عليه ؛ فسقطت هذه الأقوال جملة والحمد لله رب العالمين *

ولا متعلق لهم بآبن عباس وآبن عمر لوجوه :

أحدها : أنه قد خلفهم غيرهم من الصحابة رضى الله عنهم *

والثاني : أنه ليس للتحديد بالأميال في ذلك من قولهما ، وأما هو من قول من دونهما *

والثالث : أنه قد اختلف عنهما اشد الاختلاف كما أوردنا *

فروى حماد بن سلمة عن أيوب السخيتاني وحيد كلاما عن نافع ، وواقعهما آبن

جريج عن نافع : أن آبن عمر كان لا يقصر في أقل من ستة وتسعين ميلا *

وروى ميمر عن أيوب عن نافع : أن آبن عمر كان يقصر في أربعة بسة برد ، ولم

يذكر أنه منع من القصر في أقل *

وروى هشام بن النازع عن نافع : أن آبن عمر قال : لا تقصر الصلاة الا في اليوم التام *

وروى مالك عن نافع عنه : أنه كان لا يقصر في البريد . وقال مالك : ذات النصب

وريم كاتهما من المدينة على نحو أربعة برد *

وروى عنه علي بن ربيعة الوالبي : لا قصر في أقل من اثنين وسبعين ميلا *

وروى عنه آبنه سالم بن عبد الله - وهو أجل من نافع - : أنه قصر الى ثلاثين ميلا *

وروى عنه آبن أخيه حفص بن عاصم - وهو أجل من نافع واعلم به - : أنه قصر

الى ثمانية عشر ميلا *

وروى عنه شرحبيل بن السمط ، ومحمد بن زيد بن خليفة ، وعارب بن دثار ، وجيل

آبن سحيم - وكأهم أئمة - : القصر في أربعة أميال ، وفي ثلاثة أميال ، وفي ميل واحد

وفي سفر ساعة ، وأقصى ما يكون سفر الساعة من ميلين الى ثلاثة *

وأما آبن عباس فروى عنه عطاء : القصر الى عسفان ، وهي اثنان وثلاثون ميلا ،

وإذا وردت على اهل أو ماشية فأتم ، ولا تقصر الى عرفة ولا منى *

وروى عنه مجاهد : لا قصر في يوم الى العتمة ، لكن فيما زاد على ذلك ، وروى

عنه أبو جرة الضبي : لا قصر الا في يوم متاح (١) *

وقد خالفه مالك في أمره عطاء أن لا يقصر الى منى ولا الى عرفة ، وعطاء مكي ، فن

(١) بتشديد التاء المثناة من فوق أي يوم تمتد سيره من أول النهار الى آخره ومنتج النهار اذا

طال وامتد *

الباطل أن يكون بعض قوله حجة وجمهور قوله ليس حجة !! *

وخالفه أيضاً مالك والشافعي في قوله : اذا قدمت على أهل أوماشية فاتم الصلاة ، *
فحصل قول مالك والشافعي خارجاً عن أن يقطع بأنه تحميداً أحسن الصحابة رضى الله
عنهم ، ولا وجد ينفع أحسن الثابطين أنه حد مافيه القصر بذلك ، ولعل التحديد -
الذى في حديث ابن عباس - إنما هو من دون عطاء ، وهو هشام بن زبينة ، وليس في
حديث نافع عن ابن عمر أنه منع القصر في أقل من أربعة برد . فسقطت أقوال من حد
ذلك بالأمال المذكورة سقوطاً متيقناً . والله تعالى التوفيق *

ثم رجعنا الى قول من حد ذلك بثلاثة أيام ، أو يومين أو يوم وثى زائد ، أو يوم تام
أو يوم وليلة - : فلم نجعل حد ذلك يوم وز يادة شئ متعلقاً أصلاً ، فسقط هذا القول *
فنظرنا في الأقوال الباقية (١) فلم نجعل متعلقاً إلا بالحديث الذى صح عن رسول الله
ﷺ من طريق أبي سعيد الخدري ، وأبى هريرة ، وابن عمر في نهى المرأة عن السفر ،
في بعضها «ثلاثة أيام إلا مع ذى عرم» وفي بعضها : «ليتين إلا مع ذى عرم» وفي بعضها
«يوماً وليلة إلا مع ذى عرم» وفي بعضها : «يوماً إلا مع ذى عرم» فملتقت كل طائفة
بلفظ مما ذكرنا *

فأما من تعلق بليتين أو يوم وليلة فلا متعلق لهم أصلاً ، لأنه قد جاء ذلك الحديث
بيوم وجاء بثلاثة أيام ، فلامنى لتعلق باليومين ولا باليوم والليلة دون هذين المدين الآخرين
أصلاً ، وإنما يمكن أن يشنب ههنا بالتعلق بالأكثر مما ذكر في ذلك الحديث أو بالأقل
مما ذكر فيه . وأما التعلق بمدد قد جاء النص بأقل منه أو بأكثر منه فلا وجه له أصلاً
فسقط هذان القولان أيضاً *

فنظرنا في قول من تعلق بالثلاث أو باليوم فكان من شنب من تعلق باليوم أن قال : هو
أقل ما ذكر في ذلك الحديث ، فكان ذلك هو حد السفر الذى مادونه بخلافه ، فوجب أن
يكون ذلك حداً لا يقصر فيه . قالوا : وكان من أخذ بمحدثنا قد استعمل حكم اليتين
واليوم واللييلة والثلاث ، ولم يسقط من حكم ما ذكر في ذلك الحديث شيئاً ، وهذا أولى
من أسقط أكثر ما ذكر في ذلك الحديث *

قال علي : فقلنا لهم : لم تأتوا بشيء ، فان كنتم إنما تطلقتم باليوم لأنه أقل ما ذكر في الحديث - : فليس كما قلتم ، وقد جهلتم أو نصدتم ! *
فان هذا الحديث رواه بشر بن الففضل عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر يوما وليلة الا ومها ذو محرم منها » *

ورواه مالك عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة ان رسول الله ﷺ قال : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر يوما وليلة الا مع ذي محرم منها » *

ورواه الليث بن سعد عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه ان ابا هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يحل لامرأة مسلمة تسافر ليلة الا ومها رجل ذو حرمة منها » *

ورواه ابن أبي ذئب عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم الا مع ذي عزم » *
ورواه جرير بن حازم عن سهيل بن أبي صالح عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ - فذكر الحديث وفيه - : « أن تسافر بريدا » وسعيد أدرك أباه روى وسمع منه *

فاختلف الرواة عن أبي هريرة ثم عن سعيد بن أبي سعيد، وعن سهيل بن أبي صالح كما أوردنا *

وروى هذا الحديث ابن عباس فلم يضطرب عليه ولا اختلف عنه *
كما حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة، وزهير بن حرب كلاهما عن سفیان بن عینة، ثعالب، وبن دينار عن أبي سعيد - هو مولی ابن عباس - قال سمعت ابن عباس يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا یحلون رجل یا امرأة الا ومها ذو محرم ، ولا تسافر المرأة الا مع ذي عزم » *

فهم ابن عباس في روايته كل سفر دون اليوم ودون اللرب يد وأكثر منهما ، وكل سفر

قل أو طالع فهو عام لما في سائر الأحاديث ، وكل ما في سائر الأحاديث فهو بعض ما في حديث ابن عباس هذا ، فهو المحتوى على جميعها ، والجامع لها كلها ، ولا ينبغي أن يمتد ما فيه الى غيره ، فسقط قول من تعلق باليوم أيضاً . والله تعالى التوفيق *

ثم نظرنا في قول من حدد ذلك بالثلاث فوجدناهم يتعلقون بذكر الثلاث في هذا الحديث وبما صح عن رسول الله ﷺ من قوله في المسح : « للمسافر ثلاثاً لياليهن ، وللعقيم يوماً وليلة » لم نجد لهم هوأ ينفرد هذا أصلاً *

قال علي : وقالوا : من تعلق بالثلاث كان على يقين من الصواب (١) ، لأنه إن كان عليه السلام ذكر نيه عن سفرها ثلاثاً قبل نيه عن سفرها يوماً أو أقل من يوم — : فالخير الذي ذكر فيه اليوم هو الواجب ان يعمل به ، ويبقى نيه عن سفرها ثلاثاً على حكمه غير منسوخ ، بل ثابت كما كان ، وإن كان ذكر نيه عن سفرها ثلاثاً بعد نيه عن سفرها يوماً أو أقل من يوم : فنيه عن السفر ثلاثاً هو النسخ لنيه بإها عن السفر أقل من ثلاث . قالوا : فتحن على يقين من صحة حكم النبي لها عن الحفر ثلاثاً إلا مع ذى محرم ، وعلى شك من صحة النبي لها عما دون الثلاث ، فلا يجوز أن يترك اليقين للشك !! *

قال علي : وهذا هو وجه فاسد من وجوه ثلاثة *

أحدها : انه قد جاء النبي عن أن تسافر أكثر من ثلاث . وينا ذلك من طرق كثيرة في غاية الصحة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال رسول الله ﷺ : « لا تسافر المرأة فوق ثلاث إلا ومعهما ذو محرم » *

ومن طريق قتادة عن قزعة عن أبي سميد الخدري أن رسول الله ﷺ قال : « لا تسافر

المرأة (٢) فوق ثلاث ليال إلا مع ذى محرم » *

ومن طريق أبي معاوية وكيع عن الأعمش عن أبي صالح السمان عن أبي سميد الخدري قال قال رسول الله ﷺ : « لا يحمل امرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر سفراً فوق ثلاثة أيام فصاعداً إلا ومعهما أخوها أو أبوها أو زوجها أو ابنتها أو ذو محرم منها » *

فإن كان ذكر الثلاث في بعض الروايات مخرجاً لما دون الثلاث ، بما (٣) قد ذكر أيضاً

(١) في النسخة رقم (٤٥) « من الصلوات » وما هنا حسن وأصح (٢) في النسخة رقم (٤٥)

« لا تسافر امرأة » (٣) في النسخة رقم (٤٥) « لا » وهو خطأ *

في بعض الروايات ، عن حكم الثلاث - : فإن ذكر ما فوق الثلاث في هذه الروايات مخرج
لثلاث أيضاً، وأن ذكرت في بعض الروايات عن حكم ما فوق الثلاث ، وإلا فالقوم متلاعبون
متحكون بالباطل *

ولزمهم أن يقولوا : إنهم على يقين من صحة حكم ما فوق الثلاث وبقائه غير منسوخ
وعلى شك من صحة بقاء النهي عن الثلاث ، كما قالوا في الثلاث وفيها دونها سواء بسواء
ولا فرق *

فقالوا : لم يفرق أحد بين الثلاث وبين ما فوق الثلاث . فقيل لهم : قثم بالباطل ،
قد صرح عن عكرمة أن حد ما تسافر المرأة فيه بأكثر من ثلاث ، لا بثلاث ، *
فكيف؟ ولا يجوز أن يكون قول قاله رجلان من التابعين ، ورجلان من فقهاء الأمصار ،
اختلف فيه عن واحد من الصحابة قد خالفه غيره منهم ، فأي بعده إجماعاً إلا من لا دين له
ولا حياء !! *

فكيف؟ وإذ قد جاء عن ابن عمر : أنه عدائتين وسبعين ميلاً إلى السويدياء مسيرة
ثلاث ، فإن تحديده الذي روى عنه أن لا قصر فيها دونه لستة وتسعين ميلاً - : موجب
أن هذا أكثر من ثلاث ، لأن بين المدينتين أربعة وعشرون ميلاً ، ومحال كون كل واحد
من هذين المدينتين ثلاثاً مستوية !! *

والوجه الثاني : أنه قد عارض هذا القول قول من حد باليوم الواحد ، وقولهم : نحن
على يقين من صحة استعمالاتنا نهي عليه السلام عن سفرها يوماً واحداً مع غير ذي عزم
ونهيها عن أكثر من ذلك لأنه أن كان النهي عن سفرها ثلاثاً هو الأول أو هو الآخر ،
فإنها منهي أيضاً عن اليوم ، وليس تأخير نهيها عن الثلاث بناسخ لما تقدم من نهي عليه
السلام عما دون الثلاث ، وأتم على يقين من مخالفتكم لنهي عليه السلام لها عما دون الثلاث
وخلاف أمره عليه السلام - بغير يقين للنسخ لا يخل ، فتمارض القولان . *

والثالث : أن حديث ابن عباس الذي ذكرنا قاض على جميع هذه الأحاديث وكلها بعض
ما فيه ، فلا يجوز (١) أن يخالف ما فيه أصلاً لأن من عمل به فقد عمل بجميع الأحاديث المذكورة ،
ومن عمل بشيء من تلك الأحاديث - دون سائرهما - فقد خالف نهي رسول الله

ﷺ ، وهذا لا يميز *

قال على : ثم لو لم تمارض الروايات فانه ليس في الحديث الذى فيه نهى المرأة عن سفر مدة ما إلا مع ذى عرم ، ولا في الحديث الذى فيه مدة مسح المسافر والمقيم : ذكر أصلاً - لا ينص ولا بدليل - على المدة التى يقصر فيها و يفطر ، ولا يقصر ولا يفطر فى أقل منها *

ومن المجب أن الله تعالى ذكر التقصر فى الضرب فى الأرض مع الخوف ، وذكر الفطر فى السفر والمرض ، وذكر التيمم عند عدم الماء فى السفر والمرض - : فجعل هؤلاء حكم نهى المرأة عن السفر إلا مع ذى عرم ، وحكم مسح المسافر - : دليلاً على ما يقصر فيه و يفطر ، دون مالا قصر فيه ولا فطر ، ولم يجعلوه دليلاً على السفر الذى يقيم فيه من السفر الذى لا يقيم فيه ! *

فان قالوا : قسنا ما تقصر فيه الصلاة وما لا تقصر فيه على ما سافر فيه المرأة مع غير ذى عرم وما لا تسافر ، وعلى ما مسح فيه المقيم وما لا يمسح * قلنا لهم : ولم قسم هذا ؟ وما الملة الجامعة بين الأمرين ؟ أوما الشبه بينهما ؟ ! وهلا قسم المدة التى اذا نوى إقامتها المسافر أتم على ذلك أيضاً ؟ وما يجوز أحد أن يقيس برأيه حكماً على حكم آخر ! وهلا قسم ما يقصر فيه على مالا يقيم فيه ؟ فهو أولى إن كان القياس حقاً ، أو على ما أجمعتم فيه للراكب التنفل على دأبه ؟ *

ثم يقول لهم : أخبرونا عن قولكم : إن سافر ثلاثة أيام قصر وأفطر ، وإن سافر أقل لم يقصر ولم يفطر - : ماهذه الثلاثة الأيام ؟ أمن أيام حزيان ؟ أم من أيام كانون الأول فما بينهما ؟ وهذه الأيام التى قسمتم ، أسير المسافر ؟ أم سير الرافق على الابل ، أو على الحمار ، أو على البغال ؟ أم سير الراكب الجمد ؟ أم سير البريد ؟ أم مشى الرحالة ؟ وقعدنا يقيناً أن مشى الراجل الشيخ الضعيف فى وحل ووعر أوفى حر شديد - : خلاف مشى الراكب على البغل المطبق فى الريع فى السهل و ان هذا يمشى فى يوم مالا يمشيه الآخر فى عشرة أيام *

وأخبرونا عن هذه الأيام : كيف هى ؟ أم مشياً من أول النهار إلى آخره ؟ أم إلى وقت العصر أو بعد ذلك قليلاً ، أو قبل ذلك قليلاً ؟ أم النهار والليل مما ؟ أم كيف هذا ؟ ! *

وأخبرونا : كيف جعلتم هذه الأيام ثلاثاً وستين ميلاً على واحد وعشرين ميلاً كل يوم ؟

ولم نجعلوها اثنين وسبعين ميلا على أربعة وعشرين ميلا كل يوم ؛ أو اثنين وثلاثين ميلا كل يوم ؟ أو عشرين ميلا كل يوم ؟ أو خمسة وثلاثين ميلا كل يوم ؟ فباين ذلك !!! فكل هذه المسافات تعشها الرفاق ، ولا سبيل لهم الى تحديد شيء مما ذكرنا — دون سائر — إلا يرى فاسد . وهكذا يقال لمن قدر ذلك يوم أو ليلة أو يومين ولا فرق * فان قالوا : هذا الاعتراض يلزمكم أن تدخلوه على رسول الله ﷺ في أمره المرأة ان لا تسافر ثلاثا أو ليتين أو يوما وليلة أو يوما إلا مع ذي عرم ، وفي تحديده عليه السلام مسح المسافر ثلاثا والقيم يوما وليلة *

قلنا — ولا كرامة لقائل هذا منكم — : بل بين تحديد رسول الله ﷺ وتحديدكم أعظم الفرق ، وهو أنكم لم تكلوا الأيام التي جعلتموها حدا لما يقصر فيه وما يفطر ، أو اليوم واليلة كذلك ، التي جعلها منكم من جعلها حدا — الى منى المسافر المأمور بالقصر أو الفطر في ذلك القدار ، بل كل طائفة منكم جعلت لذلك حدا من مساحة الأرض لا ينقص منها شيء ، لأنكم مجمعون على أن من منى ثلاثة أيام كل يوم ثمانية عشر ميلا أو عشرين ميلا لا يقصر ، فان منى يوما وليلة ثلاثين ميلا فانه لا يقصر ، وانفقتم أنه من منى ثلاثة أيام كل يوم يريداً غير شيء أو جمع ذلك المنى في يوم واحد أنه لا يقصر ، وانفقتم معشر الموهين بذكر الثلاث ليالى في الحديثين على أنه لومنى من يومه ثلاثة وستين ميلا فانه يقصر ويفطر ، ولوم يش إلا بمض يوم وهذا ممكن جدا كثير « في الناس ، وليس كذلك أجمع رسول الله صلى الله عليه وسلم المرأة بأن لا تسافر ثلاثا أو يوما إلا مع ذي عرم ، وأمره عليه السلام المسافر ثلاثة أيام بليلتين بالمسح ثم يخلع ، لأن هذه الأيام موكولة الى حالة المسافر والمسافرة على عموم قوله عليه السلام الذى لو أراد غيره لبنه لأمنه ، فلو أن مسافرة خرجت تريد سفر ميل فساعدوا لميجز لها أن تخرجه إلا مع ذي عرم إلا لضرورة ، ولو أن مسافراً سافر سقرا يكون ثلاثة أميال عشى في كل يوم ميلا لكان له أن يمسح ، ولو سافر يوماً وأقام آخر وسافر ثالثا لكان له أن يمسح الأيام الثلاثة كما هي ، وحتى لو لم يأت عنه عليه السلام إلا خبر الثلاث فقط لكان القول : أن المرأة ان خرجت في سفر مقدار قوتها فيه أن لا تعشى إلا ميلين من نهارها

أو ثلاثة : لما حل لها إلا مع ذى عرم ، فلو كان مقدار قوتها أن تمتحن خمسين ميلا كل يوم لكان لها أن تسافر مسافة مائة ميل مع ذى عرم (١) لكن وحدها ، والذي حده عليه السلام في هذه الأخبار معقول مفهوم مضبوط غير مقدر بمساحة من الأرض لاستمدى ، بل بما يستحق به اسم سفر ثلاث أو سفر يوم ولا مزيد ، والذي حددتموه أتم غير معقول ولا مفهوم ولا مضبوط أصلا بوجه من الوجوه ، فظهر فرق ما بين قولكم وقول رسول الله ﷺ ، وتبين فساد هذه الأقوال كلها يبين لا إشكال فيه ، وأنها لا تتعلق لها ولا لشيء (٢) منها لا بقرآن ولا بسنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا باجماع ولا بقياس ولا بمعقول ، ولا بقول صاحب لم يختلف عليه نفسه فكيف أن لا يخالفه غيره منهم ، وما كان هكذا فهو باطل يقين *

فان قول رسول الله ﷺ في الأخبار المأثورة عنه حق ، كلها على ظاهرها ومقتضاها ، من خالف شيئا منها خالف الحق ، لاسيما تفريق مالك بين خروج الكسبي إلى منى وإلى عرفة في الحج فيقصر : وبين سائر جميع بلاد الأرض يخرجون هذا المقدار فلا يقصرون ولا يعرف هذا التفريق عن صاحب ولا تابع قبله *

واحتج له بعض مقلديه بأن قال : إنما ذلك لأن رسول الله ﷺ قال : « يا أهل مكة آعوا فانا قوم سفر » ولم يقل ذلك : بمنى *

قال علي : وهذا لا يصح عن رسول الله ﷺ أصلا ، وإنما هو محفوظ عن عمر رضي الله عنه *

ثم لو صح لما كانت فيه حجة لهم ، لأنه كان يلزمهم إذ أخرجوا حكم أهل مكة عنى عن حكم سائر الأسفار من أجل ما ذكروا - : أن يقصر أهل منى بمنى وبمكة لأنه عليه السلام لم يقل لأهل منى : آعوا *

فان قالوا : قد عرف أن الحاضر لا يقصر . قيل لهم : صدقتم ، وقد عرف أن ما كان من الأسفار له حكم الإقامة فاتهم لا يقصرون فيها ، فان كان ما بين مكة ومنى من أحد السفارين المذكورين فذلك المسافة في جميع بلاد الله تعالى كذلك ولا فرق ، إذ ليس

(١) في النسخة رقم (١٦) « إلا مع ذى عرم » وهو خطأ ظاهر (٢) في الأصلين

« ولا بشيء » وهو خطأ ظاهر *

إلا سفر أو إقامة بالنص والمقول ولا فرق *

وقد حد بعض المتأخرين ذلك بما فيه الشقة *

قال علي : قلنا هذا باطل لأن الشقة تختلف ، فتجد من يشق عليه مشى ثلاثة أميال حتى لا يلينها إلا يشق النفس ، وهذا كثير جدا ، يكاد أن يكون الأغلب ، ونجد من لا يشق عليه الركوب في عمارية في أيام الربيع صرنا غدوما شهرا وأقل وأكثر ، فبطل هذا التحديد *

قال علي : فنقل الآن بمون الله تعالى وقوته على بيان السفر الذي يقصر فيه ويفطر فنقول وبالله تعالى التوفيق *

قال الله عز وجل (وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتككم الذين كفروا) . وقال عمر وعائشة وابن عباس : إن الله تعالى فرض الصلاة على لسان نبيه ﷺ في السفر ركعتين ، ولم يخص الله تعالى ولا رسوله ﷺ ولا المسلمون بأجمعهم سفرا من سفر ، فليس لأحد أن يخصه إلا بنص أو إجماع متيقن *
فإن قيل : بل لا يقصر ولا يفطر إلا في سفر أجمع المسلمون على القصص والفطر * قلنا لهم : فلا تقصروا ولا تفطروا إلا في حج أو عمرة ، أو جهاد ، وليس هذا قولكم ولو قتلتموه لكنتم قد خصصتم القرآن والسنة بلا برهان ، ولزمتكم في سائر الشرائع كلها أن لا تأخذوا في شيء منها لا بقرآن ولا بسنة إلا حتى يجمع الناس على ما أجمعوا عليه منها ، وفي هذا هدم ماذا هبكم كلها بل فيه الخروج عن الاسلام ، وإباحة مخالفة الله تعالى ورسوله ﷺ في الدين كله ، إلا حتى يجمع الناس على شيء من ذلك ، وهذا نفسه خروج عن الإجماع ، *

وأما الحق في وجوب اتباع القرآن والسنة حتى يصح نص أو إجماع في شيء منها أنه مخصوص أو منسوخ ، فيوقف عند ما صح من ذلك ، فأما بحث الله تعالى نبيه ﷺ ليطاع ، قال تعالى : (وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله) ولم يمتعه الله تعالى ليمص حتى يجمع الناس على طاعته ، بل طاعته واجبة قبل أن يعطيه أحد ، وقبل أن يخالفه أحد ، لكن ساعة يأمر بالأمر ، هذا ما لا يقول مسلم خلافة ، حتى نقض من نقض *
والسفر هو البروز عن علة الإقامة ، وكذلك الضرب في الأرض ، هذا الذي لا يقول أحد من أهل اللغة - التي بها خوطبنا وبها نزل القرآن - سواء ، فلا يجوز أن يخرج

عن هذا الحكم إلا ما صح النص بإخراجه ، ثم وجدنا رسول الله ﷺ قد خرج إلى البقيع لدفن الموتي ، وخرج إلى القضاء للناظر والناس معه فلم يقصر وأولاً أفطروا ، ولا أفطر ولا قصر ، فخرج هذا عن أن يسمى سفراً ، وعن أن يكون له حكم السفر ، فلم يجوز لنا أن نوقع اسم سفر وحكم سفر إلا على من ساء من هو حجة في اللغة سفراً ، فلم نجد ذلك في أقل من ميل ، فقد روينا عن ابن عمر أنه قال : لو خرجت ميلاً لقصرت الصلاة ، فأوقفنا اسم السفر وحكم السفر في الفطر والقصر على الميل فصاعداً ، إذ لم نجد عربياً ولا شريعياً عالماً أوقع على أقل منه اسم سفر ، وهذا رهان صحيح . وبالله تعالى التوفيق *
فإن قيل : فلا جدتم الثلاثة الأميال - كما بين المدينة وذى الحليفة - حداً للقصر والفطر إذ لم تجدوا عن رسول الله ﷺ أنه قصر ولا أفطر في أقل من ذلك ؟ *

قلنا : ولا وجدنا عنه عليه السلام من آمن الفطر والقصر في أقل من ذلك ، بل وجدناه عليه السلام أوجب عن ربه تعالى الفطر في السفر مطلقاً ، وجعل الصلاة في السفر ركعتين مطلقاً ، فصح ما قلناه . والله تعالى الحمد . *

والميل هو ما سعى عند العرب ميلاً ، ولا يقع ذلك على أقل من أنى ذراع *
فإن قيل : لو كان هذا ما خفى على ابن عباس ولا على عثمان ولا على من لا يعرف ذلك من التابعين والفقهاء ، فهو مما تنظم به البلوى *

قلنا : قد عرفه عمر ، وابن عمر ، وأبو سعيد وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم والتابعين *
ثم نمكس عليكم قولكم ، فنقول للحنيفيين : لو كان قولكم في هذه المسألة حقاً ما خفى على عثمان ، ولا على ابن مسعود ، ولا على ابن عباس ، ولا على من لا يعرف قولكم ، كمالك ، واللبث والأوزاعي ، وغيرهم ، ممن لا يقول به من الصحابة والتابعين والفقهاء ، وهو مما تنظم به البلوى *

ونقول للمالكين : لو كان قولكم حقاً ما خفى على كل من ذكرنا من الصحابة والتابعين والفقهاء ، وهو مما تنظم به البلوى *

إلأن هذا الالتزام لازم لطوائف المذكورة لآلنا ، لأنهم يرون هذا الالتزام حقاً ، ومن حقق شيئاً لزمه ، وأما نحن فلا نحقق هذا الالتزام الفاسد ، بل هو عندنا وسواس وضلال ، وأما حسيناً اتباع ما قال الله تعالى ورسوله عليه السلام ، عرفه من عرفه ، وسجله من سجله ، وما من شريعة اختلف الناس فيها إلا قد علمها بعض السلف وقال بها ، وسجلها بعضهم

فلقيل بها . والله تعالى التوفيق *

قال علي : وقد موه بعضهم بأن قال : إن من المجهز ترك سؤال الصحابة رضي الله عنهم لرسول الله ﷺ عن هذه العظيمة ، وهي حد السفر الذي تقصر فيه الصلاة ويفطر فيه في رمضان ! *

فقلنا : هذا أعظم برهان وأجل دليل وأوضح حجة لكل من له أدنى فهم وتمييز — على أنه لا حد لذلك أصلاً إلا ما سمى سفرًا في لغة العرب التي بها خاطبهم عليه السلام ، إذ لو كان لمقدار السفر حد غير ما ذكرنا لما أغفل عليه السلام بيانه البتة ، ولا أغفلوا م سؤاله عليه السلام عنه ، ولا اتفقوا على ترك نقل تحديده في ذلك البناء ، فارتفع الإشكال جملة ، والله الحمد ، ولا ح بذلك أن الجميع منهم قنوا بالنص الجلي ، وإن كل من حدى ذلك حدا فاعما هو وهم أخطأ فيه *

قال علي : وقد اتفق الفريقان على أنه إذا فارق بيوت القرية وهو يريد أمثالا ثلاثة أيام وأما أربعة برد — : أنه يقصر الصلاة ، فنسألهم : أهو في سفر تقصر فيه الصلاة ؟ أم ليس في سفر تقصر فيه الصلاة بمد ، لكنه يريد سفرا تقصر فيه الصلاة بمد ، ولا يدري أينلنه أم لا ؟ ولا بد من أحد الأمرين *

فان قالوا : ليس في سفر تقصر فيه الصلاة بمد ، ولكنه يريد مد ، ولا يدري أينلنه أم لا ، أقروا بأنهم أباحوا له القصر وهو في غير سفر تقصر فيه الصلاة ، من أجل نيته في إرادته سفرا تقصر فيه الصلاة ، ووزمهم أن يبيحوا له القصر في منزله وخارج منزله بين بيوت قريته ، من أجل نيته في إرادته سفرا تقصر فيه الصلاة ولا فرق ، وقد قال بهذا القول عطاء وأسن بن مالك وغيرهما ، إلا أن هؤلاء يقولون أنه ليس في سفر ، ثم يأمرونه بالقصر ، وهذا لا يحل أصلا *

وان قالوا : بل هو في سفر تقصر فيه الصلاة ، هدموا كل ما بنوا ، وأبطلوا أصلهم ومذهبهم ، وأقروا بأن قليل السفر وكثيره تقصر فيه الصلاة ، لأنه قد ينصرف قبل أن يبلغ المقدار الذي فيه القصر عندهم *

وأما نحن فان مادون الميل من آخر بيوت قريته له حكم الحضر ، فلا يقصر فيه ولا يفطر ، فإذا بلغ الميل فحينئذ صار في سفر تقصر فيه الصلاة ويفطر فيه ، فن حينئذ

يقصر ويفطر ، وكذلك اذا وجع فكان على أقل من ميل فانه يتم ، لأنه ليس في سفر يقصر فيه بمد *

٥١٤ — مسألة — وسواء سافر في برء أو بحر ، أو نهر ، كل ذلك كما ذكرنا ، لأنه سفر ولا فرق *

٥١٥ — مسألة — فان سافر المرء في جهاد أو حج أو عمرة أو غير ذلك من الأسفار — : فأقام في مكان واحد عشرين يوماً بليلاتها قصر ، وإن أقام أكثر أيام ولو في صلاة واحدة *

ثم ثبتنا بمون الله تعالى على أن سفر الجهاد ، وسفر الحج ، وسفر العمرة ، وسفر الطاعة وسفر المعصية ، وسفر ما ليس طاعة ولا معصية — : كل ذلك سفر ، حكمه كله في القصر واحد ، وإن من أقام في شيء منها عشرين يوماً بليلاتها فأقل فانه يقصر ولا بد ، سواء نوى إقامتها أول يوم أو أتمها ، فان زاد على ذلك إقامة مدة صلاة واحدة فأكثر أتم ولا بد ، هذا في الصلاة خاصة *

وأما في الصيام في رمضان بخلاف ذلك ، بل إن أقام يوماً وليلة في خلال السفر لم يسافر فيهما — : ففرض عليه أن ينوي الصوم فيما يستأنف (١) وكذلك أن نزل ونوى إقامة ليلة والنقد ، ففرض عليه أن ينوي الصيام ويصوم *

فان ورد على ضيعة له أو ماشية أو دار فنزل هناك أتم فإذا رحل ميلاً فصاعداً قصر * قال علي : واختلف الناس في هذا فروينا عن ابن عمر : أنه كان إذا أجمع على إقامة خمسة عشر يوماً أتم الصلاة ، وروينا أيضاً عن سميد بن المسيب ، وبه يقول أبو حنيفة وأصحابه *

وروينا من طريق أبي داود ثنا محمد بن الملاء ثنا حفص بن غياث ثنا عاصم عن عكرمة عن ابن عباس : « أن رسول الله ﷺ أقام بمكة سبع عشرة يقصر الصلاة » قال ابن عباس : من أقام سبع عشرة بمكة قصر ، ومن أقام فزاد أتم *

وروي عن الأوزاعي : إذا أجمع إقامة ثلاث عشرة ليلة أتم فان نوى أقل قصر * وعن ابن عمر قول آخر : انه كان يقول : إذا أجمعت إقامة ثني عشرة ليلة فأتم الصلاة * وعن علي بن أبي طالب : إذا أتمت عشراً فأتم الصلاة . وبه يأخذ سفيان الثوري

والحسن بن حي وحيد الرؤاسي صاحبه . *

وعن سميد بن المسيب قول آخر وهو : إذا أقمت أربعا فصل أربعا . وبه يأخذ مالك ،
والشافعي ، والليث ، إلا أنهم يشترطون أن ينوي إقامة أربعا ، فإن لم ينوها قصر وان
بقي حولا *

وعن سميد بن المسيب قول آخر وهو : إذا أقمت ثلاثا فأنم *
ومن طريق وكيع عن شعبة عن أبي بشر - هو جعفر بن أبي وحشية - عن سميد بن جبير .
إذا أراد أن يقيم أكثر من خمس عشرة أتم الصلاة . *

وعن سميد بن جبير قول آخر : إذا وضعت رحلك (١) بأرض فأنم الصلاة *
وعن معمر بن الأعمش عن أبي وائل قال كنا مع مسروق بالسلسلة سنتين وهو عامل
عليها فمضى بنا ركعتين ركعتين حتى انصرف *

وعن وكيع عن شعبة عن أبي التياح الضبي عن أبي المنهال المعزى قلت لابن عباس : إني
أقيم بالمدينة حولا لا أشد على سير ؟ قال : صل ركعتين *
وعن وكيع عن المعمرى عن نافع عن ابن عمر : أنه أقام بأذربيجان ستة أشهر أرنج
عليهم الثلج ، (٢) فكان يصلي ركعتين *
قال علي : الوالي لا ينوي رحلا قبل خمس عشرة ليلة بلا شك ، وكذلك من أرنج
عليه الثلج فقد أيقن أنه لا ينحل إلى أول الصف *

وقد أمر ابن عباس من أخبره أنه مقيم سنة لا ينوي سيرا بالقصر *
وعن الحسن وقتادة : يقصر المسافر ما لم يرجع إلى منزله ، إلا أن يدخل مصرا
من أمصار المسلمين *

قال علي : احتج أصحاب أبي حنيفة بأن قولهم أكثر ما قبل ، وأنه يجمع عليه أنه إذا
نوى المسافر إقامة ذلك المقدار أتم ، ولا يخرج عن حكم القصر إلا باجماع *
قال علي : وهذا باطل ، قد أوردنا عن سميد بن جبير أنه يقصر حين ينوي أكثر
من خمسة عشر يوما ، وقد اختلف عن ابن عمر نفسه ، وخالفه ابن عباس كما أوردنا وغيره
فبطل قولهم عن أن يكون له حجة *

(١) يفتح الراء واسكان الحاء المهملة . وفي النسخة رقم (١٦) «رحلك» بالجم وهو تصحيف

(٢) في اللسان «أرتاج الثلج دوائه وأطباقه ، وأرتاج الباب منه » *

واحتج سالك ، والشافعي مقلدهما بالخبر الثابت عن رسول الله ﷺ من طريق
 الملا بن الحضرمي أنه عليه السلام قال : « يمكث المهاجر بعد انقضاء نسكه ثلاثاً »
 قالوا : فكره رسول الله ﷺ للمهاجرين الإقامة بمكة التي كانت أوطانهم فأخرجوا عنها
 في الله تعالى حتى يلقوا ربهم عز وجل غرباء عن أوطانهم لوجه عز وجل ثم أباح لهم
 المقام بها ثلاثاً بعد تمام النسك ، قالوا : فكانت الثلاث خارجة عن الإقامة المكروهة
 لهم ، وكان مازاد عناداً خلا في الإقامة المكروهة *
 ما نعلم لهم حجة غير هذا أصلاً *

وهذا لأحاجة لهم فيه ، لأنه ليس في هذا الخبر نص ولا إشارة إلى المدة التي إذا
 أقامها المسافر أتم ، وإنما هو في حكم المهاجر ، فما القى أوجب أن يقاس المسافر بغيره
 على المهاجر يقيم ؟ هذا لو كان القياس حقاً ، وكيف وكله باطل ؟ *
 وأيضاً فإن المسافر مباح له أن يقيم ثلاثاً وأكثر من ثلاث ، لا كراهية في شيء من
 ذلك ، وأما المهاجر فمكروه له أن يقيم بمكة بعد انقضاء نسكه أكثر من ثلاث ، فأى نسبة بين
 إقامة مكروهة وإقامة مباحة لو أنصفوا أنفسهم ؟ *
 وأيضاً : فإن مازاد على الثلاثة الأيام للمهاجر داخل عندهم في حكم أن يكون مسافراً
 لأمقيماً ، وما زاد على الثلاثة للمسافر إقامة صحيحة ، وهذا مانع من أن يقاس أحدهما
 على الآخر ، ولو قيس أحدهما على الآخر لوجب أن يقصر المسافر فيما زاد على الثلاث ، لأن
 يتم ، بخلاف قولهم *

وأيضاً : فإن إقامة قدر صلاة واحدة زائدة على الثلاثة مكروهة ، فينبغي عندهم —
 إذا قاسوا عليه المسافر — أن يتم ولو نوى زيادة صلاة على الثلاثة الأيام ، وهكذا قال أبو تود *
 فبطل قولهم على كل حال ، وعريت الأقوال كلها عن حجة ، فوجب أن ينين البرهان على
 صحة قولنا بيمون الله تعالى وقوته *

قال علي : أما الإقامة في الجهاد والحج والعمرة فإن الله تعالى لم يجعل القصر إلا مع
 الضرب في الأرض ، ولم يجعل رسول الله ﷺ القصر إلا مع السفر ، لا مع الإقامة ، وبالضرورة
 ندري أن حال السفر غير حال الإقامة ، وأن السفر إنما هو التنقل في غير دار الإقامة وإن
 الإقامة هي السكون وترك النقلة والتنقل في دار الإقامة ، وهذا حكم الشرعية والعزيمة مما *

فأذا ذلك كذلك فالقيم في مكان واحد مقيم غير مسافر بلا شك ، فلا يجوز أن يخرج عن حال الإقامة وحكمها في الصيام والائتمام إلا بنص ، وقد صح بإجماع أهل النقل : أن رسول الله ﷺ نزل في حال سفره فأقام باقي نهاره وليته ثم رحل في اليوم الثاني ، وأنه عليه السلام قصر في باقي يومه ذلك وفي ليلته التي بين يومى نفلته ، فخرجت هذه الإقامة عن حكم الإقامة في الائتمام والصيام ، ولولا ذلك لكان مقيم ساعة له حكم الإقامة *
وكذلك من ورد على ضيعة له أو ماشية أو عقار فنزل هناك فهو مقيم ، فله حكم الإقامة كما قال ابن عباس ، اذ لم نجد نصاً في مثل هذه الحال ينقلها عن حكم الإقامة ، وهو أيضاً قول الزهري ، وأحمد بن حنبل *

ولم نجد عنه عليه السلام أنه أقام يوماً وليلة لم يرحل فيهما فقصر وأفطر إلا في الحج ، والعمره ، والجهاد فقط ، فوجب بذلك ما ذكرنا من أن من أقام في خلال سفره يوماً وليلة لم يظن في أحدهما فانه يتم ويصوم ، وكذلك من مشى ليلاً وينزل نهاراً فانه يقصر باقي ليلته ويومه الذى بين ليلتي حر كته ، وهذا قول روى عن ربيعة *

ونسأل من أبى هذا عن ماش (١) في سفر تقصر فيه الصلاة عديم نوى إقامة وهو سائر (٢) لا ينزل ولا يثبت - اضطر لشدة الخوف الى أن يصلى فرضه راكباً ناهضاً أو ينزل لصلاة فرضه ثم يرجع (٣) الى المشى : أيقصر أو يتم ؟ فنقولهم : يقصر ، فصح أن السفر هو المشى . *

ثم نسألهم عن نوى إقامة وهو نازل غير ماش : أيتم أم يقصر ؟ فنقولهم : يتم ، فقد صح أن الإقامة هي السكون لا المشى منتقلاً . وهذا نفس قولنا . والله تعالى الحمد *

وأما الجهاد والحج فان عبد الله بن ربيع قال ثنا محمد بن إسحاق بن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا أحمد بن حنبل ثنا عبد الرزاق أنا معمر بن يحيى بن أبى كثير عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن جابر بن عبد الله قال : « أقام رسول الله ﷺ بتبوك عشرين يوماً يقصر الصلاة » *

(١) في النسخة رقم (٤٥) «عن مشى» (٢) في النسخة رقم (٤٥) «وهو مسافر» (٣) في النسخة رقم (١٦) «نزل» ماض ، و«يرجع» مضارع ، وفي النسخة رقم (٤٥) عكس ذلك والأنسب لسياق الكلام أن يكون كلاهما مضارعاً *

قال على : محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان ثقة ، وباقي رواية الخبير أشهر من أن يسأل عنهم . وهذا أكثر ما روى عنه عليه السلام في إقامته بقبوك ، فخرج هذا المقدار من الأقامة عن سائر الأوقات بهذا الخبر *

وقال أبو حنيفة ، ومالك : يقصر ما دام مقما في دار الحرب *
قال على : وهذا خطأ ، لما ذكرنا من أن الله تعالى لم يجعل ولا رسوله عليه السلام الصلاة وركعتين إلا في السفر ، وأن الأقامة خلاف السفر لما ذكرنا *
وقال الشافعي ، وأبو سليمان : كقولنا في الجهاد . وروينا عن ابن عباس مثل قولنا نصاً إلا أنه خالف في المدة *

وأما الحج ، والمعرة فلما حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب ابن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى أنا هشيم عن يحيى بن أبي اسحاق عن أنس بن مالك قال : « خرجنا مع رسول الله ﷺ من المدينة إلى مكة فصلى ركعتين وركعتين حتى رجع قال : (١) كم أقام بمكة ؟ قال : عشرة *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا موسى ثنا وهيب عن أيوب السخيتاني عن أبي المالسة البراء عن ابن عباس قال : « قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه لصباح رابعة يلون بالحج » وذكر الحديث *
قال على : فاذ قدم رسول الله ﷺ صباح رابعة من ذي الحجة ، فبالضرورة فلم انه أقام بمكة ذلك اليوم الرابع من ذي الحجة ، والثاني وهو الخامس من ذي الحجة ، والثالث وهو السادس من ذي الحجة ، والرابع وهو السابع من ذي الحجة ، وانه خرج عليه السلام إلى منى قبل صلاة الظهر من اليوم الثامن من ذي الحجة ، هذا مالا خلاف فيه بين أحد من الأمة ، فتمت له بمكة أربعة أيام وأربع ليال كلاً ، أقامها عليه السلام ناوياً للاقامة هذه المدة بما بلا شك ، ثم خرج إلى منى في اليوم الثامن من ذي الحجة كما ذكرنا *

وهذا يطول قول من قال : ان نوى إقامة أربعة أيام أتم لأنه عليه السلام نوى بلا شك إقامة هذه المدة ولم يتم ، ثم كان عليه السلام يعني اليوم الثامن من ذي الحجة ، وبات بها ليلة يوم عرفة ، ثم أتى إلى عرفة بلا شك في اليوم التاسع من ذي الحجة ، فبقى هناك إلى أول الليلة الماثرة ، ثم نهض إلى مزدلفة فبات بها الليلة الماثرة ، ثم

نهض في صباح اليوم العاشر الى منى ، فكان بها ، ونهض الى مكة فطاف طواف الاضائة إما في اليوم العاشر وإما في الليلة الحادية عشرة ، بلا شك في أحد الأمرين ، ثم رجع الى منى فأقام بها ثلاثة أيام ، ودفع منها في آخر اليوم الرابع بمد رمى الجمار بمد زوال الشمس ، وكانت اقامته عليه السلام بمنى اربعة ايام غير نصف يوم ثم اتى الى مكة فبات الليلة الرابع عشرة بالأبطح ، وطاف بها طواف الوداع ، ثم نهض في آخر ليلته تلك الى المدينة ، فكل له عليه السلام بمكة ومنى وعرفة ومزدلفة عشر ليال كلاكاً قال أنس فصيح قولنا ، وكان معه عليه السلام متممون ، وكان هو عليه السلام قارناً ، فصيح ماقلناه في الحج والعمرة ، والله الحمد ، فخرجت هذه الاقامة بهذا الأثر في الحج والعمرة حيث أقام عن حكم سائر الاقامات ، والله تعالى الحمد *

فان قيل : أليس قدر ويتم من طريق ابن عباس وعمران بن الحصين روايات مختلفة ، في بعضها : « أقام رسول الله ﷺ بمكة تسع عشرة » وفي بعضها : « ثمان عشرة » وفي بعضها « سبع عشرة » وفي بعضها « خمس عشرة » بقصر الصلاة ؟

قلنا : نعم ، وقد بين ابن عباس أن هذا كلف في عام الفتح ، وكان عليه السلام في جهاد وفي دار حرب ، لأن جماعة من أهل مكة كصفوان وغيرهم مدة موادة لم تنقض بمد ، ومالك بن عوف في هوازن قد جمعت له العساكر بحثين على بضعة عشر ميلاً ، وخالد بن سفيان الهذلي على أقل من ذلك يجمع هذيلاً لحربه ، والكفار يحيطون به عماريون له ، فالتقصير واجب بمد في أكثر من هذه الاقامة ، وهو عليه السلام يتردد من مكة الى حنين ثم الى مكة معتمراً ، ثم الى الطائف ، وهو عليه السلام بوجه السرايا الى من حول مكة من قبائل العرب ، كبنى كنانة وغيرهم ، فهذا قولنا ، وما دخل عليه السلام مكة قط من حين خرج عنها مهاجراً إلا في عمرة القضاء ، أقام بها ثلاثة أيام فقط ، ثم حين فتحها كما ذكرنا عمارياً ، ثم في حجة الوداع أقام بها كما وصفنا ولا مزيد *

قال علي : وأما قولنا : إن هذه الاقامة لا تكون إلا بعد الدخول في اول دار الحرب وبعد الاحرام - فلأن القاصد الى الجهاد مادام في دار الاسلام فليس في حال جهاد ، ولكنه مرید للجهاد وقاصد اليه ، وانما هو مسافر كسائر المسافرين ، إلا اجر نيته فقط ، وهو ما لم يحرم فليس بمد في عمل حج ولا عمل عمرة ، لكنه مرید لأن يحج أولاً ويتمتع ، فهو كسائر من يسافر ولا فرق *

قال على : وكل هذا لاجحة لهم فيه ، لأن رسول الله ﷺ لم يقل اذ أقام بمكة أياماً : إني أنما قصرت اربماً لآنى في حج ولا لآنى في مكة ، ولا قال اذ أقام بتيوك عشرين يوماً يقصر : إني أنما قصرت لآنى في جهاد ، فن قال شيئاً من هذا فقد قوله عليه السلام مالم يقل ، وهذا لا يحل ، فصح يقيناً أنه لولا مقام النبي عليه السلام في تيوك عشرين يوماً يقصر ، وبمكة دون ذلك يقصر - : لكان لا يجوز القصر إلا في يوم يكون فيه المرء مسافراً ، ولكان مقيم يوم يلزمه الاتمام ، لكن لما أقام عليه السلام عشرين يوماً بتيوك يقصر صح بذلك ان عشرين يوماً اذا أقامها المسافر فله فيها حكم السفر ، فان أقام أكثر أو نوى إقامة أكثر فلا يرهان يخرج ذلك عن حكم الإقامة أصلاً *

ولا فرق بين من خص الإقامة في الجهاد بعشرين يوماً يقصر فيها وبين من خص بتيوك دون سائر الأماكن ، وهذا كله باطل لا يجوز القول به ، إذ لم يأت به نص قرآن ولا سنة . وبالله تعالى التوفيق *

ووجب أن يكون الصوم بخلاف ذلك ، لأنه لم يأت فيه نص أصلاً ، والعباس لا يجوز ، فن نوى إقامة يوم في رمضان فانه يصوم . وبالله تعالى التوفيق (١) *

(١) من أول قوله « قال على : وكل هذا لاجحة لهم فيه » الخ هو في النسخة رقم (١٦) وهو يوافق ما في النسخة رقم (١٤) . ولكنه محذوف في النسختين رقم (٤٨٠٤) و (٤٨٠٥) وبدله فيما مانصه : « قال على : ثم تعقبنا هذا التفریق فوجدناه خطأ ، يرهان ذلك ان رسول الله ﷺ لم يخط ذلك (كذا في الأصلين) ولا قال قط : إني أنما أقصر لآنى في جهاد ، ولا . إني أقصر في حج أو عمرة ، فاذ لم يقل عليه السلام فلا يجوز لنا ولا لأحد ان يقول فيشرع مالم يأذن به الله تعالى ، لكن لما وجدناه عليه السلام قد حكم لا إقامة عشرين يوماً في حال السفر في الفضأ (كذا في الأصلين) وجب علينا الاقتراده في ذلك في كل حال كل سفر (كذا فيهما) ولا فرق بين من عمل ذلك في الجهاد خاصة وبين من عين فقال . ليس ذلك إلا في تيوك خاصة ، وكلا القولين خطأ وباطل ، وتحكم في الدين بلا يرهان ، أما هذا في الصلاة لا في الصوم في رمضان ، وهذا تخصيص منه عليه السلام أنما جاء في الصلاة لا في الصوم ، والقياس باطل ، لاسيما عند القائلين منهم . لا يجوز أن يقاس أصل على أصل . وبالله تعالى التوفيق » وهذه عبارة قلقة غير محررة ، وما في النسختين رقم (١٤ و ١٦) أوضح وأصح *

قال علي: (١) وقال أبو حنيفة والشافعي: إن أقام في مكان ينوي خروجا فمداً أو اليوم فانه يقصر ويفطر ولو أقام كذلك أعواماً، قال أبو حنيفة: وكذلك لو نوى خروجا ميتة وبين خمسة عشر يوماً ونوى إقامة أربعة عشر يوماً فانه يفطر ويقصر، وقال مالك: يقصر ويفطر وإن نوى إقامة ثلاثة أيام فانه يفطر ويقصر، وإن نوى أخرج اليوم أخر غداً قصر ولو بقي كذلك أعواماً *

قال علي: ومن العجب العجيب إسقاط أبي حنيفة النية حيث افترضها الله تعالى من الوضوء للصلاة، وغسل الجنابة، والحيض وبقائه في رمضان ينوي الفطر إلى قبل زوال الشمس، ويميز كل ذلك بلانية: ثم يوجب النية فرضاً في الإقامة، حيث لم يوجبها الله تعالى ولا رسوله ﷺ، ولا أوجبها برهان نظري *

قال علي: وبرهان صحة قولنا: أن الحكم لإقامة المدد (٢) التي ذكرنا - كانت هنالك نية لإقامة أولئك نكن - فهو أن النيات إنما تجب فرضاً في الأعمال التي أمر الله تعالى بها (٣) فلا يجوز أن تؤدي بلانية، (٤) وأما عمل لم يوجبه الله تعالى ولا رسوله ﷺ فلامعنى للنية فيه، إذ لم يوجبها هنالك قرآن، ولا سنة، ولا نظر، ولا إجماع، والإقامة ليست عملاً مأموراً به، وكذلك السفر، وإنما حالان أو جب الله تعالى فيما العمل الذي أمر الله تعالى به فيما، فذلك العمل هو المحتاج إلى النية، لا الحال، وهم وافقون لنا أن السفر لا يحتاج إلى نية، ولو أن امرأاً خرج لا يريد سفراً فدفعته ضرورات لم يقصد لها حتى صار من منزله على ثلاث ليال، أو سير به (٥) مأموراً أو مكرهاً محملاً مجبراً فانه يقصر ويفطر، وكذلك يقولون فيمن أقيم به كره فاطالت به مدته فانه يتم وبصوم، وكذلك يقولون فيمن اضطر للخوف إلى الصلاة ركباً أو ماشياً، فذلك الخوف وتلك الضرورة لا يحتاج فيها إلى نية، وكذلك النوم لا يحتاج إلى نية، وله حكم في إسقاط الوضوء وإيجاب تجديده وغير ذلك، وكذلك الأجانب لا يحتاج إلى نية، وهو يوجب الغسل، وكذلك الحدث لا يحتاج إلى نية، وهو يوجب حكم الوضوء والاستنجاء، فكل عمل لم يؤمر به لكن أمر فيه بأعمال موصوفة فهو لا يحتاج إلى نية، ومن جملة هذه الأعمال هي الإقامة

(١) هناف النسخة رقم (٤٥) «مسألة قال علي» الخ ولا نرى داعياً لفصل هذا عما قبله بعنوان جديد، بل هو باقي البحث (٢) في النسخة رقم (٤٥) «للاقامة المدد» الخ وما هنا هو الصحيح (٣) في النسخة رقم (١٦) «التي فرض الله تعالى بها» وهو خطأ (٤) في النسخة رقم (٤٥) «فلا يجوز أن تؤدي الابنية» (٥) في النسخة رقم (١٦) «على ثلاث وصير به» الخ وهو خطأ *

والسفر ، فلا يحتاج فيهما الى نية أصلاً ، لكن متى وجدا وجب لكل واحد منهما الحكم الذى أمر الله تعالى به فيه ولا مزيد . والله تعالى التوفيق . وهذا قول الشافعى وأصحابه *
 ٥١٦ - مسألة - ومن ابتداء صلاة وهو مقيم ثم نوى فيها السفر ، أو ابتدأها وهو مسافر ثم نوى فيها أن يقيم - : أتم في كلا الحالتين *

برهان ذلك ما ذكرناه من أن الإقامة غير السفر ، وأنه لا يخرج عن حكم الإقامة مما هو إقامة إلا ما أخرجه نص ، فهو إذا نوى في الصلاة سفراً فلم يسافر بعد ، بل هو مقيم ، فله حكم الإقامة ، وإذا انتحى وهو مسافر فتوى فيها الإقامة فهو مقيم بعد لا مسافر ، فله أيضاً حكم الإقامة ، إذ انما كان له حكم السفر بالنص المخرج لتلك الحال عن حكم الإقامة ، فإذا بطلت تلك الحال بطلان نيته صار في حال الإقامة . والله تعالى التوفيق *

٥١٧ - مسألة - ومن ذكر وهو في سفر صلاة نسيها أو نام عنها في أقامته صلاة ركعتين ولا بد ، فإن ذكر في الحضر صلاة نسيها في سفر صلاها ركعتين أو ركعة واحدة .

وقال الشافعى : يصليها في كلتا الحالتين أو بما *
 وقال مالك : يصليها إذا نسيها في السفر فذكرها في الحضر ركعتين ، وإذا نسيها في الحضر فذكرها في السفر صلاها ركعتين .

حجة الشافعى : أن الأصل الاتمام ، وإنما القصر رخصة *
 قال على : وهذا خطأ ، ودعوى بلا برهان ، ولو أوردنا ما مرسته لقلنا : بل الأصل القصر ، كما قالت عائشة رضى الله عنها : « فرضت الصلاة ركعتين فزيدنى صلاة الحضر وأقرت صلاة السفر على الحالة الأولى » ولكننا لا نرضى بالشغب ، بل نقول : إن صلاة السفر أصل ، وصلاة الإقامة أصل ، ليست أحدهما فرعاً للآخرى ، فيبطل هذا القول *
 واحتج مالك بأن الصلاة إنما تؤدي كما لزم إذا فاتت *

قال على : وهذا أيضاً دعوى بلا برهان ، وما كان هكذا فهو خطأ ، وهو أول من يخالف هذا الأصل ويهدمه في كل موضع ، إلا هنا فإنه تناقض ، وذلك أنه يقول : من فاتته صلاة الجمعة فانه لا يصليها إلا أربع ركعات ، ومن فاتته في حال مرضه صلوات كان حكمها الوصلها أن يصليها قاعداً أو مضطجعا وموئناً فذكرها في حجة - : فانه لا يصليها إلا قاعداً ومن ذكر في حال المرض المذكور صلاة فاتته في حجة كان حكمها أن يصليها قاعداً فانه لا يصليها إلا قاعداً أو مضطجعا ، ومن صلى في حال خوف ركعتين أو ما شيا صلاة نسيها في حال الأمن فانه يؤذيها ركعتين أو ما شيا ، ومن

ذكر في حال الأمن صلاة نسيتها في حال الخوف حيث لو صلاها الصلاه اركباً وما شيا فانه لا يصليها الا نازلاً قائماً ، ومن نسي صلاة لو صلاها في وقتها لم يصليها الا متوضئاً فذكرها في حال تيمم صلاها متيمماً ، ولو نسي صلاة لو صلاها في وقتها لم يصليها الا متيمماً فذكرها والماء معه فانه لا يصليها الا متوضئاً ، والقوم أصحاب قياس يزعمهم ، وهذا مقدار قياسهم ١ *

وأما نحن فإن حجتنا في هذا انما هو قول رسول الله ﷺ : « من نسي صلاة او نام عنها فليصلها اذا ذكرها » فانما جمل عليه السلام وقتها وقت ادائها الوقت الذي نسيتها فيه او نام عنها ، فكل صلاة تؤدي في سفر فهي صلاة سفر ، وكل صلاة تؤدي في حضر فهي صلاة حضر ولا بد *

فان قيل : فان في هذا الخبر : « كما كان يصليها الوقتها » *

قلنا : هذا باطل ، وهذه لفظة موضوعة لم تأت قط من طريق فيها خير *

قال علي : وأما قلنا : أن نسي صلاة في سفر فذكرها في حضر فانه لا يصليها إلا اركباً : فهو قول الأوزاعي ، والشافعي ، وغيرهما ، وأما قلنا : ان نسيتها في حضر فذكرها في سفر فانه يصليها سفرية : فهو قول روى عن الحسن . والله تعالى التوفيق *

وقال الشافعي : لا يقصر إلا من نوى القصر في تكبيرة الاحرام *

قال علي : وهذا خطأ ، لأن الشافعي قد تناقض ، فظهر النية للاتمام ، وهذا على أصله الذي قد بينا خطأ فيه ، من ان الأصل عنده الاتمام ، والقصر دخيل ، وقد بينا أن صلاة السفر ركعتان ، فلا يلزمه الا ان ينوي الظهر ، او العصر ، او العتمة فقط ، ثم ان كان مقيماً في اربع ، وان كان مسافراً فهي ركعتان ولا بد ، ومن الباطل الزامه النية في أحد الوجهين دون الآخر . والله تعالى التوفيق *

٥١٨ - مسألة - فان صلى مسافر بصلاة إمام مقيم قصر ولا بد ، وان صلى مقيم بصلاة مسافر أتم ولا بد ، وكل أحد يصلي لنفسه ، وإمامة كل واحد منهما لا يخرج جائزة ولا فرق *
روينا من طريق عبد الرزاق عن سميد بن السائب عن داود بن أبي حاتم قال : سألت ابن عمر عن الصلاة في السفر ؟ فقال : ركعتان قلت : كيف ترى ونحن ههنا بمعنى ؟ قال : ويحك ! سمعت رسول الله ﷺ وأنت به ؟ قلت : نعم قال : « فانه كان يصلي ركعتين » فصل ركعتين إن شئت أودع . وهذا بيان جلي بأمر ابن عمر المسافر (١) أن يصلي خلف المقيم ركعتين فقط *

(١) في النسخة رقم (٥٠) « بيان جلي من ابن عمر للمسافر » الخ

ومن طريق شعبة عن المغيرة بن مقسم عن عبد الرحمن بن تميم بن حذلم (١) قال: كان أبى إذا أدرك من صلاة المقيم ركعة وهو مسافر صلى إليها أخرى، وإذا أدرك ركعتين اجتزأ بهما * قال على: تميم بن حذلم من كبار أصحاب ابن مسعود رضى الله عنه * وعن شعبة عن مطرب بن فيل (٢) عن الشعبي قال: إذا كان مسافراً فأدرك من صلاة المقيم ركعتين اعتدي بهما *

وعن شعبة عن سليمان التيمي قال: سمعت طاووساً وسأله عن مسافر أدرك من صلاة المقيم ركعتين؟ قال: تجزئ يا نفع *

قال على: برهان صحة قولنا ما قد صح عن رسول الله ﷺ من أن الله تعالى فرض على لسانه ﷺ صلاة الحضر أربعاً وما صلاة السفر ركعتين *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا عبيدة بن عبد الرحمن عن محمد ابن شعيب أنا الأوزاعي عن يحيى - هو ابن أبي كثير - عن أبي سلفة بن عبد الرحمن بن عوف حدثني عمرو بن أمية أن رسول الله ﷺ قال له: «إن الله قد وضع عن المسافر الصيام (٣) ونصف الصلاة» ولم يخص عليه السلام ما مومناً من إمام من منفرد (وما كان ذلك نسياً) وقال تعالى (ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازر كفاراً) *

قال على: والعجب من المالكيين والشافعيين والحنفيين القائلين بأن المقيم خفف المسافر يتم ولا ينتقل إلى حكم إمامه في التقصير، وإن المسافر خلف المقيم ينتقل إلى حكم إمامه في الانعام، وهم يدعون أنهم أصحاب قياس يزعمهم ولو صح قياس في العالم إكنا هذا أصح قياس يوجد ولكن هذا مما تركوا فيه القرآن والسنة والقياس، * وما وجدت لهم حجة الا ان بعضهم قال: إن المسافر إذا نوى في صلاته الإقامة لزمه انماها، والمقيم إذا نوى في صلاته السفر لم يقصرها، قال: فإذا خرج بيته إلى الانعام فأحرى ان يخرج إلى الانعام بحكم إمامه *

قال على: وهذا قياس في غاية الفساد، لأنه لانسبة ولا شبه بين صرف النية من سفر إلى إقامة وبين الالتزام بإمام مقيم، بل التشبيه بينهما هوس ظاهر *

(١) بفتح الحاء المهملة واسكان الذال المعجمة وفتح اللام (٢) كذا في جميع الأصول، وضبط في النسخة رقم (١٤) بالقلم بكسر الفاء ولم أجده ترجمته ولا ذكره في شيء من الكتب (٣) في النسخة رقم (١٦) «الصوم» وما هنا هو الموافق للنسختين رقم (١٤) و (٥٥) والنسائي (ج ١ ص ٣١٥) *

واحج بعضهم بقول النبي ﷺ : « انما جعل الامام ليؤتم به » فقلنا لهم : فقولوا للمقيم خلف السافر: أن ياتم به إذن فقال قائمهم : قد جاء : « أعواصلاكم فاناقروم سفر » فقلنا : لوضح هذا لكان عليكم ، لأن فيه أن السافر لا يتم ، ولم يفرق بين مأموهم ولا امام ، فالواجب على هذا أن السافر جملة بقصر ، والمقيم جملة يتم ، ولا يراعى أحد منهما حال إمامه . والله تعالى التوفيق *

﴿ صلاة الخوف ﴾

٥١٩ — مسألة — من حضره خوف من عدو ظالم كافر، أو باغ من المسلمين، أو من سبل، أو من فاره، أو من حشش، أو وسيع، أو غير ذلك وهو في ثلاثة فصاعداً — فأمرهم غير بين أربعة عشر وجهاً ، كلها صح عن رسول الله ﷺ ، قد بيناها غاية البيان والتقصي في غير هذا الكتاب ، والحمد لله رب العالمين *

وانما كتبنا كتابنا هذا للعامي والمتدني وتذكرة للعالم، فنذكر ههنا بعض تلك الوجوه، مما يقرب حفظه ويسهل فهمه ، ولا يضيف فعله ، والله تعالى التوفيق *

فان كان في سفر ، فان شاء صلى بطائفة ركعتين ثم سلم وسلموا ، ثم تأتي طائفة أخرى فيصلي بهم ركعتين ثم يسلمو ويسلمون ، وان كان في حضر صلى بكل طائفة أربع ركعات ، وإن كانت الصبح صلى بكل طائفة ركعتين ، وان كانت المغرب صلى بكل طائفة ثلاث ركعات ، الأولى فرض الامام ، والثانية تطوع له . *

وان شاء في السفر أيضاً صلى بكل طائفة ركعة ثم تسلم تلك الطائفة ويميزهما ، وإن شاء هو سلم ، وإن شاء لم يسلم ، و يصلي بالأخرى ركعة ويسلم ويسلمون ويميزهم ، وإن شامت الطائفة أن تقضى الركعة والامام واقف فقلت ، ثم تقبل الثانية أيضاً كذلك *

فان كانت الصبح صلى بالطائفة الأولى ركعة ثم وقف ولا يد وقصوا ركعة ثم سلموا ، ثم تأتي الثانية فيصلي بهم الركعة الثانية ، فاذا جلس قاموا فقضوا ركعة ثم سلمو ويسلمون *

فان كانت المغرب صلى بالطائفة الأولى ركعتين ، فاذا جلس قاموا فقضوا ركعة وسلموا وتأتي الأخرى فيصلي بهم الركعة الباقية ، فاذا قد صلوا ركعة ثم جلسوا ونشهدوا ، ثم صلوا الثالثة ثم يسلمو ويسلمون *

فان كان وحده فهو غير بين ركعتين في السفر أو ركعة واحدة وتجزيه ، وأما الصبح

فأنتان ولا بد والمغرب ثلاث ولا بد، وفي الحضر أربع ولا بد *

سواء هنا الطائف من طلب (١) بحق أو بغير حق *

قال الله تعالى: (وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن ختم أن يفتنكم الذين كفروا أن الكافرين كانوا لكم عدوا مبيناً . وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك وليأخذوا أسلحتهم فإذا سجدوا فليكونوا من وراءكم ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك وليأخذوا حذرهم وأسلحتهم) فهذه الآية تقتضي بعمومها الصفات التي قلنا نسا *

ثم كل ما صح عن رسول الله ﷺ فلا يحمل لأحد أن يرغب عن شيء منه قال الله تعالى أمراً لرسوله ﷺ أن يقول: (قل اتقوا الله فربى إلى صراط مستقيم ديناً قيامة إبراهيم حنيفاً وما كان من المشركين) . وقال تعالى: (ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه) وكل شيء فله رسول الله ﷺ فهو من ملة ، وملة هي ملة إبراهيم عليه السلام *

وقد ذكرنا قبل هذا يسير في باب من نسي صلاة فوجد جماعة يصلون يصلي صلاة أخرى في حديث أبي بكره وجابر: «أن رسول الله ﷺ صلى بطائفة ركعتين في الخوف ثم سلم، و بطائفة أخرى ركعتين ثم سلم» وذكرنا من قال ذلك من السلف، فأغنى عن إعادته، وهذا آخر فصل رسول الله ﷺ لأن أبا بكره شهد معه ولم يسلم إلا يوم الطائف، ولم ينز عليه السلام بعد الطائف غير تبوك فقط ، فهذه أفضل صفات صلاة الخوف للاذكرنا ، وقال بهذا الشافعي وأحمد بن حنبل *

وقد ذكرنا أيضاً حديث ابن عباس: «فرض الله الصلاة على لسان نبيكم ﷺ في الحضر أربعاً ، وفي السفر ركعتين ، وفي الخوف ركعة» *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا أحمد بن مائة ثنا أحمد بن شعيب أنا عمرو بن علي ثنا يحيى ابن سعيد القطان ثنا سفيان الثوري حدثني أشعث بن سليم - هو ابن أبي الشعثاء - عن الأُسود بن هلال عن ثعلبة بن زهدم قال: «كنا مع سميد بن العاصي بطبرستان فقال: أياكم صلى مع رسول الله ﷺ صلاة الخوف؟ فقال حذيفة: أنا ، فقام حذيفة وصف الناس خلفه صفين ، صفا خلفه وصفا موازى العدو ، فصلى بالثنتين خلفه ركعة ، وانصرف هؤلاء إلى مكان هو لا ، وجاء أولئك ، فصلى بهم ركعة ولم يقصروا» قال سفيان: وحدثني الزكيني

ابن الرميح عن القاسم بن حسان عن زيد بن ثابت عن النبي ﷺ مثل صلاة حذيفة *
قال علي : الأسود بن هلال ثقة مشهور ، وثلبة بن زهدم احد الصحابة حفظي وفد
على رسول الله ﷺ وسمع منه وروى عنه *

وصح هذا ايضا مستندا من طريق يزيد بن زريع وأبي داود الطيالسي كلاهما عن
عبد الرحمن بن عبد الله السمودي عن يزيد الفقير عن جابر عن النبي ﷺ ، وأخبر جابر أن
القصر المذكور في الآية عند الخوف هو هذا ، لا كون الصلاة ركعتين في السفر *

وصح ايضا من طريق الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس عن
النبي ﷺ ، وروى ايضا عن ابن عمر ، فذه آثار متظاهرة متواترة ، وقال بهذا جمهور من السلف ،
كما روى عن حذيفة أيام عثمان رضي الله عنه ، ومن معمن الصحابة ، لا ينكر ذلك أحدهم ،
وعن جابر وغيره *

ورويان عن أبي هريرة : أنه صلى بمن معه صلاة الخوف ، فصلها بكل طائفة ركعة إلا
أنه لم يقض ولا أمر بالقضاء *

وعن ابن عباس : يومئذ بركة عند القتال *

وعن الحسن : أن إمام موسى الأشعري صلى في الخوف ركعة *

وعن معمر عن عبد الله بن طائوس عن أبيه قال : إذا كانت المسافة فانما هي ركعة يومئذ
إيماء حيث كان وجهه ، راكبا كان أو ماشيا *

وعن سفیان الثوري عن يونس بن عبيد عن الحسن قال في صلاة المطاردة : ركعة *

ومن طريق سعيد بن عبد العزيز عن مكحول في صلاة الخوف : إذا لم يقدر القوم على أن
يصلوا (١) على الأرض صلوا على ظهور الدواب ركعتين ، فإذا لم يقدر وا فركة وسجدتان ، فإن
لم يقدروا آخر واحد حيث يأمنوا *

قال علي : أما تأخيرها عن وقتها فلا يحل البتة ، لأنه لم يسمع الله تعالى في تأخيرها
ولا رسوله ﷺ ، قال الله تعالى (فإن خفتم فرجالا أو ركبانا) *

وقال سفیان الثوري : حدثني سالم بن عجلان الأفيطس سمعت سعيد بن جبير يقول:
كيف يكون قصر وهم يصلون ركعتين ؟ وأما هو ركعة ركعة ، يومئذ بها حيث كان وجهه *

(١) في النسخة رقم (١٦) «على أن لا يصلوا» وهو خطأ *

وعن شعبة عن أبي مسلمة (١) - هو سعيد بن يزيد - عن أبي نصر عن جابر بن غراب (٢) كتمان ما في المدو (٣) فإرس، ووجوهنا إلى المشرق، فقال هرم بن حيان: ليركح كل إنسان منكم ركعة تحت جنته حيث كان وجهه *
وعن عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة قال: سألت الحكم بن عتيبة وحماد بن أبي سليمان وقتادة عن صلاة السايغة ؟ فقالوا: ركعة حيث كان وجهه *

وعن وكيع عن شعبة عن النيرة بن مقسم عن إبراهيم مثل قول الحكم، وحماد، وقتادة *
وعن أبي عوانة عن أبي بشر عن مجاهد في قول الله تعالى (فإن خفتهم فرجالا أو ركبانا) قال: في المدو يصلى راكبا وراجلًا يومئذ حيث كان وجهه، والركعة الواحدة تجزئ. وبه يقول سفیان الثوري، وإسحاق بن راهويه *

قال علي: وهذان العملان أحب العمل لينا، من غير أن نرغب عن سائر ما صح عن رسول الله ﷺ في ذلك، ومعاذ الله من هذا، لكن ملنا إلى هذين لسهولة العمل فيهما على كل جاهل وعالم، ولكثرة من رواهما عن النبي ﷺ، ولكثرة من قال بهما من الصحابة والتابعين، ولتواتر الخبر بهما عن رسول الله ﷺ، ولو افقتهما القرآن *
وقد قال بعض من لا يبالى بالكذب، عصبية لتقليده المهلك له: ألا مرعندنا على أنهم قضوا ! *

قال علي: هذا انسلاخ من الحياء جملة، وقصد إلى الكذب جباراً ! ولا فرق بين من قال هذا القول وبين من قال: ألا مرعندنا على أنهم اتعوا أربما ! *
وقال: لم نجد في الأصول صلاة من ركعة *

وقلنا لهم: ولا وجدتم في الأصول صلاة الإمام بطائفتين، ولا صلاة إلى غير القبلة، ولا صلاة يقضى فيها الأُموم ما فاتته قبل تمام صلاة إمامه، ولا صلاة يقف الأُموم فيها لا هو يصلى مع إمامه ولا هو يقضى ما بقى عليه من صلاته، وهذا كله عندكم جائز في الخوف، ولا وجدتم شيئاً

(١) بفتح الميم واسكان السين وفي النسخة رقم (١٦) «عن أبي مسلمة» وهو خطأ (٢) كذا في أكثر الأصول، ولم أجده ترجمة وضبط في النسخة رقم (١٤) «غراب» بالعين والزاي المجتمعتين ووضع عليه علامة التصحيح وما ظنه صحيحاً فإن الذهب لم يذكر في المشبهة «غراب» ولم يذكر شرح القاموس مادة «غزب» (٣) أى نصف وجاء المدو، وهذا هو الصواب الذي في النسخة رقم (١٤) وفي باقي الأصول «نصلى في المدو» وهو خطأ ظاهر *

من الديانة حتى جاء به رسول الله ﷺ عن الله تعالى، والأصول ليست شيئاً غير القرآن والسنة.

فان قيل: قد روى من طريق حذيفة: انه امر بقضاء ركعة *

قلنا: هذا انفرد به الحجاج بن أرطاة، وهو ساقط لانه لا رواة له، ثم لو صح لما منع

من رواية الثقات أنهم لم يقضوا، بل كان يكون كل ذلك جائزاً *

وقال بعضهم: قد روى عن حذيفة صلاة الخوف ركعتين (١) وأد بع سجدة *

قلنا: هذا من رواية يحيى الحماني وهو ضعيف، عن شريك، وهو مدلس، وخديج،

وهو مجهول، ثم لو صح ذلك لكان مقصوداً به صلاة إمامهم بهم *

وكذلك القول في رواية سليم بن صليح (٢) السلولي - وهو مجهول - عن حذيفة: أنه قال

لتسعيد: مرطافعة من أصحابك فيصلون معك وطائفة خلفكم، فتصلي بهم ركعتين وأد بع سجدة

وهكذا تقول: في صلاة الإمام بهم *

وقال بعضهم: قد صح عن النبي ﷺ: «صلاة الليل والنهار مني» *

قلنا: نعم، إلا ما جاء نص فيه أنه أقل من مني، كالوتر وصلاة الخوف، أو أكثر من مني

كالظهر والعصر والمشاء *

وقال بعضهم: قد نهى عن البتراء *

قال علي: وهذه كذبة وخبر موضوع وما ندرى البتراء في شيء من الدين والله الحمد *

وقال بعضهم: اتهم تيجز ون للإمام أن يصلي بهم أن شاء ركعة وبسلم وإن شاء

وصلها بأخرى بالعائفة الثانية، ويقرن ندرى أن ما كان المرء فله وتر كفبه وتطوع لأفرض،

وإذا ذلك كذلك فحال أن يصل فرضه بتطوع لا يفصل بينهما سلام *

قال علي: إنما يكون ما ذكرنا فيما لم يأت به نص، وأما إذا جاء النص فالنظر كله

باطل، لا يحمل به معارضة الله تعالى ورسوله ﷺ *

ثم نقول لهم: أليس مصلي الفرض من إمام أو منفرد - عندكم وعندنا - خيراً بين

أن يقرأ مع أم القرآن سورة أن شاء طويلة وإن شاء قصيرة وإن شاء اقتصر على أم

القرآن فقط وإن شاء سبح في ركوعه وسجوده تسبيحة تسبيحة وإن شاء طولها وقصر

قولهم: نعم، فقلنا لهم: فقد اجتمع هنا ما قد حكمتم بأنه باطل ومحال من صلته (٣)

(١) كذا في الأصلين (٢) سليم بن صليح بالصاد المهملةين وبالتصغير فيهما *

(٣) أي من وصله الفرض بالتطوع، رداً على من أنكروا صلاة الإمام ركعة فريضة بالعائفة

فريضة بما هو عندكم تطوع ان شاء فله وان شاء تركه.*
قال على : وليس كما قالوا ، بل كل هذا خير فيه البر ، فان طول فريض اداء ،
وان لم يطول فريض اداء ، وان كان صلى ركعة في الخوف فهي فريضه ، وان صلى ركعتين
فهما فريضه ، كما فعل عليه السلام وكما امر (وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى) *
(لا يسأل مما قبلهم وما يؤنون) *

قال على : وسائر الوجوه الصحاح التي لم تذكر أخذ بعضها على بن أبي طالب رضي الله
عنه ، وأبو موسى الأشعري ، وابن عمرو جماعة من التابعين والفقهاء رضي الله عنهم .
وهنا أقوال لم تصح قطع عن رسول الله ﷺ ، ولم ترو عنه أصلاً بل مكن رويت عن دون
رسول الله ﷺ ، فمن الصحابة رضي الله عنهم عبد الرحمن بن مسروق ، حبيب بن عبد شمس ،
والحكم بن عمرو الغفاري ، ومن التابعين مسروق ، ومن الفقهاء الحسن بن حي ، وحيد
الرواسي صاحبه ، ومن مجتهدا قول رو بناء عن سهل بن أبي حشمة يرجع مالك الى القول به ،
بعد أن كان يقول يعض الوجوه التي صححت عن رسول الله ﷺ ، وهو : أن يصف
الامام أصحابه طائفتين ، احداها خلفه والثانية مواجهة المدعو ، فيصلي الامام بالطائفة التي
معه ركعة بسجديتها ، فاذا قام الى الركعة الثانية ثبت واقفاً وأتمت هذه الطائفة لأنفسها
الركعة التي بقيت عليها ، ثم سلت ونهضت فوقفت بازاء المدعو ، والامام في كل ذلك
واقف في الركعة الثانية ، وتأتي الطائفة الثانية التي لم تصل فتصلي خلف الامام وتكبر ،
فيصلي بهم الركعة الثانية بسجديتها ، هي لهم أولى ، وهي للامام ثانية ، ثم يجلس الامام
ويتشهد ويسلم ، فاذا سلم قامت هذه الطائفة الثانية فقصت الركعة التي لها *

قال على : وهذا العمل المذكور - قضاء الطائفة الأولى والامام واقف ، وقضاء الطائفة
الثانية بعد أن يسلم الامام - لم يأت قط جمع هذين القضاءين على هذه الصفة في شيء مما صح عن
رسول الله ﷺ أصلاً ، وهو خلاف ظاهر القرآن ، لأنه تعالى قال : (ولتأت طائفة أخرى لم
يصلوا فليصلوا مسك) ولأن الطائفة لم تصل بعض صلاتها معه ، وما كان خلافًا لظاهر القرآن
دون نص من بيان النبي ﷺ - : فلا يجوز القول به ، وليس يوجب هذا القول قياس ولا
الأولى ثم صلاته أخرى تطوعا بالطائفة الثانية موصولة بالأولى من غير فصل بالسلام وهكذا
رسم في الأصولين «صلاته» على هذا المعنى على الصواب ، وظن نسخا الأصوليين أن صوابه
«صلاته» وهو ظن خطأ بل الصواب ما ذكرنا . *

نظر ، وليس تقليد سهل بن أبي حنثة رضي الله عنه بأولى من تقليد من خلفه من الصحابة ،
 ممن قد ذكرنا ، كمرو ، وابن عمرو ، وأبي موسى ، وجابر ، وابن عباس ، والحكم ابن عمرو ،
 وحذيفة وثعلبة بن زهيد ، وأنس ، وعبد الرحمن بن سمرق وغيرهم . *
 فان قيل : إن سهل بن أبي حنثة روى بعض تلك الأعمال وخالفه ، ولا يجوز أن يظن
 به أنه خالف ما حضر مع رسول الله ﷺ إلا لأمر علمه هو ناسخ لما رواه . *

قلنا : هذا باطل ، وحكم بالظن ، وترك لليقين ، وإضافة الى صاحب رضى الله عنه
 ما لا يحل أن يظن به ، من أنه روى لنا المنسوخ وكم الناسخ ، ولا فرق بين قولكم
 هذا وبين من قال : لا يصح عنه أنه يخالف ما روى ، فالداخلة انما هي فيما روى منه مما أضيف
 اليه ، لا فيما رواه وعن النبي ﷺ ، واستدل على ذلك بأنه لا يجوز أن يخالف حكم
 رسول الله ﷺ . *

قال على : ولسنا نقول : بشئ من هذين القولين ، بل نقول : إن الحق أخذ رواية
 الراوى ، لا أخذ رأيه ، إذ قد يتأول فيهم ، وقد ينسى ، ولا يجوز البتة أن يكتم الناسخ
 ويروى المنسوخ . *

ولا يجوز لهم أن يوهوا ههنا بعمل أهل المدينة لأن ابن عمر ، وعبد الله بن عبد الله بن عتبة ،
 والزهرى مخالفون لاخبار ما مات ، وما وجدنا ما اختاره مالك عن أحد قبله إلا عن سهل بن
 أبي حنثة وحده . والله تعالى التوفيق . *

ومنها قول رويناه عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود وأبراهيم النخعي ، أخذ به
 أبو حنيفة وأصحابه إلا أن أبا يوسف رجع عنه ، وهو ان يصقهم الامام صفين : طائفة خلفه ، وطائفة
 بازاء المدو ، فيصلي بالتى خلفه ركعة بسجديتها ، فاذا قام الى الركعة الثانية وقف ، ونهضت
 الطائفة التى صلت معه فوقوا بازاء المدو وومض في صلاتهم بمد ، ثم أتى الطائفة التى كانت بازاء
 المدو فكبر خلف الامام ، ويصلي بهم الامام الركعة الثانية له . وهى لهم الأولى ، فاذا اجلس وتشهد
 سلم ، وتنهض الطائفة الثانية التى صلت معه الركعة الثانية ، وومض في صلاتهم . فتقف بازاء المدو ،
 وتأتى الطائفة التى كانت صلت مع الامام الركعة الأولى فترجع الى المكان الذى صلت فيه مع
 الامام ، فتقف فيه الركعة التى بقيت لها ، وتسلم ، ثم أتى فتقف بازاء المدو ، وترجع الطائفة
 الثانية الى المكان الذى صلت فيه مع الامام ، فتقف فيه الركعة التى بقيت لها إلا أن أبا حنيفة
 زاد من قبل رأيه زيادة لا تعرف من أحد من الأمة قبله ، هو أنه قال : تنقض الطائفة الأولى

الرخصة التي بقيت عليها بلا قراءة شيء من القرآن فيها ، وتقضى الطائفة الثانية الرخصة التي بقيت عليها بقراءة القرآن فيها ولا بد ١ *

قال علي : وهذا عمل لم يأت قط عن رسول الله ﷺ ولا عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم ، وذلك أن فيه بما قد يخالف كل أثر جاء في صلاة الخوف تأخير الطائفتين معاً إتمام الرخصة الباقية لهما إلى أن يسلم الإمام ، فبشئىء ولاهما بالقضاء ، ثم لا تقضى الثانية إلا حتى تسلم الأولى ، وفيه أيضاً ما يخالف كل أثر روى في صلاة الخوف بحجى كل طائفة للقضاء خاصة إلى الموضع الذي صلت فيه مع الإمام بعد أن زالت عنه إلى مواجعة العدو *

فإن قيل : قد روى نحوه هذا عن ابن مسعود *

قلنا : قتل الباطل والكذب ، إنما جاء عن ابن مسعود - من طريق واهية - خبر فيه ابتداء الطائفتين معاً بالصلاة مع الإمام ، وأن الطائفة التي صلت آخر أهى بدأت بالقضاء قبل الثانية ، وليس هذا في قول أبي حنيفة ، وواتم تعظمون خلاف صاحب ، لاسيما إذا لم ير وعن أحد من الصحابة خلافه *

فإن قالوا : إنما تخيرنا ابتداء طائفة بد طائفة اتباعاً للآية *

قلنا : فقد خالفتم الآية في إيجابكم صلاة كل طائفة ما بقي عليها بدم تمام صلاة الإمام ، وإنما قال تعالى : (فليصلوا معك) فخالفتهم القرآن وجميع الآثار عن النبي ﷺ بحجتها وسقيمتها ، وجميع الصحابة رضي الله عنهم بلا نظر ولا قياس *

واحتج بعضهم بنادرة وهى : أنه قال : يلزم الإمام الدل بينهم ، فكما صلت الطائفة الواحدة أولاً فكذلك تقضى أولاً ١ *

قال علي : وهذا باطل ، بل هو الجور والحماة ، بل المدل والتسوية هو أنه إذا صلت الواحدة أولى أن تقضى الثانية أولاً ، فتأخذ كل طائفة بحظها من التقدم وبحظها من التأخر *

وقال بعضهم : لم تر قط مأموماً بدأ بالقضاء قبل تمام صلاة إمامه . *

فقبل لهم : ولا رأيت قط مأموماً يترك صلاة امامه ويغضى إلى شغلته ويقف به طويلاً بعد تمام صلاة امامه لا يقضى ما فاتته منها ، وواتم يقولون : بهذا يفر نص ولا قياس ، ثم يسيرون من اتبع القرآن والسنة ! ألا ذلك هو الضلال المبين لاسيما تقسيم أبي حنيفة في قضاء الطائفتين ، أحداهما بقراءة والاخرى بغير قراءة ، فسأعر هذا عن أحد قبله ، ولا يؤيده رأى سديد ولا قياس *

ومنها قول ذهب إليه أبو يوسف في آخر قوله، وهو قول الحسن اللؤلؤي، وهو: أن لا تصلي صلاة الخوف بعد رسول الله ﷺ *

قال علي: وهذا خلاف قول الله تعالى (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) *

قال علي: إلا أن من قال: إن النكاح يسورة من القرآن خاص للنبي ﷺ، والصلاة جالسا كذلك - لا يقدرون أن ينكر على أبي يوسف قوله ههنا! *

ومنها قول رويناه عن الضحاك بن مزاحم، ومجاهد، والحكم بن عتيبة، وإسحاق بن راهويه، وهو: أن تكبيرتين فقط تجزئان في صلاة الخوف *

وروينا أيضا عن الحكم، ومجاهد: تكبيرة واحدة تجزئ في صلاة الخوف *

وهذا خطأ، لأنه لم يأت به نص. وبالله تعالى التوفيق *

فان قال قائل: كيف تقولون بصلاة الخوف على جميع هذه الوجوه، وقد رويتم عن زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ صلى صلاة الخوف مرة، لم يصل بنا قبلها ولا بعدها؟ *

قلنا: هذا لو صح لكان أشد عليكم، لأنه يقال لكم: من أين كان لكم بأن الوجه الذي اخترعوه هو العمل الذي عمله رسول الله ﷺ إذ صلاها؟ لا سيما إن كان المترضى بهذا حنيفيا أو مالكيا؟ لأن اختياره تين الفرقين لم يأت قط عن رسول الله ﷺ! وكيف وهذا حديث ساقط؟ لم يروه إلا يحيى الخثاني، وهو ضعيف، عن شريك القاضي، وهو مدلس لا يحتج بحديثه، فكيف يستحل ذو دين أن يمارس بهذه السوءة! أخا حديث الكوف من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين؟ أنهم شهدوا صلاة الخوف مع رسول الله ﷺ مرات مرة بذي قرد، ومرة بذات الرقاع، ومرة بنجد، ومرة بين ضحنان وعسفان، ومرة بأرض جينة، ومرة بنخل، ومرة بعسفان، ومرة يوم محارب وثلبة، ومرة إماما بالطائف وأما تبتوك، وقد يمكن أن يصلها في يوم مرتين للظهور والمصر، وروي ذلك عن الصحابة أكابر التابعين والثلقات الأثبات؟ ونموذ بالله من الخذلان *

قال علي: وأما قلنا: بالصلاة ركعة واحدة في كل خوف لمعوم حديث ابن عباس «فرضت الصلاة على لسان نبيكم ﷺ في الحضر أربعا وفي السفر ركعتين، وفي الخوف ركعة» ولا يجوز تخصيص حكمه عليه السلام بالظنون الكاذبة. وبالله تعالى التوفيق *

٥٢٠ - مسألة - ولا يجوز أن يصلي صلاة الخوف بطائفتين من خاف من طالب

له بحق ، ولا أن يصلّى أصلاً بثلاث طوائف فصاعداً ،
لأن في صلاتها بطائفتين عملاً لكل طائفة في صلاتها هي منية عنه ان كانت باغية ،
ومن عمل في صلاته ما لم يؤمر به فلا صلاة له ، اذ لم يصل كما أمر*
وكذلك من صلى راكباً أو ماشياً أو محارباً أو لنير القبله أو قاعداً خوف طالب له
بحق ، لأنه في كل ذلك عمل عملاً قد نهى عنه في صلاته ، وهو في كونه معطوياً یا باطل
عامل من كل ذلك عملاً أبيض له في صلاته تلك*

ولم يصل عليه السلام قط ثلاث طوائف ، ولولا صلاته عليه السلام بطائفتين لما جاز
ذلك ، لأنه عمل في الصلاة ، ولا يجوز عمل في الصلاة إلا ما أحياه النص ، لقول رسول الله
ﷺ : « ان في الصلاة لشفلاً »*

والواحد مع الإمام طائفة وصلاة جماعة *

ومن صلى كما ذكرناه رابعا عن كافر أو عن باغ بطلت صلاته أيضا ، الا ان يتوى في
مشيه ذلك تحرفا للقتال أو تحيزاً الى فئة فتجزئه صلاته حينئذ ، لأن الله تعالى قال :
(اذا لقيتم الذين كفروا زحفا فلا تولوهم الأدبار ومن يولهم يومئذ دبره إلا متحرفا لقتال
أو متحيزا الى فئة فقد باء بغضب من الله) فمن ولى الكفار ظهره والبغاة المقترض قتالهم
لا ينوي تحيزا ولا تحرفا : فقد عمل في صلاته عملاً محرما عليه ، فلم يصل كما أمر . والله
تعالى التوفيق *

وأما الفراعن السباع ، والنار ، والخنس ، والمجنون والحيوان المادى ، والسيل ، وخوف عطاش
وخوف قوت الرفقة أو قوت متاعه ، أو ضلال الطريق - : فصلاته تامة ، لأنه لم يفعل في
ذلك إلا ما أمر به . والله تعالى التوفيق *

﴿ صلاة الجمعة ﴾

٥٢١ - مسألة - الجمعة ، هي ظهر يوم الجمعة ، ولا يجوز أن تصلّى إلا بعد الزوال ،
وآخر وقتها آخر وقت الظهر في سائر الأيام*
وردو بناعن عبدالله بن سيلان (١) قال : شهدت الجمعة مع أبي بكر الصديق فقضى
صلاته وخطبته قبل نصف النهار ، ثم شهدت الجمعة مع عمر بن الخطاب فقضى صلاته
وخطبته مع زوال الشمس *

(١) بكر السمين المهمة واسكان الباء المثناة التحتية *

وعن وكيع عن شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة قال : صلى بنا ابن مسعود الجمعة ضحى ، وقال : إنما عجلت بكم خشية الحر عليكم *
ومن طريق مالك بن أنس في موطنه عن عمه أبي سهيل بن مالك عن أبيه قال : كنت أرى طنفسة لمقبل بن أبي طالب تطرح إلى جدار المسجد الغربي ، فاذا غشى الطنفسة كما باطل الجدار خرج عمر بن الخطاب فصلى ، ثم نرجع بمصلاة الجمعة فنقبل قائل الضحى *
قال علي : هذا يوجب أن صلاة عمر رضي الله عنه الجمعة كانت قبل الزوال ، لأن ظل الجدار مدام في الغرب منه شيء فهو قبل الزوال ، فاذا زالت الشمس صار الظل في الجانب الشرقي ولا بد . *

وعن مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن ابن أبي سليط : أن عثمان بن عفان صلى الجمعة بالمدينة وصلى العصر بعل (١) قال ابن أبي سليط : وكننا نصلى الجمعة مع عثمان ونصرف وما للجدار ظل . *

قال علي : بين المدينة ومثل ثمان وعشرون ميلا ، ولا يجوز البتة أن يزول الشمس ثم يخطب وبصلى الجمعة ثم يمضي هذه المسافة قبل اصفرار الشمس إلا من طرق طرق السرايا (٢) أو ركض ركض البريد المؤجل ، (٣) وبالحرى أن يكون هذا *
وقد روينا أيضاً هذا عن ابن الزبير *

وعن ابن جريج عن عطاء قال : كل عيد حين يمتد الضحى ، الجمعة والأضحى والفطر ، كذلك بلغنا *

وعن وكيع عن شعبة عن الحكم بن عتيبة عن مجاهد قال : كل عيد فهو نصف النهار قال علي : أين الموهون أنهم متبوعون عمل الصحابة رضي الله عنهم أجمعين ؟ المشتمون بخلاف الصحاب إذا خالف تقليدهم ؟ وهذا عمل أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وابن مسعود ، وابن الزبير وطائفة من التابعين ! ولكن القوم لا يبالون ما قالوا : في نصر تقليدهم ! *
وأما نحن فالحجة عندنا فيما حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب

(١) بفتح الهم واللام وآخره لام ثانية — بلفظ اللل من اللال — وهو منزل على طريق المدينة إلى مكة عن ثمانية وعشرين ميلا من المدينة ، قاله ياقوت (٢) الطرق — باسكان الراء — هو سرعة المشي (٣) ضبط هذا الحرف في النسخة رقم (١٤) بكسر الجيم المشددة ، وما أدري وجه ذلك ولعل الكلمة مصحفة أو محرفة *

ابن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى أنا وكيع عن يعلى بن الحارث الحارثي عن أبياس بن سلمة بن الأكو عن أبيه قال : « كنا نجتمع مع رسول الله ﷺ إذا زالت الشمس ثم نرجع لتتبع النية » *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا هرون بن عبد الله ثنا يحيى بن آدم ثنا حسن بن عياش (١) ثنا جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله قال : « كنا نصلي مع رسول الله ﷺ الجمعة ثم نرجع فخرج نواضحنا ، قلت : أي ساعة ؟ قال : زوال الشمس » *
 وبه إلى أحمد بن شعيب : ثنا قتيبة بن سعيد عن مالك عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة وراح فكا ثم أقرب بدنه ، ومن راح في الساعة الثانية فكا ثم أقرب بقرة ، ومن راح في الساعة الثالثة فكا ثم أقرب كبشا ، ومن راح في الساعة الرابعة فكا ثم أقرب دجاجة ، ومن راح في الساعة الخامسة فكا ثم أقرب بيضة ، فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر » *

حدثنا يونس بن عبد الله ثنا أحمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن خالد ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن بشار ثنا صفوان بن عيسى ثنا محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « مثل المهرجالي الجمعة كمثل من يهدي بدنه ، ثم كمن يهدي بقرة ، ثم مثل من يهدي شاة ، ثم مثل من يهدي دجاجة ، ثم كمثل من يهدي عصفورا ، ثم كمثل من يهدي بيضة ، فإذا خرج الإمام جلس طوييت الصحف » *
 وروينا نحوه من طريق الليث بن سعد عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة عن

النبي ﷺ *
 قال علي : ففى هذين الحديثين فضل التكبير فى أول النهار إلى المسجد لا تنتظار الجمعة ، وبطلان قول من منع من ذلك ، وقال : إن هذه الفضائل كلها أتمها لساعة واحدة ، وهذا باطل ، لأن رسول الله ﷺ جعلها ساعات متنايرة (٢) ، ثانية ، وثالثة ، ورابعة ، وخامسة ، فلا يحمل لأحد أن يقول : إنها ساعة واحدة *
 وأيضا فإن درج الفضل ينقطع بخروج الإمام ، وخروجه إنما هو قبل النداء ، وهم يقولون : إن تلك الساعة مع النداء ، فظهر فساد قولهم *

(١) هو أخو أبى بكر بن عياش ، وهو ثقة حجة ، مات سنة ١٧٢ هـ (٢) فى النسخة

وفيها أن الجمعة بعد الزوال ، لأن مالكا عن سفي ذكر خمس ساعات ، وزاد محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة والليث عن سفي عن أبي صالح عن أبي هريرة : ساعة سادسة ، وقد ذكر أن يجر وج الامام تطوى الصحف ، فصح أن يجر وجهه بعد الساعة السادسة ، وهو أول الزوال ووقت الظهر *

فان قيل : قدر ويتم عن سلمة بن الأكوع : « كان يجمع مع رسول الله ﷺ وفجر جمع وما نجد للحيطان ظلان تستظل به » *

قلنا : نعم ، ولم يفسد الظل جملة ، إنما قفي ظللا يستظلون به ، وهذا إنما يدل على قصر الخطبة وتججيل الصلاة في أول الزوال *

وكذلك قول سهل بن سعد : « ما كنا نقيل ولا تنفد إلا بعد صلاة الجمعة » ليس فيه بيان أن ذلك كان قبل الزوال *

وقد روينا عن ابن عباس : خرج علينا عمر حين زالت الشمس فخطب ، يعني للجمعة * وعن أبي اسحاق السبيعي : شهدت على بن أبي طالب يصلي الجمعة إذا زالت الشمس * وفرق مالك بين آخر وقت الجمعة وبين آخر وقت الظهر ، على أنه موافق لنا في أن أول وقتها هو أول وقت الظهر ، وهذا قول لا دليل على صحته ، وإداهي ظهر اليوم فلا يجوز التفريق بين آخر وقتها من أجل اختلاف الأيام . وبالله تعالى التوفيق *

٥٢٢ - مسألة - والجمعة إذا صلاها اثنان فصاعداً ركعتان يجزئهما بالقراءة . ومن صلاها وحده صلاها أربع ركعات يسر فيها كلها ، لأنها الظهر ، وقد ذكرنا في باب وجوب قصر الصلاة من كتابنا حديث عمر : « صلاة الجمعة ركعتان ، وصلاة المسافر ركعتان ، تمام غير قصر ، على لسان نبيكم ﷺ » (١) *

قال أبو محمد : وذهب بعض الناس إلى أنها ركعتان للفرد وللجماعة بهذا الخبر * قال علي : وهذا خطأ ، لأن الجمعة اسم إسلامي لليوم ، لم يكن في الجاهلية ، إنما كان يوم الجمعة يسمى في الجاهلية « العروبة » ، فسمى في الإسلام « يوم الجمعة » ، لأنه يجتمع فيه للصلاة اسماً مأخوذاً من الجمع ، فلا تكون صلاة الجمعة إلا في جماعة ولا في صلاة جمعة ، إنما هي ظهر ، والظهر أربع ركعات منا (٢) *

(١) ذكرها المصنف في المسئلة ٥١٣ (ج ٤ ص ٢٦٥) (٢) هنا بحاشية النسخة رقم (١٤) ما نصه « حكى أبو عمر بن عبد البر أن داود بن علي يرى أن الجمعة على واحد ، يعني يصلي ركعتين فقط ، وحكي

وقد ثبت عن رسول الله ﷺ أنه كان يجر فيها ، وهو عمل أهل الاسلام ، قتل كوف من عهده عليه السلام الى اليوم في شرق الأرض وغربها *

وأما العدد الذى يصلية الامام فيه جمعة ركعتين كاذكرنا : فقد اختلف فيه *

فروينا عن عمر بن عبد المزى : الجمعة تكون بخمسين رجلا فصاعداً *

وقال الشافعى : لاجمة إلا بأربعين رجلا أحرارا مقيمين عقلاء بالعين فصاعدا *

وروينا عن بعض الناس : ثلاثين رجلا *

وعن غيره : عشرين رجلا *

وعن عكرمة : سبعة رجال لأقل *

وعن أبى حنيفة ، والليث بن سعد ، وزفر ، ومحمد بن الحسن : اذا كان ثلاثة رجال والامام رابعهم صلوا الجمعة بخمسة ركعتين ، ولا تكون بأقل *

وعن الحسن البصرى : اذا كان رجلان والامام ثالثهما صلوا الجمعة بخمسة ركعتين ،

وهو أحد قولى سفيان الثورى ، وقول أبى يوسف ، وأبى ثور *

وعن ابراهيم التميمى : اذا كان واحد مع الامام صلوا الجمعة بخمسة ركعتين . وهو

قول الحسن بن حى ، وأبى سليمان وجيع أصحابنا ، وبه نقول *

قال على : فأما من حد خمسين فانهم ذكروا حديثاً فيه : «على الخمسين جمعة اذا كان

عليهم امام» وهذا خبر لا يصح ، لأنه عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبى أمامة ، والقاسم

هذا ضعيف (١) *

عنه أبو محمد خلاف هذا اهـ ، وأقول : لم يحك ابن حزم شيئاً عن داود ، ويظهر لى ان نقل

ابن عبد البر صواب ، ولذلك لم يذكر ابن حزم رأى داود ، وانما رد على من قال ان المنفرد

يصلها ركعتين كما ترى ، وأقول أيضاً : إن ما رد به ابن حزم ليس قويا وليس حجة ، وانما

هو جدال ، والحق ان صلاة يوم الجمعة ركعتان للجماعة وللمنفرد على اطلاق حديث عمر ،

وتسمية اليوم «يوم الجمعة» لاجتماع الناس فيه لا يمنع من ان فرض الصلاة فيه ركعتان ، إذ

من شأنها الاجتماع عليها ، وليس المراد فى تسميتها «صلاة الجمعة» انها لا تكون جمعة إلا فى

جماعة ، انما المراد انها صلاة يوم الجمعة كما قال تعالى . (اذنودى للصلاة من يوم الجمعة)

وهذا معنى دقيق يحتاج الى تأمل وفقه *

(١) هو القاسم بن عبد الرحمن الشافعى الدمشقى وهو تابعى ثقة ، وانما جاء الضعف فى

وأما من حد بثلاثين فأنهم ذكروا خبراً مرسلًا من طريق أبي محمد الأزدي — وهو مجهول — «إذا اجتمع ثلاثون رجلاً (١) فليؤمروا رجلاً يصلي بهم الجمعة» *

وأما من قال: يقول أبي حنيفة والليث فذكروا حديثاً من طريق معاوية بن يحيى عن معاوية بن سعيد عن الزهري عن أم عبد الله الدوسية وقد أدركت النبي ﷺ أنه قال: «الجمعة واجبة في كل قرية وإن لم يكن فيها إلا أربعة» *

وهذا لا يجوز الاحتجاج به ، لأن معاوية بن يحيى ، ومعاوية بن سعيد مجهولان *
وأيضاً فإن أبا حنيفة أول من يخالف هذا الخبر ، لأنه لا يرى الجمعة في القرى ، لكن في الأمصار فقط *

فكل هذه آثار لا تصح ، ثم لو صححت لما كان في شيء منها حاجة ، لأنه ليس في شيء منها إسقاط الجمعة عن أقل من العدد المذكور *

وقد روى حديث ساقط عن روح بن غطيف — وهو مجهول (٢) — «لما بلغنا مائتين جمع بهم النبي ﷺ» فإن أخذوا بالأكثر فهذا الخبر هو الأكثر ، وإن أخذوا بالأقل فسند ذكر إن شاء الله تعالى حديثاً فيه أقل *

وأما الشافعي فإنه احتج بخبر صحيح رويناه من طريق الزهري عن ابن كعب بن مالك عن أبيه : أنه كان إذا سمع نداء الجمعة ترحم على أبي أمامة اسعد بن زرارة ، فقال له ابنه عن ذلك ؟ فقال : إنه أول من جمع بنا في هزم (٣) حرة بنى بياضة ، في نعيم يعرف بفتح الخضعات (٤) ، ونحن يومئذ أربعون رجلاً (٥) *

بعض أحاديثه من قبل التين رويناه ، فأما إذا روى عنه ثقة لحدیثه یحتج به . وهذا الحديث رواه الدارقطني (ص ١٦٤) من طريق جعفر بن الزبير عن القاسم عن أبي أمامة باسنادين ، وجعفر هو الحنفى النمشى وهو متروك باتفاق ، ويروى عن القاسم أشياء موضوعة . (١) ما هنا هو الذي في النسخة رقم (١٤) وفي النسخة رقم (١٦) «ثلاثون بيتاً» (٢) بل هو معروف ، ولكنه ضعيف جداً منكر الحديث ، وذكر البخاري له حديثاً في التاريخ الكبير وقال «هذا باطل» (٣) بفتح الهاء واسكان الزاي ، وهو مما أطمأن من الأرض (٤) النعيم بالنون المفتوحة وكسر القاف ، وهو في اللثة الموضع الذي يستنقع فيه الماء ، والخضعات بفتح الخاء وكسر الصاد المعجمتين ، وانظر تحقيق هذا الموضع في ياقوت (ج ٨ ص ٣١٤ و ٣١٥ و ٤٦٤ و ٤٦٥) (٥) هذا الحديث رواه ابن اسحق في السيرة

قال على : ولا حجة له في هذا ، لأن رسول الله ﷺ لم يقل إنه لا يجوز الجمعة بأقل من هذا العدد ، نعم والجمعة واجبة بأربعين رجلاً وبأكثر من أربعين وأقل من أربعين * واحتج من قال : بقول أبي يوسف بما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا عبيد الله بن سعيد عن يحيى - هو القطان - عن هشام - هو الدستوائي - ثنا قتادة عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال : « إذا كانوا ثلاثة فليؤمهم أحدهم ، وأحقرهم بالامامة أقرؤهم » *

وهذا خبر صحيح ، إلا أنه لا حجة لهم فيه ، لأن رسول الله ﷺ لم يقل : إنه لا تكون جماعة ولا حجة بأقل من ثلاثة *

وأما حجتنا فهي ما قد ذكرناه قبل من حديث مالك بن الحويرث أن رسول الله ﷺ قال له : « إذا سافرتم بأذننا وأقمنا ، وليؤمكم أكبركم » فجعل عليه السلام للاثنتين حكم الجماعة في الصلاة *

فإن قال قائل : إن الاثنتين إذا لم يكن لهما ثالث فإن حكم الإمام أن يقف المأموم على عین الإمام ، فإذا كانوا ثلاثة فقد قيل : يقفان عن عین الإمام ويساره ، وقد قيل : بل خلف الإمام ، ولم يختلفوا في الأربعة أن الثلاثة يقفون خلف الإمام ، فوجدنا حكم الأربعة غير حكم الاثنتين *

قلنا : فكان ماذا ؟ نعم ، هو كما تقولون : في مواضع الوقوف ، إلا أن حكم الجماعة واجب لهما بأقراركم ، وليس في حكم اختلاف موقف المأموم دليل على حكم الجمعة أصلاً ، وقد حكم الله تعالى على لسان رسوله ﷺ بأن صلاة الجمعة ركعتان . وقال عز وجل : (يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة فاسمعوا للذكر الله وذروا البيع) فلا يجوز أن يخرج عن هذا الأمر وعن هذا الحكم أحد إلا من جاء نص جلي أو إجماع متيقن على خلاف وجهه ، وليس ذلك إلا ألفه وحده . والله تعالى التوفيق *

فإن أجدناها انسان ولا أحد معه ثم أتاه آخر أو أكثر ، فسواء أتوه إثر تكبيره فإين

التي هذبها ابن هشام (ص ٢٩٠) ورواه أبو داود (ج ١ ص ١٣٤ و ١٣٥) والحاكم (ج ١ ص ٢٨١) كلاهما من طريقين أسحق ، ونقله ياقوت (ج ٨ ص ٤٦٢) عن معجم الطبراني ، وكتاب الصحابة لأبي نعيم ، وكتاب معرفة الصحابة لابن منده ، والآثار للبيهقي ، ونسبه ابن حجر في التلخيص (ص ١٣٣) إلى ابن جبان *

ذلك الى ان يركع من الركعة الأولى - : يجملها جمعة ويصلها ركعتين ، لأنها قد صارت صلاة جمعة ، فحقها أن تكون ركعتين ، وهو قادر على أن يجملها ركعتين بنية الجمعة ، وهي ظهر يومه ، فان جاء بعد أن ركع فابن ذلك الى أن يسلم - : فيقطع الصلاة ويبتدئها صلاة جمعة ، لا يضمن ذلك ، لأنه قد لزمته الجمعة ركعتين ، ولا سبيل له الى أداء ما لزمه من ذلك إلا بقطع صلاته التي قد بطل حكمها . وبالله تعالى التوفيق *

٥٢٣- مسألة- وسواء فيها ذكرنا - من وجوب الجمعة - المسافر في سفره ، والمبوء والحرو ، والمقيم ، وكل من ذكرنا يكون ملماً فيها ، راتباً وغير راتب ، ويصلها المسجونون ، والمحفلون ركعتين في جماعة بخطبة كسائر الناس ، وتصل في كل قرية صغرى أم كبرى ، كان هناك سلطان أو لم يكن ، وإن صليت الجمعة في مسجدين في القرية فصاعداً جاز ذلك *

ورأى أبو حنيفة ومالك والشافعي أن لا جمعة على عبد ولا مسافر . *
واحتج لهم من قدم في ذلك بأثر وأهية لا تصح : أحدها مرسل ، والثاني فيه هریم وهو مجهول (١) والثالث فيه الحكم بن عمرو ، وضرار بن عمرو ، وهما مجهولان (٢) ولا يحمل الاحتجاج ببطل هذا *

(١) هریم بضم الهاء وفتح الراء وآخره ميم وهو هریم بن سفيان البجلي الكوفي وليس مجهولاً كما زعم ابن حزم بل هو ثقة ، وحديثه رواه أبو داود (ج ١ ص ٤١٢) من حديث طارق بن شهاب ، وهو مرسل لأن طارقاً رأى النبي ﷺ ولم يسمع منه ، ولكن رواه الحاكم (ج ١ ص ٢٨٨) عن طارق عن أبي موسى وصححه على شرط الشيخين ، ونقل شارح أبي داود عن البيهقي في المرفوعة نحوه بزيادة أبي موسى أيضاً الحديث صحيح ، وانظر تفصيل الكلام عليه في شرح أبي داود ، وفي نصب الراية (ج ١ ص ٣١٤ و ٣١٥) (٢) في النسخة رقم (١٤) «الحكم أبو عمرو وضرار أبو عمرو» وهو صواب في الأول خطأ في الثاني ، لأن الحكم بن عمرو هو الجزري وكنيته أبو عمرو . وحديثه نسبه الزيلعي (ج ١ ص ٣١٥) الى البيهقي ونسبه الشوكاني (ج ٣ ص ٢٧٩) الى العقيلي والحاكم أبي أحمد ، ونقل ابن حجر في لسان الميزان عن البخاري أنه قال في الحكم في هذا الحديث « لا يتابع على حديثه » وعن الأزدی أنه قال « كذاب ساقط » *

ولوشئنا لعارضناهم بما رويناه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال: «بلغني أن رسول الله ﷺ جمع بأصحابه في سفر، وخطبهم يتوكل على عصا، ولكنتا والله الحمد في غنى بالصحيح عما لا يصح *

واحتجوا بأن رسول الله ﷺ لم يجهز في صلاة الظهر برفة، وكان يوم جمعة *

قال علي: وهذه حجة عظيمة! وما روى قط أحد أنه عليه السلام لم يجهز فيها، والفاطع بذلك كاذب على الله تعالى وعلى رسوله ﷺ، قد قنا مالا علم له به! *

وقد قال عطاء وغيره: إن وافق يوم عرفة يوم جمعة جهر الامام *

قال علي: ولا خلاف في أنه عليه السلام خطب وصلى ركعتين وهذه صفة صلاة الجمعة، وحتى لو صح لم أنه عليه السلام لم يجهز لما كان لم في ذلك حجة أصلاً، لأن الجهر ليس فرضاً، ومن أسر في صلاة جهر أو جهر في صلاة سر فصلاته تامة، لما قد ذكرنا قبل *

ولجأ بعضهم إلى دعوى الاجماع على ذلك! وهذا مكان هان فيه الكذب على مدعيه *

ورويناه عن أحمد بن حنبل رحمه الله أنه قال: من ادعى الاجماع كذب *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن وضاح ومحمد بن عبد السلام الخشني، قال ابن وضاح: ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع، وقال محمد بن عبد السلام الخشني: ثنا محمد بن المنثري ثنا عبد الرحمن بن مهدي، ثم اتفق وكيع، وعبد الرحمن كلاهما عن شعبة عن عطاء بن أبي ميمونة عن أبي رافع عن أبي هريرة: أنهم كتبوا إلى عمر بن الخطاب يسألونه عن الجمعة وهم بالبحرين؟ فكتب إليهم: أن جمعوا حينما كنتم، وقال وكيع: انه كتب *

وعن أبي بكر بن أبي شيبة: ثنا أبو خالد الأحمر عن عبد الله بن يزيد قال: سألت سعيد ابن المسيب: علي من تجب الجمعة؟ قال: علي من سمع النداء *

وعن القعني عن داود بن قيس شمع عمر بن شبيب وقيل له: يا أبا إبراهيم، علي من تجب الجمعة؟ قال: علي من سمع النداء *

فهم سعيد وعمر وكل من سمع النداء، ولم يخص بعيداً ولا مسافراً من غيرها *

وعن عبد الرزاق عن سعيد بن السائب بن يسار ثنا صالح بن سعد المكي: أنه كان مع عمر بن عبد العزيز وهو متبدي بالسويداء (١) في أمارته على الحجاز، فحضرت الجمعة، فضيوا

(١) نصير سوداء، وهو موضع على ليلتين من المدينة على طريق الشام. قاله ياقوت *

له مجلساً من البطحاء ، ثم أذن المؤذن بالصلاة ، فخرج الهم عمر بن عبد العزيز ، فجلس على ذلك المجلس ، ثم أذنوا أذاناً آخر ، ثم خطبهم ، ثم أقيمت الصلاة ، فصلى بهم ركعتين وأعلن فيهما بالقراءة ، ثم قال ضم : إن الامام يجمع حينما كان *
وعن الزهري مثل ذلك ، وقال : إذ سئل عن المسافر يدخل قرية يوم الجمعة فينزل فيها ؟ قال : اذا سمع الأذان فليشهد الجمعة *

ومن طريق حماد بن سلمة عن أبي مكين عن عكرمة قال : اذا كانوا سبعة في سفر فجمعوا ، يحمد الله ويثنى عليه ويخطب في الجمعة والأضحى والفطر *
ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة : أبا عبد كان يؤدي الخراج فعليه ان يشهد الجمعة ، فان لم يكن عليه خراج أو شغل عمل سيده . فلا الجمعة عليه *
قال علي : الفرق بين عبد عليه الخراج وبين عبد لاخراج عليه دعوى بلا برهان ، فقد ظهر كذبتهم في دعوى الاجماع *

فلجؤا الى ان قالوا : روى عن علي بن أبي طالب : لا الجمعة على مسافر *
وعن أنس : أنه كان بينساور سنة أو سنتين فكان لا يجمع *
وعن عبد الرحمن بن سمرة : أنه كان بكابل شتوة أو شتوتين فكان لا يجمع *
قال علي : حصلنا من دعوى الاجماع على ثلاثة قد خالفتموهم أيضا ، لان عبد الرحمن ، وأنسا رضي الله عنهما كانا لا يجمعان ، وهؤلاء يقولون : يجمع المسافر مع الناس ويجزئه ، ورأى علي أن يستخلف بالناس من يصلي بضمفائهم صلاة العيد في المسجد أربع ركعات ، وهم لا يقولون : بهذا ، وهذا عمر بن الخطاب يرى الجمعة عموماً *
قال علي : قال الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسموا الى ذكركم وذروا البيع) *

قال علي : فهذا خطاب لا يجوز أن يخرج منه مسافر ولا عبد بنير نص من رسول الله ﷺ . وكذلك قول رسول الله ﷺ وحكمه وفعله أن صلاة الخوف ركعة *
وأما امامة المسافر ، والعبء في الجمعة فان أبا حنيفة ، والشافعي ، وأبا سليمان وأصحابهم قالوا : يجوز ذلك ، ومنع مالك من ذلك : وهو خطأ ، أول ذلك قوله : إن المسافر ، والعبء اذا حضر الجمعة كانت لهما جمعة ، فالفريقين هذا وبين جواز إمامتهما فيها مع قول النبي ﷺ : « وليؤمكم أكبركم » و « يؤم القوم أقرؤهم » ؟ فلم يخص عليه السلام جمعة

من غيرها ، ولا مسافرا ، ولا عبدا من حرمهم ، ولا جاه قطع عن أحسن الصحابة منع العبد من الإمامة فيها ، بل قد صح أنه كان عبد لثلاثين رضى الله عنه أسود مملوك أميراً له على الرتبة يصلى خلفه أبو ذر رضى الله عنه وغيره من الصحابة الجمعة وغيرها ، لأن الرتبة بها جمعة .

وأما قولنا : كان هنالك سلطان أولم يكن - : فالخاضرون من مخالفينا موافقون لنا في ذلك إلا أبا حنيفة ، وفي هذا خلاف قديم ، وقد قلنا : لا يجوز تخصيص عموم أمر الله تعالى بالتجميع بغير نص جلى ، ولا فرق بين الإمام (١) في الجمعة والجماعة فيها وبين الإمام (٢) في سائر الصلوات والجماعة فيها ، فمن أين وقع لهم رد الجمعة خاصة الى السلطان دون غيرها ؟

وأما قولنا : تصلى الجمعة في أى قرية صغرت أم كبرت - : فقد صح عن على رضى الله عنه : لا جمعة ولا تشرىق الا في مصر جامع ، وقد ذكرنا خلاف عمر لذلك ، وخلافهم لمضى في غيرها قصة .

وقال مالك : لا تكون الجمعة إلا في قرية متصلة بالبيان .
قال على : هذا تحديد لا دليل عليه ، وهو أيضا فاسد ، لأن ثلاثة دور قرية متصلة بالبيان ، والا فلا بد له من تحديد المدد الذى لا يقع اسم قرية على أقل منه ، وهذا مالا سبيل اليه .

وقال بعض الحنفيين : لو كان ذلك لكان النقل به متصلاً .
فيقال له : نعم قد كان ذلك ، حتى قطعه المقلدون بضلالهم عن الحق ، وقد شاهدنا جزيرة «ميودة» (٣) يجمعون في قراها ، حتى قطع ذلك بعض المقلدين لملك ، وبأثم انتهى عن صلاة الجمعة .

ورويتنا أن ابن عمر كان يمر على المياه وهم يجمعون فلا ينههم عن ذلك .
وعن عمر بن عبد العزيز : أنه كان يأمر أهل المياه أن يجمعوا ، ويأمر أهل كل قرية لا ينتقلون بأن يؤمر عليهم أمير يجمعهم .

(١) في النسخة رقم (١٦) «بين الإمامة» (٢) في النسخة رقم (١٦) «و بين الإمامة» (٣) قال ياقوت : « بالفتح ثم الضم وسكون الواو والراء يلتقى فيه ساكتان وقف جزيرة في شرقي الأندلس بالقرب منها جزيرة يقال لها منوة بالنون »

ويقال لهم : لو كان قولكم حقا وصوابا لجاء به النقل التواتر ، ولما جاز أن يجمله ابن عمر ، وقيله أبوه عمر ، والزهري وغيره ، ولا حجة في قول قائل دون رسول الله ﷺ .
وأما قولنا : إن الجمعة جائزة في مسجدین فصاعدا في القرية - : فإن أصحاب أبي حنيفة حكوا عن أبي يوسف : أنها لا تجزى الجمعة إلا في موضع واحد من المصر ، إلا أن يكون جانبين بينهما نهر ، فيجزى أن يجمع في كل جانب منهما *
وروا عن أبي حنيفة وعبد بن الحسن وأبي يوسف أيضا : أن الجمعة تجزى في موضعين في المصر ، ولا تجزى في ثلاثة مواضع *

وكلا هذين المذهبين من السخف بحيث لا نهاية له لأنه لا يعضدهما قرآن ، ولا سنة ، ولا قول صاحب ، ولا إجماع ، ولا قياس *
وقد رروا عن محمد بن الحسن : أنها تجزى في ثلاثة مواضع من المصر .
فإن قالوا : صلى على البعد في المصلی واستخف من صلى بالضعفاء في السجدة ، فهما موضعان وهذا لا يقال : وأيا *

قلنا لهم : قولوا : إنه لا تجزى الجمعة إلا في المصلی ، وفي الجامع فقط ، والا فقد خالفتموه ، كما خالفتموه في هذا الخبر نفسه ، إذ أمر رضى الله عنه أن يستخف أن يصلى بهم البعد بأ *

فقلتم : هذا شاذ !! فيقال لكم : بل الشاذ هو الذي أجزتم ، والمروء هو الذي أنكرتم !! وما جبل الله تعالى آراءكم قياساً على الأمة ، ولا عياراً في دينه ! وهلا قلتم : في هذا الخبر كما تقولون في خبر المرأة وغيره : هذا اعتراض على الآية لأن الله تعالى عم الذين آمنوا باقتراض السعي إلى الجمعة ، فصارت تخصيصه اعتراضاً على القرآن بخبر شاذ غير قوي النقل في أن ذلك لا يجب إلا في مصر جامع ؟ *

ومنع مالك والشافعي من التجمع في موضعين في المصر *
ورأينا التنسين إلى مالك يحدون في أن لا يكون بين الجامعين أقل من ثلاثة أميال !
وهذا عجب عجب !!! ولا ندري من أين جاء هذا التحديد ؟ ولا كيف دخل في عقل ذي عقل حتى يجعله ديناً ؟ نبوءة الله من الخذلان . قال الله تعالى : (إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسموا إلى ذكر الله وذروا البيع ذلكم خير لكم) فلم يقل عز وجل : في موضع ولا موضعين ولا أقل ، ولا أكثر (وما كان ربك نسيا) *

فان قالوا : قد كان أهل الموالي يشهدون مع النبي ﷺ الجمعة .
قلنا : نعم وقد كان أهل ذى الحليفة يجتمعون معه أيضا عليه السلام ، و رينا ذلك من طريق الزهرى . ولا يلزم هذا عندكم ، وقد كانوا يشهدون معه عليه السلام سائر الصلوات ، ولم يكن ذلك دليلا على أن سائر قومهم لا يصلون الجماعات في مساجدهم ، ولم يأت قط نص بأنهم كانوا لا يجتمعون سائر قومهم في مساجدهم ، ولا يجدون هذا أبدا *
ومن البرهان القاطع على صحة قولنا : أن الله تعالى إنما افترض في القرآن السعى الى صلاة الجمعة اذا نودى لها ، لا قبل ذلك ، وبالضرورة أن من كان على نحو نصف ميل أو ثلثي ميل لا يدرك الصلاة أصلا اذا راح اليها في الوقت الذي أمره الله تعالى بالرواح اليها ، فصح ضرورة أنه لا بد لكل طائفة من مسجد يجتمعون فيه اذا راحوا اليه في الوقت الذي أمروا بالرواح اليه فيه أدركوا الخطبة والصلاة ، ومن قال: غير هذا فقد أوجب الرواح حين ليس بواجب ، وهذا تناقض وإيجاب ما ليس عندهم واجبا *
ومن أعظم البرهان عليهم : أن رسول الله ﷺ أتى المدينة وأنها هي قرى صنار مفرقة ، بنو مالك بن النجار في قرىتهم حوالى دورهم اموالهم ونخلهم ، و بنو عدى بن النجار في دارهم كذلك ، و بنو مازن بن النجار كذلك ، و بنو سالم كذلك ، و بنو ساعدة كذلك ، و بنو الحارث بن الخزرج كذلك ، و بنو عمر و بن عوف كذلك ، و بنو عبد الأشهل كذلك ، و سائر بطون الأنصار كذلك ، فبنى مسجده في بني مالك بن النجار ، و جمع فيه في قرية ليست بالكبيرة ، و لا مصر هناك ، فبطل قول من ادعى أن لاجمة إلا في مصر ، وهذا امر لا يجبهه أحد لا مؤمن ولا كافر ، بل هو نقل الكوف من شرق الأرض الى غربها . والله تعالى التوفيق *

وقول عمر بن الخطاب: «حيثما كنتم» اباحة للجميع في جميع المساجد .
ورويان عن عمر و بن دينار أنه قال : اذا كان المسجد يجتمع فيه للصلاة فقتل فيه الجمعة .
ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج : قلت لمطاء بن أبي رباح : ارايت أهل البصرة لا يسمعون المسجد الا كبيرا ؟ كيف يصنعون ؟ قال : لكل قوم مسجد يجتمعون فيه ثم يجزى ذلك عنهم . وهو قول أبي سليمان ، و به تأخذ *

٥٢٤ — مسألة سوليس للسيد منع عبده من حضور الجمعة ، لأنه إذ قد ثبت أنه مدعو اليها فسميه اليها فرض كان الصلاة فرض ولا فرق ، ولا يحل له منعه من شيء من فرائضه ،

قال تعالى : (أَلَا لعنة الله على الظالمين الذين يصدون عن سبيل الله) وقال رسول الله ﷺ :
« لا طاعة في معصية إنما الطاعة في الطاعة » *

٥٢٥ - مسألة - ولا الجمعة على معذور بمرض ، أو خوف ، أو غير ذلك من الأعذار ، ولا على النساء ، فإن حضر هؤلاء صلواهما ركعتين *

لأن الجمعة كسائر الصلوات تجب على من وجبت عليه سائر الصلوات في الجماعات ويسقط الاجابة من الأعذار ما يسقط الاجابة الى غيرها ولا فرق *

فإن حضرها المعذور قد سقط العذر فصار من أهلها وهي ركعتان كما قال رسول الله ﷺ
ولوصلها الرجل المذوق ريامر أنه صلها ركعتين ، وكذلك لو صلها النساء في جماعة *

٥٢٦ - مسألة - ويلزم المجيء الى الجمعة من كان منها بحيث اذا زالت الشمس وقد
توضأ قبل ذلك دخل الطريق اثر اول الزوال ومشى مترسلاً ويدرك منها ولو السلام
سواء سمع النداء أو لم يسمع ، فمن كان بحيث إن فعل ما ذكرنا لم يدرك منها ولو السلام لم يلزمه
المجيء اليها ، سمع النداء أو لم يسمع ، وهو قول ربيعة *

والعذر في التخلف عنها كالعذر في التخلف عن سائر صلوات الفرض ، كاذكرنا قبله *

واختلف الناس في هذا *

فروينا عن ابن جريج عن سليمان بن موسى : أن معاوية كان يأمر على المنبر في خطبته
أهل فاءين (١) فمن دونها بحضو الجمعة ، وهم على أربعة وعشرين ميلاً من دمشق *

وعن معاذ بن جبل : أنه كان يأمر من كان على خمسة عشر ميلاً بحضو الجمعة معه *

وعن الزهري وقتادة : تجب الجمعة على من كان من الجامع بمقدار ذى الحليفة من المدينة
وقال ابراهيم التيمي : تؤتي الجمعة من فرسخين *

وعن ابن هريرة ، وأنس ، وابن عمر ، ونافع ، وعكرمة ، والحكم ، وعطاء ، وعن الحسن ، وقتادة
وابن ثور : تؤتي الجمعة من حيث اذا صلواهم خرج أدركه الليل في منزله ، وهو قول الأوزاعي *

وروى عن عبد الله بن عمر وابن عباس ، وعن سعيد بن المسيب ، وعمر بن شعيب : تجب
الجمعة على من سمع النداء ، وإن عبد الله بن عمر وكان يكون من العاطف على ثلاثة أميال فلا

(١) هكذا في النسخة رقم (١٦) وفي النسخة رقم (١٤) « فائين » ولم نجد هذا الحرف في
شيء من كتب البلدان ولا كتب اللغة ، ولا في الفهارس الموضوعات على الطريقة الحديثة لكثير
من الكتب الكبرى وغيرها .

بأى الجمعة ، وبه يقول أحد بن حنبل واسحاق بن راهويه *

وعن ابن النكدر : تؤتى الجمعة على أربعة أميال *

وقال مالك والليث : تحب الجمعة على من كان من المصر على ثلاثة أميال ، ولا تحب على من كان على أكثر من ذلك *

وقال الشافعى : تحب على أهل المصر وإن عظم ، وأملن كان خارج المصر ، فمن كان بحيث يسمع النداء فليه أن يجيب ومن كان بحيث لا يسمع النداء لم تزمه الجمعة *

وقال أبو حنيفة وأصحابه : تزم الجمعة جميع أهل المصر ، سمعوا النداء أو لم يسمعوا ، ولا تزم من كان خارج المصر ، سمع النداء أو لم يسمع *

قال على : كل هذه الأقوال لأحجة لقائلها ، لأن قرآن ، ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا قول صاحب لا يخالف له ، ولا إجماع ، ولا قياس ، لا سبأ قول أبى حنيفة وأصحابه *

فإن تعلق من بعد ذلك بثلاثة أميال بأن أهل العوالي كانوا يجمعون مع رسول الله ﷺ قلنا : وقد روى أن أهل ذى الحليفة كانوا يجمعون معه عليه السلام ، وهى على أكثر من ثلاثة أميال ، وليس فى ذلك دليل على أنه عليه السلام أوجب ذلك عليهم فربما قيل قد روى أنه عليه السلام أذن لهم فى أن يصلوها معه ، وقد صح ذلك عن عثمان رضى الله عنه ، كما روى ثمان طريق مالك عن الزهرى عن أبى عبيد (١) مولى ابن أضر قال : شهدت العيد مع عثمان بن عفان فصلى ثم خطب فقال : إنه قد اجتمع لكم فى يومكم هذا عيدان ، فمن أحب من أهل العالية أن ينتظر الجمعة فلينتظرها ، ومن أحب أن يرجع فليرجع ، فقد أذنت له *

قال على : لو كان ذلك عنده فربما عليهم لما أذن لهم فى تركها *

وأما من قال : تحب على من سمع النداء - : فإن النداء قد لا يسمعه خلفاء صوت المؤذن ، أو لحل الرمح له إلى جهة أخرى ، أو لحواله (٢) راية من الأرض دونه من كان قريباً جداً ، وقد يسمع على أميال كثيرة إذا كان المؤذن فى النار والقرية فى جبل والمؤذن سيئاً والرمح يحمل صوته *

(١) اسمه «سمد بن عبيد» بالتصغير فى اسم أبيه وفى كنيته ، وحديثه هذا فى الموطأ (ص ١٦٣) (٢) كذا فى الأصلين بإثبات الهاء فى آخر الكلمة ، ومصدر «حال» بين اثنين «الحول» باسكان الواو والحوول والمخاللة» وأما «الحوال» بكسر الحاء فهو كل شئ حال بين اثنين وكذلك «أحول» بفتح الحاء والواو *

و بالضرورة ندرى أن قول رسول الله ﷺ: «أسمع النداء؟ قال: نعم، قال: أجب»
انه إنما أمره بالإجابة لحضور الصلاة المدعو اليها، لا من يوقن انه لا يدرك منها شيئاً،
هذا معلوم يقيناً و بين ذلك اخباره عليه السلام بأنه هم باحراق منازل المتخلفين عن
الصلاة في الجماعة لغير عثر، *

فأخذوا يختلفوا هذا الاختلاف فالرجوع اليهما افترض الله الرجوع اليهما من القرآن والسنة*
فوجدنا الله تعالى قد قال: (يا أيها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسموا
الى ذكر الله، وذر وا اليسع) فافترض الله تعالى السعي اليها اذا نودى لها، لا قبل ذلك،
ولم يشترط تعالى من سمع النداء ممن لم يسمعه، والنداء لها إنما هو اذا زالت الشمس،
فمن أمر بالرواح قبل ذلك فرضاً فقد افترض ما لم يفترضه الله تعالى في الآية ولا رسوله
ﷺ، فصح يقيناً انه تعالى امر بالرواح اليها اثر زوال الشمس، لا قبل ذلك، فصح
انه قبل ذلك فمصلحة لا فريضة، كمن قرب بدنة، او بقرة، او كبشاء او ما ذكر منها *

وقد صح امر النبي ﷺ من مشى الى الصلاة بالسكينة والوقار، والسعي المذكور
في القرآن إنما هو المشى لا الجرى، وقد صح ان السعي الأمور به انما هو لادراك الصلاة
للافتناء دون ادراكها، وقد قال عليه السلام: «فا ادر كتم فصلوا وما فانكم فأتعوا»
فصح قولنا يبين لامرية فيه . والله تعالى التوفيق *

٥٢٧ - مسألة - ويتدى الامام بعد الاذان وتعمامة بالخطبة فيخطب واقفا

خطبتين يجلس بينهما جلسة *

وليست الخطبة فرضاً، فلو صلاها امام دون خطبة صلاها ركعتين جهراً ولا بد*
ونستحب له ان يخطبهما على أعلى المنبر مقبلاً على الناس بوجهه ويحمد الله تعالى، و يصل
على رسوله صلى الله عليه وسلم، ويذكر الناس بالآخرة، و يأمرهم بما يرضيهم في دينهم
وما يخطب به مما يقع عليه اسم خطبة أجزأه، ولو خطب بسورة يقرؤها فحسن*
فان كان لم يسلم على الناس اذ دخل فليسلم عليهم اذا قام على المنبر *

روينا عن أبي بكر، وعمر: انهما كانا يسلمان اذا قعدا على المنبر *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد
ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا ابو كامل المجحد روى ثنا خالد بن الحارث ثنا عبيد الله -

هو ابن عمر - عن نافع عن ابن عمر قال : « كان رسول الله ﷺ يخطب يوم الجمعة قائماً ثم يجلس ثم يقوم ، كما يفعلون اليوم » *

وقد روينا عن عيان ، ومعاوية . أنهما كانا مخاطبان جالسين *

قال أبو محمد : قال الله تعالى : (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) فأنما لنا الاتساء بفعله ﷺ ، وليس فعله فرضاً *

فأما أبو حنيفة ، ومالك فقالا : الخطبة فرض لا تجزئ صلاة الجمعة إلا بها ، والوقوف في الخطبة فرض ، واحتج بقول رسول الله ﷺ ، ثم تناقضا فقالا : إن خطب جالساً أجزاء ، وإن خطب خطبة واحدة أجزاء ، وإن لم يخطب لم يجزه ، وقد صح عن جابر أنه قال : « من أخبرك أن رسول الله ﷺ خطب جالساً فقد كذب » *

قال أبو محمد : من الباطل أن يكون بعض فعله عليه السلام فرضاً وبعضه غير فرض * وقال الشافعي : أن خطب خطبة واحدة لم تجزه الصلاة ، ثم تناقض فأجاز الجمعة لمن خطب قاعداً ، والقول عليه في ذلك كالقول على أبي حنيفة ، ومالك في إجازتهما الجمعة بخطبة واحدة ولا فرق *

وقال عطاء ، وطاوس ، ومجاهد : من لم يدرك الخطبة يوم الجمعة لم يصلها إلا ربا ، لأن الخطبة أقيمت مقام الركعتين *

روى يثا بن طريق عن الحسن : ثنا محمد بن الثني ثنا أبو عاصم الضحاك بن غنم عن حنظلة بن أبي سفيان الجمحي المكي قال : سمعت طاوساً وعطاء يقولان : من لم يدرك الخطبة صلى أرباً *

ومن طريق محمد بن الثني : ثنا يحيى بن سعيد القطان عن أبي نونس الحسن بن يزيد سمعت مجاهداً يقول : إذا لم تدرك الخطبة يوم الجمعة فصل أرباً *

وروى يثا بن طريق عن عبد الرزاق عن الأوزاعي عن عمرو بن شعيب : أن عمر بن الخطاب قال : الخطبة موضع الركعتين ، فمن فاتته الخطبة صلى أرباً *

قال أبو محمد : الحنيفيون والمالكيون يقولون : الرسل كالسند وأقوى ، فيلزمهم الأخذ بقول عمرهنا ، وإلا فقد تناقضوا *

قال أبو محمد : من احتج في إيجاب فرض الخطبة بأنها جعلت بدلا عن الركعتين لزمه أن يقول يقول هو لا ، والافتقد تناقض *

واحج بمضمون في إيجاب الخطبة بقول الله تعالى : (واذا رآوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها وتركوا قائماً) *

قال ابو محمد: وهذا الاحتجاج لا منفعة لهم فيه في تصويب قولهم ، وانما فيه أنهم تركوه قائماً ، وهكذا تقول ، وانما هو رد على من قال: إنهم تركوه عليه السلام قائماً ، وهذا لا يقوله أحد ، وليس في انكار الله تعالى لتركهم لتبعية عليه السلام قائماً - : إيجاب لفرض القيام في الخطبة ، ولا لفرض الخطبة *

فان كان ذلك عندهم كما يقولون فيلزمهم أن من خطب قائماً فلا جمعة له ولا لهم ، وهذا لا يقوله أحد منهم ، فظهر أن احتجاجهم بالآية عليهم ، وأنها مبطلّة لأقوالهم في ذلك لو كانت على إيجاب القيام ، وليس فيها أثر بوجه من الوجوه على إيجاب الخطبة ، إنما فيها أن الخطبة تكون قياماً فقط *

فان ادعوا اجماعاً أكذبهم ما روينا عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن البصري : من لم يخطب يوم الجمعة صلى ركعتين على كل حال . وقد قاله أيضاً ابن سيرين * وقد أقدم بعضهم - بجاري عادتهم في الكذب على الله تعالى - فقال : إن قول الله تعالى : (فاسموا إلى ذكر الله) إنما مراده إلى الخطبة ، وجعل هذا حجة في إيجاب فرضها * قال ابو محمد : ومن لهذا المقدم ان الله تعالى أراد بالذكر المذكور فيها الخطبة ؟ بل أول الآية وآخرها يكذبان ظنه الفاسد ، لأن الله تعالى أعاقب : (اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسموا إلى ذكر الله) ثم قال عز وجل : (فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيراً) فصحب ان الله أعاقب اقترض السعي إلى الصلاة اذا نودي لها ، وأمر اذا قضيت بالانتشار وذكروه كثيراً ، فصحبنا ان الله ذكر الأمور بالسعي له هو الصلوة وذكر الله تعالى فيها بالتكبير ، والتسبيح ، والتمجيد ، والقراءة هو التشهد لا غير ذلك * ولو كان ما قاله هذا الجاهل لكان من لم يدرك الخطبة ولا شيئاً منها وادرك الصلاة غير مؤد لما اقترض الله تعالى عليه من السعي ، وهم لا يقولون : هذا ، وقد قاله من هو خير منهم ، فلا يكذبون ثانية في دعوى الاجماع موهين على الضعفاء ، والله تعالى التوفيق *

فان قالوا : لم يصلها عليه السلام قط إلا بخطبة *

قلنا : ولا صلاها عليه السلام قط إلا بخطبتين قائماً يجلس بينهما ، فاجعلوا كل ذلك فرضاً لا تصح الجمعة إلا به ، ولا صلى عليه السلام قط إلا رافع يديه في التكبيرة الأولى ،

فأبطلوا الصلاة بترك ذلك *

وأما قولنا: ما وقع عليه اسم خطبة فافتداء بظاهرها، فقل رسول الله ﷺ
وقال أبو حنيفة: تجزئ تكبيرة، وهذا نقض منه لا يجابه الخطبة فرضاً، لأن
التكبيرة لا يسمى خطبة، ويقال لهم: إذا جاز هذا عندكم فلم لأجزأت عن الخطبة
تكبيرة الإحرام فهي ذكر * *

وقال مالك: الخطبة كل كلام ذي بال *

قال أبو محمد: ليس هذا حداً للخطبة، وهو يراها فرضاً، ومن أوجب فرضاً فواجب
عليه تحديده، حتى يعلمه متممها علماً لا إشكال فيه، وإلا فقد جهلوا فرضهم! *
وأما خطبتها على أعلى المنبر فهكذا فعل رسول الله ﷺ، سمع بذلك الأماير المتوازنة
وكان يلزمهم أن يبعثوا هذا أيضاً فرضاً، لأنه مدخل المنبر لم يخطف النبي ﷺ في الجمعة إلا عليه *
وأما قولنا: أن الخطبة بسورة يقرؤها أحسن (١) *

روينا من طريق مسلم حدثني محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن خبيب
ابن عبد الرحمن عن عبد الله بن محمد بن معاوية عن ابنة لحارثة بن النعمان قالت:
«ما حفظت (ق) (٢) إلا من في رسول الله ﷺ، يخطف بها كل جمعة، وكان تنوربا وتنور
رسول الله ﷺ واحداً» *

٥٢٨ — مسألة — ولا تجوز إطالة الخطبة، فإن قرأ فيها بسورة فيها سجدة أو آية
فيها سجدة فنستحب له أن ينزل فيسجد والناس، فإن لم يفعل فلا حرج *
روينا من طريق مسلم بن الحجاج حدثني شريح بن يونس حدثني عبد الرحمن بن
عبد الملك بن أبيجر عن أبيه عن واصل بن حيان قال قال أبو وائل: خطبنا عمار بن ياسر
فأوجز وأبلغ، فلما نزل قلنا: يا أبا اليقظان، لقد أبلغت وأوجزت فلو كنت تنفست؟ فقال:
إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن طول صلاة الرجل وقصر خطبته مئة (٣) من
فقه، فاطلوا الصلاة وأقصروا الخطبة، فإن من البيان سحراً» *

ومن طريق وكيع عن اسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم قال قال ابن مسعود:
أحسنوا هذه الصلاة وأقصروا هذه الخطبة *

قال أبو محمد: شهدت ابن ممدان في جامع قرطبة قد أطلال الخطبة، حتى أخبرني بمض

(١) جواب أما عذوف دل عليه ما بعده وتقديره فذكره بسندى (٢) أى سورة (ق) والقرآن
المجيد (٣) في المصاح «مئة» أى علامة *

وجوه الناس أنه بال في ثيابه وكان قد نشب في القصورة *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم القاضي ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا أحمد بن صالح ثنا ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن سعيد بن أبي هلال عن عياض بن عبد الله ابن سعد بن أبي سرح عن أبي سعيد الخدري قال: «قرأ رسول الله ﷺ على المنبر (ص)، فلما بلغ السجدة نزل فسجد وسجد الناس معه» *

ومن طريق حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن صفوان بن عرز: أن أبا موسى الأشعري قرأ سورة الحج على المنبر بالبصرة فسجد بالناس سجدتين *

ومن طريق مالك عن هشام بن عروة عن أبيه: أن عمر بن الخطاب قرأ السجدة وهو على المنبر يوم الجمعة، ثم نزل فسجد فسجدوا معه، ثم قرأها يوم الجمعة الأخرى فتهيؤا للسجود، فقال عمر: على رسلكم، إن الله لم يكتبها علينا إلا أن نشاء *

ومن طريق البخاري: ثنا إبراهيم بن موسى أنا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرهم قال أخبرني أبو بكر بن أبي مليكة عن عثمان بن عبد الرحمن التيمي عن ربيعة بن عبد الله ابن المهدي (١) - وكان من خيار الناس - أنه شهد عمر بن الخطاب قرأ يوم الجمعة على المنبر سورة النحل، حتى إذا جاء السجدة نزل فسجدوا سجد الناس معه، حتى إذا كانت الجمعة القابلة قرأ بها، حتى إذا جاء السجدة قال: يا أيها الناس، اتماثلوا بالسجود،

فمن سجد فقد أصاب، ومن لم يسجد فلا حرج عليه (٢) فلم يسجد عمر *

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عاصم بن أبي النجود عن زر بن حبیش أن حماد بن يasar قرأ يوم الجمعة على المنبر (إذا السماء انشقت) ثم نزل فسجد *

ومن طريق شعبة عن أبي إسحاق السبيعي: أن الضحاك بن قيس كان مخاطباً فقرأ (ص)، وذلك بحضرة الصحابة، لا ينكر ذلك أحد بالمدينة، والبصرة، والكوفة، ولا يرف لهم من الصحابة رضي الله عنهم مخالف، وقد سجد رسول الله ﷺ في سجدة القرآن المشهورة، فإين دعواهم اتباع عمل الصحابة؟ *

٥٢٩ - مسألة - وفرض على كل من حضر الجمعة - سمع الخطبة أو لم يسمع - أن لا يتكلم مدة خطبة الإمام بثنى البيت، إلا التسليم إن دخل حيث، ورد السلام على

(١) بضم الهاء، وفتح الدال المهملة واسكان اليا. التحية وآخره. (٢) كذا في النسخة

رقم (١٤) وفي البخاري (ج ٣ ص ١٠١) «فلا يتم عليه» *

من سلم من دخل حيثن ، وحده الله تعالى ان عطس ، وتشميت الماطس ان حمد الله ،
والرد على المسمت ، والصلاة على النبي ﷺ اذا امر الخطيب بالصلاة عليه ، والتأمين
على دعائه ، وابتداء مخاطبة الامام في الحاجة تمن ، وبجاء به الامام بمن ابتداء الامام
بالكلام في امر ما فقط *

ولا يحل أن يقول أحد حيثن لمن يتكلم - أنصت ، ولكن يشير اليه أو يغمزه
أو يحمسه *

ومن تكلم بنبر ما ذكرنا ذا كرا علما بالنهي فلا جمعة له
فان ادخل الخطيب في خطبته ما ليس من ذكر الله تعالى ولا من الدعاء المأمور به
فالكلام مباح حيثن ، وكذلك اذا جلس الامام بين الخطبتين فالكلام حيثن مباح ،
و بين الخطبة وابتداء الصلاة أيضا ، ولا يجوز المس للحصى مدة الخطبة *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب انا اسحاق بن راهويه
افاجر - هو ابن عبد الحيد - عن منصور بن المعتمر عن ابي معشر ز يدين كليب عن ابراهيم
النخعي عن علقمة عن القرئع الضبي - (١) وكان من القراء الأولين - عن سلمان الفارسي
قال قال رسول الله ﷺ : « ما من رجل يتطهر يوم الجمعة كأمرهم يخرج الى الجمعة فينصت
حتى يقضى صلاته - إلا كان كفارة لما كان قبله (٢) من الجمعة » *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد
ابن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو كريب ثنا أبو معاوية عن الأعشى عن ابي صالح عن ابي هريرة
قال قال رسول الله ﷺ : « من نوضاً فأحسن الوضوء ثم أتى الجمعة فاستمع وأنصت - غفر له
ما بينه وبين الجمعة وزيادة ثلاثة أيام ، ومن مس الحصى فقد لنا » *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفريري ثنا البخاري ثنا

(١) القرئع بفتح القاف واسكان الراء وفتح التاء الثلاثة وآخره عين مهملة ، والقرئع هذا
كان مخضوما أدرك الجاهلية والاسلام ، وكان من زهاد التابعين ، وقتل في خلافة عثمان
شهيدا ، رحمه الله وفي النسخة رقم (١٦) « عن علقمة بن القرئع الضبي » وهو خطأ ،
بل علقمة روى عن القرئع وليس ابنه (٢) في سنن النسائي (ج ٣ ص ١٠٤) « لما قبله »
بمحفذ « كان » واعلم اننا اعتمدنا الآن نسخة النسائي المطبوعة حديثا بالمطبعة المصرية
واسناد هذا الحديث اسناد صحيح *

يجي بن بكير ثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب أخبرني سعيد بن المسيب أن أبا هريرة أخبره .
أن رسول الله ﷺ قال : « إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة أنصت والامام يخطب (١) »
فقد لنوت * *

قال ابو محمد : قال الله تعالى : (واذا مروا بالنوم مروا بها بحرام) *
حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا احمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز
ثنا الحجاج بن النبال ثنا احمد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف
عن أبي هريرة : « أن رسول الله ﷺ كان يقرأ سورة على المنبر ، فقال أبوذر لأبي بن كعب :
متى تزل هذه السورة ؟ فأعرض عنه أبي ، فلما قضى صلاته قال أبي بن كعب لأبي ذر :
مالك من صلاتك إلا المنوت ، فدخل أبو ذر على رسول الله ﷺ فأخبره بذلك ، فقال :
صدق أبي بن كعب » . *

وه إلى حماد عن حميد عن بكر بن عبد الله المزني : أن علقمة بن عبد الله المزني كان بمكة
فجاء كريبه (٢) والامام يخطب يوم الجمعة ، فقال له : جئت القوم ، فدار تحلوا (٣) ،
فقال له : لا تنجل حتى تنصرف ، فلما قضى صلاته قال له ابن عمر : أما صاحبك فعمار ، وأما
أنت فلا جمعة لك ! *

ومن طريق وكيع عن أبيه عن ابراهيم بن مهاجر عن ابراهيم النخعي . أن رجلا استفتح
عبد الله بن مسعود آية والامام يخطب ، فلما صلى قال : هذا حظك من صلاتك *
قال ابو محمد : فبولاء ثلاثة من الصحابة لا يعرف لهم من الصحابة رضي الله عنهم مخالف ،
كلهم يبطل صلاته من تكلم عامدا في الخطبة ، وبه نقول ، وعليه أعادتها في الوقت ، لأنه لم يصلها *
والمعجب ممن قال : معنى هذا أنه بطل أجره ! *
قال أبو محمد : وإذا بطل أجره فقد بطل عمله بلا شك *
ومن طريق معمر عن أيوب السخيتاني عن نافع : أن ابن عمر حسب وجيل كانا يتكلمان

(١) قوله « والامام يخطب » زيادة من النسخة رقم (١٤) وهو الموافق للبخاري (ج ٤ ص ٤٨)
(٢) بوزن فمیل من الكراء ، والكري هو الذي يكرىك دابته فمیل - بكسر الميم -
يقال : اكرى داجه فهو مكر وكري ، وقد يقع على المكرى فمیل بمعنى فمیل - بفتح الميم -
قاله في اللسان (٣) أي جعلوا الرجال على الابل ، يقال : رجل البعير وارتحله جعل عليه
الرجل - باسكان الحاء المهملة - والمعنى أنهم تحموا للذهاب *

يوم الجمعة ، وأنه رأى سائلا يسأل يوم الجمعة فخصه ، وأنه كان يومئذ إلى الرجل يوم الجمعة :
أن أسكت *

وأما إذا أدخل الامام في خطبته (١) مدح من لا حاجة بالمسلمين إلى مدحه ، أو دعاء فيه بنى وفضول من القول ، أو ذم من لا يستحق - : فليس هذا من الخطبة ، فلا يجوز الانصات لذلك ، بل تغييره واجب إن أمكن *

روينا من طريق سفيان الثوري عن مجاهد قال : رأيت الشعبي وأبا بردة بن أبي موسى الأشعري يتكلمان والحجاج يخطب حين قال : لمن الله ولعن الله ، فقلت : أتتكلمان في الخطبة ؟ فقالا : لم نؤمر بأن ننصت لهذا *

وعن المتحر بن سليمان التيمي عن اسمعيل بن أبي خالد قال : رأيت ابراهيم النخعي يتكلم والامام يخطب زمن الحجاج *

قال أبو محمد : كان الحجاج وخطبائه يلعنون عليا وابن الزبير رضي الله عنهم ولعن لاعنهم *
قال أبو محمد : وقد روينا خلافاً عن بعض السلف لا تقول به *

روينا عن طريق وكيع عن ابن نائل (٢) عن اسمعيل بن أمية عن عروة بن الزبير : أنه كان لا يرى بأساً بالكلام إذا لم يسمع الخطبة *

وأما ابتداء السلام ورده فإن عبد الله بن ربيع حدثنا قال ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد ابن بكر ثنا أبو داود ثنا أحمد بن حنبل ثنا بشر - هو ابن الفضل - عن محمد بن عجلان عن المقبري - هو سميد بن أبي سميد - عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « إذا انتهى أحدكم إلى المجلس فليسلم ، فإذا أراد أن يقوم فليسلم ، فليس الأولى بأحد من الآخرة » (٣) وقال عز وجل : (وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها) *

وأما حمد العاطس وتشميته فإن عبد الله بن ربيع حدثنا قال ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا جرير عن منصور عن هلال بن يساف عن سالم بن عبيد قال : أنه سمع رسول الله ﷺ قال : « إذا عطس أحدكم فليحمد الله ، وليقل لمن عنده : يرحمك الله ، وليرد عليهم : يفرق الله لنا ولكم » (٤) *

(١) في النسخة رقم (١٤) « في الخطبة » (٢) كذا في النسخة رقم (١٤) وفي النسخة

رقم (١٦) « ابن أبي نائل » ويحذف « وأما » (٣) رواه أبو داود (ج ٤ ص ٥٢٠) اختصره المؤلف ، وهو في أبي داود (ج ٤ ص ٤٦٦ و ٤٦٧) وكذلك بالاستناد

الذي فيه زيادة خالد بن عرفة *

وقد قيل : إن بن هلال بن يساف وبين سالم بن عبيد خال بن عرجة *
 وبه إلى أبي داود : ثنا موسى بن اسميل قال عبد العزيز - هو ابن عبد الله بن أبي
 سلمة - عن عبد الله بن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « إذا
 عطس أحدكم فليقل : الحمد لله على كل حال ، وليقل أخوه أو صاحبه : برحمتك الله ، ويقول
 هو : يهديكم الله ويصلح بالكم » *

قال أبو محمد : فإن قيل : قد صح النهي عن الكلام والأمر بالانصات في الخطبة ، وصح
 الأمر بالسلام ورده ، وبحمد الله تعالى عند العطس وتسميته عند ذلك ورده ، فقال
 قوم : إلا في الخطبة ، وقلم أتم : بالانصات في الخطبة إلا عن السلام ورده والحدوث والتسميت
 والرد ، فن لكم بترجيح استثنائكم وتقليب استعمالكم للأخبار على استثناء غيركم
 واستعماله للأخبار لاسيما وقد أجمعتم معنا على أن كل ذلك لا يجوز في الصلاة ؟ *

قلنا وبالله تعالى التوفيق : قد جاء عن رسول الله ﷺ في الصلاة أنه « لا يصلح فيها
 شيء من كلام الناس » والقياس للخطبة على الصلاة باطل ، إذ لم يوجبه قرآن ، ولا سنة ،
 ولا إجماع ، فغفرتنا في ذلك فوجدنا الخطبة يجوز فيها ابتداء الخطيب بالكلام ومجاوبته ،
 وابتداء ذي الحاجة له بالمكالة وجواب الخطيب له ، على ما نذكر بعد هذا ، وكل هذا
 ليس هو فرضا ، بل هو مباح ، ويجوز فيها ابتداء الداخل بالصلاة تطوعا ، فصح أن
 الكلام المأمور به مغلب على الانصات فيها ، لأنه من المحال الممتنع الذي لا يمكن البتة
 جوازه - : أن يكون الكلام المباح جائزا فيها ويكون الكلام الفرض المأمور به الذي
 لا يحل تركه محروما فيها . وبالله تعالى تأييد *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا
 إبراهيم بن المنذر ثنا الوليد بن مسلم ثنا أبو عمرو - هو الأوزاعي - حدثني اسحاق بن
 عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك قال - « بينا النبي ﷺ يخطب في يوم الجمعة قام أعرابي
 فقال : يا رسول الله ، هلك المال ، وجاع العيال ، فادع الله لنا ، فرفع رسول الله ﷺ يديه
 يديه ، ومازى في السماء قرعة (١) » وذكر باقي الحديث *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد

(١) القرعة بفتح القاف والزاي والين الهملة : القطعة من السحاب *

ابن على ثامسلم بن الحجاج ثاشيان بن فروخ ثناسليان بن المنيرة ثنا حميد بن هلال قال قال أبو رفاعه: «أتيت الى رسول الله ﷺ وهو يحطّب ، فقلت : يا رسول الله ، رجل غريب جاء يسأل عن دينه ، لا يدري ماديته ، فأقبل على رسول الله ﷺ وترك خطبته حتى انتهى الى ، وأنى (١) بكرسى حسب قوائمه حديثاً ، فقدم عليه رسول الله ﷺ ، وجعل يملئني بما علمه الله عز وجل ، ثم أتى خطبته (٢) فأنتم آخرها» *

قال أبو محمد : أبو رفاعه هذا نعيم المدوى (٣) له صحبة ، *

وقد ذكرنا قبل هذا الباب في الباب المتصل به كلام عمر مع الناس على المنبر في أن السجود ليس فرضاً ، وذكرنا قبل كلام عمر مع عثمان بمحضرة الصحابة رضى الله عنهم وكلام عثمان معه وعمر يحطّب في أمر غسل الجمعة وانكار تركه ، لا ينكر الكلام في كل ذلك أحد من الصحابة ، حتى نشأ من لا يمتد به مع من ذكرنا *

والمعجب أن بعضهم - ممن ينتسب الى العلم بزعمهم - قال : لعل هذا قبل نسخ الكلام في الصلاة ! أو قال : في الخطبة ! *

فليت شعري ! أين وجد نسخ الكلام الذى ذكرنا في الخطبة ؟ وما الذى أدخل الصلاة في الخطبة ؟ وليس لها شئ من أحكامها ، ولو خطب الخطيب على غير وضوء لما ضر ذلك خطبته ، وهو يحطّبها الى غير القيلة ، فأين الصلاة من الخطبة لو عقلا ؟ ونموذ بالله من الضلال . والدين لا يؤخذ بلعل *

ومن طريق وكيع عن الفضل بن دلم (٤) عن الحسن قال : يسلم ويرد السلام ويشمت الماطس والامام يحطّب *

وعن وكيع عن سفيان الثوري عن المنيرة بن مقسم عن ابراهيم النخعي مثله *

وعن الشعبي وسالم بن عبد الله بن عمر قالوا : رد السلام يوم الجمعة وأسمع *

وقال القاسم بن محمد ومحمد بن علي : يرد في نفسه *

ومن طريق شعبة قال : سألت حماد بن ابى سليمان والحكم بن عتيبة عن رجل جاء

(١) في صحيح مسلم (ج ١ ص ٢٣٩) «فأتى» (٢) في النسخة رقم (١٤) «ثم أتى الى خطبته» وما هنا هو الموافق لصحيح مسلم (٣) اختلف في اسمه فقيل «نعيم بن أسد» وقيل «نعيم ابن أسيد» وقيل «عبد الله بن الحارث بن أسد» وهو صحابي معروف بكنيته وبها اشتهر .

(٤) بفتح الدال المهملة والهاء . وينها لام ساكنة ، والفضل هذا وثقه وكيع وضعفه غيره *

يوم الجمعة، وقد خرج الامام ؟ فقالا جميعا : يسلم ويردون عليه ، وإن عطس شتموه ويرد عليهم *

وعن عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال: اذا عطس الرجل يوم الجمعة والامام يخطب فحمد الله تعالى ، أو سلم وأنت تسمعه وتسمع الخطبة فشتمه في نفسك ، ورد عليه في نفسك ، فإن كنت لا تسمع الخطبة فشتمه وأسمعه ورد عليه وأسمعه *
وعن معمر عن الحسن البصري وقادة قالا جميعا في الرجل يسلم وهو يسمع الخطبة : انه يرد ويسمعه *

وعن حماد بن سلمة عن زياد الأعلم عن الحسن : أنه كان لا يرى بأساً أن يسلم الرجل ويرد السلام والامام يخطب *
وهو قول الشافعي ، وعبد الرزاق ، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه ، وأبي سليمان وأصحابهم *

٥٣٠ — مسألة — والاحتباء جائز يوم الجمعة والامام يخطب ، وكذلك شرب الماء ، وإعطاء الصدقة ، ومناولة المرأة أخاه حاجته ، لأن كل هذا أفعال خير لم يأت عن شيء منها نهى ، وقال تعالى : (وافعلوا الخير) ولو كرهت أو حرمت لبيّن ذلك تعالى على لسان نبيه ﷺ (وما كان ربك نسيا) *
وقد جاء النهي عن الاحتباء والامام يخطب من طريق أبي مرحوم عبد الرحيم ابن ميمون عن سهل بن معاذ بن أنس الجهني *

وأبو مرحوم هذا مجهول (١) ، لم يرو عنه أحد نعلمه إلا سميد بن أبي أيوب *
روينا عن ابن عمر : أنه كان يحتبّي يوم الجمعة والامام يخطب ، وكذلك أنس بن مالك وشرج ، وصمصمة بن صوحان ، وسميد بن السيب ، وأبراهيم النخعي ، ومكحول ، وإسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص ، ونعيم بن سلامة ، ولم يلقنا عن أحد من التابعين أنه كرهه ، إلا عبادة بن نسي وحده ، ولم ترو كراهة ذلك عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم *

(١) أما أبو مرحوم فإنه ليس بمجهول ، وقد روى عنه أيضا نافع بن يزيد ويحيى ابن أيوب وابن لهيعة وغيرهم ، وهو لا بأس به ، وفيه ضعف ، وشيخه سهل بن معاذ فيه ضعف أيضا *

ورويانا عن طاوس اباحة شرب الماء يوم الجمعة والامام يخطب *

وهو قول مجاهد والشافعي وأبي سليمان *

وقال الأوزاعي : إن شرب الماء فسدت جمعة . وبالله تعالى التوفيق *

٥٣١ - مسألة - ومن دخل يوم الجمعة والامام يخطب فليصل ركعتين قبل

أن يجلس *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري
ثنا آدم ثنا شعبة ثنا عمرو بن دينار قال سمعت جابر بن عبد الله قال قال رسول الله ﷺ
« إذا جاء أحدكم والامام يخطب أو قد خرج فليصل ركعتين » *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد
ثنا أحمد بن حنبل ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن
عمرو بن دينار قال سمعت جابر بن عبد الله قال : « إن النبي ﷺ خطب فقال : اذا
جاء أحدكم يوم الجمعة وقد خرج الامام فليصل ركعتين » *

قال أبو محمد : هذا أمر لاجلته لموه فيه ! والله تعالى الحمد *

وبه الى مسلم : ثنا قتيبة واسحاق بن ابراهيم - هو ابن راهويه - كلاهما عن سفیان
ابن عيينة عن عمرو بن دينار سمع جابر بن عبد الله يقول : « دخل رجل المسجد
ورسول الله ﷺ يخطب يوم الجمعة فقال له رسول الله ﷺ : أصليت ؟ قال : لا ،
قال : قم فصل الركعتين » هذا لفظ اسحاق ، وقال قتيبة في حديثه : « ركعتين »
وهكذا رويناه من طريق حماد بن زيد وأيوب السخيتي وابن جريج كلهم عن عمرو

عن جابر عن النبي ﷺ ، ومن طريق الليث عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السليم ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود
ثنا محمد بن محبوب واسماعيل بن ابراهيم قالوا ثنا حفص بن غياث عن الأعمش عن
أبي صالح عن أبي هريرة قال : « جاء سليك النطفاني ورسول الله ﷺ يخطب ، فقال
له عليه السلام : أصليت شيئا ؟ قال : لا ، قال : صل الركعتين تجوز فيهما » *

وحدثنا احمد بن محمد الطلفكي ثنا ابن مفرج ثنا ابراهيم بن أحمد بن فراس المبقعي (١)

(١) نسبة الى « عبد القيس » وينسب اليه « العبدى » أيضا والمبقعي أشهر ،

قاله السمعاني *

ثنا أحمد بن محمد بن سالم التيسابوري ثنا اسحاق بن راهويه أنا سفيان بن عيينة عن محمد بن عجلان عن عياض بن عبدالله بن سعد بن أبي سرح عن أبي سعيد الخدري « انه جاء مروان يخطب يوم الجمعة ، فقام فصلى الركنتين ، فأجلسوه ، فاني ، وقال : أبعد ما صليتوها مع رسول الله ﷺ ١٩ » *

فهذه آثار متظاهرة متواترة عن جماعة من الصحابة رضى الله عنهم بأصح اسانيد توجب العلم بأمره ﷺ من جاء يوم الجمعة والامام يخطب بأن يصلى ركنتين ، وسلاهما ابوسعيد مع النبي ﷺ وبعده بحضرة الصحابة ، لا يعرف له منهم مخالف ، ولا عليه منكر ، إلا شرط مروان الذين تكلموا بالباطل وعملوا الباطل في الخطبة ، فأظهروا بدعة ورأوا إمامة سنة وإطفاء حق ، فن أعجب شأنهم يقتدى بهم ويدع الصحابة ؟ * وقد روى الناس من طريق مالك وغيره عن عامر بن عبدالله بن الزبير عن عمرو ابن سليم الزرقى عن ابي قتادة عن رسول الله ﷺ قال : « اذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركنتين قبل ان يجلس » فم عليه السلام ولم يخص فلا يحل لأحد ان يخص إلا ما خصه النبي ﷺ ، ممن يجد الامام يقيم لصلاة الفرض ، او قد دخل فيها ، وسبحان من يسر هؤلاء لعكس الحقائق فقالوا : من جاء والامام يخطب فلا يركع ، ومن جاء والامام يصلى الفرض ولم يكن أوتر ولا ركع ركعتي الفجر فليترك الفريضة وليشتغل بالنافلة ! فمكسوا أمر رسول الله ﷺ عكساً ، *

ولولا البرهان الذي قد ذكرنا قبل بأن لا فرض الا الخس لكانت هاتان الركعتان فرضاً ، ولكنهما في غاية التأكيد ، لاشئ من السنن أو كد منهما ، لتردد أمر رسول الله ﷺ بهما *

وروينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي : ثنا سفيان الثوري عن أبي نهيك (١) عن سهاك بن سلمة قال : سأل رجل ابن عباس عن الصلاة والامام يخطب ؟ فقال : لو أن الناس فعلوه كان حسناً *

وعن أبي نعيم الفضل بن دكين : ثنا يزيد بن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري قال : رأيت الحسن البصري دخل يوم الجمعة وابن هبيرة يخطب ، فصلى ركعتين في مؤخر

(١) يفتح النون ، وأظن انه القاسم بن محمد الاسدي أو الضبي ، وله ترجمة في التهذيب (ج ١٢ ص ٢٥٩) وله فيه أيضاً ذكر في ترجمة سهاك (ج ٤ ص ٢٣٥) *

المسجد ثم جلس *

وعن وكيع عن عمران بن حدير عن أبي مجلز قال: اذا جئت يوم الجمعة وقد خرج الامام فان شئت ركعتين *

وهو قول سفيان بن عيينة ، ومكحول ، وعبد الله بن يزيد المقرئ ، والحليدي ، وأبي ثور ، وأحمد بن حنبل ، واسحاق بن راهويه ، وجمهور أصحاب الحديث ، وهو قول الشافعي وأبي سليمان وأصحابهما *

وقال الأو زاعي : ان كان صلاهما في بيته جلس ، وان كان لم يصلهما في بيته ركعهما في المسجد والامام يخطب *

وقال أبو حنيفة ومالك : لا يصل ، قال مالك : فان شرع فيهما فليتمهما *

قال أبو محمد : ان كانتا حقا فلم لا يتدعى بهما ؟ فالخبر ينبنى البدار اليه ، وان كانتا خطأ وغير جائزتين فليجوز التمداد على الخطأ . وفي هذا كفاية *

واحتج من منع (١) منهما بخبر ضعيف رويناه من طريق معاوية بن صالح عن أبي الزاهرة قال: كنا مع عبد الله بن بسر صاحب رسول الله ﷺ فقال : « جاء رجل يتخطفى رقاب الناس يوم الجمعة والنبي ﷺ يخطب ، فقال له رسول الله ﷺ : اجلس فقد آذيت » (٢) قال أبو محمد : وهذا لاحجة لهم فيه ، لوجه أربعة *

أحدها : أنه لا يصح ، لأنه من طريق معاوية بن صالح ، لم يرو غيره ، وهو ضعيف *

والثاني : أنه ليس في الحديث - لوصح - أنه لم يكن ركعهما ، وقد يمكن أن يكون ركعهما ثم تخطفى ، ويمكن أن لا يكون ركعهما ، فاذ ليس في الخبر لانه ركع ولا أنه لم يركع - : فلا حجة لهم فيه ولا عليهم ، ولا يجوز أن يقيم في الخبر ما ليس فيه فيكون من فعل ذلك أحد الكذابين *

والثالث : أنه حتى لو صح الخبر ، وكان فيه أنه لم يكن ركع - : لكان ممكنا أن يكون قبل أمر النبي ﷺ من بناء والامام يخطب بالكوع ، وممكن أن يكون بعده ، فاذ ليس فيه بيان بأحد الوجهين فلا حجة فيه لهم ولا عليهم *

(١) في الأصلين « واحتج من سمع » الخ وهو خطأ ظاهر واتفاق الأصلين عليه غريب

(٢) رواه ابوداود (ج ١ ص ٤٣٥ و ٤٣٦) والنسائي (ج ٣ ص ١٠٣) وأحمد في المسند

(ج ٤ ص ١٩٠) وهو حديث صحيح ومعاوية بن صالح ثقة خلافا لما زعم ابن حزم *

والرابع : أنه لو صبح الخبر وصبح فيه أنه لم يكن ركع ، وصبح ان ذلك كان بعد أمره عليه السلام من جاء والامام يخطف بأن ير كع ، وكل ذلك لا يصح منه شيء . - لما كانت لهم فيه حجة ، لأننا لم نقل إنهما فرض ، وإنما قلنا : إنهما سنة يكره تركها ، وليس فيه نهى عن صلاتهما . *

فبطل تعليقهم بهذا الخبر الفاسد جملة . والله تعالى التوفيق ، وبقي أمره عليه السلام بصلاتهما لا معاوض له *

وتلعل بعضهم يخبر ر و بناء من طريق يحيى بن سعيد القطان عن محمد بن عجلان عن عياض بن عبد الله بن سميد بن أبي سرح عن أبي سعيد الخدري : « ان رجلا دخل المسجد - فذكر الحديث وفيه - » ان رسول الله ﷺ أمره ان يصلي ركعتين ، ثم قال : إن هذا دخل المسجد في هيئة بذه فأمرته ان يصلي ركعتين وأنا أرجو أن يفتن له رجل فيتصدق عليه » قالوا : فانما أمره رسول الله ﷺ بالركعتين ليفتن فيتصدق عليه *

قال أبو محمد : وهذا الحديث من أعظم الحجج عليهم ، لأن فيه أمر رسول الله ﷺ بصلاتهما ، وعلى كل حال فليس اعتراض على حديث جابر الذي ذكرنا ، وفيه قوله عليه السلام : « من جاء يوم الجمعة والامام يخطف اوقد خرج فليركع ركعتين » * ثم نقول لهم : قولوا لنا : هل أمره رسول الله ﷺ من ذلك بحق أم ياطل ؟ فان قالوا ياطل ، كفروا ، وإن قالوا : بحق أباطلوا مذهبهم ، وزمهم الأمر بالحقي الذي أمر به رسول الله ﷺ ، وصح انهما حق على كل حال ، إذ لا يأمر عليه السلام بوجه من الوجوه إلا بحق *

ثم نقول لهم : إذ قلتم هذا فتقولون أنتم به فتأمرون من دخل بيعة بذه والامام يخطف يوم الجمعة بأن يركع ركعتين ليفتن له فيتصدق عليه ؟ أم لا ترون ذلك ؟ فان قالوا : تأمره بذلك تركوا مذهبهم ، وإن قالوا : لسنائمه بذلك ، قيل لهم : فأي راحة لكم في توجبكم (١) للخبر الثابت وسجوها أنتم مخالفون لها ، وعاصون للخبر على كل حال ؟ وهل هنأ إلا ايها الضمعا المتترين المحرومين أنكم أبطلتم حكم الخبر وصحتم بذلك قولكم ؟ والأمر في ذلك بالضد ، بل هو عليكم . وحسنا الله ونعم الوكيل *

وقال بعضهم : لما لم يحز ابتداء التطوع لمن كان في المسجد لم يحز لمن دخل المسجد *

قال أبو محمد : وهذه دعوى فاسدة لم يأذن الله تعالى بها ، ولا قضاها رسول الله عليه السلام ، بل قد فرق عليه السلام بينهما ، بأن أصر من حضر بالانصات والاستماع ، وأمر الداخل بالصلاة ، فالتعرض على هذا مخالف لله ولرسوله عليه السلام ، فالتطوع جائز لمن في المسجد ما لم يبدأ الإمام بالخطبة ولمن دخل ما لم تتم الإقامة للصلاة *

٥٢٢ - مسألة - والكلام مباح لكل أحد مادام المؤذن يؤذن يوم الجمعة ما لم يبدأ الخطيب بالخطبة ، والكلام جائز بعد الخطبة إلى أن يكبر الإمام ، والكلام جائز في جلسة الإمام بين الخطبتين ، لأن الكلام بالمباح مباح إلا حيث منع منه النص ، ولم يمنع النص إلا من الكلام في خطبة الإمام كما أوردنا قبل *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع عن جرير بن حازم عن ثابت بن أسلم البناني عن أنس بن مالك قال : « كان رسول الله ﷺ ينزل من المنبر يوم الجمعة فيكلمه الرجل في الحاجة ، فيكلمه ثم يتقدم إلى المصلي فيصلي » *

ومن طريق حماد بن سلمة أنا علي بن زيد عن سعيد بن المسيب أن أبا بكر الصديق لما قصد على المنبر يوم الجمعة قال له بلال : يا أبا بكر ، قال : ليبيك ، قال : اعتقتني لله أم لنفسك ؟ قال أبو بكر : بل لله تعالى ، قال : فاذن لي أجاهد في سبيل الله تعالى ، فاذن له ، فذهب إلى الشام فات بها رضي الله عنه *

ومن طريق حماد بن سلمة عن يرد أبي الملاء عن الزهري : أن عمر بن الخطاب قال : كلام الإمام يقطع الكلام . فلم ير عمر الكلام يقطعه إلا كلام الإمام *

وعن سفيان بن عيينة عن مسعر بن كدام عن عمران بن موسى عن أبي الصعبة قال قال عمر بن الخطاب لرجل يوم الجمعة وعمر على المنبر : هل اشتريت لنا ؟ أو هل آتيتنا بهذا ؟ يعني الحب *

وعن هشيم بن بشير أخبرني محمد بن قيس أنه سمع موسى بن طلحة بن عبيد الله يقول : رأيت عثمان بن عفان جالسا يوم الجمعة على المنبر والمؤذن يؤذن وعثمان يسأل الناس عن أسرارهم وأخبارهم *

ومن طريق سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب : كلام الإمام يقطع الكلام *

وعن عبد الله بن عون : قال لى حماد بن أبي سليمان في المسجد بعد أن خرج الامام يوم الجمعة : كيف أصبحت ؟ وعن عطاء و ابراهيم النخعي : لا بأس بالكلام يوم الجمعة قبل أن يخطف الامام وهو على المنبر وبعد أن يفرغ *
وعن قتادة عن بكر بن عبد الله المزني مثله *
وعن حماد بن سلمة عن إياس بن معاوية مثله *

وعن الحسن : لا بأس بالكلام في جلوس الامام بين الخطبتين *
٥٣٣ - مسألة - ومن رغب والامام يخطف واحتاج الى الخروج فليخرج ، وكذلك من عرض له ما يدعو الى الخروج ، *

ولا معنى لاستئذان الامام ، قال الله عز وجل : (وما جعل عليكم في الدين من حرج) وقال تعالى : (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) . ولم يأت نص بإيجاب استئذان الامام في ذلك *
و يقال لمن أوجب ذلك : فان لم يأذن له الامام ، أترام يبق بلاوضه ؟ او هو يلوث المسجد بالدم ؟ او يضيع ما لا يجوز له تضييعه من نفسه أو ماله أو أهله ؟ وماذا الله من هذا *
٥٣٤ - مسألة - ومن ذكر في الخطبة صلاة فرض نسيها او نام عنها فليقم وليصلها ، سواء كان فقيها او غير فقيه ، لقول رسول الله ﷺ : « من نام عن صلاة او نسيها فليصلها إذا ذكرها » وقد ذكرناه باسناده قبل *

وقد فرق قوم في ذلك بين الفقيه وغيره . وهذا خطأ لم يوجبه قرآن ، ولا سنة ، ولا نظار ولا معقول ، بل الحجة ألزم للفقيه في أن لا يضيع دينه منها لغیره *
فان قيل : يراه الجاهل فيظن الصلاة تطوعا جائزة حينئذ قلنا : لا أعجب ممن يستعمل لنفسه مخالفة امر رسول الله ﷺ وتضييع فرضه خوفا ان يخطئ . غيره ! ولعل غيره لا يظن ذلك او يظن ، فقد قال تعالى . (لا تكلف إلا نفسك) وقال تعالى : (عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل اذا اهتديتم) *

٥٣٥ - مسألة - ومن لم يدرك مع الامام من صلاة الجمعة إلا ركعة واحدة أو الجلوس فقط فليدخل معه وليقض اذا أدرك ركعة ركعة واحدة (١) وان لم يدرك إلا الجلوس

(١) في النسخة رقم (١٦) « وليقض اذا أدرك ركعة واحدة » وهو خطأ والصواب تكرار كلمة « ركعة » مرتين كما هو ظاهر وكما هو في النسخة الصحيحة رقم (١٤) *

صلى ركعتين فقط . وبه قال أبو حنيفة وأبو سليمان *
وقال مالك والشافعي : إن أدرك ركعة فضى إليها أخرى ، فإن لم يدرك إلا رفع الرأس
من الركعة فابعد صلى أرباعاً *
وقال عطاء ، وطاوس ، ومجاهد - وروينا أيضاً عن عمر بن الخطاب - من لم يدرك (١)
شيئاً من الخطبة صلى أرباعاً *
واحتج من ذهب الى هذا بأن الخطبة حملت إزاء الركعتين ، فيلزم من قال بهذا أن
من فاتته الخطبة الأولى وأدرك الثانية أن يقضى ركعة واحدة مع أن هذا القول لم
يأت به نص قرآن ولا سنة *
واحتج مالك والشافعي بقول رسول الله ﷺ «من أدرك مع الامام ركعة فقد
أدرك الصلاة» *

قال أبو محمد : وهذا خبر صحيح ، وليس فيه أن من أدرك أقل من ركعة لم يدرك الصلاة *
بل قد صح عن رسول الله ﷺ ما حدثناه محمد بن سعيد بن نبات ثنا اسحاق بن اسماعيل
النضري ثنا عيسى بن حبيب ثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ
ثنا جدي محمد بن عبد الله ثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن
أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : «إذا أتيتم الصلاة فلا تأتوها وأتتم تسمون ، وأتوها
وأتتم تمشون ، عليكم السكينة ، فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأقصوا» *
حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن أحمد البلخي ثنا الفربري ثنا البخاري
ثنا أبو نعيم ثنا شيان عن يحيى - هو ابن أبي كثير - عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه
قال : «يتنا نحن نصلى مع رسول الله ﷺ إذ سمع جلبة رجال (٢)» ، فلما صلى قال : «ما شأنكم ؟
قالوا : استعجلنا الى الصلاة ، قال : فلا تفعلوا ، إذا أتيتم الصلاة فليكن السكينة ،
فما أدركتم فصلوا ، وما فاتكم فأتموا» *

فأمره رسول الله ﷺ بأن يصلى مع الامام ما أدرك ، وعم عليه السلام ولم يخص ،
وسماه مدركاً لما أدرك من الصلاة ، فمن وجد الامام جالساً أو ساجداً فإن عليه أن يصير
معه في تلك الحال ، ويلتزم إمامته ، ويكون بذلك بلا شك داخل في صلاة الجماعة
فإنما يقضى ما فاتته ويتم تلك الصلاة ، ولم تقته إلا ركعتان ، وصلاة الجمعة ركعتان فلا

(١) في النسخة رقم (١٤) «لم يدرك» وما هنا أصح وأحسن (٢) أى صوتهم *

يصلي إلا ركعتين *

وهذان الخبران زائدان على الذي فيه «من أدرك ركعة» والتي يادة لا يجوز تركها .
وبالله تعالى التوفيق *

روينا من طريق شعبة قال : سألت الحكم بن عتيبة عن الرجل يدرك الامام يوم الجمعة وهم جلوس ؟ قال : يصلي ركعتين ، قال شعبة : قلنا له : ما قال هذا عن ابراهيم إلا حماد ؟ قال الحكم : ومن مثل حماد ؟ ! وعن معمر بن حماد بن أبي سليمان قال : ان ادركهم جلوساً في آخر الصلاة يوم الجمعة صلى ركعتين *

قال أبو محمد : إلا أن الحنفيين قد تناقضوا ههنا ، لأن من اصولهم - التي جعلوها ديناً - ان قول الصاحب الذي لا يعرف له من الصحابة رضى الله عنهم مخالف فانه لا يحمل خلافه *
وقد روينا عن معمر بن ايوب السختياني عن نافع عن ابن عمر قال : إذا أدرك الرجل ركعة يوم الجمعة صلى اليها أخرى ، وإن وجد القوم جلوساً صلى اربعا *
وعن سفيان الثوري عن أبي اسحق عن أبي الأحوص (١) عن ابن مسعود : من أدرك الركعة فقد أدرك الجمعة ، ومن لم يدرك الركعة فليصل اربعا *

ولا يعرف لهما (٢) من الصحابة رضى الله عنهم مخالف ، نعم ، وقد رويت فيه آثار - ليست بأضعف من حديث الوضوء بالنيئة والوضوء من القهوة في الصلاة ، والوضوء والبناء من الراف والقي ، فخالقوها إذ خالفها أبو حنيفة - من طريق الحجاج بن أرطاة من طريق ابن عمر ، ومن طريق غيره عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مسندين ، وهذا مما تناقضوا فيه *

قال أبو محمد : وأما نحن فلا حاجة عندنا في أحد دون رسول الله ﷺ ، ولو صح في هذا اثر عن النبي ﷺ قلنا به ولم نتمده *

٥٣٦ - مسألة - والنسل واجب يوم الجمعة لليوم لا للصلاة (٣) ، وكذلك الطيب ،

(١) في النسخة رقم (١٤) «عن الأحوص» وهو خطأ ، وأبو الأحوص هذا اسمه «عوف ابن مالك بن فضلة الجشمي الكوفي» وهو شيخ أبي اسحق السبيعي ، وأما أبو الأحوص سلام بن سليم الحنفي فهو نزيل أبي اسحق (٢) في النسخة رقم (١٤) «ولا يعرف له» وهو خطأ (٣) هنا بمحاشية النسخة رقم (١٤) مانصه : «قال ابن كوتر : أما من اتى الجمعة فيلزمه الفصل قبلها ، لقوله عليه السلام : «إذا جاء أحدكم الجمعة» ، فإذا أراد أحدكم ان يأتي

والسواك، وقد ذكرنا كل ذلك فأغنى عن ترداده، إذ قد تقصينا في كتاب الطهارة من ديواننا هذا والله الحمد، ولا تطيب لها المحرم ولا المرأة، لما ذكرنا في كتابنا هذا في النساء يحضرن صلاة الجمعة، ولأن المحرم منهن عن إحداث التطيب، على ما ذكرنا في كتاب الحج إن شاء الله تعالى، *

و يلزم الفسل والسواك المحرم والمرأة كما يلزم الرجل، فمن عجز عن الماء تيمم، لما قد ذكرناه في التيمم من ديواننا هذا. والله تعالى الحمد *

٥٣٧ - مسألة - فإن ضاق المسجد أو امتلأت الرحاب واتصلت الصفوف صليت الجمعة وغيرها في الدور، والبيوت، والدكاكين المتصلة بالصفوف، وعلى ظهر المسجد، بحيث يكون مسامتا لما خلف الإمام، لا للإمام، ولا للإمام الإمام أصلا. ومن حال بينه وبين الإمام والصفوف نهر عظيم أو صغير أو خندق أو حائط لم يضره شيئا، وصلى الجمعة بصلاة الإمام *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا محمد - هو ابن سلام - ثنا عبدة عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عمرة عن عائشة أم المؤمنين قالت: «كان رسول الله ﷺ يصلي من الليل في حجرته، وجدار الحجرة قصير، فرأى الناس شخص النبي ﷺ، فقام أناس يصلون بصلاته» وذكر باقي الحديث *

قال أبو محمد: حكم الإمامة سواء في الجمعة وغيرها، والنافلة والفرصة، لأنه لم يأت قرآن ولا سنة بالفرق بين أحوال الإمامة في ذلك، ولا جاء نص بالمنع من الائتمام بالإمام إذا اتصلت الصفوف، فلا يجوز المنع من ذلك بالرأى الفاسد، وصح عن النبي ﷺ: «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، فحيث أدركتك الصلاة فصل» فلا يخل أن يمنع أحدا من الصلاة في موضع إلا موصفاً جاء النص بالمنع من الصلاة فيه، فيكون مستثنى من هذه الجملة *

روينا عن القاسم بن محمد عن عائشة أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها: أنها كانت تصلّي في بيتها بصلاة الإمام وهو في المسجد *

وقد جاء ذلك مبينا في صلاة الكسوف، إذ صلّت في بيتها بصلاة النبي ﷺ بالناس *

الجمعة و «من جاء منكم الجمعة» في هذه التصریح بإرادة الاتيان، وهذا واجب الفسل قبل الصلاة، فأما من لم يأت الجمعة فله الفسل في أى وقت شاء قبل الجمعة وبعدها *

ومن طريق حماد بن سلمة أخبرني جبلة بن أبي سليان الشقري (١) قال : رأيت أنس ابن مالك يصلي في دار أبي عبد الله في الباب الصغير الذي يشرف على المسجد يرى ركوعهم وسجودهم *

وعن المتعمّر بن سليان عن أبيه عن أبي مجلز قال : تصلي المرأة بصلاة الامام وإن كان بينهما طريق أو جدار (٢) ، بعد أن تسمع التكبير *

وعن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه : انه جاء يوم الجمعة الى المسجد وقد امتلأ ، فدخل دار حميد بن عبد الرحمن بن عوف ، والطريق بينه وبين المسجد ، فصلى معهم وهو يرى ركوعهم وسجودهم *

وعن النضر بن أنس أنه صلى في بيت الخياط يوم الجمعة في الرحبة التي تباع فيها القباب * وعن حماد بن سلمة عن ثابت البناني قال : جئت أنا والحسن البصري يوم الجمعة والناس على الجدر والكف ، فقلت له : أبا سعيد ، أترجو لهؤلاء ؟ قال : أرجو أن يكونوا في الأجر سواء *

وقال مالك : لا تصل الجمعة خاصة في مكان محجور بصلاة الامام في المسجد ، وأما سائر صلوات الفرض فلا بأس بذلك فيها *

وهذا لانمله عن أحد من الصحابة ، ولا يعضد هذا القول قرآن ، ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا قياس ، ولا رأى سديد *

وقال أبو حنيفة : إن كان بين الامام والمأموم نهر صغير أجزأته صلاته ، فإن كان كبيراً لم تجزه *

وهذا كلام ساقط ، لا يعضده قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا قول صاحب ، ولا رأى سديد *

وحد الثور الكبير بما يمكن أن تجرى فيه السفن * وقال أبو محمد : ليت شئى أى السفن ؟ ، وفي السفن ما يحمل الف وسق ، وفيها زويق صغير يحمل ثلاثة أو أربعة فقط *

(١) جبلة : يفتح الجيم والباء الموحدة . والشقري : بفتح الشين المعجمة والالف وكسر الراء ، نسبة الى بنى شقرة - بكسر الالف - على غير قياس - وله ترجمة في الانساب (ورقة ٣٣٦) (٢) في النسخة رقم (١٤) «أو جدر» بالجيم والذال المضمومتين جمع جدار *

ورويانا عن عمر بن الخطاب أنه قال : من صلى بصلاة الامام وبينهما طريق أو جدر أو نهر فلا يأثم به . ظم يفرق بين نهر صغير وكبير *
ورويانا من طريق شعبة : ثنا قتادة قال قال لى زرارة بن أو فى سمعت أبا هريرة يقول : لا جمعة لمن صلى فى الرحبة . وبه يقول زرارة *

قال أبو محمد : لو كان تقليد لكان هذا — لصحة إسناده — أولى من تقليد مالك وأبى حنيفة *
وعن عقبة بن صهبان (١) عن أبى بكره : أنه رأى قوماً يصلون فى رحبة المسجد يوم الجمعة ، فقال : لا جمعة لهم ، قلت : لم ؟ قال : لأنهم يقدر ون على أن يدخلوا فلا يفعلون *
قال أبو محمد : هذا كما قال لمن قدر على أن يصل الصف ظم يفعل *
وان العجب كله ممن يميز الصلاة حيث صحته رسول الله ﷺ عن الصلاة فيه كالقبرة ، وسمعتن الابل والجمام ، ثم يمنع منها حيث لا نص فى المنع منها ، كالوضع المحجور أو بينها نهر كبير ! وكل هذا كما ترى ، والله تعالى التوفيق *

٥٣٨ — مسألة — ومن زوح يوم الجمعة أو غيره فان قدر على السجود كيف أمكنه ولو ايماء وعلى الركوع كذلك — أجزأه ، فان لم يقدر أصلاً وقت كما هو ، فاذا خف الأمر صلى ركعتين وأجزأه . نقول رسول الله ﷺ : « اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » ولقول الله تعالى : (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) ولا فرق بين المعجز عن الركوع والسجود بمرض أو بخوف أو بمنع زحام ، وقد صلى السلف الجمعة ايماءً فى المسجد ، اذ كان بنو أمية يؤخرون الصلاة الى قرب غروب الشمس *

٥٣٩ — مسألة — وان جاء اثنان فصاعداً وقد فاتت الجمعة صلوا بها جمعة ، لما ذكرنا من أنها ركعتان فى الجمعة *

٥٤٠ — مسألة — ومن كان بالمصر فراح الى الجمعة من أول النهار فحسن ، لما ذكرنا قبل ، وكذلك من كان خارج المصر أو القرية على أقل من ميل ، فان كان على ميل فصاعداً صلى فى موضعه ، ولم يميز له المحيى الى المسجد ، الامسجد مكة ومسجد المدينة ومسجد بيت المقدس خاصة فالمحيى إليها على بعد فضيلة *

لمسجد ثناءه أحمد بن محمد الطائفى ثنا ابن مفرج ثنا محمد بن أيوب الصموت ثنا أحمد بن عمرو ابن عبد الخالق البزار ثنا محمد بن معمر ثاروح — هو ابن عبادة — ثنا محمد بن أبى حفصة

(١) بضم الصاد المهملة واسكان الهاء . وعقبة هذا تابعى ثقة مات سنة ٨٢ *

عن الزهري عن أنس سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال :
 « أما الرحلة إلى ثلاثة مساجد : مسجد الحرام ، ومسجد المدينة ، ومسجد إيلاء » *
 قال أبو محمد : الرحلة هي السفر ، وقد يتناقل أن السفر ميل فصاعداً والله تعالى التوفيق *
 ٥٤١ — مسألة — والصلاة في المقصورة جائزة ، والأثم على المانع لاعتلى المطلق
 له دخولها ، بل الفرض على من أمكنه دخولها أن يصل الصفوف فيها ، لأننا كمال
 الصفوف فرض كما قدمنا فنأطلق على ذلك فحقه أطلق له ، وحق عليه لم يمنع منه ، ومن
 منع منه فحقه منع منه ، والمانع من الحق ظالم ، ولا أثم على الممنوع ، لقول الله تعالى :
 (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) (١) *

٥٤٢ — مسألة — ولا يحل البيع من أثر استواء الشمس ومن أول أخذها في
 الزوال والليل إلى أن تقضى صلاة الجمعة ، فإن كانت قرية قد منع أهلها الجمعة أو كان
 ساكناً بين الكفار ولا مسلم معه فإلى أن يصلى ظهر يومه ، أو يصلوا ذلك كله أو
 بعضهم ، فإن لم يصل فإلى أن يدخل أول وقت العصر *
 ويفسخ البيع حينئذ أبداً إن وقع ، ولا يصححه خروج الوقت ، سواء كان التبايع
 من مسلمين أو من مسلم وكافر ، أو من كافرين ، ولا يحرم حينئذ نكاح ، ولا إجارة ، ولا
 سلم ولا ما ليس بها *
 وقال مالك كذلك في البيع الذي فيه مسلم ، وفي النكاح ، وعقد الإجارة ، والسلم ،
 وإباحة الهبة ، والقرض ، والصدقة *

وقال أبو حنيفة والشافعي : البيع والنكاح والإجارة والسلم جائز كل ذلك في الوقت المذكور *
 قال الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسموا إلى ذكر
 الله وذروا البيع ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض

(١) المقصورة المكان الذي كان خاصاً بالملوك المسلمين يصلون فيه الجمعة وغيرها -
 حين كانوا يصلون - وكانت لا يدخلها عليهم الا المقربون منهم ويمنعها عامة المسلمين ،
 وهي بدعة ابتدعوها لا توافق قواعد الاسلام ، وقد جاء بالتسوية بين نبي آدم ، لا كرامة
 لأحد على أحد إلا بالتقوى . ثم ما زالوا يتدرجون في ترك الدين خطوة خطوة حتى
 تركوا الصلاة في الجماعات والجماعات ، والله أعلم بحالهم هل يصلونها فرادى ؟ إلا من
 هدى الله ، فانا لله وانا إليه راجعون *

واجتروا من فضل الله) ووقت النداء هو أول الزوال غرم الله تعالى البيع الى اقتضاء الصلاة، وأباحه بعدها، فهو كما قال عز وجل، ولم يحرم تعالى نكاحاً، ولا اجارة، ولا سلباً، ولا ماليس فيما (وما كان ربك نسياً) و(تلك حدود الله فلا تتدوها) *

وكل ما ذكرنا فجائز أن يكون وهو ناهض الى الصلاة غير مشاغل بها، فجاز كل ذلك، لأنه ليس مانعاً من السعي الى الصلاة، فظهر تناقض قول مالك وفساده *

فان كان جمل علة كل ذلك التشاغل، سألناهم عن لم يتشاغل، بل باع، أو انكح أو اجر وهو ناهض الى الجمعة، أو وهو في المسجد ينتظر الصلاة؟ فنقولهم: يفسخ فبطل تعليم بالتشاغل، فان لم يملأوا بالتشاغل فقد قاسوا على غير علة، وهو باطل عند من يقول: بالتقياس، فكيف عند من لا يقول به *

فان قال: النكاح بيع قلنا: هذا باطل ما ساء الله تعالى قط يوماً ولا رسوله ﷺ ونسألهم عن حلف ان لا يبيع فتكح أو اجر؟ فنقولهم: لا يبحث *

واعل أبو حنيفة والشافعي بأن النعي عن ذلك انما هو للتشاغل عن الجمعة فقط * قال ابو محمد: وهذه دعوى كاذبة، وقول على الله تعالى بنير علم، وهذا لا يحمل لأحد ان يخبر عن مراد الله تعالى بنير ان يخبر بذلك الله تعالى، أو رسوله ﷺ، ولو اراد الله تعالى ذلك لينه ولم يكن الى خطأ رأى ابي حنيفة وظنه، وقد قال رسول الله ﷺ «إياكم والظن، فان الظن اكذب الحديث» وقال تعالى (وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً وان تقولوا على الله ما لا تعلمون) * فان قالوا: قد علمنا ذلك *

قلنا: ومن أين علمتموه؟ فان ادعيتهم ضرورة كذبتم، لأننا غير مضطرين الى علم ذلك، والطبيعة واحدة، وإن ادعوا دليلاً سلوه، ولا سبيل لهم اليه، فلهذا لا الظن * وقالوا: نحن منهيون عن البيع في الصلاة، ولو باع امرؤ في صلاته فقد البيع * فقلنا لهم: إن البيع لا يجوز أن يكون في الصلاة أصلاً، لأنه اذا وقع عمداً أبطلها، فليس حينئذ في صلاة، واذا لم يكن في صلاة فيبطل جازئ، وأن ظن أنه ليس في صلاة فباع أو نكح، أو أنكح، أو عمل ما لا يجوز في الصلاة فهو كله باطل، لأن الحال التي هو فيها مائة من ذلك، وهي حال ثابتة، فاضادها فباطل، وكنتك من باع أو نكح أو طلق أو أعتق ولم يبق عليه من الوقت لا مقدار احرامه بالتكبير - وهو ذا كر لتلك - فهو كله باطل،

لأنه منهي عن كل ذلك ، وقال عليه السلام : «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»
فكل من عمل أمراً بخلاف ما أمر به فهو مردود بنص حكم رسول الله ﷺ *
و رويان من طريق عكرمة عن ابن عباس : «لا يصلح البيع يوم الجمعة حين يتأدى بالصلاة
فاذا قضيت الصلاة فاشتر وبع» (١) *

وعن القاسم بن محمد : أنه فسغ يوماً وقع في الوقت المذكور
قال أبو محمد : وهذا مما تناقض فيه الشافعيون والحنفيون ، لأنهم لا يميزون خلاف
المصاحب الذي لا يعرف له من الصحابة مخالف ، وهذا ما كان لا يعرف لابن عباس فيه مخالف
من الصحابة رضي الله عنهم *

وتناقض المالكيون أيضاً ، لأنهم حملوا قوله تعالى : (وذروا البيع) على التحريم ،
ولم يحملوا أمره تعالى بتمتع المعلقة على الإيجاب ، وقالوا : لفظة «ذر» لا تكون إلا للتحريم ،
فقلنا : هذا باطل ، وقد قال تعالى (ثم ذرم في خوضهم يلعبون) فهذه للوعيد لا للتحريم *
وأما من أهل الكفر من البيع حينئذ فقلوه تعالى : (وقاتلوم حتى لا تكون فتنه
ويكون الدين كله لله) فوجب الحكم بين أهل الكفر بحكم أهل الإسلام ولا بد ، وقال
تعالى (وان احكم بينهم بما أنزل الله) *

﴿ صلاة العيدين ﴾

٥٤٣ - مسألة - ما عيد الفطر من رمضان ، وهو أول يوم من شوال ، وهو يوم الأضحية ، وهو
اليوم العاشر من ذي الحجة ، ليس للمسلمين عيد غيرهما ، الا يوم الجمعة وثلاثة أيام بديوم الاضحية
لأن الله تعالى لم يجعل لهم عيداً غير ما ذكرنا ولا رسوله ﷺ ، ولا خلاف بين أهل الإسلام
في ذلك ، ولا يحرم العمل ولا البيع في شيء من هذه الأيام لأن الله تعالى لم يمنع من ذلك ولا
رسوله ﷺ ، ولا خلاف أيضاً بين أهل الإسلام في هذا *

وسنة صلاة العيدين أن يبرز أهل كل قرية أو مدينة الى فضاء واسع بمحضرة
منازلهم ضحوة إثر ايضاض الشمس ، وحين ابتداء جواز التطوع ، و يأتي الامام فيتقدم
بلا أذان ولا اقامة ، فيصلي بالناس ركعتين يجهر فيهما بالقراءة ، في كل ركعة أم القرآن
وسورة ، ونستحب أن تكون السورة في الأولى (ق) وفي الثانية (اقرئت الساعة) أو

(١) في النسخة رقم (١٤) «فانتشر وبع» ولا بأس بها وما هنا احسن

(١١٢ - ج ٥ المحل)

(سبح اسم ربك الأعلى) (هل أتاك حديث الفاشية) وما قرأ من القرآن مع أم القرآن أجزاء ، ويكبر في الركعة الأولى أثر تكبيرة الاحرام سبع تكبيرات متصلة قبل قراءة أم القرآن ، ويكبر في أول الثانية أثر تكبيرة القيام خمس تكبيرات ، يجهر بجميعهن قبل قراءته أم القرآن ، ولا يرفع يديه في شيء منها الا حيث يرفع في سائر الصلوات فقط ، ولا يكبر بعد القراءة الا تكبيرة الركوع فقط ، فاذا سلم الامام قام فخطب الناس خطبتين مجلس بينهما جلسة ، فاذا أتمهما افترق الناس ، فان خطب قبل الصلاة فليست خطبة ، ولا يجب الانصات له ، كل هذا لاخلاف فيه الا في مواضع نذكرها ان شاء الله تعالى *

منها ما يقرأ مع أم القرآن ، وفي صفة التكبير ، وحدث بنو أمية تأخير الخروج الى العيد ، وتقديم الخطبة قبل الصلاة والأذان والاقامة *

فاما الذي يقرأ مع أم القرآن فان ابا حنيفة قال : اكره ان يقتصر على سورة بعينها ، وشاهدنا المالكين لا يقرؤن مع أم القرآن الا (والشمس وضحاها) و(سبح اسم ربك الأعلى) وهذان الاختياران فاسدان ، وان كانت الصلاة كذلك جائزة ، وانما تفكر اختيار ذلك لانهما خلاف ماصح عن رسول الله ﷺ *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى قرأت علي مالك عن ضمرة بن سعيد المازني عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود : أن عمر بن الخطاب سأل ابا واقد الليثي : « ما كان يقرأ به رسول الله ﷺ في الفطر والأضحية ؟ فقال : كان يقرأ فيهما بين والقرآن المجيد ، واقررت الساعة » *

قال ابو محمد عبيد الله ادرك ابا واقد الليثي وسمع منه ، واسمه الحارث بن عوف ، ولم يصح عن رسول الله ﷺ شيء غير هذا *

وما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمود بن غيلان ثنا وكيع ثنا مسمر بن كدام وسفيان - هو الثوري - كلاهما عن نمير بن خالد عن زيد ابن عقة عن سمرة بن جندب : « أنه عليه السلام كان يقرأ في العيد سبح اسم ربك الأعلى وهل أتاك حديث الفاشية » *

واختيارنا هو اختيار الشافعي وأبي سليمان . وقد روى عن أبي حنيفة أنه ذكر بعض ذلك *

ومنها التكبير ، فان أباحنيفة قال : يكبر للاحرام ثم يتمود ثم يكبر ثلاث تكبيرات يجهر بها ، ويرفع يديه مع كل تكبيرة ، ثم يقرأ ثم يركع ، فاذا قام بعد السجود الى الركعة الثانية كبر للاحرام ثم قرأ ، فاذا أتم السجدة مع أم القرآن كبر ثلاث تكبيرات جهراً ، يرفع مع كل تكبيرة يديه ، ثم يكبر للركوع *

وقال مالك : سيما في الأولى بتكبيرة الاحرام ، وخمساً في الثانية سوى تكبيرة القيام واختلف في ذلك عن السلف رضى الله عنهم *

فروينا عن علي رضى الله عنه : أنه كان يكبر في الفطر ، والأضحية ، والاستسقاء سبعاً في الأولى ، وخمساً في الآخرة ، ويصلي قبل الخطبة ، ويجهر بالقراءة . وأن أبابكر ، وعمر ، وعثمان كانوا يفعلون ذلك ، إلا أن في الطريق إبراهيم بن أبي يحيى ، وهو أيضاً منقطع ، عن محمد بن علي بن الحسين (١) : أن علياً *

ورويانا من طريق مالك وإيوب السخيتاني كلاهما عن نافع قال : شهدت العيد مع أبي هريرة ، فكبر في الأولى سبعاً ، وفي الأخرى خمساً قبل القراءة . وهذا سند كالشمس وروينا من طريق معمر عن أبي إسحاق السبيعي عن الأسود بن يزيد قال : كان ابن مسعود جالساً وعنده حذيفة ، وأبو موسى الأشعري ، فسألهم سمع ابن المصالي عن التكبير في الصلاة يوم الفطر والأضحية ؟ فقال ابن مسعود : يكبر أربعاً ثم يقرأ ، ثم يكبر فيركع ، ثم يقوم في الثانية فيقرأ ثم يكبر أربعاً بعد القراءة *

ومن طريق شعبة عن خالد الحذاء وقادة كلاهما عن عبد الله بن الحارث - هو ابن نوفل - قال : كبر ابن عباس يوم العيد في الركعة الأولى أربع تكبيرات ، ثم قرأ ثم ركع ، ثم قام فقرأ ثم كبر ثلاث تكبيرات سوى تكبيرة الصلاة *

وهذان اسنادان في غاية الصحة ، وبهذا تلقى أبو حنيفة * قال أبو محمد : أين وجدناه لا رضى الله عنهم أولئك هم الصحابة رضى الله عنهم ما قاله من أن يتمود إثر الأولى ثم يكبر ثلاثاً ، وأنه يرفع يديه معهن ؟ فبطل عن أن يكون له متعلق بصاحب *

وأطرف (٢) ذلك أمره برفع الأيدي في التكبير ، الذي لم يصح قط أن رسول الله

(١) في النسخة رقم (١٤) «محمد بن علي بن الحسن» وهو خطأ ، فانه أبو جعفر الباقر أبو

علي زين العابدين بن الحسين ، وأمه بنت الحسن بن علي بن أبي طالب (٢) بالطاء المهملة *

ﷺ رفع فيه يديه ، ونهيه عن رفع الأيدي في التكبير في الصلاة حيث صح أن رسول الله ﷺ كان يرفع فيه يديه وهكذا فليكن عكس الحقائق وخلاف السنن !

وروينا من طريق يحيى بن سعيد القطان عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس في التكبير في الميدين قال : يكبر تسعاً أو إحدى عشرة أو ثلاث عشرة . وهذا سند في غاية الصحة *

وعن جابر بن عبد الله قال : التكبير في يوم العيد في الركعة الأولى أربعاً ، وفي الآخرة ثلاثاً والتكبير سبع سوى تكبير الصلاة . إلا أن في الطريقي إبراهيم بن زيدة (١) وليس بشيء . قال أبو محمد : وفي هذا آثار عن رسول الله ﷺ لا يصح شيء منها *

مهما من طريق ابن لهيعة عن عقيل بن خالد عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة : « أن رسول الله ﷺ كان يكبر في الفطر والأضحية في الأولى سبع تكبيرات وفي الثانية خمس تكبيرات » *

ومن طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاصي عن رسول الله ﷺ أنه قال : « التكبير في الفطر سبع في الأولى وخمس في الآخرة ، والقراءة بمدهما كلتاها » وهذا كله لا يصح ، وماذا الله أن نتجحع بما لا يصح كمن يحتج بآية في لمعة وعمرو بن شعيب إذا وافقا هواه ، كفعله في زكاة الأبل وغير ذلك ، ويرد روايتهما إذا خالفا هواه ! هذا فمل من لادين له ، ولا يبالى بأن يضل في دين الله تعالى ويضل *

ومنها خبر من طريق زيد بن الحباب عن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبيه عن مكحول أخبرني أبو عائشة جليس أبي هريرة أنه حضر سعيد بن العاصي سأل أبا موسى الأشعري وحذيفة بن اليمان : « كيف كان رسول الله ﷺ يكبر في الأضحية والفطر ؟ فقال أبو موسى كان يكبر أربعاً ، تكبيرة على الجنائز ، قال حذيفة : صدق ، قال أبو موسى : كذلك كنت أكر بالبرصة حيث كنت عليهم *

قال أبو محمد : عبد الرحمن بن ثوبان ضعيف (٢) وأبو عائشة مجهول ، لا يدرى من هو ولا يعرفه أحد (٣) ولا تصح رواية عنه لأحد ، ولو صح لما كان فيه للحنيفيين حجة ،

(١) إبراهيم بن يزيد في الرواة شائع ، فإدري أهم أراد المؤلف ومنهم الثقة ومنهم غير الثقة (٢) هو عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان العنسي — بالنون — نسب إلى جده ، وهو لأبأس به على ضعف روايته (٣) وكذلك قال ابن القطان فيما نقل عنه في التهذيب *

لانه ليس فيه ما يقولون من اربع تكبيرات في الاولى بتكبيره الاحرام ، واربع في الثانية بتكبيره الركوع ، ولا أن الاولى يكبر فيها قبل القراءة وفي الثانية بعد القراءة ، بل ظاهره اربع في كلتا الركعتين في الصلاة كلها ، كما في صلاة الجنائز ، — وهذا قياس عليهم لاهم ، لأن تكبير الجنائز اربع فقط ، وهم يقولون : بست في كلتا الركعتين دون تكبير في الاحرام والركوع والقيام ، أو بمشركتين إن عدوا فيها تكبيره الاحرام والقيام والركوع ، وليس فيه رفع الأيدي كما زعموا ، فظهر نعوهم جملة . والله تعالى الحمد . قال علي : وأما مالك فانه جعل في الأولى سبعا بتكبيره الاحرام ، وخمسا في الثانية دون تكبيره القيام ، وهذا غير محفوظ عن أحد من السلف .

وأما اختراهما فاختارنا أنه أكثر ما قيل ، والتكبير خير ، ولكل تكبيرة عشر حسنات ، فلا يحقرها إلا عروم ، ولو وجدنا من يقول : بأكثر لقلنا به ، لقول الله تعالى (واقلوا الخير) والتكبير خير بلا شك ، واختيارنا هو اختيار الشافعي وأبي سليمان *

ومنها : ما أحدث بنو أمية من تأخير الصلاة ، وإحداث الأذان والإقامة ، وتقديم الخطبة

قبل الصلاة *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري عن أبي عاصم وبقب بن إبراهيم ، قال أبو عاصم : أنا ابن جريج أخبرني الحسن بن مسلم عن طاوس عن ابن عباس ، وقال بقب بن إبراهيم : ثنا أبو أسامة — هو حماد بن أسامة — ثنا عبيد الله — هو ابن عمر — عن نافع عن ابن عمر ، ثم اتفق ابن عباس وابن عمر كلاهما يقول : «أن رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يصلون العيدين قبل الخطبة» قال ابن عباس : «وعثمان» (١) *

ومن طريق مالك عن ابن شهاب عن أبي عبيد مولى ابن أزر قال : شهدت العيد مع عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان ، وعلي بن أبي طالب ، كلهم يصلي ثم يخطب *

وبالسند المذكور إلى البخاري : ثنا إبراهيم بن موسى ثنا هشام بن ابن جريج أخبرهم قال : أخبرني عطاء عن ابن عباس وجابر بن عبد الله قالا جميعا : لم يكن يؤذن يوم الفطر ولا يوم الأضحي *

قال علي : لا أذان ولا إقامة (٢) لغیر الفريضة ، والأذان والإقامة فيهما الدعاء إلى

(١) روى المؤلف الحديثين بالمعنى وضمهما فجعلهما حديثا واحدا ، وهما في البخاري (ج ٢ ص ٥٩) (٢) في النسخة رقم (١٦) «الأذان والإقامة» الخ وهو خطأ .

الصلاة ، فلو أمر عليه السلام بذلك لصارت تلك الصلاة فرضة بدعائه بها*
 واعتلوا بأن الناس كانوا اذا صلوا تركوه لم يشهدوا الخطبة ، وذلك لأنهم كانوا يلعبون على بن
 أبي طالب رضي الله عنه ، فكان المسلمون يفرون ، وحق لهم ، فكيف وليس الجلوس للخطبة واجبا*
 حدثنا حمام بن احمد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن ايمن ثنا احمد بن زهير
 ابن حرب ثنا عبد الله بن أحمد الكرمانى ثنا الفضل بن موسى السينانى (١) عن ابن جريج
 عن عطاء - هو ابن أبي رباح - عن عبد الله بن السائب قال : « شهدت مع رسول الله ﷺ
 العيد ف صلى ، ثم قال عليه السلام : قد قضينا الصلاة فمن أحب ان يجلس للخطبة فليجلس
 ومن أحب ان يذهب فليذهب »*

قال أبو محمد : إن قيل : إن محمد بن الصباح أرسله عن الفضل بن موسى*
 قلنا : نعم ، فكان ماذا ؟ المسند زائد علما لم يكن عند المرسل ، فكيف وخصومنا
 اكثرهم يقول : ان المرسل والسند سواء*
 وروينا من طريق ابن جريج عن عطاء قال : ليس حقا على الناس حضور الخطبة ، يعنى
 في العيدين . والا تارق هذا كثيرة جدا*

٥٤٤ - مسألة - ويصلحهما البدو والحضر ، والمسافر ، والمنفرد ، والمرأؤ والنساء ،
 وفي كل قرية ، صفت أم كبرت ، كذا عرفنا ، إلا أن المنفرد لا يتخطب*
 وان كان عليهم مشقة في البروز الى المصلى صلوا جماعة في الجامع*
 لأن رسول الله ﷺ قد ذكرنا عنه في كلامنا في القصر في صلاة السفر وصلاة الجمعة :
 أن صلاة العيد ركعتان ، فكان هذا عموما ، لا يجوز تخصيصه بغير نص ، وقال تعالى : (واقبلوا
 الخير) والصلاة خير*

ولانلم في هذا خلافا ، الا قول أبي حنيفة : إن صلاة العيدين لاتصلى الا في مصر جامع ،
 ولا حجة لهم الا شيئا رويناه من طريق علي لاجمة ولا نشر يق إلا في مصر جامع ، وقد قدمنا
 أنه لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ*

فان كان قول علي رضي الله عنه حجة في هذا فقد رويناه من طريق عبد الرحمن بن مهدى
 عن شعبة ثنا محمد بن النعمان عن أبي قيس عن هزبل بن شرحبيل (٢) : أن علي بن أبي طالب

(١) بكسر السين المهملة ثم ياء تختانية ثم نون . نسبة الى «سينان» قرية من خراسان
 (٢) هزبل : بضم الهاء وفتح الزاى . وشرحبيل : بضم الشين وفتح الراء واسكان الحاء المهملة .

أمر رجلاً أن يصلي بصفعة الناس أربع ركعات في المسجد يوم العيد *
فإن ضعفوا هذه الرواية قيل لهم: هي أقوى من التي تعلقتم بها عن أمثلهما، ولا فرق،
وكلهم جمع على أن صلاة العيدين تصلي حيث تصلي الجمعة، وقد ذكرنا حكم الجمعة، ولا فرق
بين صلاة العيدين وصلاتها في المواطن *

وقدروا بنافع عمر وعثمان رضي الله عنهما: أنهما صليا العيد بالناس في المسجد لمطر
وقع يوم العيد، وكان رسول الله ﷺ يبر زالي المصلي لصلاة العيدين. فهذا أفضل،
وغيره يجزئ، لأنه فعل لأمر. وبالله تعالى التوفيق *

٥٤٥ - مسألة - ويخرج إلى المصلي النساء حتى الأبكار، والحيض وغير الحيض،
ويعتزل الحيض المصلي، وأما الطواهر فيصلين مع الناس، ومن لا جلباب لها فلتستمر
جلباباً وتخرج، فإذا أتم الإمام الخطبة فنتختار له أن يأتيهن بمظهن وبأمرهن بالصدقة،
ونستحب لمن الصدقة يومئذ بمائتة *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفريري ثنا البخاري ثنا أبو معمر -
هو عبد الله بن عمر والرقم - ثنا عبد الوارث - هو ابن سعيد التنوري - ثنا أبو السخنياني
عن حفصة بنت سيرين قالت: كنا نمنع جوارينا أن يخرجن يوم العيد، فلما قدمت أم
عطية انتبهنا فأسألتها؟ فقالت عن رسول الله ﷺ أنه قال: «تخرج المواتق ذوات الخدور،
أو قال: وذوات الخدور - شك أبو يوب والحيض، فيعتزل الحيض المصلي، وليشهدن
الخير ودعوة المؤمنين» *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد
ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا عمرو الناقد ثنا عيسى بن يونس ثنا هشام - هو ابن
حسان - عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية قالت: «أمرنا رسول الله ﷺ أن نخرجن
في الفطر والأضحية، المواتق والحيض وذوات الخدور، فأما الحيض فيعتزلن الصلاة،
ويشهدن الخير ودعوة المسلمين، قلت: يا رسول الله، إحدانا لا يكون لها جلباب؟ قال:
لتلبسها إختامان جلبابها» *

وبالسند المذكور إلى البخاري: ثنا إسحاق - هو ابن إبراهيم بن نصر - ثنا عبد الرزاق

وفي النسخة رقم (١٦) «شريح» وكذلك ذكر بحاشية النسخة رقم (١٤) على أنه نسخة
أخرى، وهو خطأ فيهما.

أنا ابن جريج أخبرني عطاء قال سمعت جابر بن عبد الله يقول: «قام النبي ﷺ يوم الفطر فضلى، فبدأ بالصلاة، ثم خطب، فلما فرغ نزل فألقى النساء فذكرهن، وهو يتوكأ على يد بلال، وهو بلال باسط ثوبه، نلقى فيه النساء صدقة» وقلت لعطاء: أرى حقاً على الإمام ذلك، يأتينهم ويذكرهن؟ قال: إنه لحق عليهم، وما لهم لا يفعلونه *

وبالسند المذكور إلى مسلم حدثني محمد بن رافع وعبد بن حميد كلاهما عن عبد الرزاق أنا ابن جريج أخبرني الحسن بن مسلم عن طاوس عن ابن عباس قال: شهدت صلاة الفطر مع النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان، فكلمهم بصلتها قبل الخطبة ثم يخطب، فنزل نبى الله ﷺ كأنى أنظر إليه حين يجلس الرجال بيده، ثم أقبل يشقه، حتى جاء النساء ومعه بلال (١)، فقال: (يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبائسكن على أن لا يشركن بالله شيئاً) فتلا هذه الآية، ثم قال: إنن على ذلك؟ فقالت امرأة واحدة منهن - لم يجه غيرها منهن (٢) -: نعم يا نبي الله، قال: فصدقن، فبسط بلال ثوبه، ثم قال: هلم فداكن ابى وأمى، فحطن يلقين الفتح والخواتم في ثوب بلال» *

فهذه آثار متواترة عنه ﷺ من طريق جابر، وابن عباس وغيرها بأنه عليه السلام رأى حضور النساء المصلى، وأمر به، فلا وجه لقول غيره إذا خالفه *

ولا متعلق للمخالف إلا رواية عن ابن عمر أنه منهن، وقد جاء عن ابن عمر خلافها، ولا يجوز أن يظن بابن عمر إلا أنه إذ منهن لم يكن بلغه أمر رسول الله ﷺ، فأذبله رجوع إلى الحق كما فعل إذ سب ابنه أشد السب إذ سمعه يقول: تمنع النساء المساجد لئلا * ولا حجة في إحداهن رسول الله ﷺ، ولو ادعى امرؤ الإجماع على صحة خروج النساء إلى الميادين، وأنه لا يحمل منهن -: لصدق، لأننا لا نشك في أن كل من حضر ذلك من الصحابة رضى الله عنهم أو بلغه ممن لم يحضر -: فقد سلم ورضى وإطاع، والمانع من هذا مخالف للإجماع ولل سنة *

٤٦٥- مسألة- ونستحب السير إلى العيد على طريق والرجوع على آخر، فإن لم يكن ذلك فلا حرج، لأنه قد روى ذلك من فعل رسول الله ﷺ، وليست الرواية فيه بالقوية *

(١) في النسخة رقم (١٦) «ومعه اذن بلال» وهو خطأ. (٢) في النسخة رقم (١٤) «لم يجه منهن غيرها» وما هنا هو الموافق لمسلم (ج ١ ص ٢٤٠ و ٢٤١).

٥٤٧ — مسألة — وإذا اجتمع عيد في يوم جمعة صلى للعید ثم للجمعة ولا بد ، ولا يصح أن يخلف ذلك *

لأن في رواة إسرائيل ، وعبد الحميد بن جعفر ، وليس بالقويين ، ولا مؤنة على خصومنا من الاحتجاج بهما إذا وافق ما رواه تقليدنا ، وهنا خالفوا وإيهما *

فأما رواية إسرائيل ، فإنه روى عن عثمان بن النيرة عن إياس بن أبي وملة : سمعت معاوية سأل زيد بن أرقم : أشهدت مع رسول الله ﷺ عيدين ؟ قال : « نعم صلى العيد أول النهار ، ثم رخص في الجمعة » (١) *

وروى عبد الحميد بن جعفر : حدثني وهب بن كيسان قال : « اجتمع عيدان على عهد ابن الزبير ، فأخر أخر وج حتى تعالي النهار ، ثم خرج فخطب فأطال ، ثم تزل فسلمي ركعتين ، ولم يصل للناس يومئذ الجمعة ، فقال ابن عباس : أصاب السنة » (٢) *

قال أبو محمد : الجمعة فرض والعيد تطوع ، والتطوع لا يسقط الفرض (٣) *

٥٤٨ — مسألة — والتكبير ليلة عيد الفطر فرض ، وهو في ليلة عيد الأضحي حسن ، قال تعالى وقد ذكر صوم رمضان : (ولتسكروا العدة وتسكروا الله على ما هداكم) فباكال عدة صوم رمضان وجب التكبير ، ويجزئ من ذلك تكبيرة ، وأما ليلة الأضحي ويومه ويوم الفطر فلم يأت به أمر ، لكن التكبير فعل خير وأجر *

٥٤٩ — مسألة — ويستحب الأكل يوم الفطر قبل الندو إلى المصلي ، فإن لم يفعل فلا حرج ، ما لم يرغب عن السنة في ذلك ، وإن أكل يوم الأضحي قبل غدوه إلى المصلي فلا بأس ، وإن لم يأكل حتى يأكل من أضحيته فحسن ، ولا يحمل صياهما أصلا *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا محمد

(١) كلاب هو حديث صحيح واعلم بعضهم بأن إياس بن أبي وملة مجهول ، وأما إسرائيل فإنه ثقة حجة . والحديث رواه الحاكم (ج ١ ص ٢٨٨) وصححه هو والذهبي ورواه أيضا أحمد وأبو داود وابن ماجه والنسائي وصححه ابن المديني . انظر الشوكاني (ج ٣ ص ٣٤٧) وعند الحاكم شاهد له من حديث أبي هريرة وصححه هو والذهبي (٢) رواه النسائي (ج ٣ ص ١٩٤) وعبد الحميد بن جعفر ثقة أخرجه له مسلم (٣) زعم المؤلف ما ناه على غيره كثير آمن رد السنة بالآراء والقياس .

ابن عبد الرحيم أنا سعيد بن سليمان أخبرنا هشيم أنا عبيد الله بن أبي بكر بن انس عن انس قال : « كان رسول الله ﷺ لا يفدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات » *

قال أبو محمد : يلزم من أوجب ذلك ان يوجب التمردون غيره *

روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتاني عن نافع قال : كان

ابن عمر يفدو يوم الفطر من المسجد ، ولا اعلمه أكل شيئاً . *

وعن ابراهيم النخعي عن علقمة ، والأسود : ان ابن مسعود قال : لانا كلوا قبل ان

تخرجوا يوم الفطر إن شئتم *

وعن سفیان الثوري عن منصور عن ابراهيم النخعي قال : إن شاء طم يوم الفطر والأضحى

وان شاء لم يطعم *

••• مسألة — والتفعل قبلهما في المصلى حسن ، فان لم يفعل فلا حرج ، لأن

التفعل فعل خير *

فان قيل : قد صح ان رسول الله ﷺ لم يصل قبلهما ، ولا بعدها *

قلنا : نعم ، لأنه عليه السلام كان الامام ، وكان يجئته الى التكبير لصلاة العيد بلا

فصل ، ولم ينه عليه السلام قط — لا بإيجاب ولا بكراهة — عن التفعل في المصلى قبل صلاة

العيد وبعدها ، ولو كانت مكروهة لينها عليه السلام ، وقد صح أن رسول الله ﷺ لم

يزد قط في ليلة على ثلاث عشرة ركعة ، أفكروهن الزيادة أو تمنون منها ؟ فن قولهم : لا ،

فيقال لهم : فرقوا ولا سبيل الى فرق *

وروينا عن قتادة : كان أبو هريرة ، وانس بن مالك ، والحسن ، واخوه سعيد ، وجابر بن

زيد يصلون قبل خروج الامام وبعده ، يعني في العيدين *

وعن معمر عن أيوب السخيتاني قال : رأيت انس بن مالك والحسن يصليان قبل

صلاة العيد *

وعن معتمر بن سليمان عن أبيه قال : رأيت انس بن مالك والحسن واخاه سعيداً وابا الأشعث

جابر بن زيد يصلون يوم العيد قبل خروج الامام *

وعن علي بن أبي طالب : انه أتى المصلى فرأى الناس يصلون ، فقبل له في ذلك ، فقال :

لأكون الذي ينهى عبداً اذا صلى *

٥٥١ — مسألة — والتكبير اثر كل صلاة، وفي (١) الأضحى ، وفي أيام التشريق ويوم عرفة - : حسن كله ، لأن التكبير فعل خير ، وليس ههنا اثر عن رسول الله ﷺ بتخصيص الأيام المذكورة دون غيرها *
وروي نافع الزهري، وابي وائل، وابي يوسف، ومحمد استحباب التكبير غداة عرفة الى آخر أيام التشريق عند المصر *

وعن يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي كلاهما عن سفيان الثوري عن ابني اسحاق السبيعي عن الأسود وأصحاب ابن مسعود قال (٢) : كان ابن مسعود يكبر صلاة الصبح (٣) يوم عرفة الى صلاة المصر يوم النحر ، قال عبد الرحمن في روايته :
الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله ، الله اكبر الله اكبر ، الحمد لله (٤) *
وعن علقمة مثل هذا ، وهو قول ابني حنيفة *

وعن ابن عمر : من يوم النحر الى صلاة الصبح آخر أيام التشريق *
قال ابو محمد : من قاس ذلك على تكبير أيام منى فقد اخطأ ، لأنه قاس من ليس بحاج على الحاج ولم يختلفوا انهم لا يقيسونهم عليهم في التلبية ، فيأمرهم مثل ذلك في التكبير *
ولامعنى لمن قال : إنما ذلك في الأيام المعلومات ، لقول الله تعالى (و يذكر واسم الله في أيام معلومات وقال : إن يوم النحر جمع عليه أنه من المعلومات ، وما بعده يختلف فيه ، لأنه دعوى فاسدة ، وما حجب الله تعالى قط ذكره في شيء من الأيام *
ولا معنى لمن اقتصر بالمعلومات على يوم النحر لان النص يمنع من ذلك ، بقوله تعالى (على ما رزقهم من بهيمة الأنعام) وقد صح ان يوم عرفة ليس من أيام النحر وان ما بعد يوم النحر هو من أيام النحر ، فبطل هذا القول . وبالله تعالى التوفيق *

٥٥٢ — مسألة — ومن لم يخرج يوم الفطر ولا يوم الأضحى لصلاة الميدين خرج لصلاتهما في اليوم الثاني ، وان لم يخرج غدوة خرج ما لم ترل الشمس ، لأنه فعل خير ،

(١) بائيات الواو في الأصلين وهو صواب (٢) كذا في الأصلين «قال» بالافراد ، وهو صحيح فالقائل أبو اسحق ثقلان الأسود وغيره (٣) كذا في الأصلين وهو صحيح (٤) في النسخة رقم (١٦) «وقد الحمد» وكانت هكذا في النسخة رقم (١٤) ولكن ناسخها صححا الى «الحمد لله» وهي نسخة صحيحة عنى ما كاتبا واجتهد في أن تكون من أصح النسخ فلذلك اعتمدناها في التصحيح .

وقال تعالى : (واضلوا الخير) *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا حفص ابن عمر - هو الخوصي - ثنا شعبة عن جعفر بن ابى وحشية عن ابى عمر بن انس بن مالك عن عمومة له من اصحاب النبي ﷺ : « أن ركباً جاؤا الى رسول الله ﷺ يشهدون انهم رأوا الهلال بالأمس ، فأمرهم ان يفطروا (١) واذا أصبحوا يفتدوا الى مصلام » * قال ابو محمد : هذا مسند صحيح ، وابو عمر مقطوع على انه لا يخفى عليه من أعمامه من سمعت سمعته ممن لم تصح سمعته وإنما يكون هذا علة ممن يمكن ان يخفى عليه هذا ، والمصحابة كاهم عدول رضى الله عنهم ، لثناء الله تعالى عليهم *

وهذا قول ابى حنيفة والشافعى *

فولم يخرج فى الثانى من الأضحى و خرج فى الثالث فقد قال به أبو حنيفة ، وهو فعل خير لم يأت عنه نهى *

٥٥٣ - مسألة - والقضاء والمب والزمن (٢) فى ايام العيدين حسن فى المسجد وغيره *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفريرى ثنا البخارى ثنا احمد ابن صالح ثنا ابن وهب انا عمر - هو ابن الحارث - ان محمد بن عبد الرحمن - هو يقيم عروة - حدثه عن عروة عن عائشة قالت : « دخل على رسول الله ﷺ وعندى جارتان تغنيان بفناء بعامث (٣) ، فاضطجع على الفراش وحول وجهه فدخل أبو بكر فانهز فى وقال : مزماره الشيطان عند رسول الله ﷺ ؟ فأقبل عليه رسول الله ﷺ فقال : دعها (٤) ، فلما غفل غمزتهما فخرجتا ، وكان يوم عيد ، يلعب السودان بالدرق والحراب ، فاماسأت رسول الله ﷺ وإما قال : تشتهين نظري ؟ فقلت : نعم ، فاقامنى وراة ، خدى على خده ، وهو يقول : دونكم يابنى أرفدة (٥) حتى اذا ملئت قال : حسبك ؟

(١) فى النسخة رقم (١٦) « فأمرهم النبي ﷺ ان يفطروا » وما هنا هو الموافق لابي داود (ج ١ ص ٤٤٩ و ٤٥٠) (٢) بفتح الزاى واسكان الفاء ، وانظر المسئلة ٥٠٠ (ج ٤ ص ٢٤٦) (٣) بضم الباء وفتح العين المهملة المخففة . موضع فى نواحي المدينة على ليلتين منها . كانت به وقائع بين الأوس والخزرج فى الجاهلية (٤) هكذا فى الأصلين بالانفراد ، وفى البخارى (ج ٢ ص ٥٤ و ٥٥) « دعهما » وكل صحيح (٥) بفتح المهملة واسكان الراء وكسر الفاء وفتح الدال المهملة ، لقب للحبشة *

قلت : نعم ، قال : فاذهي » .

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني هرون بن سعيد الأيلي حدثني ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث أن ابن شهاب حدثه عن عروة عن عائشة : « أن أبا بكر دخل عليها وعندها جار يثان في أيام منى تننيان وتضربان ، ورسول الله ﷺ سجي بثوبه ، فاتهما أبو بكر ، فكشف رسول الله ﷺ عنه وقال : دعهما يا أبا بكر فاتهما أيام عيد » .
وبه إلى مسلم : ثنا زهير بن حرب ثنا جرير - هو ابن عبد الحميد - عن هشام - هو ابن عروة - عن أبيه عن عائشة قالت : « جاء جيش يرقنون في يوم عيد في المسجد ، فدعاني النبي ﷺ فوضعت رأسي على منكبيه ، فجعلت أنظر إلى لعبهم ، حتى كنت أنا التي انصرفت » .

وبه إلى مسلم : حدثني محمد بن رافع وعبد بن حميد كلاهما عن عبد الرزاق أنا معمر عن الزهري عن مسيد بن المسيب عن أبي هريرة قال : « بينما الحبيشة يلعبون عند رسول الله ﷺ بمجرهم إذ دخل عمر بن الخطاب ، فأهوى إليهم ليحبسهم بالحسياء ، فقال رسول الله ﷺ : دعهما يا عمر » قال أبو محمد : أين يقع انكار من انكر من انكار سيدي هذه الأمة بعد نبيها ﷺ - أبي بكر ، وعمر رضي الله عنهما ؟ وقد انكر عليه السلام عليهما انكارهما ، فرجعا عن رأيهما إلى قوله عليه السلام :

﴿ صلاة الاستسقاء ﴾

٥٥٤ - مسألة - قال أبو محمد : إن قحط الناس واشتد المطر حتى يؤذي قليدع السلون في ادبار صلواتهم وسجودهم وعلى كل حال ، ويدعو الامام في خطبة الجمعة ، قال عز وجل : (ادعوني استجب لكم) وقال تعالى : (فلو لا اذ جاءهم بأسنا تضرعوا ولكن قست قلوبهم) .
فان اراد الامام البر وز في الاستسقاء خاصة - لافيا سواء - فليخرج متبدلا متواضعا إلى موضع الصلوة والناس معه ، فيبدأ فيخطبهم خطبة يكثر فيها من الاستسقاء ، ويدعو الله عز وجل ، ثم يحول وجهه إلى القبلة ويظهره إلى الناس ، فيدعو الله تعالى بإفناء يديه ، ويظهرها إلى السماء ، ثم يقب رداؤه أو توبه التي يتغطاه ، فيجبل باطنه ظاهره ، وأعلى أسفله ، وما على منك من منكب على المنكب الآخر ، ويفعل الناس كذلك ، ثم يصلي بهم ركعتين ، كلقلنا في صلاة العيد سواء سواء ، بلا أذان ولا إقامة ، الا أن

صلاة الاستسقاء يخرج فيها المنبر الى المصلى ، ولا يخرج في العيدين ، فاذا سلم انصرف وانصرف الناس *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفريرى ثنا البخارى ثنا آدم ثنا ابن ابي ذئب عن الزهرى عن عباد بن تميم عن عمه - هو عبد الله بن زيد الأنصارى - قال : « رأيت رسول الله ﷺ يوم خرج يستسقى فحول الى الناس ظهره واستقبل القبلة يدعو ، ثم حول رداءه ، ثم صلى لنا ركعتين جهرا فيهما بالقراءة » *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن عبيد ثنا حاتم بن اسماعيل عن هشام بن اسحاق بن عبد الله بن ابي كنانة عن ابيه قال : « سألت ابن عباس عن صلاة رسول الله ﷺ في الاستسقاء ؟ فقال : خرج رسول الله ﷺ متبذلا متواضعا متضرعا ، جلس على المنبر ، فلم يحطب خطبتكم هذه ، لكن لم يزل في التضرع ، والدعاء ، والتكبير ، وصلى ركعتين كما كان يصلى في العيد » *

قال أبو محمد : أما الاستسقاء فلقول الله تعالى (واستغفروا ربكم إنه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا ويمطركم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهارا) . وتحويل الرداء يقتضى ما قلناه . وهذا كله قول أصحابنا *

وقال مالك : بتقديم الخطبة *

وقال الشافعى : صلاة الاستسقاء كصلاة العيد *

وقد روينا عن السلف خلاف هذا ، ولا حجة في أحد مع رسول الله ﷺ .
روينا عن طريق عبد الرحمن بن مهدى عن سفيان الثورى عن ابي اسحاق السبيى : أن ابن الزبير بعث الى عبد الله بن يزيد - هو الخطمى - أن يستسقى بالناس ، فخرج فاستسقى بالناس ، وفيهم البراء بن عازب وزيد بن أرقم ، فصلى ثم خطب *

قال أبو محمد : لعبد الله بن يزيد هذا صحبة بالنبي ﷺ *

وعن ابي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلى : أنهم كانوا يكبرون في الاستسقاء ، والفطر ، والأضحية سبعا في الأولى وخمسا في الثانية ، ويصلون قبل الخطبة ، ويجهرون بالقراءة ، ولكن في الطريق ابراهيم بن ابي يحيى ، وهو أيضا منقطع *

ورويانا : أن عمر خرج الى المصلى فدعا في الاستسقاء ، ثم انصرف ولم يصل *

قال أبو محمد : ولا يمنع اليهود ولا المجوس ولا النصارى من الخروج الى الاستسقاء للدعاء فقط ، ولا يباح لهم اخراج ناقوس ولا نثى . يخالف دين الاسلام . والله تعالى التوفيق *

﴿صلاة الكسوف﴾

٥٥٥ — مسألة — صلاة الكسوف على وجوه *

أحدها أن تصلي ركعتين كسائر التطوع ، وهذا في كسوف الشمس وفي كسوف القمر أيضاً *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا أبو معمر ثنا عبد الوارث — هو ابن سميد التنوري — ثنا يونس — هو ابن عبيد — عن الحسن عن أبي بكره قال : «خسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ ، فخرج يجر رداءه ، حتى انتهى إلى المسجد ، فتاب الناس (١) فصلى بهم ركعتين ، فأنجلت الشمس ، فقال : إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله ، وأنهما لا ينكسفان (٢) لموت أحد ، وإذا كان ذلك فصلوا وادعوا حتى يكشف ما بكم ، وذلك أن ابناً للنبى ﷺ مات ، يقال له : إبراهيم ، فقال ناس في ذلك (٣) * حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا عمر بن علي ثنا يزيد — هو ابن زريع (٤) ثنا يونس — هو ابن عبيد — عن الحسن عن أبي بكره : «كنا عند رسول الله ﷺ فانكسفت الشمس ، فقام إلى المسجد يجر رداءه من المجلة ، فقام إليه الناس ، فصلى ركعتين كما يصلون ، فلما أنجلت خطبنا ، فقال : إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله يخوف الله بهما (٥) عباده وإنهما لا ينكسفان (٦) لموت أحد ولا لحياته (٧) فاذا رأيت كسوف أحدهما فصلوا حتى ينجلي (٨)» *

وروينا نحوه هذا أيضاً عن عبد الله بن عمرو بن العاصي يوم مات إبراهيم ابن رسول الله ﷺ إلا أن فيه تطويل الزكوع والسجود والقيام *

فاخذوا بهذا طائفة من السلف ، منهم عبد الله بن الزبير ، صلى في الكسوف ركعتين

(١) في البخاري (ج ٢ ص ٩٦ و ٩٧) و «تاب الناس إليه» (٢) في النسخة رقم (١٦) «ولا ينكسفان» وما هنا هو الموافق للبخاري . (٣) في البخاري «فقال الناس في ذلك» (٤) يضم الزاى وفتح الراء وآخره عين مهملة وفي الأصلين «يزيع» وهو خطأ صرف ، وليس في رجال الكتب الستة من يسمى «يزيد بن يزيع» وهو في النسائي (ج ٣ ص ١٥٢ و ١٥٣) «حدثنا يزيد وهو ابن زريع» على الصواب (٥) في النسخة رقم (١٦) «به» وهو خطأ (٦) في النسخة رقم (١٦) «لا ينكسفان» وما هنا هو الموافق للنسائي (٧) كلمة «ولا لحياته» ثابتة في الأصلين ولا توجد في النسائي (٨) التي في النسائي «فصلوا وادعوا حتى ينكشف ما بكم» *

كسائر الصلوات *

فان قيل : قد خطأ أخوه عروة *

قلنا : عروة أحق بالخطأ ، لأن عبد الله صاحب ، وعروة ليس بصاحب ، وعبد الله

عمل يعلم ، وأنكر عروة ما لم يعلم *

وبهذا يقول أبو حنيفة *

قال أبو محمد : وهذا الوجه يصلى لكسوف الشمس ولكسوف القمر فى جماعة ، ولو صلى ذلك عند كل آية تظهر - من زلزلة أو نحوها - لكان حسناً ، لأنه فعل خير * وإن شاء صلى ركعتين ويسلم ، ثم ركعتين ويسلم ، هكذا حتى يتجلى الكسوف فى الشمس والقمر ، والآيات كما ذكرنا *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن إسحاق بن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا أحمد بن أبي شعيب الحراني ثنا الحارث بن عمير البصري عن أيوب السختياني عن أبي قلابة عن النعمان بن بشير قال : « كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ ، فحمل يصلى ركعتين ركعتين ، ويسأل عنها حتى انجلت » *

وروي أيضاً قوله عليه السلام : « فصلوا حتى تنجلي » عن أبي بكر ، كما ذكرنا آنفاً ، وعن المنيرة بن شعبة ، وعن ابن عمر ، وأبي مسعود ، بأسانيد فى غاية الصحة ، وهذا اللفظ يقتضى ما ذكرنا *

وهذا قول طائفة من السلف *

روينا عن طريق وكيع عن سفيان الثوري والربيع بن صبيح (١) وقال سفيان : عن المنيرة عن إبراهيم النخعي وقال الربيع : عن الحسن (٢) ثم اتفق الحسن وإبراهيم قالا

(١) الربيع يفتح الراء ، وصبيح يفتح الصاد ، كلاهما يؤذن أمير (٢) قوله « وقال الربيع عن الحسن » سقط من النسخة رقم (١٦) وفى النسخة رقم (١٤) « رويانا عن طريق وكيع عن سفيان الثوري والربيع بن صبيح » وقال سفيان عن المنيرة ، وقال الربيع عن الحسن عن إبراهيم النخعي ثم اتفق الحسن وإبراهيم الخ وهو خطأ فى الأولى وخطأ فى الثانية ، والصواب ما استخرجناه من مجموعهما هنا ، فان الثوري يروي عن المنيرة - وهو ابن مقسم الضبي - والمنيرة يروي عن إبراهيم وكيع يروي عن الربيع والربيع عن الحسن ، وقول المؤلف عقبه « ثم اتفق الحسن وإبراهيم » دليل على أن قوليهما متاثلان ، لأن أحدهما يروي عن الآخر ، وهذا واضح جداً *

جميعاً في الكسوف : صلى ركعتين ركعتين ، وان شاء ذكر الله تعالى ودعا بعد أن يكبر قائماً ، فاذا انجلي الكسوف قرأ ورُكع ركعتين ، هذا في الشمس والقمر والآيات أيضاً *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن الجريري عن حيان بن عمر (١) أبي الملاء عن عبد الرحمن بن سمرة - وكان من أصحاب رسول الله ﷺ - قال : « كنت أرمى (٢) بأسهمي في المدينة في حياة رسول الله ﷺ إذ كسفت الشمس ، فبذتها ، وقلت : والله لأنظرن إلى ما حدث لرسول الله ﷺ في كسوف الشمس ، قال : فأنيته وهو قائم في الصلاة رافع (٣) « يديه ، فجعل يسبح ، ويحمد ويهلل ، ويكبر ، ويدعو حتى حسر عنها ، فلما حسر عنها قرأ سورتين وصلى ركعتين » * وإن شاء لكسوف الشمس خاصة إن كسفت من طلوع الشمس إلى أن يصلي الظهر - صلى ركعتين كما قمنا ، وإن كسفت من بعد صلاة الظهر إلى أخذها في الغروب صلى أربع ركعات كصلاة الظهر أو العصر *

وفي كسوف القمر خاصة إن كسفت بعد صلاة المغرب إلى أن تصلي العشاء الآخرة صلى ثلاث ركعات كصلاة المغرب وإن كسفت بعد صلاة العتمة إلى الصبح صلى أربع ركعات كصلاة العتمة *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن بشار ثنا عبد الوهاب - هو ابن عبد المجيد الثقفي - ثنا خالد - هو الخذاء عن أبي غلابة عن النعمان بن بشير قال : « انكسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ ، فخرج يجر ثوبه فزفا ، حتى أتى المسجد ، فلم يزل يصلي - بنا (٤) حتى انجلت ، فلما انجلت (٥) قال : إن ناساً يزعمون أن الشمس والقمر لا ينكسفان إلا لموت عظيم من العظماء ، وليس كذلك ، إن الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته ، ولكنهما آيتان من آيات الله تعالى ، وإن

(١) حيان : يفتح الحاء المهملة وتشديد الباء المثناة التحتية ، وعمر : بالتصغير (٢) في الأصلين « أرتمي » وصحاحه من مسلم (ج ١ ص ٢٥٠ و ٢٥١) (٣) في النسخة رقم (١٦) « رافعا » وما هنا هو الموافق لسم (٤) كلمة « بنا » عند وقف من الأصليين ، وزدنا هنا من النسخ (ج ٣ ص ١٤١) (٥) قوله « فلما انجلت » زدناه من النسخ *

(١٣٢ - ج ٥ المحل)

الله (١) اذا تجلى لشيء من خلقه خشع له (٢) فاذا رأيت ذلك فصلوا كأحدث صلاة صليتموها من المكتوبة *

فان قيل : إن أبا قلابة قد روى هذا الحديث عن رجل عن قبيصة المامري . قلنا : نعم ، فكان ماذا ؟ وأبو قلابة قد ادرك النعمان فروى هذا الخبر عنه ، ورواه أيضا عن آخر فحدث بكتابتنا روايته ، ولا وجه للتملل بمثل هذا أصلا ولا معنى له *

وإن شاء في كسوف الشمس خاصة صلى ركعتين ، في كل ركعة ركعتان ، يقرأ ثم يركع ثم يرفع فيقرأ ثم يركع ثم يرفع فيقول : «سمع الله من حمده» ثم يسجد سجدة ، ثم يقوم فيركع أخرى ، في كل ركعة ركعتان ، كما وصفنا ، ثم يسجد سجدة ، ثم يجلس ويشهد ويسلم ، وهو قول مالك والشافعي وأحمد وأبي ثور *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا عبد الله ابن مسleme عن مالك بن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عباس قال : «انخسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ ، فصلى رسول الله ﷺ ، فقام قياما طويلا نحواً من قراءة سورة البقرة ، ثم ركع ركوعا طويلا ، ثم رفع فقام قياما طويلا وهو دون القيام الأول ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الأول ، ثم سجد ، ثم قام قياما طويلا وهو دون القيام الأول ، ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الأول ، ثم رفع فقام قياما طويلا وهو دون القيام الأول ، ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الأول ، ثم سجد (٣) ثم انصرف وذكر باقي الخبر *

وروي أيضا مثله عن عائشة رضى الله عنها *

وإن شاء صلى في كسوف الشمس خاصة ركعتين في كل ركعة ثلاث ركعات ، يقرأ ثم يركع ثم يرفع فيقرأ ثم يركع ، ثم يرفع فيقول : «سمع الله من حمده» ثم يسجد سجدة ، ثم يقوم فيركع أيضا ركعة فيها ثلاث ركعات كما ذكرنا ، ثم يرفع (٤) ثم يسجد ثم يجلس ويشهد ويسلم *

(١) في النسائي «ان الله» بحذف الواو (٢) كلمة «له» محذوفة في النسخة رقم (١٦) وانظر بحثنا نفيسا جيدا في قوله «ان الله اذا تجلى لشيء من خلقه خشع له» في شرح السيوطي والسندى على سنن النسائي وفي تهافت الفلاسفة للزالي (ص ٤ و ٥) * (٣) قوله «ثم يسجد» سقط من النسخة رقم (١٦) خطأ ، وما هنا هو الصواب الموافق للبخاري (ج ٢ ص ٩٢) (٤) في الأصلين «ثم يركع» وهو خطأ واضح .

(۱) میزان رکوعان فقط ! *

روينا (١) من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أن سليمان الأحول أخبره أن طائفاً
أخبروه : أن ابن عباس صلى إذ كشفت الشمس على ظهر صفة زمزم ركعتين في كل ركعة
اربع ركعات *

وعن سفیان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت : انه صلى في كسوف الشمس ركعتين ، في كل ركعة اربع ركعات ، كلاروى *

وإن شاء صلى في كسوف الشمس خاصة ركعتين ، في كل ركعة خمس ركعات ،
يقرا ثم يركع ، ثم يرفع فيقرأ ثم يركع ، ثم يرفع فيقرأ ثم يركع ، ثم يرفع فيقرأ ثم يركع ، ثم
يرفع فيقرأ ثم يركع ، ثم يركع ثم يسجدتين ثم الثانية كذلك أيضا ثم يجلس ويتشهد ويسلم .
حدثنا عبد الله بن زريع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا إسحاق بن إبراهيم —
هو ابن راهويه — ثنا محمد بن هشام الدستوائي حدثني أبي عن قتادة في صلاة الآيات عن
عطاء (٢) بن أبي رباح عن عبيد بن عمير عن عائشة أم المؤمنين : « أن النبي ﷺ صلى
ست ركعات في أربع سجعات (٣) » .

ورويناه أيضا مينا في كسوف الشمس بصفة العمل كذلك من طريق أبي بن كعب *
ومن طريق وكيع عن المبارك بن فضالة عن الحسن البصري : أن علي بن أبي طالب
صلى في كسوف عشر ركعات في أربعين سجدة *

قال أبو محمد: كل هذا في غاية الصحة عن رسول الله ﷺ وعن عمل به من صاحب أوثانهم.

وروى عن العلاء بن زياد المدنى - وهو من كبار التابعين - أن سفة صلاة الكسوف أن يقرأ ثم ركع ثم رفع، فقرأ هكذا أبدا حتى تنجلي، فإذا انجلت سجد ثم ركع الثانية، وعن اسحق بن راهويه نحو هذا *

(١) في نسخة «كروينا» (٢) في النسخة رقم (١٤) «وعن عطاء» وزيادة الواو خطأ، وما هنا هو الموافق للنسائي (ج ٣ ص ١٣٠) (٣) في الأصلين «عشر ركعات في أربع سجادات» وهو خطأ، والذي هنا هو الذي في النسائي بهذا الاستناد، وقدرناه أيضا مسلم (ج ١ ص ٢٤٧) من طريق ما ذن هشام عن أبيه بالاستناد الذي هنا وفيه أيضا «ست ركعات» ورواه أيضا النسائي ومسلم بعناه من طريق ابن جريج عن عطاء، وهو مبين صريحا أن في كل ركعة ثلاث ركعات *

قال أبو محمد : لا يحل الاقتصار على بعض هذه الآثار دون بعض لأنها كلها سنن ، ولا يحل النهي عن شيء من السنن *

فأما مالك فانه في اختياره بعض ما روى من طريق ابن عباس ، وعائشة رضي الله عنهما وتقليد أصحابه له في ذلك . هادمون أصلاً لهم كبيراً ، وهو أن الثابت عن عائشة ، وابن عباس خلاف ما روى (١) مما اختاره مالك كما أوردنا آنفاً ، ومن أصلهم أن الصاحب اذا صح عنه خلاف ما روى كان ذلك دليلاً على نسخه ، لأنه لا يترك ما روى إلا لأن عنده علماً بسنة هي أولى من التي ترك ، وهذا مما تناقضوا فيه *

وأما أبو حنيفة ومن قبله فانهم عارضوا سائر ما روى بأن قالوا : لم نجد في الأصول صفة شيء من هذه الأعمال *

قال أبو محمد : وهذا ضلال يؤدي الى الانسلاخ من الاسلام ! لأنهم مصرحون بأن لا يؤخذ لرسول الله ﷺ سنة ، ولا يطاع له أمر . : إلا حتى يوجد في سائر الديانة حكم آخر مثل هذا الذي خالفوا ، ومع هذا فهو حق من القول *

وليت شعري ! من أين وجب أن لا تؤخذ لله شريعة الا حتى توجد أخرى مثلها والا فلا ؟ وما ندرى هذا يجب ، لا يدين ولا يعقل ، ولا يرى سديد ، ولا يقول متقدم ، وما من بأولي من آخر قال : بل لا آخذها حتى اجد لها نظيرين !! أو من ثالث قال : لا حتى اجد لها ثلاث نظائر ! والزيادة ممكنة لمن لا دين له ولا عقل ولا حياء *

ثم نقضوا هذا فجوزوا صلاة الخوف كما جوزوها ، ولم يجدوا لها في الأصول نظيراً ، في أن يقف المأموم في الصلاة بعد دخوله فيها مختاراً للوقوف ، لا يصلي بصلاة امامه ، ولا يتم ما بقي عليه *

وجوزوا البناء في الحدث ، ولم يجدوا في الأصول لها نظيراً ، ان يكون في صلاته بلا طهارة ، ثم لا يعمل عمل صلاته ، ولا هو خارج عنها ، والقوم لا يبالون بما قالوا ! * وقال ابو حنيفة ومالك : لا يجهز في صلاة الكسوف . وقال من احتج بهم : لو جهر فيها رسول الله ﷺ لعرف بما قرأ *

قال ابو محمد : هذا احتجاج فاسد ، وقد عرف ما قرأ *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن ابراهيم بن احمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا محمد

ابن مهران - هو الرازى - ثنا الوليد بن مسلم ثنا ابن عمر - كهو عبد الرحمن - سمع ابن شهاب عن عروة عن عائشة قالت : « جهر رسول الله ﷺ في صلاة الكسوف بقراءته » * حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا ابو داود ثنا العباس بن الوليد بن مزيد أخبرنى أبى ثنا الأوزاعى أخبرنى عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين : « أن رسول الله ﷺ قرأ قراءة طويلة فجهر بها » في صفتها لصلاة الكسوف *

قال ابو محمد : قطع عائشة وعروة والزهرى والأوزاعى بأنه عليه السلام جهر فيها - :
أولى من ظنون هؤلاء الكاذبة ! *
وقد روينا من طريق أبى بن كعب : « ان رسول الله ﷺ قرأ في أول ركعة من صلاة الكسوف سورة من الطول » *

فان قيل : ان سمرة روى فقال : « انه عليه السلام صلى في الكسوف لانسمع له صوتا » * قلنا : هذا لا يصح ، لأنه لم يروه الاثلية بن عباد المبدى ، وهو مجهول *
ثم لو صح لم تكن لهم فيه حجة ، لأنه ليس فيه انه عليه السلام لم يجهر وانغافه « لانسمع له صوتا » وصدق سمرة في انه لم يسمعه ولو كان بحيث يسمعه لسمعه كما سمعته عائشة رضى الله عنها التى كانت قربا من القبلة في حجرتها ، وكلاهما صادق *

ثم لو كان فيه « لم يجهر » لكان خبر عائشة زائدا على ما في خبر سمرة ، والرائد أولى اولكان كلا الأمرين جائزا لا يعطل احدهما الآخر فكيف وليس فيه شيء من هذا ؟ *
قال ابو محمد : ولا نعلم اختيار المالكيين روى عمله عن احدهما الصحابة رضى الله عنهم بيان اقتصاره على ذلك العمل *

فان قيل : كيف تكون هذه الأعمال محاسنا كلها وانما صلاحها عليه السلام مرة واحدة اذ مات ايراهيم ؟ *

قلنا : هذا هو الكذب والقول بالجهل *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب انا عتبة بن عبد الرحيم أنا سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن عمرة عن عائشة : « ان رسول الله

ﷺ صلى في كسوف في صفة زمزم أربع ركعات وأربع سجعات» (١) *

فهذه صلاة كسوف كانت بمكة سوى التي كانت بالمدينة ، وماروا وقطع عن أحد أن رسول الله ﷺ لم يصل الكسوف إلا مرة . وكسوف الشمس يكون متواترا ، بين كل كسوفين خمسة أشهر قريية ، فأى نكرة في أن يصل عليه السلام فيه عشرات من المرات في نبوته ؟ (٢) *

(١) قال السيوطي في شرح النسائي (ج ٣ ص ١٣٥) «قال الحافظ عماد الدين بن كثير : تفرد النسائي عن عبدة بقوله «في صفة زمزم» وهو وهم بلا شك ، فإن رسول الله ﷺ لم يصل الكسوف إلا مرة واحدة بالمدينة في المسجد ، هذا هو الذي ذكره الشافعي ، وأحمد ، والبخاري ، والبيهقي ، وابن عبد البر ، وأما هذا الحديث بهذه الزيادة فيخشى أن يكون الوهم من عبدة بن عبد الرحيم هذا ، فإنه مروى بزي تزل دمشق ثم صار إلى مصر فاحتمل أن النسائي سمعه منه بمصر ، فدخل عليه الوهم ، لأنه لم يكن معه كتاب وقد أخرجه البخاري ومسلم والنسائي أيضا بطريق آخر من غير هذه الزيادة . وعرض هذا على الحافظ جمال الدين الزبيدي فاستحسنه وقال : «قد أجادوا حسن الانتقاد» وقال ابن حجر في التلخيص (ص ١٤٧) : «فيه نظر ، لأن الحافظ روه عن يحيى بن سمييد بدون قوله : في صفة زمزم كذا هو عند مسلم والنسائي أيضا فهذه الزيادة شاذة» (٢) حقيقة إن الأحاديث التي وردت في وصف صلاة الكسوف مختلفة جدا ، وكثير منها صحيح الاستناد للملاء فيها مسلكان : مسلك الجمع بينها بحملها على تعدد حصول الكسوف وصلاته في عهد النبي ﷺ وهو الذي ذهب إليه أسحق ورجحه ابن رشد الفيلسوف في بداية المجتهد (ج ١ ص ١٦٧) والمؤلف في هذا الكتاب وغيرهم . والمسلك الثاني الترجيح ، قال ابن حجر في الفتح (ج ٢ ص ٣٦٢) : «نقل صاحب الهدى عن الشافعي وأحمد والبخاري أنهم كانوا يعدون الزيادة على الركوعين في كل ركعة غلطاً من بعض الرواة ، فإن أكثر طرق الحديث يمكن رد بعضها إلى بعض ، ويجمعا أن ذلك كان يوم مات إبراهيم عليه السلام وإذا اتخذت القصة تبيين الأخذ بالراجح» والراجح قطعاً ما هو حديث عائشة التي فيه ركوعان في كل ركعة . ومثل هذا الأمر لا يكتفي فيه الاحتمال فقط بل يجب تحقيقه ، ولئن زعم بعض علمائنا وجهم الله أن حساب المنجمين لا يقبل ولا يتمد ، فأما ذلك كان غلطا منهم أنه من باب (التنجيم) ولم يعلموا أنه حساب دقيق قاطع في الدلالة على مواقيت مثل هذه

الأشياء ، وليس هومن علم النيب كما يفهم بعض الناس . وكسوف الشمس هو مرور القمر بيننا وبين الأرض ، وخسوف القمر يكون بوقوع ظل الأرض عليه ، لأن نورهم مستمد من الشمس فإذا حجب عنه أظلم . ولقد كان المتقدمون من علماء الفلك يعرفون الكسوفين بالاستقرار ، فانه في كل ٦٥٨٥ يوما وثلاث يوم - أى نحو ثمانية عشر عاما و احد عشر يوما - يحدث سبعون كسوفاً منها ٢٩ للقمر و ١٠ للشمس ، ويكون أقله مرتان ، وإذا كان قاصراً عليهما كان للشمس وحدها ، وقد يصل الى سبع مرار ، منها اثنان أو ثلاثة للقمر ، واربعة أو خمسة للشمس ، وأما التأخر ون فصاروا يحسبون لذلك حساباً دقيقاً جداً ، حتى يمكن معرفة ما يحدث منها في المستقبل وما حصل في الماضي ، وكسوف القمر يرى في نصف الأرض كله ، وكسوف الشمس لا يرى إلا في جهات معينة ، بل قد يمر بدون ان يرى ، والكسوف الكلى - وهو الذى ينطلى فيه القمر وجه الشمس كله - لا يرى إلا في أماكن ضيقة قد لا تزيد على ١٦٥ ميلا ، ولا يزيد وقت بقاءه على خمس دقائق أو ست . (وهذه المعلومات اقتبسها من كتاب بساط علم الفلك للدكتور صروف ص ٢٧ و ٣١ ومن دائرة المعارف الفرنسية الكبرى ج ١٥ ص ٣٥٦ ومن دائرة معارف لاروس ج ٤ ص ٣٤) وتفضل بترجمتهما صديقى الاستاذ احمد بك وجدى الحامى باثر قازيق) فاذا علمنا هذا تبين لنا ان قول المؤلف : « بين كل كسوفين خمسة أشهر قربة » قول قريب من الحقيقة ، ويظهر لى انه كان ذا اطلاع على بعض علم الهيئة والفلك ، وقد مدح هو ذلك فى الملل والنحل (ج ٥ ص ٣٧) وقال : ان العلم بهذا « ينتج منه معرفة رؤية الأهلة لفرض الصوم والفطر ومعرفة الكسوفين » . ولقد حاولت كثيراً ان اجد من العلماء بالفلك من يظهر لنا بالحساب الدقيق عدد الكسوفات التى حصلت فى مدة اقامة النبي ﷺ بالمدينة وتكون رؤيتها بما يمكنه ، وطلبت ذلك من بعضهم مراراً - فلم أوفق الى ذلك ، إلا انى وجدت للرحوم محمود باشا الفلكى جزءاً صغيراً سماه (نتائج الافهام فى تقويم العرب قبل الاسلام) ألفه باللغة الفرنسية وترجمه الى العربية الاستاذ العلامة احمد ذكى باشا وطبع فى بولاق سنة ١٣٠٥ ، وقد حقق فيه بالحساب الدقيق يوم الكسوف الذى حصل فى السنة الماشرة وهو اليوم الذى مات فيه ابراهيم عليه السلام ، ومنه انضج ان الشمس كسفت فى المدينة المنورة فى يوم الاثنين ٢٩ شوال سنة ١٠ الموافق ليوم ٢٧ يناير سنة ٦٣٣ ميلادية فى الساعة ٨ والدقيقة ٣٠ صباحاً . وهو يرد اكثر الأقوال التى نقلت فى تحديد يوم موت ابراهيم عليه السلام . وعسى ان يكون هذا البحث والتحقيق

وأما اقتصارنا على ما وصفنا في صلاة كسوف القمر لقول رسول الله ﷺ: « صلاة الليل والنهار مثنى مثنى » فلا يجوز أن تكون صلاة إلامثنى مثنى ، إلا صلاة جاء نص جلى صحيح بأنها أقل من مثنى أو أكثر من مثنى ، كما جاء في كسوف الشمس ، فيوقف عند ذلك ولا تضرب الشرائع بعضها ببعض ، بل كلها حق *
وأما قلنا بصلاة الكسوف القمرى والآيات في جماعة لقول رسول الله ﷺ: « صلاة الجماعة تفضل صلاة المنفرد بسبع وعشرين » و يصليها النساء ، والمنفرد ، والمسافرون كما ذكرنا وبالله تعالى التوفيق *

﴿ سجود القرآن ﴾

في القرآن أربع عشرة سجدة ، أولها في آخر ختمه سورة الأعراف ، ثم في الرعد ، ثم في النحل ، ثم في سبحان ، ثم في كيمص ، ثم في الحج في الأولى وليس قرب آخرها سجدة ، ثم في الفرقان ، ثم في النمل ، ثم في آل نازل ، ثم في ص ، ثم في حم فصلت ، ثم في حافراً لبعض النباه من العالمين بالفلك الى حساب الكسوفات التي حصلت بالمدينة في الستين المشر الأولى من الهجرة النبوية الى الوقت وفاته ﷺ في يوم الأحد ١٢ ربيع الاول سنة ١١ او الاثنين ١٣ منه الموافق ليوى ٧ يونيه سنة ٦٣٢ و ٨ منه ، فاذا عرف بالحساب عدد الكسوفات في هذه المدة أمكن التحقق من صحة احد المسلمين : إما حمل الروايات على تعدد الوقائع وإما ترجيح الرواية التي فيها ركوعان في كل ركعة وأنا اميل جداً الى الظن بأن صلاة الكسوف لم تكن إلا مرة واحدة ، فقد علمنا من رسالة محمود باشا الفلكي أنه حصل خسوف للقمر في المدينة في يوم الاربعاء ١٤ جمادى الثانية من السنة الرابعة للهجرة الموافق ٢٠ نوفمبر سنة ١٢٢٥ ولم يرد ما يدل على أن النبي ﷺ جمع الناس فيه لصلاة الكسوف ويؤيد هذا ان الأحاديث الواردة في صلاة الكسوف دالة بسياقها على ان هذه الصلاة كانت لأول مرة ، وان الصحابة لم يكونوا يعلمون ماذا يصنع رسول الله ﷺ في وقتها ، وانهم ظنوا انها كسفت لموت ابراهيم ، وان المدة بين موت ابراهيم عليه السلام وبين موت ابيه ﷺ لم تزد على اربعة أشهر ونصف ، فلو كان الكسوف حصل مرة أخرى وقاموا للصلاة لظاهر ذلك واضحاً في النقل لتوافر الدواعى الى نقله كما نقلوا ما قبله بأسانيد كثيرة ، والله أعلم بالصواب *

واللنجم في آخرها ، ثم في اذا السماء انشقت عند قوله تعالى : (لا يسجدون) ثم في اقرأ باسم ربك في آخرها *

وليس السجود فرضاً لكنه فضل ، ويسجد لها في الصلاة الفريضة والتطوع وفي غير الصلاة في كل وقت ، وعند طلوع الشمس وغروبها واستوائها ، الى القبلة والى غير القبلة ، وعلى طهارة وعلى غير طهارة *

فأما السجدة المتصلة الى (الم نزل) فلا خلاف فيها ، ولا في مواضع السجود منها إلا في سورة النمل ، فان كثير من الناس قالوا : موضع السجدة فيها عند تمام قراءتك (رب العرش العظيم) وقال بعض الفقهاء : بل في تمام قراءتك (وما يملنون) وهذا نقول لأنه أقرب الى موضع ذكر السجود والأمر به ، والمبادرة الى فعل الخير أولى ، قال تعالى : (وسارعوا الى مغفرة من ربكم) *

وقالت طائفة : في الحج سجدة ثانية قرب آخرها ، عند قوله تعالى (واضلوا الخير لمحكم تفلحون) ، ولا نقول : هذا في الصلاة البتة ، لأنه لا يجوز ان يزداد في الصلاة سجود لم يصح به نص ، والصلاة تبطل بذلك ، وأما في غير الصلاة فهو حسن ، لأنه فعل خير * وأما ما تجزئه في الصلاة لأنه لم يصح فيها سنة عن رسول الله ﷺ ، ولا أجمع عليها ، وإنما جاء فيها أثر مرسل ، وصح عن عمر بن الخطاب وابنه عبد الله وإبي الدرداء السجود فيها ، وروى أيضاً عن أبي موسى الأشعري *

روينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي : ثنا شعبة عن سعد (١) بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف سمعت عبد الله بن ثعلبة يقول : صليت خلف عمر بن الخطاب نسجد في الحج سجدتين *

وعن مالك عن عبد الله بن دينار : رأيت عبد الله بن عمر سجد في الحج سجدتين * وعن معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر : أنه وأباه عمر كانا يسجدان في الحج سجدتين وقال ابن عمر : لو سجدت فيها واحدة لكانت السجدة في الآخرة أحب إلي * وقال عمر : أنها فضلت بسجدتين *

وعن عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة عن يزيد بن خير عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه . ان أبا الدرداء سجد في الحج سجدتين *

(١) في الأصلين « سعيد » وهو خطأ

وروى ايضا عن علي بن ابي طالب، وأبي موسى، وعبد الله بن عمر بن العاصي *
قال أبو محمد : أين المولود (١) من أصحاب مالك، وأبي حنيفة بتعظيم خلاف صاحب
الذي لا يعرف له مخالف من الصحابة ؟ وقد خالفوا هنا فعل عمر بحضرة الصحابة ،
لا يعرف لهم مخالف ، ومعه طوائف ممن ذكرنا ، ومهم حديث مرسل يمثل ذلك ،
وطوائف من التابعين ومن بعدهم * وبه يقول الشافعي *

وأما نحن فلاحجة عندنا إلا فيما صرح عن رسول الله ﷺ *

فإن قالوا : قد جاء عن ابن عباس في هذا خلاف *

قلنا : ليس كما تقولون ، إنما جاء عن ابن عباس : السجود عشر ، وقد جاء عنه :
ليس في من سجدة ، فبطل أن يصح عنه خلاف في هذا ، بل قد صرح عنه السجود في الحج سجدتين ،
كما روينا من طريق شعبة عن عاصم الاحول عن أبي العالية عن ابن عباس قال : فصلت
سورة الحج على القرآن بسجدتين *

واختلف أئمة من سجدة أم لا ؟ *

وإنما قلنا بالسجود فيها لأنه قد صرح عن رسول الله ﷺ السجود فيها ، وقد ذكرناه
قبل هذا في سجود الخليل يوم الجمعة يقرأ السجدة *

واختلف في السجود في حم ، فقالت طائفة : السجدة عند تمام قوله تعالى (إن كنتم
إياه تعبدون) وبه تأخذ ، وقالت طائفة : بل عند قوله (وهم لا يسأمون) ، وإنما اخترنا
ما اخترنا لوجهين : أحدهما أن الآية التي يسجد عندها قبل الأخرى ، والمسارة إلى الطاعة
أفضل ، والثاني أنه أمر بالسجود ، واتباع الأمر أولى *

وقال بعض من لم يوفق للصواب : وجدنا السجود في القرآن أعماها في موضع الخبر ،
لأن موضع الأمر *

قال أبو محمد : وهذا هو أول من خالفه ! لأنه وسائر المسلمين يسجدون في القرآن في
قوله تعالى (وإذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا : وما الرحمن ؟ أنسجد لما أمرناؤنا و زادهم
نفورا) وهذا أمر لا خبر ، وفي قراءة الكسائي وهي إحدى القراءات الثابتة : (ألا يسجدوا
لله الذي يخرج الخبء في السموات والأرض) إلى آخر الآية بتخفيف : « ألا » بمعنى :
ألا يا قوم اسجدوا ، وهذا أمر ، وفي النحل عند قوله تعالى : (و يفعلون ما يؤمرون) *

وقد وجدنا ذكر السجود بالخبر لاسجدوفيه عند أحد ، وهو قوله تعالى في آل عمران (يسوا سواء من اهل الكتاب أمة قاعة يتلون آيات الله آناء الليل وهم يسجدون) . وفي قوله تعالى : (والذين يبيتون لربهم سجدا وقياما) فصح ان القوم في تخطيط لا يحصلون ما يقولون ! *

وروي ناعن وكيع عن ابيه عن ابى اسحاق السبيعي عن عبد الرحمن بن الاسود قال : كان اصحاب ابن مسعود يسجدون بالأولى من الآيتين . وكذلك عن ابى عبد الرحمن السلي . وهو قول مالك وابى سليمان *

وصح عن ابن مسعود وعلى : انهما كانا لا يريان عرائم السجود من هذه المذكورات (١) إلا آلم وحم ، وكانا لا يانهما أوكد من سواهما * وقال مالك : لاسجد في شيء من المفصل ، وروى ذلك عن ابن عباس ، وزيد ابن ثابت *

وخالفها آخرون من الصحابة ، كما نذكر إن شاء الله تعالى ، بعد أن نقول : صح عن رسول الله ﷺ السجود فيها ، ولا حجة في أحد دونه ولا معة * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن الثني ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن ابى اسحاق السبيعي قال سمعت الأسود بن يزيد عن ابن مسعود : « أن رسول الله ﷺ قرأ والنجم فسجد فيها » حدثنا حمام بن أحمد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا أحمد بن محمد البرقي القاضي ثنامسد ثنا يحيى - هو ابن سعيد القطان - عن سفیان الثوري عن أيوب بن موسى عن عطاء بن ميناء عن ابى هريرة قال : « سجدنا مع رسول الله ﷺ في والنجم ، وأقرأ باسم ربك » * وبه يأخذ جمهور السلف *

وروينا من طريق مالك عن عبد الرحمن الأعرج عن ابى هريرة : أن عمر بن الخطاب قرأ لهم والنجم اذا هوى فسجد فيها ، ثم قام فقرأ بسورة أخرى ، وانه فعل ذلك في الصلاة بالسليين *

وعن ابى عثمان النهدي : ان عثمان بن عفان قرأ في صلاة المشاء بالنجم فسجد في

آخرها ، ثم قام فقرأ بالتين والذيتون فركع وسجد ، فقرأ سورتين في ركعة *

ومن طريق سفيان الثوري عن عاصم بن أبي النجود عن زرين جيش عن علي بن أبي طالب قال : العزائم أربع ، ألم تنزل ، وحَمَّ السجدة ، والنجم ، وأقرأ باسم ربك * وعن شعبة عن عاصم بن أبي النجود عن زرين جيش عن ابن مسعود قال : عزائم السجود أربع ، ألم تنزل ، وحَمَّ ، والنجم ، وأقرأ باسم ربك *

وعن سليمان بن موسى وإيوب السخيتاني كلاهما عن نافع مولى ابن عمر قال : إن ابن عمر كان إذا قرأ بالنجم سجد *

وعن المطلب بن أبي وداعة قال : «سجد رسول الله ﷺ في النجم ولم أسجد - وكان مشركا حينئذ - قال : فلي ادع السجود فيها أبدا» . أسلم المطلب يوم الفتح * فهذا عمر ، وعثمان ، وعلي بحضرة الصحابة رضي الله عنهم ، وهم يشتمون أقل من هذا * وبالسجود فيها يقول عبد الرحمن بن أبي ليلى ، وسفيان ، وإيو حنيفة ، والشافعي ، وأحمد وداود ، وغيرهم *

قال أبو محمد : واحتج المقلدون لما لك بخبر رويناه من طريق يزيد بن عبد الله بن قسيط عن عطاء بن يسار عن زيد بن ثابت قال : «قرأت على رسول الله ﷺ والنجم فلم يسجد فيها » قال أبو محمد : لأحجة لهم في هذا ، فإنه (١) لم يقل : إن النبي ﷺ قال : لا سجود فيها ، وإنما في هذا الخبر حجة على من قال : إن السجود فرض فقط ، وهكذا نقول : إن السجود ليس فرضا ، لكن إن سجد فهو أفضل ، وإن ترك فلا حرج ، ما لم يرغب عن السنة *

وأيا : فإن راوى هذا الخبر قد صرح عن مالك أنه لا يعتمد على روايته - وهو ابن قسيط - (٢) فالآن صارت روايته حجة في إبطال السنن ؟؟ على أنه ليس فيها شيء مما يدعونه *

وموهوا أيضا بخبر رويناه من طريق حماد بن سلمة عن حميد عن بكر - هو ابن عبد الله المزني - أن أباسميد الخدرى قال : «إن رسول الله ﷺ كان يسجد بمكة بالنجم ،

(١) في النسخة رقم (١٤) «لأنه» (٢) بضم القاف وفتح السين المهملة وآخره طاء مهملة ويزيد هذا ثقة ، وقد احتج به مالك والشيخان وغيرهم وإنما ملن مالك في الذي حدثه عن يزيد وهو رجل لم يسم ، وذلك في حديث آخر .

فلما قدم المدينة رأى أبو سعيد فيما يرى النائم كأنه يكتب سورة ص ، فلما أتى على السجدة سجدت الدعاء والقلم والشجر وما حوله من شيء ، قال : فأخبرت رسول الله ﷺ فسجد فيها وترك النجم » *

فهذا خبر لا يصح ، لأن بكرًا لم يسمعه من أبي سعيد ، والله اعلم ممن سمعه ، إلا أنه قد صح (١) بطلان هذا الخبر بلا شك ، لما روينا آفان من قول أبي هريرة : « أن رسول الله ﷺ سجد بهم في النجم » وأبو هريرة متأخر الإسلام ، وإنما أسلم بعد فتح خيبر ، وفي هذا الخبر أن ترك السجود فيها كان اثر قدومه عليه السلام المدينة ، وهذا باطل » *

وموحي الخبر رويناه من طريق مطر الوراق يذكره عن ابن عباس : « أن رسول الله ﷺ لم يسجد في الفصل منذ قدم المدينة » *

وهذا باطل بحت ، لما ذكرنا من حديث أبي هريرة ، ولما ذكرناه هذا إن شاء الله تعالى ، وعلة هذا الخبر هو أن مطرًا سبي الحفظ ، ثم لو صح لكان الثابت أولى من النافي ، ولا عمل أقوى من عمل عمر ، وعثمان بحضرة الصحابة بالمدينة وبالله تعالى التوفيق » *

وذكروا أحاديث مرسلة ساقطة ، لا وجه للاشتغال بها لما ذكرنا » *

وأما إذا السماء انشقت واقرأ باسم ربك فإن عبد الرحمن بن عبد الله حدثنا قال ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا مسلم بن إبراهيم ، ومعاذ بن فضالة قال ثنا هشام الدستوائي عن يحيى — هو ابن أبي كثير — عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف قال : « رأيت أبا هريرة سجد في إذا السماء انشقت ، فقلت : يا أبا هريرة ، ألم أراك تسجد ؟ قال : لو لم أر النبي ﷺ يسجد لم أسجد بها » *

ومن طريق مالك أيضا عن عبد الله بن يزيد عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة بثله » *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعمرو الناقد ثنا سفيان بن عيينة عن أيوب بن موسى عن عطاء بن ميناء عن أبي هريرة قال : « سجدنا مع رسول الله ﷺ في إذا السماء انشقت واقرأ باسم ربك » *

(١) في الأصلين « قد صح عنه » وكتب في النسخة رقم (١٤) على كلمة « عنه » بالحرمة حرف زاي ، إشارة إلى أنها زائدة ، وهي حقا زائدة قد تقصد المعنى .

قال أبو محمد : هذا يكذب رواية مطر التي احتجوا بها *
ومن طريق الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن صفوان بن سليم عن عبد الرحمن
الأعرج عن أبي هريرة : « سجد رسول الله ﷺ في إذا السماء انشقت وأقرأ باسم ربك » *
وروي عنه من طرق كثيرة متواترة كالشمس ، اكتفينا منها بهذا *
وبهذا يأخذ عامة السلف *

روينا من طريق يحيى بن سعيد القطان ، وعبد الرحمن بن مهدي ، والمتمم بن سليمان
كلهم قال ثناقرة - هو ابن خالد - عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال : « سجد أبو
بكر ، وعمر في إذا السماء انشقت ومن هو خير منهما » زاد عبد الرحمن والمتمم : « وأقرأ باسم
ربك » وهذا أثر كالشمس صحة *
وقد ذكرنا عن علي ، وابن مسعود آثقا : عزائم السجود آلم وحمل والنجم وأقرأ باسم ربك *
ومن طريق شعبة عن حاتم بن أبي النجود عن أبي رزين : « قرأ عمار بن ياسر إذا السماء
انشقت وهو يخطب ، فزل فسجد » *

وعن الثقات أيوب ، وعبيد الله بن عمر ، وسليمان بن موسى عن نافع : أن ابن عمر كان
يسجد في إذا السماء انشقت ، وأقرأ باسم ربك *
وهو قول أصحاب ابن مسعود ، وشريح ، والشعبي ، وعمر بن عبد العزيز أمر الناس بذلك ،
والشعبي (١) وأبي حنيفة والأوزاعي وسفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق وداود
وأصحابهم وأصحاب الحديث *

وأما سجودها على غير وضوء وإلى غير القبلة كيف يمكن فلائها ليست صلاة ، وقد
قال عليه السلام : « صلاة الليل والنهار متني متني » فما كان أقل من ركعتين فليس صلاة
إلا أن يأتي نص بأنه صلاة ، كركعة الخوف ، والوتر ، وصلاة الجنائز ولا نص في أن سجدة
التلاوة صلاة *

وقد روي عن عثمان رضي الله تعالى عنه ، وسعيد بن المسيب : نومي الخافض بالسجود
قال سعيد : وقول : ربك سجدة . وعن الشعبي جوازها إلى غير القبلة *

﴿ سجود الشكر ﴾

(١) كذا في الأصلين يتكررا اسم «الشعبي»

٥٥٧ — مسألة — سجود الشكر حسن ، اذا وردت لله تعالى على المرء نعمة فيستحب له السجود ، لأن السجود فعل خير ، وقد قال الله تعالى (واصلوا الخير) ولم يأت عنه نهى عن النبي ﷺ *

بل قد حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا زهير بن حرب ثنا الوليد بن مسلم سمعت الأوزاعي قال ثنا الوليد بن هشام الميعطي ثنا معدان بن أبي طلحة اليعمرى قال : «لقيت ثوبان مولى رسول الله ﷺ ، فقلت له (١) : أخبرني بعمل يدخلني الله به الجنة ، أوقلت : ما أحب الأعمال (٢) الى الله تعالى ؟ فقال : سألت رسول الله ﷺ كما سألتني فقال : (٣) عليك بكثرة السجود لله تعالى ، فانك لا تسجد لله سجدة إلا رفعك الله عز وجل بها درجة ، وحط عنك بها خطيئة ، قال معدان : ثم لقيت أبا برداء فسألته ، فقال : مثل ما قال لي (٤) ثوبان» *

قال ابو محمد : الوليد بن هشام من كبار أصحاب عمر بن عبد العزيز لفضله وعمله ، و باقى الاسناد اشهر من أن يسأل عنهم *

وليس لأحد أن يقول : إن هذا السجود إنما هو سجود الصلاة خاصة ، ومن أقدم على هذا فقد قال على رسول الله ﷺ : ما لم يقله ، بل كذب عليه ، إذ أخبر عن مراده بالغيب والظن الكاذب *

وقد روينا عن أبي بكر الصديق : أنه لما جاءه فتح اليمامة سجد وعن علي بن أبي طالب : انه لما وجد ذوالثدية في القتل سجد ، إذ عرف أنه في الحزب البطل ، وانه هو الحق *

وصح عن كعب بن مالك في حديث تخلفه عن تبوك : أنه لما تيب عليه سجد ولا يخالف لهؤلاء من الصحابة أصلاً ، ولا ممنز في خبر كعب البتة *

(١) كلمة «له» ليست في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٤٠) (٢) في مسلم «أوقلت بأحب الأعمال» (٣) في مسلم «سألت عن ذلك رسول الله ﷺ فقال» الخ (٤) كلمة «لى» ليست في مسلم *

﴿كتاب الجنائز﴾

صلاة الجنائز وحكم الموتى

٥٥٨ — مسألة — غسل المسلم الذكر والاشئ وتكفينهما فرض ، ولا يجوز أن يكون الكفن إلا حسناً على قدر الطاقة ، وكذلك الصلاة عليه *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا اسماعيل - هو ابن أبي أويس - ثنا مالك عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين عن أم عطية الأنصارية قالت : « دخل علينا رسول الله ﷺ حين توفيت ابنته ، فقال : اغسلها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك ، إن رأيتن ذلك » وذكر الحديث *

فأمر عليه السلام بنفسها ، وأمره فرض ، ما لم يخرجها عن الفرض نص آخر ، ولا خلاف في أن حكم الرجل والمرأة في ذلك سواء *

وإيجاب النسل هو قول الشافعي ، وداد *

والعجب ممن لا يرى غسل الميت فرضاً ! وهو عمل رسول الله ﷺ وأمره ، وعمل أهل الاسلام منذ أوله إلى الآن *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا هرون بن عبد الله ثنا حجاج بن محمد الأعور قال قال ابن جريج أنا أبو الزبير : أنه سمع جابر بن عبد الله يحدث : « أن النبي ﷺ خطب (١) يوماً فذكر رجلاً من أصحابه قبض فكفن في كفن غير طائل ، فقال : إذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفنه » *

وروي نافع بن مسعود : أنه أوصى أن يكفن في حلة بمائتي درهم *

وعن ابن سيرين : كان يقال : من ولي أخاه فليحسن كفنه ، فاتهم يترأرون في أكفانهم *

وعن حذيفة : لا تناولوا في الكفن ، اشتروا لي ثوبين قتيين *

(١) في النسخة رقم (١٦) « يحدث عن رسول الله ﷺ أنه خطب » الخ وما هنا هو الموافق

للم (ج ١ ص ٢٥٨)

قال أبو محمد : هذا تحسين للكفن ، وأما كره الغلالة فقط *
وعن أبي سعيد الخدري : أنه قال لأفس ، وابن عمر ولغيرهما من أصحاب النبي ﷺ :
احملوني على قטיפه قيصرانية ، وأجرؤا على أوقية عجم (١) وكفتوني في ثيابي التي أسلى
فيها ، وفي قبعية (٢) في البيت معها *

والذي روى عن أبي بكر رضي الله تعالى عنه في أن ينسل الثوب الذي عليه ويكفن فيه وفي
توين آخرين - : تحسين للكفن ، وحتى لو كان خلاف لوجب الرد إلى رسول الله ﷺ *
٥٥٩ - مسألة - ومن لم ينسل ولا كفن حتى دفن وجب إخراجه حتى ينسل
ويكفن ولا بد *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا علي بن
عبد الله ثاسفيان - هو ابن عينة - قال عمرو بن دينار سمعت جابر بن عبد الله قال : « أتى
رسول الله ﷺ عبد الله بن أبي بدينا دخل في حفرة ، فأمر به فأخرج ، فوضه على
ركبته ، وضت عليه من ريقه ، والبسه قميصا » *

قال أبو محمد : أمر النبي ﷺ بالنسل والكفن ليس محدوداً بوقت ، فهو فرض
أبداً ، وإن قطع الميت ، ولا فرق بين تقطعه بالبلل وبين تقطعه بالجراح ، والجدرى ،
لا يمنع شيء من ذلك من غسله وتكفينه *

٥٦٠ - مسألة - ولا يجوز أن يدفن أحد ليلاً إلا عن ضرورة ، ولا عند طلوع
الشمس حتى ترتفع ، ولأحيان استواء الشمس حتى تأخذ في الزوال ، ولأحيان ابتداء
أخذها في الغروب ، ويتصل ذلك بالليل إلى طلوع الفجر الثاني ، والصلاة جائزة عليه (٣)
في هذه الأوقات كلها *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا يوسف بن سعيد
ثنا حجاج بن محمد الأعور عن ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله
يقول : « خطب رسول الله ﷺ فزجر أن يقرنسان ليلاً إلا أن يضطر إلى ذلك » *

قال أبو محمد : كل من دفن ليلاً منه عليه السلام ومن أزاوجه ومن أصحابه رضي الله
عنهم - : فأنما ذلك لضرورة أوجبت ذلك ، من خوف زحام ، أو خوف الحر على من

(١) الجمر شيء يتنخر به (٢) يضم القاف : هي الثوب من ثياب مصر دقيقة يضاهى ، وكأنه

منسوب إلى القبط بكسر القاف على غير قياس (٣) في النسخة رقم (١٦) « عليها » *

حضر ، وحر المدينة شديد ، أو خوف تغير ، أو غير ذلك مما يبيح النفن ليلا ، لا يحل لأحد أن يظن بهم رضى الله عنهم خلاف ذلك *
روينا من طريق يحيى بن سعيد القطان ثنا هشام الدستوائى عن قتادة عن سعيد ابن المسيب : أنه كره النفن ليلا *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنامسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى ثنا عبد الله بن وهب عن موسى ابن علي بن رباح (١) عن أبيه سمعت عقبة بن عامر يقول : « ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ ينهى أن نصل فيها أو أن نقبر فيها موتانا : حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع ، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس ، وحين تضيف للغروب حتى تغرب » قال أبو محمد : قد بينا قبل أن الصلاة النهي عنها في هذه الأوقات إنعاهى التطوع المتعمد ابتداءه قصدا إليه ، وكذلك كل صلاة فرض مقضية تمدرت بها الى ذلك الوقت وهو يذكرها فقط ، لا لكل صلاة مأمور بها أو مندوب اليها . والله تعالى التوفيق *

٥٦١- مسألة- والصلاة على موتى المسلمين فرض *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمود بن غيلان أنا أبو داود - هو الطيالسي - ثنا شعبة عن عثمان بن عبد الله بن موهب سمعت عبد الله ابن أبي قتادة عن أبيه : « أن رسول الله ﷺ أتى برجل من الأنصار ليصلى عليه ، فقال ﷺ : صلوا على صاحبكم ، فإن عليه ديننا » وذكر الحديث *
فهذا امر بالصلاة عليه عموما . وروى مثل ذلك أيضا في النال *

٥٦٢- مسألة- حاشا المقتول بأيدي الشركين خاصة في سبيل الله عز وجل في المعركة خاصة ، فإنه لا يفسل ولا يكفن ، لكن يدفن بدمه وثيابه ، إلا أنه يزع عنه السلاح فقط ، وإن صلى عليه فحسن ، وإن لم يصل عليه فحسن ، فإن حمل عن المعركة وهو حي فأت غسل وكفن وصلى عليه *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا أبو ابراهيم بن أحمد ثنا الفربرى ثنا البخارى ثنا عبد الله بن يوسف ثنا الليث - هو ابن سعد - حدثني ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن جابر بن عبد الله : أنه ذكر قتلى احد وقال : « إن رسول الله ﷺ أمر بدفنهم في دماهم ، ولم يغسلوا ولم يصل عليهم » *

(١) « على » بضم العين مصدر ، و « رباح » بفتح الراء وتخفيف الباء الواحدة وآخره حاء مهملة

وبه أيضا الى البيت بن سمد : حدثني يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عتبة ابن عامر الجني : « ان رسول الله ﷺ خرج يوما فصلى على أهل احد صلاته على البيت ، ثم انصرف الى المنبر » وذكر الحديث *

قال أبو محمد : فخرج هؤلاء عن امر النبي ﷺ بالكفن ، والنفل ، والصلاة - وبقي سائر من قتلهم ، أو باغ ، أو عارب أو رفع عن الحركة حيا - على حكم سائر الموتى *
 وذهب أبو حنيفة الى ان يصلى عليهم *

قال أبو محمد : ليس يجوز ان يترك أحد الأثرين المذكورين للآخر ، بل كلاهما حق مباح ، وليس هذا مكان نسخ ، لأن استعمالهما معاً ممكن في أحوال مختلفة ، وقد صح عن النبي ﷺ ان البطون والنطمون والغريق والحريق وصاحب ذات الجنب وصاحب الهدم والمرأة تموت بجمع (١) - : شهداء كلهم ، ولا خلاف في انه عليه السلام كفن في حياته ، وغسل من مات فيهم من هؤلاء . والله تعالى التوفيق . وقد كان عمر ، وعثمان ، وعلى رضی الله عنهم شهداء ، فغسلوا وكفنوا وصلى عليهم *

ولا يصح في ترك المجلود اثر ، لأن روايه على بن عاصم ، وليس بشيء *

٥٦٣ - مسألة - وإعماق (٢) حفير القبر فرض ، ودفن السلم فرض ، وجائز دفن الاثنين والثلاثة في قبر واحد ، ويقدم أكثرهم قرآنا *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن معمر ثنا وهب بن جرير بن حازم ثنا أبي قال سمعت حمداً - : هو ابن هلال - عن سمد بن هشام بن عامر عن أبيه قال : « لما كان يوم أحد أصيب من أصيب من المسلمين ، فأصاب الناس جراحات ، فقال رسول الله ﷺ : احفروا وأوسموا ، وادفنوا الاثنين والثلاثة في القبر ، وقدموا أكثرهم قرآنا » *

وبه الى أحمد بن شعيب : أنا محمد بن بشار ثنا اسحاق بن يوسف ثنا سفيان - هو الثوري - عن ايوب السخيتي عن حميد بن هلال عن هشام بن عامر قال : « شكونا الى رسول الله ﷺ يوم أحد ، فقلنا : يا رسول الله ، الحفر علينا لكل انسان شديد ، فقال رسول الله ﷺ : احفروا واعفوا واحسنوا (٣) ، وادفنوا الاثنين والثلاثة في قبر »

(١) بجمع - بفتح الجيم واسكان الليم - أى ولادة (٢) بالعين المهملة (٣) قوله « واحسنوا » زيادة من النسائي (ج ٤ ص ٨٠ و ٨١) *

واحد ، قدموا (١) أكثرهم قرأنا» فلم يذرم عليه السلام في الاعماق في الحفر *
حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفريرى ثنا البخارى ثنا عبد الله
ابن يوسف ثنا الليث - هو ابن سمع حدثني ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب بن
مالك عن جابر بن عبد الله قال : « كان النبي ﷺ يجمع بين الرجلين من قتل أحد
في الثوب الواحد ، ثم يقول : أيهم أكثر أخذاً للقرآن ؟ فإذا اشير له الى أحدهما قدمه
في اللحد » *

٥٦٤ - مسألة - ودفن الكافر الحر في غيره فرض *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفريرى ثنا البخارى ثنا عبد الله
ابن محمد سمع روح بن عباد ثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة قال ذكر لنا أنس بن مالك :
« أن رسول الله ﷺ أمر يوم بدر بأربعة وعشرين رجلاً من صناديد قريش فقتلوا
في طوى (٢) من أطواء بدر خيبت خيبت » *

وقد صح نهي عليه السلام عن المثلة ، وترك الانسان لا يدفن مثله . وصح أن رسول الله
ﷺ أمر إذ قتل بني قريظة بأن تحفر خنادق ويلقوا فيها *
حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا عبيد الله بن سعيد ثنا
يحيى - هو ابن سعيد القطان - عن سفیان الثوري عن أبي اسحاق السبيعي عن ناجية
ابن كعب عن علي بن أبي طالب قال : « قلت للنبي ﷺ : إن علك الضال قدمات ؟ فن يوار به ؟
قال : اذهب فوار أبك » وذكر باقي الحديث *

ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفیان الثوري عن أبي سنان عبد الله بن سنان
عن سعيد بن جبيرة قال قتل لابن عباس : رجل فيناتام نصرانيا وترك ابه ؟ قال : يبنى
أن يمتي معه ويدفنه *

قال سفیان : وسمعت حماد بن أبي سليمان يحدث عن الشعبي : أن أم الحارث بن أبي ريمة
ماتت وهي نصرانية ، فشيها أصحاب النبي ﷺ *

٥٦٥ - مسألة - وأفضل الكفن للمسلم ثلاثة أثواب يرض للرجل ، يلف فيها ،

(١) في النسخة رقم (١٤) « وندموا » بزيادة الواو وليست في النسائي (٢) بفتح العطاء المهملة
وكسر الواو وتشديد الياء ، صفة ، فمیل بمعنى مفعول في الأصل وانتقل الى الأسما . وهو
البئر المطوية بالحجارة ، وهو مذكر فإن أنت فعلی معنى البئر .

لا يكون فيها قيص، ولا عمامة، ولا سراويل ولا قطن، والمرأة كذلك وثوبان زائدان، فإن لم يقدر له على أكثر من ثوب واحد أجزاء، فإن لم يوجد للثوبين إلا ثوب واحد أدرجا فيه جميعاً، وإن كفن الرجل والمرأة بأقل أو أكثر فلا حرج *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفريرى ثنا البخارى ثنا اسماعيل ابن أبى أويس عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: «كفن النبي ﷺ في ثلاثة أثواب بيض سحولية، (١) ليس فيها قيص، ولا عمامة» * قال أبو محمد: مات خير الله تعالى لنتيه إلا أفضل الأحوال.

وبه إلى البخارى: ثنا مسدد ثنا يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله - هو ابن عمر - حدثنى نافع عن ابن عمر قال: «أن عبد الله بن أبى (٢) لما توفي جاء ابنه إلى النبي ﷺ فقال: أعطني قيصك أ كفته فيه، وصلى عليه واستغفر له، فأعطاه قيصة، وقال له: آ ذنى اصل عليه» وذكر الحديث (٣) *

وبه إلى البخارى: ثنا عمر بن حفص بن غياث ثنا أبى عن الأعمش ثنا شقيق ثنا خباب قال: «هاجرنا مع رسول الله ﷺ نلتمس وجهه الله، فوقع أجرنا على الله، فمنا من مات لم يأكل من أجره شيئاً، منهم مصعب بن عمير، قتل يوم أحد، فلم نجد ما نكفنه إلا بردة، إذا غطينا بها رأسه خرجت رجلاه، وإذا غطينا رجليه خرج رأسه، فأمرنا النبي ﷺ أن نغطي رأسه، وإن نجمل على رجله من الأذخر» (٤) * قال أبو محمد: هكذا يجب أن يكفن من لم يوجد له إلا ثوب واحد لا يمهله *

قال أبو محمد: وهما حديث وهم فيه راويه: رويناه من طريق أحمد بن حنبل عن الحسن بن موسى الأشيب عن حماد بن سلمة عن عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبى طالب عن محمد بن على بن أبى طالب - هو ابن الحنفية - عن أبيه: «أن النبي ﷺ

(١) في اللسان: «يروى بفتح السين وضما، فالفتح منسوب إلى السحول وهو القصار، لأنه بسحله أى يفسلها، أو إلى سحول، قرية باليمن، وأما الضم فهو جمع سحل، وهو الثوب الأبيض النقي، ولا يكون إلا من قطن، وفيه شدوذ، لأنه نسب إلى الجمع، وقيل: أن اسم القرية بالضم أيضاً» (٢) كان رئيس المنافقين (٣) في البخارى (ج ٢ ص ١٦٦ و ١٦٧) (٤) هو حشيشة طيبة الرائحة تسقف بها البيوت فوق الخشب

كفن في سبعة أثواب « (١) والوهم فيه من الحسن بن موسى ، أومن عبد الله بن محمد بن عقيل * .

فان ذكر ذا كرك الخبز الذي روياء من طريق يحيى بن سعيد القطان قال سمعت سعيد بن أبي عروبة يحدث عن أيوب عن أبي قلابه عن أبي الهلب عن سمرة بن جندب عن النبي ﷺ قال : «البسوا من ثيابكم البيضاء ، فانها اطهر وأطيب ، وكفنوا فيه موتاكم » * .

قلنا : هذا ليس فرضاً ، لأنه قد صح أنه عليه السلام لبس حلة حمراء (٢) وشملة سوداء * .
وحدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا القنبري عن عبد العزيز بن محمد - هو الدراوردي - عن زيد - هو ابن أسلم - ان ابن عمر قيل له : «لم تصبغ بالصفرة ؟ قال : إني رأيت رسول الله ﷺ يصبغ بها ، ولم يكن شيء أحب إليه منها ، وكان يصبغ بها ثيابه كلها حتى عمامته » * .

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفريري ثنا البخاري ثنا عمرو ابن عاصم ثنا همام بن يحيى عن قتادة قال قلت لأنس بن مالك : «أى الثياب كان أحب إلى رسول الله ﷺ ؟ قال : الحبرة » (٣) * .

قال أبو محمد : لا يحمل ان يترك حديث الحديث ، بل كلها حق - فصح ان الأمر بالبياض نذب * .

وباختيارنا هذا يقول جمهور السلف * .

كما روي عن طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة : ان أبا بكر الصديق قال لها في حديث : «فيم كفتموه ؟ - يعني النبي ﷺ - قالت : في ثلاثة أثواب بيض سحول (٤) ليس فيها قيص ولا عمامة ، فقال أبو بكر : انظر وأوبى

(١) هو في المسند (ج ١ ص ٩٤) ورواه أحمد أيضاً (ج ١ ص ١٠٢) عن عفان وحسن بن موسى كلاهما عن حماد باسناده . فالوهم فيه اذن من عبد الله بن محمد بن عقيل (٢) في النسخة رقم (١٤) «قد صح عنه عليه السلام لبس حلة حمراء» الخ (٣) بكسر الحاء المهملة وفتحها مع فتح الباء الموحدة فيهما : ضرب من يرود الخمين منمر ، والجمع جبر وجبرات ، بكسر الحاء (٤) يروى بفتح السين وبضمها .

هذا فاغسلوه ، وبه ردع (١) من زعفران أو مشق (٢) واجعلوا منه ثوبين آخرين » (٣) *
ومن طريق ابن عمر قال : كفن عمر بن الخطاب في ثلاثة أثواب ، ثوبين سحوليين ،
ووب كان بلبسه *

وعن أبي هريرة أنه قال لأهله عند موته : « لا تقمصوني ولا تميموني فإن رسول
الله ﷺ لم يقمص ولم يميم » (٤) *
وعن ابن جريج عن عطاء : لا يميم الميت ولا يؤزر ولا يردى (٥) ، لكن يلف
فيها لفاً *

قال ابن جريج : وأخبرني ابن طلوس عن أبيه : أنه كان يكفن الرجل من أهله في
ثلاثة أثواب ليس فيها عمامة *

وهو اختيار الشافعي ، وأبى سليمان ، وأحمد بن حنبل وأصحابهم . وهكذا كفن بقى
ابن مخلد ، وقاسم بن محمد أفتى بذلك الشافعي وغيره ممن حضر *

وأما كفن المرأة فإن عبد الرحمن بن عبد الله حدثنا قال ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري
ثنا البخاري ثنا حماد بن عمر ثنا حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين عن
أم عطية قالت : « توفيت إحدى بنات النبي ﷺ فخرج فقال : اغسلنها ثلاثاً أو خمساً
أو أكثر من ذلك إن رأيتهن بماء وسدر ، واجعلن في الآخرة كافوراً أو شيئاً من كافور ،
فاذا فرغتن فاذهبن ، فلما فرغن آذناه ، فالتقينا حقوه » (٦) ، وقال : أشمرنها إياه *

ورويثا عن الحسن قال : تكفن المرأة في خمسة أثواب : درع وخمار وثلاث لفائف *
وعن النخعي : تكفن المرأة في خمسة أثواب : درع ، وخمار ، ولفافة ، ومنطقة ، ورداء *

وعن ابن سيرين : تكفن المرأة في خمسة أثواب : درع وخمار ولفافتين وخرقعة *

وعن الشيباني : تكفن المرأة في خمسة أثواب ، والرجل في ثلاثة *

(١) يفتح الراء واسكان الدال وآخره عين ومهملة تان وهو اثر الخلق والطيب في الجسد
والثوب ، أى لطخ لم يمسكه ، يقال : ردعه بالشيء ردعاً فارتدع ، لطخه به فتلطخ . قاله
في اللسان . (٢) بكسر الميم واسكان الشين المعجمة ، هو المنفرة ، وهو صبغ أحمر . (٣) انظروه
مطولاً في مسند أحمد (ج ٦ ص ١٣٢) وفي الطبقات لابن سعد (ج ٣ ص ١٤٣) كلاماً عن
عفان عن حماد بن أسناده . (٤) في النسخة رقم (١٦) « لم يقمص ولا يميم » (٥) بالراء من الرداء
(٦) أى أزاره *

٥٦٦ - مسألة - ومن مات وعليه دين يستغرق كل ماترك فكل ماترك للفرما ، ولا يلزمهم كفته دون سائر من حضر من المسلمين *
لأن الله تعالى لم يجعل ميراثا ولا وصية إلا بما يخلفه المرء بمدينه ، فصح أن الدين مقدم ، وأنه لاحق له في مقدار دينه مما يتخلفه ، فاذ هو كذلك لحق تكفينه - إذا لم يترك شيئا - واجب على كل من حضر من غريم أو غير غريم لقول الله تعالى : (إنا نأمر المؤمنين أخوة) - وقول رسول الله ﷺ : « من ولي أخاه فليحسن كفته » وقد ذكرناه قبل باستناده ، فكل من وليه فهو مأمور بإحسان كفته ، ولا يحل أن يخص بذلك الفرما دون غيرهم ، وهو قول أبي سليمان وأصحابه *

فان فضل عن الدين شيء فالكفن مقدم فيه قبل الوصية والميراث ، لما ذكرنا قبل من أن رسول الله ﷺ كفن مصعب بن عمير رضي الله عنه في بردة لم يترك شيئا غيرها ، فلم يجعلها لوارثه *

٥٦٧ - مسألة - وكل ما ذكرنا أنه فرض على الكفاية فن قام به سقط عن سائر الناس ، كنسل الميت وتكفينه ودفعه والصلاة عليه ، وهذا لا خلاف فيه ، ولأن تكليف ما عدا هذا داخل في الحرج والممتنع قال تعالى : (ما جعل عليكم في الدين من حرج) *
٥٦٨ - مسألة - وصفة النسل أن يفصل جميع جسد الميت ورأسه بما قد رمى فيه شيء من سدر ولايد ، إن وجد ، فان لم يوجد فبالماء وحده - : ثلاث مرات ولايد ، يتبدأ بالماء من يوضأ ، فان أجوا الزيادة فعل الوتر أبدا ، إما ثلاث مرات وإما خمس مرات وإما سبع مرات ، ويجعل في آخر غسلاته - إن غسل أكثر من مرة - شيثامن كافور ولا بد فرضا ، فان لم يوجد فلا حرج ، لأمر رسول الله ﷺ بذلك كله *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى (١) أنا يزيد بن زريع عن أيوب السخيتي في عن محمد بن سيرين عن أم عطية قالت : « دخل علينا رسول الله ﷺ ونحن ننسل ابنته (٢) فقال : اغسلنها ثلاثا أو خمسا أو أكثر من ذلك ، إن رأيتم ذلك ،

(١) في النسخة رقم (١٦) « محمد بن يحيى » وهو خطأ ، وانظر مسلم (ج ١ ص ٢٥٧)
(٢) كلمة « ابنته » سقطت من النسخة رقم (١٦) خطأ وما هنا هو الموافق لمسلم

بماء وسدر ، واجبلن في الآخرة كافوراً أو شيتان من كافور *
 حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري
 ثنا يحيى بن موسى ثنا وكيع عن سفيان الثوري عن خالد الحذاء عن حفصة بنت سيرين
 عن أم عطية قالت : « لما غسلنا بنت رسول الله ﷺ قال لنا : ابدأن (١) بميا منها
 وبمواضع الوضوء » *

وقال الله تعالى (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) وقال تعالى : (لا يكلف الله نفساً إلا
 ما آتاها) فصح ان من لم يؤته الله تعالى سدرأ ولا كافوراً فلم يكلفه إياهما *
 وروينا عن ابن جريج عن عطاء : يغسل الميت ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً ، كلهن بماء
 وسدر ، في كلهن يغسل رأسه وجسده ، قال ابن جريج : فقلت له : فإن لم يوجد سدر
 فخطمي ؟ قال : لا ، سيوجد السدر ، ورأى الواحدة تجزئ ، وهذا رأى منه *

وعن سليمان بن موسى وإبراهيم : يغسل الميت ثلاث مرات *
 وعن محمد بن سيرين وإبراهيم : يغسل الميت وتراً *
 وعن ابن سيرين : يغسل مرتين بماء وسدر ، والثالثة بماء فيه كافور ، والمرأة
 أيضاً كذلك *

وعن قتادة عن سميد بن السيب : الميت يغسل بماء ، ثم بماء وسدر ، ثم بماء وكافور *
 وعن ابن سيرين : الميت يوضأ كما يوضأ الحي يدأ بميامنه *
 وعن قتادة يدأ بميا من الميت ، يعني في النفس *

٥٦٩ — مسألة — فإن عدم الماء يعم الميت ولا بد ، لقول رسول الله ﷺ :
 « جبلت لي الأرض مسجداً وطهوراً إذا لم نجد الماء » *

٥٧٠ — مسألة — ولا يجمل تكفين الرجل فيما لا يجمل لباسه ، من حريره ، أو مذهب ،
 أو مصفر ، وجائز تكفين المرأة في كل ذلك ، لما قد ذكرناه في كتاب الصلاة من قول
 رسول الله ﷺ في الحرير والذهب : « إنهما حرام على ذكور أمتي حل لائناهما »
 وكذلك قال في المصفر : إذ نهى عليه السلام الرجال عنه *

٥٧١ — مسألة — وكفن المرأة وحفر قبرها من رأس مالها ، ولا يلزم ذلك زوجها
 لأن أموال المسلمين محظورة إلا بنص قرآن أو سنة ، قال رسول الله ﷺ : « إن دماءكم

(١) في النسخة رقم (١٦) «ابدؤا» وهو موافق لبعض نسخ البخاري (ج ٢ من ١٦٢)

وأموالكم عليكم حرام» وإنما أوجب تعالى على الزوج النفقة، والكسوة، والاسكان، ولا يسمى في اللغة التي خاطبنا الله تعالى بها الكفن كسوة ولا القبر إسكاناً *

٥٧٢ - مسألة - ويصلى على الميت بامام يقف ويستقبل القبلة والناس وراءه صفوف، ويقف من الرجل عند رأسه، ومن المرأة عند وسطها (١) *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفرير ثنا البخاري ثنا مسدد عن أبي عوانة عن قتادة عن عطاء عن جابر بن عبد الله قال: «صلى رسول الله ﷺ على النجاشي فكنت في الصف الثاني أو الثالث» *

ولا خلاف في أنها صلاة قيام، لا ركوع فيها ولا سجود، ولا قعود ولا تشهد *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى أنا عبد الوارث بن سعيد عن حسين ابن ذكوان حدثني عبد الله بن يزيد عن سمرة بن جندب قال: «صليت خلف رسول الله ﷺ، وصلى على أم كعب، ماتت في نفاسها، فقام رسول الله ﷺ في الصلاة عليها ووسطها» *

ورويناه أيضاً من طريق البخاري عن مسدد ثنا يزيد بن زريع عن الحسين بن ذكوان بإسناده - ورواه أيضاً يزيد بن هرون، والفضل بن موسى، وعبد الله بن المبارك كلهم عن الحسين بن ذكوان بإسناده *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا داود ابن معاذ ثنا عبد الوارث بن سعيد عن نافع أبي غالب أنه قال: «صليت على جنازة عبد الله ابن عمير، وصلى عليه بنا أنس بن مالك وأنا خلفه، فقام عند رأسه، فكبر أربع تكبيرات، لم يطل ولم يسرع، ثم ذهب يقعد فقالوا: يا أبا حمزة، المرأة الأنصارية، فقر بها وعليها قميص أخضر، فقام عند عجزتها، فصلى عليها نحو صلاته على الرجل، ثم جلس، فقال له العلاء بن زياد: يا أبا حمزة، هكذا كان رسول الله ﷺ يصلى على الجنازة كصلتك، يكبر عليها أرباً، ويقوم عند رأس الرجل وعجزة المرأة؟ قال: نعم» *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا أحمد بن خالد ثنا علي بن عبد المزيز ثنا الحجاج بن النبال ثنا همام بن يحيى عن أبي غالب، فذكر حديث أنس

هذا ، وفي آخره أن الملاء بن زياد أقبل على الناس بوجهه فقال : احفظوا *

فدل هذا على موافقة كل من حضر له ، وهم تابعون كلهم *

وهذا يأخذ الشافعي ، وأحمد ، وداود وأصحابهم وأصحاب الحديث *

وقال أبو حنيفة ، ومالك بخلاف هذا ، وما نعلم لهم حجة إلا دعوى فاسدة ، وإن ذلك كان إذ لم تكن النמוש ! وهذا كذب ممن قاله لأن أنسا صلى كذلك والمرأة في نفس أخضر *

وقال بعضهم : كما يقوم الامام مواري وسط الصف خلفه كذلك يقوم موازي وسط الجنازة ؛ فيقال له : هذا باطل ، وقياس فاسد ، لأنه امام الصف وليس اماماً للجنازة ولا ماموما لها ، والذي اقتدينا به في وقوفه ازام وسط الصف هو الذي اقتدينا به ازام وسط المرأة وازام رأس الرجل ، وهو النبي عليه السلام ، الذي لا يحل خلاف حكمه . والله تعالى التوفيق *

٥٧٣ هـ - مسألة - ويكبر الامام والمأمومون بتكبير الامام على الجنازة خمس تكبيرات لأكثر ، فان كبروا أربعاً لحسن ، ولا أقل ، ولا ترفع الأيدي إلا في أول تكبيرة فقط ، فاذا انقضى التكبير المذكور سلم تسليمين ، وسلموا كذلك ، فان كبر سبعا كرهناه واتبعناه ، وكذلك إن كبر ثلاثاً ، فان كبر أكثر لم يتبعه ، وإن كبر أقل من ثلاث لم نعلم بسلامه ، بل أكلنا التكبير *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن المني قالنا ثنا محمد بن جعفر عن شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : « كان زيد بن أرقم يكبر على جنازتنا أربعاً ، وأنه كبر على جنازة خمساً ، فسألته ؟ فقال : كان رسول الله ﷺ يكبرها » . وصح عن النبي ﷺ أنه كبر أيضاً أربعاً ، كما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى . قال أبو محمد : واحتج من منع من أكثر من أربع بخبر دويناه من طريق وكيع عن سفيان الثوري عن عامر بن شقيق عن أبي وائل قال : « جمع عمر بن الخطاب الناس فاستشارهم في التكبير على الجنازة ، فقالوا : كبر النبي ﷺ سبعا وخمسا وأربعا ، فجمعهم عمر على أربع تكبيرات كما طول الصلاة (١) » *

(١) رواه الطحاوي في معاني الآثار (ج ١ ص ٢٨٨) من طريق مؤمل عن سفيان عن عامر ابن شقيق . بإسناده ، وفي آخره زيادة « صلاة الظهر » *

وروي أيضا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عمر بن شقيق عن أبي وائل فذكره *

قالوا : فهذا اجماع ، فلا يجوز خلافه *

قال أبو محمد : وهذا في غاية الفساد ، أول ذلك ان الخبر لا يصح ، لأنه عن عامر بن شقيق ، وهو ضعيف ، وأما عمر بن شقيق فلا يدرى في المالم من هو !! (١) ومما زاد الله أن يستشير عمر رضي الله عنه في إحداث فرضة بخلاف ما فعل فيها رسول الله ﷺ ، أو للمنع من بعض ما فعله عليه السلام ، ومات وهو مباح ، فيحرم بعده ، لا يظن هذا بعمر إلا جاهل بحمل عمر من الدين والاسلام ، طاعن على السلف رضي الله عنهم *

وذكروا أيضا ما حدثناه حماد ثنا عباس بن أصبغ ثنا ابن أيمن ثنا أحمد بن زهير ثنا علي بن الجعد ثنا شعبة عن عمرو بن مرة سمعت سعيد بن المسيب يحدث عن ابن عمر قال : كل ذلك قد كان ، أربأ وخمساً ، فاجتمعنا على أربع ، يعني التكبير على الجنائز * وبه إلى شعبة عن النيرة عن إبراهيم النخعي قال : جاء رجل من اصحاب معاذ بن جبل ، فسلم على جنازة ، فكبر عليها خمساً ، فضحكوا منه ، فقال ابن مسعود : قد كنا نكبر أربأ وخمساً وستاً وسبعاً ، فاجتمعنا على أربع *

ورويناه أيضا من طريق الحجاج بن النبال عن أبي عوانة عن النيرة عن إبراهيم النخعي نحوه *

ومن طريق غندر عن شعبة عن عمرو بن مرة عن سعيد بن المسيب قال قال عمر بن

(١) أما عامر بن شقيق فانه لا بأس به وقد حسن البخاري له حديثاً وصحح له ابن حزيمة وابن حبان والحاكم وغيرهم . وأما عمر بن شقيق فالظاهر انه هو عامر ، وان بعض الرواة أخطأ في تسميته أو تصحيف عليه ، فقد يكون مكتوباً في خطوطهم القديمة بخلاف الألف كما يحدفونها في «ملك» و«الحرف» وغيرها فظنه الراوي كما كتب . وعندهم في الرواة «عمر بن شقيق الجرمي» ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال الذهلي «مارأيت أحداً ضعفه» ولكنه متأخر عن هذا ، فانه يروي عن أتباع التابعين ، وأما عامر بن شقيق فانه يروي عن أبي وائل وهو من كبار التابعين ، أدرك النبي ﷺ ولم يره . فهو متقدم عن عمر بن شقيق الجرمي . ونقل ابن حجر كلام ابن حزم الذي هنا وظن أنه في عمر ابن شقيق المتأخر وهو وهم منه رحمه الله *

الخطاب : كل ذلك قد كان اربع ، وخمس معنى التكبير على الجنازة ، قال سعيد : فأمر عمر الناس بأربع *

قالوا : فهذا إجماع *

قال أبو محمد : هذا الكذب ؟ لأن ابراهيم لم يدرك ابن مسعود ، وعلى بن الجهم ليس بالقوى (١) ، وسعيد لم يحفظ من عمر إلا نفيه النعمان بن مقرن على المنبر فقط ، فكل ذلك منقطع أو ضيف *

ولو صح لكان ما روه من ذلك مكذبا لدعواهم في الاجماع ، لأن صاحب معاذ المذكور كبر خسا ، ولم يتكر ذلك عليه ابن مسعود ، وقد ذكرنا عن زيد بن أرقم أنه كبر بعد عمر خسا *

حدثنا حماد ثنا ابن مفرج (٢) ثنا ابن الاعراب ثنا الديري ثنا عبد الرزاق عن سفيان ابن عيينة عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي حدثني عبد الله بن مفضل : أن على بن ابى طالب صلى على سهل بن حنيف فكبر عليه ستا ، ثم التفت اليها فقال : إنه يدري . قال الشعبي : وقدم علقمة من الشام فقال لابن مسعود : إن إخوانك بالشام يكبرون على جنازهم خسا ، فلو قمنا وقتنا تأييدكم عليه ؟ فأطرق عبد الله ساعة ثم قال : انظروا جنازكم ، فكبروا عليها ما كبر أئمتكم ، لا وقت ولا عدد *

قال أبو محمد : ابن مسعود مات في حياة عثمان رضى الله عنهما ، فأما ذكر لعلقة ما ذكر عن الصحابة رضى الله عنهم الذين بالشام ، وهذا اسناد في غاية الصحة ، لأن الشعبي أدرك علقمة وأخذ عنه وسمع منه *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عون الله ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخنسي ثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر عن شعبة عن النهال بن عمرو عن

(١) كلاب هو ثقة مأمون كما قال الدارقطني ، وقال ابن معين : « ثقة صدوق

أثبت البغداديين في شعبة » (٢) ذكرنا في المسألة ١١٦ (ج ١ ص ٨٢) أننا نرجح أنه بالجيم ، ثم ذكرنا في المسألة ١١٨ (ج ١ ص ٨٧) أنه في التنية بالحاء . ولكن قدنا كدنا الآن أنه بالجيم فقد كتب بها مرارا في النسخة رقم (١٤) وهي نسخة صحيحة حجة كما قلنا مرارا . وهو بالجيم أيضا في ترجمته في تذكرة الحفاظ (ج ٣ ص ٢٠١) .

ز ر بن حيش قال : رأيت ابن مسعود صلى على رجل من بلعدان (١) - فخذ من نبي أسد - فكبر عليه خمسا *

وبالسند المذكور الى عبد الرزاق عن معمر عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم النخعي ان علياً كبر على جنازة خمسا *

وبه الى عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابي مبيد عن ابن عباس : انه كان يكبر على الجنازة ثلاثا *

ورويناه أيضاً من طريق محمد بن جعفر عن شعبة عن عمرو بن دينار قال سمعت أبا مبيد يقول : كان ابن عباس يكبر على الجنازة ثلاثا . وهذا اسناد في غاية الصحة * ومن طريق حماد بن سلمة أخبرني شعبة بن أيمن (٢) : ان انس بن مالك صلى على جنازة فكبر ثلاثا *

وبه الى حماد عن يحيى بن ابي اسحاق : انه قيل لانس : ان فلانا كبر ثلاثا ، يعني على جنازة ؟ فقال انس : وهل التكبير إلا ثلاثا ؟ *

وقال محمد بن سيرين : انما كان التكبير ثلاثا فزادوا واحدة يعني على الجنازة * ومن طريق مسلم بن ابراهيم عن شعبة عن زرارة بن أبي الخلال (٣) المشكى : ان جابر بن زيد أبا الشثاء أمر يزيد بن الهلب ان يكبر على الجنازة ثلاثا *

قال أبو محمد : أف لكل اجماع يخرج عنه على بن ابي طالب ، وعبد الله بن مسعود ، وانس بن مالك ، وابن عباس والصحابه بالشأم رضى الله عنهم ثم التابعون بالشام ، وابن سيرين ، وجابر بن زيد وغيرهم بأسانيد في غاية الصحة ، ويدعى الاجماع بخلاف هؤلاء بأسانيد واهية فن اجل ممن هذه سبيله ؟ فن أخسر صفقة ممن يدخل في عقله ان

(١) يفتح الباء واسكان اللام وفتح الميم والذال المهملتين ، وأصلها « بنو المدان » وم قبيلة من أسد كما هنا وفي اللسان أيضا (٢) لم أجده ترجة ولا ذكرا (٣) يفتح الحاء المهملة وتخفيف اللام ، وفي النسخة رقم (١٦) « زرارة بن الخلال » بالمعجمة وفي النسخة رقم (١٤) « زرارة بن الخلال » بالمهله وهو خطأ فيهما بل هو « زرارة بن ربيعة ابن زرارة الأزدي المشكى » وأبوه كنيته « أبو الخلال » و زرارة هذا ترجة في تمجيد المتفة لابن حجر ، ولكن نكر ر فيه ذكر « أبي الخلال » بالغاء المعجمة وهو خطأ أيضا ، وقد ضبطنا صحته من المشتبه للنهجي ص (١٩٢) *

اجاء عرفه أبو حنيفة ومالك، والشافعي، وخفي علمه على علي، وابن مسعود، وزيد بن أرقم، وأنس بن مالك، وابن عباس، حتى خالفوا الاجماع ؟ حاشا لله من هذا *

ولا متعلق لهم بما روياه من أن عمر كبر أربما، وعلياً كبر على ابن المكف (١) أربما، وزيد بن ثابت كبر على أمه أربما، وعبد الله بن أبي أوفى كبر على ابنته أربما، وزيد ابن أرقم كبر أربما، وأنساً كبر أربما: فكل هذا حق وصواب، وليس من هؤلاء أحد صح عنه انكار تكبير خمس أصلاً، وحتى لو وجد لكان معارضاً له قول من اجازها، ووجب الرجوع حيث نال ما افترض الله تعالى الرد اليه عند التنازع، من القرآن والسنة، وقد صح أنه عليه السلام كبر خمساً وأربما، فلا يجوز ترك أحد عمله للأخر *

ولم نجد عن أحد من الأئمة تكبيراً أكثر من سبع، ولا أقل من ثلاث، فمن زاد على خمس وبلغ ستاً أو سبعمائة عمل عملاً لم يصح عن النبي ﷺ قط، فكونه لذلك، ولم ينه عليه السلام عنه فلم يقل: بتحريمه لذلك، وكذلك القول: فيمن كبر ثلاثاً *

وأما مادون الثلاث وفوق السبع فلم يفعله النبي ﷺ ولا علمنا أحداً قال به، فهو تكلف، وقد نهينا أن نكون من المتكلفين، إلا حديثاً ساقطاً وجب أن ننبه عليه لئلا يفتري به، وهو أن رسول الله ﷺ صلى على حمزة رضي الله عنه يوم أحد سبعين صلاة وهذا باطل بلا شك. (٢) والله تعالى التوفيق *

وأما رفع الأيدي فإنه لم يأت عن النبي ﷺ أنه رفع في شيء من تكبير الجنازة إلا في أول تكبيرة فقط، فلا يجوز فعل ذلك، لأنه عمل في الصلاة لم يأت به نص، وإنما جاء عنه عليه السلام أنه كبر ورفع يديه في كل خفض ورفع، وليس فيها رفع ولا خفض *
والمجب من قول أبي حنيفة: برفع الأيدي في كل تكبيرة في صلاة الجنازة؛ ولم يأت قط عن النبي ﷺ، ومنه من رفع الأيدي في كل خفض ورفع في سائر الصلوات، وقد صح عن النبي ﷺ: *

وأما التسليمتان ففي صلاة، وتحليل الصلاة التسليم، والتسليمة الثانية ذكر وفعل خير والله تعالى التوفيق *

(١) بفامين والأولى مفتوحة مشددة، واسمه «زيد بن المكف» كما في معاني الآثار (ج ١ ص ٢٨٨) (٢) بل هو ثابت، وانظر سيرة ابن هشام (ص ٥٨٥) وطبقات ابن سعد (ج ١ ص ١٩) والتلخيص (ص ١٥٨ و ١٥٩) وبعضها صحيح الاسناد

٥٧٤ — مسألة — فإذا كبر الأولى قرأ أم القرآن ولا بد ، وصلى على رسول الله ﷺ ، فإن دعا للمسلمين خسن ، ثم يدعو للميت في باقي الصلاة *
 أما قراءة أم القرآن فلا نرسول الله ﷺ سها صلاة بقوله : « صلوا على صاحبكم »
 وقال عليه السلام : « لا صلاة لمن لم يقرأ (١) بأم القرآن » *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا محمد ابن كثير ثنا سفيان — هوالثوري — عن سميد — هو ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف — عن طلحة — بن عبد الله بن عوف قال : « صليت خلف ابن عباس على جنازة ، فقرا بفاتحة الكتاب ، قال : لتعلموا أنها سنة » *

ورويها أيضا من طريق شعبة وإبراهيم بن سعد كلاهما عن سميد بن إبراهيم عن طلحة بن عبد الله عن ابن عباس *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا قتبية بن سعيد أنا الليث بن سعد عن ابن شهاب عن أبي امامة بن سهل بن حنيف ومحمد بن سويد الدمشقي (٢) عن الضحاك بن قيس ، قال الضحاك وأبو امامة : السنة في الصلاة على الجنائز ان يقرأ في التكبيرة مخافة ، ثم يكبر ، والتسليم عند الآخرة *

وعن ابن مسعود : انه كان يقرأ على الجنائز بأم الكتاب *
 ومن طريق وكيع عن سلمة بن نبط (٣) عن الضحاك بن قيس قال : يقرأ ما بين التكبيرتين الأولتين فاتحة الكتاب *

وعن حماد بن سلمة عن محمد بن اسحاق عن محمد بن إبراهيم التيمي عن محمد بن عمرو ابن عطاء : ان السور بن مخزومة صلى على الجنائز فقرا في التكبيرة الأولى فاتحة الكتاب وسورة قصيدة ، رفع بها صوته ، فلما فرغ قال : لا أجل أن تكون هذه الصلاة عجماء ، ولكني أردت أن أعلمكم أن فيها قراءة *

(١) في النسخة رقم (١٤) « لمن لم يقرأ » (٢) معطوف على أبي امامة ، اي ان الزهري روى عن أبي امامة وروى عن محمد بن سويد عن الضحاك . ومحمد بن سويد بن كلثوم بن قيس القهري امير دمشق ، تابعي ثقة ، والضحاك بن قيس عم ابيه مختلف في صحبته ، وأبو امامة تابعي ولكنه سمع هذا من رجال من الصحابة كما في المستدرک (ج ١ ص ٣٦٠)
 وان كان اللفظ مختلفا وفيه زيادة وتقص (٣) بالنون والياء والطاء المهمة مصدر

قال أبو محمد : فرأى ابن عباس والصور الخافضة ليست فرضاً *
وعن أبي هريرة، وأبي الرداء، وابن مسعود، وأنس بن مالك : أنهم كانوا يقرؤون
بأَم القرآن ويدعون ويستغفرون بعد كل تكبيرة من الثلاث في الجنازة ، ثم يكبرون
وينصرفون ولا يقرؤون *

وعن معمر عن الزهري سمعت أبا امامة بن سهل بن حنيف يحدث سعيد بن المسيب (١)
قال : السنة في الصلاة على الجنازة ان تكبر ، ثم تقرأ بأَم القرآن ثم تصلى على النبي ﷺ ،
ثم تخلص الدعاء للميت ، ولا تقرأ إلا في التكبيرة الأولى ، ثم يسلم في نفسه عن يمينه *
وعن ابن جريج : قال ابن شهاب : القراءة على الميت في الصلاة في التكبيرة الأولى *
وعن ابن جريج عن مجاهد في الصلاة على الجنازة : يكبر ثم يقرأ بأَم القرآن ثم يصلى على
النبي ﷺ ، ثم ذكر دعاء *

وعن سفيان الثوري عن يونس بن عبيد عن الحسن (٢) : أنه كان يقرأ بفاتحة
الكتاب في كل تكبيرة في صلاة الجنازة *
وهو قول الشافعي وأبي سليمان وأصحابهما *

قال أبو محمد : واحتج من منع من قراءة القرآن فيها بأن قالوا : روى عن النبي
ﷺ : « اخلصوا له الدعاء » *

قال أبو محمد : هذا حديث ساقط ، ما روى قط من طريق يشتغل بها (٣) ، ثم
لو صح لما منع من القراءة ، لأنه ليس في اخلاص الدعاء للميت نهى عن القراءة ، ونحن
نخلص له الدعاء وتقرأ كما أمرنا *

(١) في النسخة رقم (١٦) « يحدث سمعت سعيد المسيب » فكأنه من رواية أبي امامة عن ابن
المسيب ، وهو خطأ والصواب ان الزهري سمعه من أبي امامة وسعيد بن المسيب حاضر
يسمع ، فالصواب ما هنا وهو الذي في النسخة رقم (١٤) وهو الموافق أيضاً لما في ابن الجارود
(ص ٢٦٥) وانظر المستدرک (ج ١ ص ٣٦٠) (٢) في النسخة رقم (١٤) « عن الحسين »
وهو خطأ ، فان المراد الحسن البصري (٣) بل هو صحيح ، رواه أبو داود (ج ٣
ص ١٨٨) وابن ماجه (ج ١ ص ٢٣٥) من حديث أبي هريرة ، وفي اسناده محمد بن
اسحق والحق انه ثقة حجة ، وقدمى بالتدليس ، ولكن نقل ابن حجر في التلخيص ان في
بعض طرقة عند ابن حبان تصريح ابن اسحق بالسماع (ص ١٦١)

وقالوا : قد روى عن ابى هريرة : أنه سئل عن الصلاة على الجنابة ؟ فذكر دعاء ولم يذكر قراءة *

وعن فضالة بن عبيد : انه سئل : أيقراً في الجنابة بشيء من القرآن ؟ قال : لا *
وعن ابن عمر : انه كان لا يقرأ في صلاة الجنابة *

قال ابو محمد : فقلنا : ليس عن واحد من هؤلاء انه قال : لا يقرأ فيها بأم القرآن ، ونعم ، نحن نقول : لا يقرأ فيها بشيء من القرآن إلا أم القرآن ، فلا يصح خلاف بين هؤلاء وبين من صرح بقراءة القرآن من الصحابة رضي الله عنهم ، كابن عباس ، والسور ، والضحاك بن قيس ، وابى هريرة ، وابى الدرداء ، وابن مسعود ، وانس ، لاسيا وابو هريرة لم يذكرا تكبيراً ولا تسليماً ، فبطل ان يكون لهم به متعلق . وقد روى عنه قراءة القرآن في الجنابة ، فكيف ولو صح عنهم في ذلك خلاف ؟ لوجب الرد عند تنازعهم الى ما أمر الله تعالى بالرد اليه من القرآن والسنة ، وقد قال عليه السلام : « لا صلاة لمن لم يقرأ (١) بأم القرآن » *

وقالوا : لعل هؤلاء قرؤوها على أنها دعاء ! *

فقلنا : هذا باطل ، لأنهم ثبت عنهم الأمر بقراءتها ، وانها سبها ، فقول من قال :
لعلهم قرؤوها على انها دعاء - : كذب بحت *

ثم لا ندري ما الذي حملهم على المنع من قراءتها حتى يتفحموا في الكذب بمثل هذه الوجوه الضعيفة *

والمجب أنهم اصحاب قياس ، وهم يرون انها صلاة ، ويوجبون فيها التكبير ، واستقبال القبلة ، والامامة للرجال ، والطهارة ، والسلام ثم يسقطون القراءة *

فان قالوا : لا يسقط الركوع والسجود والجلوس سقطت القراءة *

قلنا : ومن أين يوجب هذا القياس دون قياس القراءة على التكبير والتسليم ؟ بل لوصح القياس لكان قياس القراءة على التكبير والتسليم - لأن كل ذلك ذكر باللسان - أولى من قياس القراءة على عمل الجسد ولكن هذا علمهم بالقياس والسنة *

وهم يظلمون خلاف العمل بالمدينة ، وهنأ أرى ناهم عمل الصحابة ، وسعيد بن المسيب ، وأبى أمامة ، وازهرى ، علماء اهل المدينة ، وخالفهم . والله تعالى التوفيق *

٥٧٥ — مسألة — وأحب الدعاء لنا على الجنابة هو ما حدثنا عبد الله بن يوسف

ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني أبو الطاهر ثنا ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن أبي حمزة بن سليم عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه عن عوف بن مالك الأشجعي قال: «سمعت رسول الله ﷺ على جنازة يقول: اللهم اغفر له وارحمه، واغفر عنه وعافه، وأكرم نزله، ووسع مدخله، واغسله بماء، وتلج، وبرد، ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس، وأبدله داراً خيراً من داره، وأهلاً خيراً من أهله، وزوجاً خيراً من زوجته، ووقه فتنة القبر، وعذاب القبر» (٢)، وعذاب النار *

وما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا موسى بن هرون الرقي ثنا شبيب - يعني ابن إسحاق - عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة قال: «صلى رسول الله ﷺ على جنازة فقال: اللهم اغفر لحينا، وميتنا، وصغيرنا، وكبيرنا، وذكرنا، وأثنا، وشاهدنا، وغائبنا، اللهم من أحييته منا فأحيه على الإيمان، ومن توفيته منا فوفه على الإسلام، اللهم لا تمحنا أجره، ولا تضلنا بعده» *

فإن كان صغيراً فليقل: «اللهم الحق به إبراهيم خليلك» للأنثى صبح إن الصغار مع إبراهيم ﷺ في روضة خضراء. ومادعاه فحسن *

٥٧٦ - مسألة - ونستحب اللحد، وهو الشق في أحد جانبي القبر، وهو أحب النيمان الضريح، وهو الشق في وسط القبر *
ونستحب اللبن أن توضع على فتح اللحد، ونكره الخشب والقصب والحجارة. وكل ذلك جائز *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى أنا عبد الله بن جعفر السورى عن اسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص عن عمه عامر بن سعد: أن أباه سعد بن أبي وقاص قال في مرضه الذي هلك فيه: «الحدو إلى الحدأ، وانصبوا على اللبن نصباً، كما صنع

(١) في النسخة رقم (١٦) «صلى» بخذف الواو، وإثباتها هو الموافق لـ (ج ١ ص ٢٦٤) وللنسخة رقم (١٤) (٢) كذا في الأصلين بإثبات قوله «وعذاب القبر» وهي زيادة ليست في أي نسخة من نسخ صحيح مسلم *

برسول الله ﷺ *

٥٧٧ - مسألة - ولا يحل أن يبنى القبر ، ولأن يحمص ، ولا أن يزداد على ترابه شيء ، ويهدم كل ذلك ، فإن بنى عليه يدت أو قائم لم يكره ذلك ، وكذلك لو نقش اسمه في حجر لم نكره ذلك *

روينا بالسند المذكور إلى مسلم : حدثني هرثون بن سعيد الأيلي ثنا ابن وهب حدثني عمرو بن الحارث أن ثمامة بن شق (١) حدثه قال : كنا مع فضالة بن عبيد بأرض الروم يرودس ، فتوفي صاحب لنا ، فأمر فضالة بقبـره فسوى ، وقال : «سمعت رسول الله ﷺ يأمر بتسويتها» *

وبه إلى مسلم : ثنا يحيى بن يحيى أنا وكيع عن سفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي وائل عن أبي الهياج الأسدي قال قال لي علي بن أبي طالب : «ألا أبـنـك على ما بنى عليه رسول الله ﷺ ؟ أن لا ندع تمثالاً إلا طمسته ولا قبراً مشرفاً إلا سويته» *
وبه إلى مسلم : حدثني محمد بن رافع ثنا عبد الرزاق (٢) عن ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : «سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن أن يحمص القبور ، وأن يقعد عليها ، وأن يبنى عليها (٣)» *

قال أبو محمد : قد أئذر عليه السلام بموضع قبره بقوله : «ما بين قبري (٤) ومنبري روضة من رياض الجنة» وأعلم أنه في بيته بذلك ، ولم ينكر عليه السلام كون القبر في بيت ، ولا نهى عن بناء قائم ، وإنما نهى عن بناء على القبر ، قبة فقط *
وعن وكيع عن الربيع عن الحسن : كان يكره أن يحمص القبور أو تطين أو يزداد عليها من غير حفيـرها *

وعن وكيع عن عمران بن حدير عن أبي مجلز قال : تسوية القبور من السنة *
وعن عثمان أمير المؤمنين رضي الله عنه أنه أمر بتسوية القبور وأن ترفع من الأرض شبراً *

(١) ثمامة : بضم التاء المثناة ، وشنى : بضم الشين المعجمة وفتح الفاء وتشديد الـياء
(٢) قوله «ثنا عبد الرزاق» سقط من الأصلين خطأ ، وصححه من مسلم (ج ١ ص ٢٦٥)
(٣) في النسخة رقم (١٦) «وأن يقعد عليه وأن يبنى عليه» والذي في مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة بإسناده إلى جابر «نهى رسول الله ﷺ أن يحمص القبر وأن يقعد عليه وأن يبنى عليه» ثم أتى مسلم بالأسناد الذي هنا وقال «بمثله» (٤) في النسخة رقم (١٦) «بين قبري» بحذف «ما» وأعلم أن هذا الحديث رواه البخاري في مواضع ، ومسلم ، وأحمد بن حنبل وابن سعد وغيرهم

وعن عبد الرزاق أنا ميمون عن أبي السخيتاني عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد قال : سقط الحائط الذي على قبر النبي ﷺ فستر ، ثم نبى ، فقلت للذي ستره : ارفع ناحية السطح حتى أنظر إليه ، فغطرت إليه ، فاذا عليه جيب (١) ورمل كأنه من رمل العرصة * حدثنا حمام ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا محمد بن وضاح ثنا يعقوب بن كعب ثنا ابن أبي قديك أخبرني عمرو بن عثمان بن هانئ عن القاسم بن محمد قال : دخلت على عائشة فقلت : يا أمه ، أكتفى لي عن قبر رسول الله ﷺ وصاحبيه فكشفت لي عن ثلاثة قبور ، لا لاطئة (٢) ولا مشرفة ، مبطوحة (٣) يطحاء العرصة الحمراء ، فرأيت رسول الله ﷺ مقبدا ، وأبو بكر عند رأسه ، وجلاهد بن كنفى النبي ﷺ ، ورأيت عمر عند رجل أبي بكر رضى الله عنهما (٤) *

٥٧٨ - مسألة - ولا يحل لأحد أن يجلس على قبر ، فان لم يجد أين يجلس فليقف

كلهم من حديث أبي هريرة بلفظ «ما بين يتي الى منبري» وكذلك من حديث عبد الله بن زيد المازني بهذا اللفظ ، ورواه أحمد عن أبي هريرة وأبي سعيد معا به ، وفي لفظ لأحمد عن أبي هريرة «ما بين منبري الى حجرتي» (ج ٢ ص ١٢٤) وفي آخر عنده (ج ٢ ص ٥٣٤) بلفظ «ما بين حجرتي ومنبري» وفي لفظ لأحمد عن عبد الله بن زيد (ج ٤ ص ٤١) «ما بين هذه البيوت يعني بيوته الى منبري» وفي لفظ له عن جابر (ج ٣ ص ٣٨٩) بلفظ «ان ما بين منبري الى حجرتي» وأما اللفظ الذي هنا فقد جاء في رواية ابن عساکر للبخاري في آخرها الحج (ج ٣ ص ٥٥) وقال ابن حجر في الفتح «وهو خطأ» ثم نسب هذا اللفظ للبخاري بسند رجاله ثقات من حديث سعد بن أبي وقاص والطبراني من حديث ابن عمر . وانظر الفتح (ج ٣ ص ٥٧ و ج ٤ ص ٧٠) والعيني (ج ٧ ص ٢٦١ و ٢٦٣) وطبقات ابن سعد (ج ١ ص ٢٢١ و ١٢٢) ومسند أحمد (ج ٢ ص ٢٣٦ و ٢٣٧ و ٣٩٧ و ٤٠١ و ٤٣٨ و ٤٦٥ و ٤٦٦ و ٥٢٨ و ٥٢٣) و (ج ٣ ص ٤) و (ج ٤ ص ٣٩ و ١٩٤) ووفاء الوفا للسمودي (ج ١ ص ٣٠٢ وما بعدها) * (١) الجيوب بفتح الجيم لهيمان منها : المدر المفتت ، وكأنه المراد هنا (٢) بالهمزة والياء ، أى مستوية على وجه الارض ، يقال لعل بالارض ، أى لصق بها (٣) أى ملق فيها البطحاء وهو الحصى الصغار (٤) أما الذي هنا فهو خطأ ، ولعله من النسخين وان اتفقت عليه اصول المجلد . والحديث في أبي داود (ج ٣ ص ٢٠٨ و ٢٠٩) الى قوله «العرصة الحمراء» ثم قال التلوي أبو علي راوى السنن . «يقال : ان رسول الله ﷺ مقدم ، وأبو بكر عند

حتى يقضى حاجته ، ولو استوفى ولم يقعد لم ين أنه يخرج (١) *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني زهير بن حرب ثنا جرير بن هواين عبد الحميد عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « لأن يجلس أحدكم على جرة فتحرق (٢) ثيابه فتخلص إلى جلده خير له من أن يجلس على قبر » * وهكذا روينا عن طريق سفيان الثوري وعبد العزيز الدراوردي كلاهما عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ *

ورويانا أيضا من طريق جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ النهى عن القعود على القبر ، وقد ذكرناه قبل هذا يسير *

ورويانا أيضا من طريق واثلة بن الأسقع عن أبي مرثد الثنوي عن رسول الله ﷺ : « لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها » * فهذه آثار متواترة في غاية الصحة ، وهو قول جماعة من السلف رضي الله عنهم ، منهم أبو هريرة *

ومن طريق وكيع عن إسماعيل بن أبي خالد عن سالم البراد عن ابن عمر قال : لأن أطلا على رصف (٣) أحب إلى من أن أطلا على قبر * وعن ابن مسعود : لأن أطلا على جرة حتى تبرد أحب إلى من أن أتمد وطء قبر لي عنه مندوحة *

رأسه ، وعمر عند رجليه ، رأسه عند رجلي رسول الله ﷺ . ورواه الحاكم مطولا (ج ١ ص ٣٦٩) وفيه بعد قوله « الرصة الجراء » : « فرأيت رسول الله ﷺ مقدما ، وابا بكر رأسه بين كفتي النبي ﷺ ، وعمر رأسه عند رجلي النبي ﷺ » وصححه الحاكم والذهبي ، والظاهر أن هذا هو الذي نقله المؤلف فأخطأ فيه وأخطأ الناسخون وقد اختلف كثيرا في صفة القبور الثلاثة ، وانظر تفصيل ذلك في وفاء الوفا (ج ١ ص ٣٩٠ وما بعدها) . (١) من الحرج بالحاء المهملة أى لم يظهر لنا أنه عليه حرج (٢) بحاشية النسخة رقم (١٤) أن في نسخة من المحلى « فتحرق » وما هنا هو الموافق لمسلم (ج ١ ص ٢٦٥) (٣) بفتح الراء واسكان الضاد المعجمة : الحجارة التي حيت بالشمس أو بالنار *

وعن سعيد بن جبير : لأن أطلا على جرة حتى تبرد أحب الى من ان أطلا على قبر . وهو قول ابى سليمان *
فقال قائلون بإباحة ذلك ، وحلوا الجلوس المتوعد عليه إنها هولاء غائط خاصة *
وهذا باطل بحسب لوجوه *

أولها انه دعوى بلا برهان ، وصرف لكلام رسول الله ﷺ عن وجهه ، وهذا عظيم جدا
وثانيها ان لفظ الخبر مانع من ذلك قطعاً ، بقوله عليه السلام : «لأن يجلس أحدكم
على جرة فتحرق ثيابه فتتخلص الى جلده خير له من ان يجلس على قبر» وبالضرورة
يدرى كل ذى حس سليم ان القمود للغائط لا يكون هكذا البتة ، وما عهدنا قط أحداً
يقعد على ثيابه للغائط إلا من لاسحة لهماغه *

وثالثها ان ال رواة لهذا الخبر لم يتصدوا به وجهه من الجلوس المهود ، وما علمنا قط
فى اللغة «جلس فلان» بمعنى تنوط ، فظهر فساد هذا القول . والله تعالى الحمد *

وقد ذكرنا تحريم الصلاة الى القبر وعليه فى كتاب الصلاة . (١) والله تعالى محمود *
٥٧٩ هـ - مسألة - ولا يجزى لأحد ان يمضى بين القبور بتبطين سببتين (٢) وهما اللتان
لا شعر فيهما ، فان كان فيهما شعر جاز ذلك ، فان كانت احدهما بشعر والاخرى بلا
شعر جاز المشى فيهما *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن عبد الله
ابن المبارك ثنا وكيع عن الأسود بن شيبان - وكان ثقة - عن خالد بن سمير عن بشير بن نهيك (٣)
عن بشير رسول الله ﷺ - وهو ابن الخصامية - (٤) قال : «كنت أمشى مع رسول الله

(١) فى المسألة رقم (٣١٣) (ج ٤ ص ٢٧ و ٣٢) (٢) بكسر السين المهملة واسكان الباء
الموحدة ، والسبت الجلد المدبوغ بالقرظ ، قال الأزهري «كأنها سميت سبتية لأن شعرها قد
سبت عنها الى خلق وازيل بلاج من الدباغ معلوم عند دباغها» (٣) بشير بفتح الباء وكسر
السين المعجمة ، ونهيك بفتح النون وكسر الهاء . (٤) بشير بفتح الموحدة أيضاً ، والخصامية
بفتح الخاء المعجمة وتخفيف الصاد المهملة الأولى وكسر الثانية وتخفيف الباء ، وهى احدى
جذاته ، وهو بشير بن مبيد وحديثه فى النساق (ج ٤ ص ٩٦) وأبى داود (ج ٣ ص ٢١٠)
وابن ماجه (ج ١ ص ٢٤٤) . وقد ذكر بشير هنا فى المسألة ٥٨٢ باسم «بشير رسول الله ﷺ»
وفى أبى داود «بشير مولى رسول الله ﷺ» ولم أر شيئاً يؤيد ما فى هذه النسبة *

ﷺ فرأى رجلاً يمشي بين القبور في نعليه ، فقال : يا صاحب السبيتين ، ألقهما *
 وحدثناه حماد بن ثعالب بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أعين ثنا محمد بن سليمان البصري
 ثنا سليمان بن حرب ثنا الأسود بن شيبان حدثني خالد بن سمير أخبرني بشير بن نهيك
 أخبرني بشير بن الخصاصية - وكان اسمه في الجاهلية زحم ، (١) فسماه رسول الله ﷺ
 بشيراً - قال : «مينا أنا مشي بين المقابر وعلى نعلان ، إذ ناداني رسول الله ﷺ : يا صاحب
 السبيتين ، يا صاحب السبيتين ، إذا كنت في مثل هذا المكان فاخلع نعليك ، قال : فخلعتهما *
 قال أبو محمد : فإن قيل : فهلا منعتهم من كل نعل ، لمعوم قوله عليه السلام : « فاخلع نعليك » *
 قلنا : منع من ذلك وجان : أحدهما أنه عليه السلام إنما دعا صاحب سبيتين ، بنص
 كلامه ، ثم أمره بخلع نعليه *

والثاني ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا إبراهيم
 ابن يعقوب بن اسحاق الجوزجاني ثنا يونس بن محمد ثنا شيبان (٢) عن قتادة ثأنس
 ابن مالك قال قال نبي الله ﷺ : « إن العبد إذا وضع في قبره وتولى عنه أصحابه ، أنه
 ليسمع قرع نعالهم » وذكر الحديث *

قال أبو محمد : فهذا إخبار منه عليه السلام بما يكون بعده ، وإن الناس من المسلمين
 سيلبسون النعال في مدافن الموتى إلى يوم القيامة ، على عموم إنذاره عليه السلام بذلك ،
 ولم ينه عنه ، والأخبار لا تنسخ أصلاً ، فصح إباحتها لبس النعال (٣) في المقابر ، ووجب
 استثناء السبئية منها ، لنصه عليه السلام عليها *

قال أبو محمد : وقال بعض من لا يبالي بما أطلق به لسانه فقال : لعل نيك النملين
 كان فيهما قدر *

قال أبو محمد : من قطع بهذا فقد كذب على رسول الله ﷺ ، إذ قوله ما لم يقل ،
 ومن لم يقطع بذلك فقد حكم بالظن ، وقفاً ما لا علم له به ، وكلاماً خطئاً خسف نموذجاً
 بالله منهما *

(١) بفتح الزاى واسكان الحاء المهملة (٢) في النسخة رقم (١٩) « شيا » وسقطت
 النون الأخيرة من الكاتب خطأ (٣) في النسخة رقم (١٦) « فصح لبس النعال »
 وما هنا أحسن *

ثم يقال له : فيك ذلك كذلك ؟ أتقولون : هذا أتم ؟ فتمنمون من المشي بين القبور
بمئين فيما قدر ؟ فنقولهم : لا ، فيقال لهم : فأى راحة لكم في دعوى كاذبة ؟ ثم لوححت
لم تقولوا بها ، ولبيتم مخالفتين للخبر بكل حال ؟ *
ويقال له أيضا : ولعل البناء في الرعاف إنما هو في الدم الأسود لشبهه بدم الحيض ،
ولعل فساد صلاة الرجل الى جنب المرأة إنما هو إذا كانت شابة خوف الفتنة ، ومثل
هذا كثير * .

٥٨٠ - مسألة - ويصلى على ما وجد من الميت المسلم ، ولو انه ظفر أو شعر فإ
فوق ذلك ، ويسفل ، ويكفن ، إلا ان يكون من شهيد فلا ينسل ، لكن يلف ويدفن *
ويصلى على الميت المسلم وان كان غائبا لا يوجد منه شيء ، فان وجد من الميت عضو
آخر بعد ذلك أيضا غسل أيضا ، وكفن ، ودفن ، ولا بأس بالصلاة عليه ثانية وهكذا ابداً *
برهان ذلك أننا قد ذكرنا قبل وجوب غسل الميت وتكفينه ودفنه والصلاة عليه ،
فصح بذلك غسل جميع أعضائه ، قليلها وكثيرها ، وستر جميعها بالكفن والدفن ،
فذلك بلا شك واجب في كل جزء منه (١) ، فاذ هو كذلك فواجب عمله فيما أمكن
عمله فيه ، بالوجود متى وجد ، ولا يجوز أن يسقط ذلك في الأعضاء المفقودة بلا برهان *
وينوي بالصلاة على ما وجد منه الصلاة على جميعه ، جسده وروحه *
وقال أبو حنيفة وأصحابه : إن وجد نصف الميت الذي فيه الرأس أو أكثر من نصفه
وان لم يكن فيه الرأس - : غسل وكفن وصلى عليه ، وان وجد النصف الذي ليس فيه
الرأس أو أقل من النصف الذي فيه الرأس - : لم ينسل ولا كفن ولا صلى عليه ! *

قال أبو محمد : وهذا تخليط ناهيك به !! *
وقيل لهم : من أين لكم أن الصلاة على أكثره واجبة ، وعلى نصفه غير واجبة ؟
وأتم قد جملتم الرابع - فيما أنكشف من بطن الحرق وشعرها - كثيراً في حكم الكل ؟
وجملتم العشر - (٢) في بعض مسائلكم أيضا - في حكم الكل ؟ وهو من حلق عشر رأسه
أو عشر لحية من المحرمين في قول محمد بن الحسن ، فن أين هذه الأحكام في الدين بنبر
إذن من الله تعالى بها ؟ *

وقد روينا عن أبي أيوب الأنصاري ، وأبي موسى الأشعري رضي الله عنهما : أنها

(١) في النسخة رقم (١٦) «منها» (٢) في النسخة رقم (١٤) «وجملتم الشعر» وهو خطأ ظاهر

صليا على رجل انسان . وهو قول أبي سليمان وأصحابنا *

وروى عن عمر : أنه صلى على عظام *

وعن أبي عبيدة : أنه صلى على رأس *

وأما الصلاة على النائب فقد جاء به نص قاطع ، أغنى عن النظر ، وإن كان النظر تجب به الصلاة عليه ، لأن قول رسول الله ﷺ : «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ» عموم يدخل فيه النائب والحاضر ، ولا يجوز أن يخص به أحدهما ، بل فرض في كل مسلم دفن بغير صلاة أن يصلى عليه من بلغه ذلك من المسلمين ، لا تفرض على الكفاية ، وهو فيمن صلى عليه ندب (١) *
حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا إسرائيل بن أبي أيوب عن أبي إسحق عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة : «أن رسول الله ﷺ نفي النجاشي في اليوم الذي مات فيه ، خرج إلى المصلى فصلى بهم وكرأر بماً» *

و به إلى البخاري : ثنا إبراهيم بن موسى ثنا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرهم قال أخبرني عطاء أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : «قال النبي ﷺ : قد توفي اليوم رجل صالح من الحبش ، فلم فصلوا عليه ، فصففنا ، فصلى النبي ﷺ ونحن» *

و به إلى البخاري : ثنا مسدد عن أبي عوانة عن قتادة عن عطاء عن جابر بن عبد الله : «أن رسول الله ﷺ صلى على النجاشي ، قال جابر : فكنت في الصف الثاني أو الثالث» *

وروي أنه أيضا من طريق قوية عن عمران بن الحصين عن النبي ﷺ *
فهذا أمر رسول الله ﷺ وعمله وعمل جميع أصحابه ، فلا إجماع أصح من هذا ، وآثار متواترة عن جماعة من الصحابة رضى الله عنهم كما أوردنا *

ومنع من هذا مالك ، وأبو حنيفة ، وادعى أصحابهما الخصوص للنجاشي وهذه دعوى كاذبة بلا برهان . وبالله تعالى التوفيق *

فإن قالوا : هل فعل هذا أحد من الصحابة بعد رسول الله ﷺ ؟
قلنا لهم : وهل جاء قط عن أحسن الصحابة أنه زجر عن هذا أو أنكره ؟
ثم يقال لهم : لا حاجة في أحد غير رسول الله ﷺ ، قال تعالى : (لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل) *

٥٨١ — مسألة — والصلاة جائزة على القبر ، وإن كان قد صلى على المدفون فيه *

(١) في النسخة رقم (١٦) «وهي من صلى عليه ندب» وهو خطأ

وقال أبو حنيفة : إن دفن بلا صلاة صلى على القبر ما بين دفنه الى ثلاثة أيام ، ولا يصلى عليه بعد ذلك ، وإن دفن بعد أن صلى عليه لم يصل أحد على قبره . *

وقال مالك : لا يصلى على قبر ، وروى ذلك عن إبراهيم النخعي .
وقال الشافعي ، والأوزاعي ، وأبو سليمان : يصلى على القبر وإن كان قد صلى على المدفون فيه ، وقد روى هذا عن ابن سيرين . *

وقال أحمد بن حنبل : يصلى عليه الى شهر ، ولا يصلى عليه بعد ذلك .
وقال اسحق : يصلى النائب (١) على القبر الى شهر ، ويصلى عليه الحاضر الى ثلاث .
حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو كامل فضيل بن حسين الجحدري ثنا حماد بن زيد عن ثابت البناني عن أبي رافع عن أبي هريرة : « إن امرأة سوداء كانت تقيم المسجد أو شاباً ، ففقدوها (٢) رسول الله ﷺ ، فسأل عنها وأوعنه ، فقالوا : مات ، فقال : أفلا كنتم آذتموني ؟ قال : فكأنهم صغروا أمرها أو أمره ، فقال : دلوني على قبره ، فدلوه ، فصلى عليها ، ثم قال : إن هذه القبور مملوءة ظلمة على أهلها ، وإن الله تعالى ينورها لهم بصلاتي عليهم » . *

فادعى قوم أن هذا الكلام منه عليه السلام دليل على أنه خصوص له .
قال أبو محمد : وليس كما قالوا ، وإنما في هذا الكلام يركب صلاته عليه السلام ، وفضيلتها على صلاة غيره فقط ، وليس فيه نهى غيره عن الصلاة على القبر أصلاً ، بل قد قال الله تعالى : (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) *

ومما يدل على بطلان دعوى الخصوص ههنا ما روينا بالسند المذكور الى مسلم :
ثنا محمد بن عبد الله بن غير ثنا محمد بن ادريس عن الشيباني - هو أبو اسحاق - عن الشعبي عن حدثه قال : « انتهينا مع رسول الله ﷺ الى قبر رطب ، فصلى عليه ، وصفا خلفه ، وكبر أو بماً » قال الشيباني : قلت لعامر الشعبي : من حدثك ؟ قال : الثقة ،

(١) في النسخة رقم (١٤) « يصلى على النائب » وهو خطأ قطعاً ، فإن المراد ان النائب يصلى على القبر الى الشهر وإن الحاضر يصلى عليه الى ثلاث فقط . وهذه الجملة سقطت من النسخة رقم (١٦) (٢) في الأصلين « شاب فقدها » وما هنا هو الموافق لسم (ج ١ ص ٢٦٢) *

من شاهده ، ابن عباس . فهذا أبطل (١) الخصوص ، لأن أصحابه عليه السلام وعليهم رضوان الله صلوا معه على القبر ، فطلعت دعوى الخصوص *

و به الى مسلم حدثني ابراهيم بن محمد بن عررة السامي (٢) ثنا غندر ثماشبة عن جيب ابن الشهيد عن ثابت (٣) عن أنس : « أن النبي ﷺ صلى على قبر » *

قال ابو محمد : فهذه آثار متواترة لا يسع الخروج عنها *
واحتج بعضهم بأن رسول الله ﷺ لم يصل المسلمون على قبره *
قال أبو محمد : ما علمنا أحداً من الصحابة رضي الله عنهم نهى عن الصلاة على قبر رسول الله ﷺ ، وما نهى الله تعالى عنه ، ولا رسوله عليه السلام ، فالنح من ذلك باطل ، والصلاة عليه فعل خير ، والدعوى باطل إلا يرهان *

وقال بعضهم : نهى النبي ﷺ عن الصلاة الى القبر وعلى القبر مانع من هذا !
قال أبو محمد : وهذا عجب مأمثله عجب ! وهو أن المحتج بهذا عكس الحق عكساً ،
لأنه صح عن النبي ﷺ النهى عن الصلاة على القبر ، وأوليه ، أو في المقبرة ، وعن الجلوس على القبر ، فقال هذا القائل : كل هذا مباح ! وصح عن النبي ﷺ أنه صلى على قبر صلاته على الميت ، فقال هذا القائل : لا يجوز ذلك ! واحتج بالنهى عن الصلاة مطلقاً في منعه من صلاة الجنازة على القبر ، واحتج بخبر الصلاة (٤) على القبر في إباحته الحرام من الصلوات في المقبرة ، وإلى القبر ، وعليه ! وحسبنا الله ونعم الوكيل *

وقال بعضهم : كان ابن عمر لا يصلى على القبر . قلنا : نعم ، كان لا يصلى سائر الصلوات على القبر ، ويصلى صلاة الجنازة على القبر أبداً *

قال أبو محمد : وهذا لو صح لكان قد صح ما يارضه ، وهو أنه رضي الله عنه صلى صلاة الجنازة على القبر ، ثم لو لم يأت هذا عنه لكان قد عارضه ما صح عن الصحابة في ذلك ، فكيف ولا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ ؟ ، ولا يصح عن ابن عمر إلا ما ذكرناه *

(١) في النسخة رقم (١٤) «إبطال» (٢) في النسخة رقم (١٦) «ابراهيم بن محمد عن عزة الشامي» وهو خطأ ، وعرة بعينين مهملتين مفتوحتين بينهما راء ساكنة وآخره راء مفتوحة ثم هاء ، والسامي بالسین المهملة نسبة الى جده الأعلى «سامة بن لؤى» (٣) قوله «عن ثابت» سقط من الأصلين خطأ ، ويحتمل أنه من مسلم . (٤) في النسخة رقم (١٦) «واحتج بالنهى عن الصلاة» الخ وهو خطأ واضح *

وروي عن معمر بن أيوب السخيتاني عن ابن أبي مليكة: مات عبد الرحمن بن أبي بكر على ستة أميال من مكة ، فحملناه فحنا به مكة فدفناه ، فقدمت علينا عائشة أم المؤمنين فقالت : أين قبر أخى ؟ فدللناها عليه ، فوضعت في هودجها عند قبره فصلت عليه * وعن حماد بن سلمة عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر : انه قدم وقدمت اخوه عاصم ، فقال : أين قبر أخى ؟ فدل عليه ، فصلى عليه ودعاه * قال أبو محمد . هذا بين أنها صلاة الجنازة ، لا الدعاء فقط * وعن علي بن أبي طالب : أنه أمر قرظة (١) بن كعب الأنصاري أن يصلى على قبر سهل بن حنيف بقوم جاءوا بعد ما دفن وصلى عليه * وعن علي بن أبي طالب أيضا : أنه صلى على جنازة بعد ما صلى عليها * وعن يحيى بن سعيد القطان ثنا أبان بن يزيد المطار عن يحيى بن أبي كثير : أن أنس بن مالك صلى على جنازة بعد ما صلى عليها * وعن ابن مسعود نحو ذلك * وعن سعيد بن المسيب إباحة ذلك * وعن عبد الرحمن بن خالد بن الوليد : أنه صلى على جنازة بعد ما صلى عليها * وعن قتادة : أنه كان إذا فاتته الصلاة على الجنازة صلى عليها * فهذه طوائف من الصحابة لا يعرف لهم منهم مخالف * وأما أمر تحديد الصلاة بشهر أو ثلاثة أيام خطأ لا يشكل ، لأنه تحديد بلا دليل ، ولا فرق بين من حد بهذا أو من حد بشير ذلك * ٥٨٢ - مسألة - ومن تزوج كافر فحملت منه وهو مسلم وماتت حاملا - : فإن كانت قبل اربعة أشهر ولم ينفتح فيه الروح بعد دفنت مع أهل دينها ، وإن كان بعد اربعة أشهر والروح قد نفتح فيه دفنت في طرف مقبرة المسلمين ، لأن عمل أهل الاسلام من عهد رسول الله ﷺ أن لا يدفن مسلم مع مشرك * حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن عبد الله بن المبارك ثنا وكيع عن الأسود بن شيبان - وكان ثقة - عن خالد بن سمير عن بشر بن نهيك عن بشر بن رسول الله ﷺ - وهو ابن الخصاصية (٢) قال : كنت أمشي مع رسول الله ﷺ ، فرأى علي (١) بالثاقف والراء والظاء المعجمة المفتوحات . (٢) انظر الكلام عليه في المسألة ٥٧٩

قبور المسلمين ، فقال : لقد سبق هؤلاء شرا كثيراً ، (١) ثم مر على قبور المشركين فقال :
لقد سبق هؤلاء خيراً كثيراً * .

فصح بهذا تقريق قبور المسلمين عن قبور المشركين *
والحمل ما لم يتفخ فيه الروح فأنما هو بعض جسم أمه ، ومن خشوة (٢) بطنها ، وهي
مدفونة مع المشركين ، فإذا تفخ فيه الروح فهو خلق آخر ، كما قال تعالى : (مكسونا
المظام لحماً ثم أنشأناه خلقاً آخر) فهو حيث (٣) إنسان حي غير أمه ، بل قد يكون ذكراً
وهي أنثى ، وهو ابن مسلم فله حكم الاسلام ، فلا يجوز أن يدفن في مقابر المشركين ،
وهي كافرة ، فلا تدفن في مقابر المسلمين ، فوجب أن تدفن بناحية لأجل ذلك * .

روينا عن سليمان بن موسى : أن وائلة بن الأسقع صاحب رسول الله ﷺ دفن امرأة
نصرانية ماتت حبلى من مسلم - في مقبرة ليست بمقبرة النصارى ، ولا بمقبرة المسلمين بين ذلك
ورويانا عن عمر بن الخطاب : أنها تدفن مع المسلمين من أجل ولدها * .

٥٨٣ - مسألة - والصغير يسبى مع أبويه أو أحدهما أو دونهما فيموت - : فإنه
يدفن مع المسلمين ويصلى عليه ، قال تعالى : (فطرت الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق
الله ذلك الدين القيم) فصح أن كل مولود فهو مسلم ، إلا من أقره الله تعالى على الكفر ،
وليس إلا من ولد بين ذميين كافرين ، أو حرييين كافرين ، ولم يسب حتى بلغ ، وما
عداهذين فسلم * .

٥٨٤ - مسألة - وأحق الناس بالصلاة على الميت والميتة الأولياء ، وهم الأب
وأبائهم ، والابن وأبناؤه ، ثم الاخوة الاشقاء ، ثم الذين للأب ، ثم بنوهم ، ثم الأعمام
للأب والأُم ، ثم للأب (٤) ، ثم بنوهم ، ثم كل ذي رحم محرمة ، إلا أن يوصى الميت
أن يصلى عليه إنسان ، فهو أولى ، ثم الزوج ، ثم الأمير أو القاضي ، فإن صلى غير
من ذكرنا أجزأ * .

برهان ذلك قول الله تعالى : (وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله) وهذا

- (١) هكذا رواية النسائي ورواية أبي داود وابن ماجه « أدرك هؤلاء خيراً كثيراً » .
- (٢) بكسر الحاء المهملة وضمها مع اسكان الشين المعجمة وفتح الواو ، وهي ما انضمت
عليه الضلوع ، أو هي الأُماء ، والمراد ظاهره ، وفي النسخة رقم (١٤) بالسین المهملة وهو
خطأ . (٣) في النسخة رقم (١٦) « يومئذ » (٤) قوله « ثم للأب » سقط من النسخة رقم (١٤)

عموم لا يجوز تخصيصه ، وقول رسول الله ﷺ : « لا يؤمن الرجل في أهله » يدخل فيه ذوالرحم والزوج ، فإذا اجتمعا فهما سواء في الحديث ، فلا يجوز تقديم أحدهما على الآخر (١) وذوالرحم أولى بالآية ، ثم الزوج أولى من غيره بالحديث .

روينا عن قتادة عن سعيد بن المسيب : أنه قال في الصلاة على المرأة : أب أو ابن أو أخ أحق بالصلاة عليهما الزوج .

ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن ليث عن زيد بن أبي سليمان : أن عمر ابن الخطاب قال : في الصلاة على المرأة إذا ماتت — : الولي دون الزوج .

وعن شعبة عن الحكم بن عتيبة في الصلاة على المرأة إذا ماتت الأخ أحق من الزوج . ومن طريق وكيع عن الربيع عن الحسن : كانوا يقدمون الأئمة على جنازتهم ، فإن تداروا (٢) قالوا ثم الزوج .

فإن قيل : قد قدم الحسين بن علي سعيد بن الماصي على ولي له وقال : لولا أنها سنة ما قدمتك . وقال أبو بكر (٣) لأخوة زوجته : أنا أحق منكم .

قلنا : لم ندع لكم إجماعا فتمارضونا بهذا ، ولكن إذا تنازع الأئمة وجب الرد إلى القرآن والسنة ، وفي القرآن والسنة ما أوردنا ، ولم يبح الله تعالى الرد في التنازع إلى غير كلامه وحكم نبيه ﷺ .

وقال أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، والأوزاعي في أحد قوليه : الأولياء أحق بالصلاة عليها من الزوج ، إلا أن أبا حنيفة قال : إن كان ولدها ابن زوجها الحاضر فالزوج أبو الولد أحق . وهذا لا معنى له ، لأنه دعوى بلا برهان .

٥٨٥ — مسألة — وأحق الناس باتزال المرأة في قبرها من لم يطأ تلك الليلة ، وإن كان أجنبيا ، حضر زوجها أو أولياؤها أو لم يحضروا ، وأحقهم باتزال الرجل أولياؤه . أما الرجل فلقول الله تعالى : (وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض) وهذا عموم ، لا يجوز تخصيصه إلا جص .

وأما المرأة فإن عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد حدثنا قال ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري

(١) في النسخة رقم (١٦) « وعلى الآخر به » وزيادة كلمة « به » خطأ قطعاً (٢) أى تدافوا في الخصومة وغيرها (٣) في النسخة رقم (١٦) « أبو بكر » وهو خطأ ، فإنه ليس في أزواج أبي بكر من ماتت في خلافته .

ثنا البخاري ثنا عبد الله بن محمد — هو المسندي — ثنا أبو عاصم — هو المعدي — ثنا فليح بن سليمان عن هلال بن علي عن أنس بن مالك قال : « شهدنا بتأ رسول الله ﷺ ، ورسول الله ﷺ جالس على القبر ، فرأيت عينيه تدعمان ، فقال : هل منكم رجل لم يقارف الليلة ؟ فقال أبو طلحة : أنا ، قال : فأتزل ، فأتزل في قبرها (١) » *

حدثنا أحمد بن محمد الطلنكي ثنا ابن مفرج ثنا محمد بن أيوب الصموت ثنا أحمد بن عمرو البزار ثنا أحمد بن معمر ثنا روح بن أسلم ثنا أحمد بن سلمة عن ثابت البناني عن أنس « أن رسول الله ﷺ قال لما ماتت رقية ابنته رضى الله عنها : لا يدخل القبر رجل قارف الليلة ، فلم يدخل عثمان » *

قال أبو محمد : المقارفة الوطء ، لا مقارفة الذنب . (٢) ومما ذكره أن يترك أبو طلحة بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم بأنه لم يقارف ذنباً ، فصح أن من لم يطأ تلك الليلة أولى من الأب والزوج وغيرها *

٥٨٦ - بقية من المسألة - التي قبل هذه *

قال أبو محمد : واستندر كنا الوصية بأن يصلى على الموصى غير الولي وغير الزوج ، وهو أن الله تعالى سوف يذكرك وصية المحضر - قال : (فمن بدله بمذموم سمعناه فأنما يسمعه على الذين يبدونه) *
وروينا من طريق وكيع عن سفيان الثوري عن عمار بن دينار : أن أم سلمة أم المؤمنين رضى الله تعالى عنها أوصت أن يصلى عليها سعيد بن زيد ، وهو غير أمير ولا ولي (٣) من ذوى محارمها ولا من قومها ، وذلك بحضرة الصحابة رضى الله تعالى عنهم *
وبه إلى سفيان عن أبي إسحاق السبيعي : أن أبا ميسرة أوصى أن يصلى عليه شريح وليس من قومه *

ومن طريق وكيع عن مسمر بن كدام عن أبي حصين : أن عبيدة السلماني أوصى أن يصلى عليه الأسود بن يزيد النخعي *

٥٨٧ - مسألة - وتقبيل الميت جائز *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري

(١) هو في البخاري (ج ٢ ص ١٧٢) (٢) هذا هو الصواب ، وأخطأ جدان في فسرهما بمقارفة الذنب في هذا الحديث (٣) في النسخة رقم (١٦) « وهو غير الأمير ولا ولي » وهذا خطأ *

أنا بشر بن محمد (١) أنا عبد الله بن المبارك أخبرني معمر ويونس عن الزهري أخبرني أبو سلمة - هو ابن عبد الرحمن بن عوف - أن عائشة زوج النبي ﷺ أخبرته : « أن أبا بكر دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مسجى يردد حجرة - نمتي إذ مات عليه السلام - قالت : فكشف عن وجهه ، ثم أكب عليه فقبله ، ثم بكى وقال : يا بني أنت وأمي يا رسول الله » وذكر الحديث (٢) *

٥٨٨ - مسألة - ويسجى الميت ذبوب ويجعل على بطنه ما يمنع اتفاحه *
أما التسمية فلما ذكرناه في رسول الله ﷺ ، وكل ما فعل فيه ﷺ فهو حق ، لقوله تعالى : (والله بمصمك من الناس) وهذا عموم ، لا يجوز تخصيصه إلا بنص *
وأما قولنا : يوضع (٣) على بطنه فلقول الله تعالى : (وتماونوا على البر والتقوى) .
وكل ما فيه رفق بالمسلم ودفع للمثلة عنه فهو بر وتقوى *

٥٨٩ - مسألة - والعبر واجب ، والبكاء باح ، ما لم يكن نوح ، فإن النوح حرام والصياح ، وخشخاش الوجوه مضر بها ، وضرب الصدور ، وقف الشعر وحلقه للبيت : كل ذلك حرام ، وكذلك الكلام المكروم الذي هو تسخط لأقدار الله تعالى ، وشق الثياب *
حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفريري ثنا البخاري ثنا آدم ثنا شعبة ثنا ثابت البناني عن أنس بن مالك قال : « مر النبي ﷺ بامرأة تبكي عند قبر ، فقال : اتقي الله واصبري » *

وهو إلى البخاري : نا محمد بن بشار نا غندر عن شعبة عن ثابت البناني قال سمعت أنس بن مالك عن النبي ﷺ أنه قال : « إنما الصبر عند الصدمة الأولى » *
وهو إلى البخاري : نا الحسن بن عبد المزي نا يحيى بن حسان حدثني قريش - هو ابن حبان (٤) - عن ثابت البناني عن أنس قال : « دخلنا مع رسول الله ﷺ على إبراهيم - هو ابن رسول الله ﷺ - وهو يجود بنفسه ، فجعلت عينا رسول الله ﷺ تذرفان ، فقال له عبد الرحمن بن عوف : وأنت يا رسول الله ؟ فقال : يا ابن عوف ، إنها رحمة ، الذين تبسمون بالقلب يحزنون ، ولا تقول إلا ما يرضى ربنا ، وأنا بفراقك يا إبراهيم لحزونون »

(١) في النسخة رقم (١٤) « بشر بن محمد » بزيادة الياء وهو خطأ (٢) هو في البخاري (٣) ج ٢ ص ١٥٧ و ١٥٨ (٤) في النسخة رقم (١٤) « وأما ما يوضع » (٤) بفتح الحاء وتشديد الياء المثناة التحتية

فهذا إباحة الحزن التى لا يقدر أحد على دفعه ، و(لا يكلف الله نفسا الا وسعها)
وفيه إباحة البكاء ، وتحريم الكلام بما لا يرضى الله تعالى *

وبه الى البخارى : نا محمد بن بشار نا عبد الرحمن بن مهدى نا سفيان عن الأعمش
عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن ابن مسعود عن النبى ﷺ قال : « ليس منا من
ضرب الحدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية » *

حدثنا عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد
نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا اسحاق بن منصور نا حبان بن هلال (١) نا أبان -
هو ابن يزيد المطار - نا يحيى - هو ابن أبى كثير - أن زيدا حدثه نا أباسلام حدثه
نا أبامالك الأشمى حدثه نا النبى ﷺ قال : « أربع فى امتى من امر الجاهلية
لا يتركوهن : (٢) الفخر فى الأحساب ، والعلمن فى الأنساب ، والاستسقاء بالنجوم ،
والنياحة ، النأحة اذا ماتت ولم تنب قبل موتها (٣) تقام يوم القيامة وعليها سر بال من
قطران ودرع من جرب » *

وبه الى مسلم : نا عبد الله بن حميد ، واسحاق بن منصور قالا أرنا جعفر بن عون نا
ابو عيسى (٤) قال : سمعت ابا صخرة يذكر عن عبد الرحمن بن يزيد وأبى بردة بن
ابى موسى الأشمى قالا جميعا (٥) : أغنى على ابى موسى فأقبلت امرأته أم عبد الله تصيح برنة ،
فأفاق قال : ألم تلمى - وكان يحدثنا (٦) - نا رسول الله ﷺ قال : « أنا برئ من
حلق وسلق (٧) وخرق » ؟ *

(١) يفتح الحاء المهملة وتشديد الباء الموحدة ، وكنته ابو حبيب وهو بصرى . ويشته
اسمه باسم « حيان - بالثناة التحتية - ابن هلال ابى عبد الله » وهو بصرى أيضا روى عن سيف
ابن سليمان ، ولكن ليس له شئ فى الكتب الستة (٢) فى النسخة رقم (١٦) « لا يتركوهن »
بمحذوف النون وهو خطأ ، والتصحيح من مسلم (ج ١ ص ٢٥٦) (٣) التى فى نسخ مسلم « النأحة
اذا لم تنب قبل موتها » فليس فيه قوله « ماتت » ولعل ما هنا راية للمؤلف . (٤) بضم العين
المهملة مصغر وآخره سين مهملة وفى النسخة رقم (١٦) « بن عيسى » وهو خطأ .
(٥) لفظ « جميعا » ليس فى صحيح مسلم (ج ١ ص ٤٠) (٦) فى النسخة رقم (١٦) « يحدثنا »
وهو خطأ محض نا من مسلم (٧) فى النسخة رقم (١٦) « وصلق » بالصاد ، وما هنا هو الموافق
لمسلم ، وكلاهما صحيح فى المعنى ، السلق والصلق رفع الصوت عند المصيبة

ومن طريق البخارى : نا أصبغ نا ابن وهب أخبرنى عمرو بن الحارث عن سعيد ابن الحارث الأنصارى عن عبد الله بن عمر قال : « اشتكى سعد بن عبادَةَ فعاده النبي ﷺ مع عبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبى وقاص، وابن مسعود، فلما دخل عليه وجده فى غاشيته (١) ، فبكى النبي ﷺ ، فلما رأى القوم بكاء النبي ﷺ بكوا ، فقال : ألا تسمعون ؟! إن الله لا يمدب بد مع العين ولا يحزن القلب ، ولكن يمدب بهذا — وأشار الى لسانه — أو يرحم ، وإن الميت يمدب بكاء أهله عليه » *

قال أبو محمد : هذا الخبر بتمامه يبين معنى ما وهل (٢) فيه كثير من الناس من قوله عليه السلام : « إن الميت يمدب بكاء أهله عليه » ولا ح بهذا أن هذا البكاء الذى يمدب به الميت ليس هو الذى لا يمدب به من دمع العين، وحزن القلب ، فصيح انه البكاء باللسان اذ يمدبونه يرأسه التى جار فيها فمدب عليها ، وشجاعته التى يمدب عليها إذ صرفها فى غير طاعة الله تعالى ، وبجوده الذى أخذ ما جاد به من غير حله ، ووضعه فى غير حقه فأهله يكونه هذه الفاخر ، وهو يمدب بها بمنها ، وهو ظاهر الحديث إن لم يتكاف فى ظاهر الخبر ما ليس فيه . وبالله تعالى التوفيق *

وقد روينا عن ابن عباس : أنه أنكر على من أنكر البكاء على الميت ، وقال : الله أفصح وأبكى *

٥٩٠ - مسألة - وإذا مات المحرم ما بين أن يحرم الى أن تطلع الشمس من يوم النحر إن كان حيا ، أو أن يتم (٣) طوافه وسميه ، إن كان معتمرا - : فإن الفرض أن يفصل بجماء وسدر فقط ، إن وجد السدر ، ولا يمس بكافور ولا بطيب ، ولا ينطلى وجهه ولا رأسه ولا يكفن الا فى ثياب احرامه فقط ، أو فى ثوبين غير ثياب احرامه ، وإن كانت امرأة فكذلك ، إلا أن رأسها تغطى ويكشف وجهها ، ولو أسدل عليه من فوق رأسها فلا بأس من غير أن تقنع *

فمن مات من محرم أو محرمة بعد طلوع الشمس من يوم النحر فكسائر الموقى ، رمى الجمار اول يومها *

(١) فى اكثر روايات البخارى « فى غاشية أهله » وهو الموافق للنسخة رقم (١٤) وانظر الحديث فى البخارى (ج ٢ ص ١٧٩ - ١٨٠) (٢) أى غلط فيه (٣) فى النسخة رقم (١٤) « أو أن يتم به » وزيادة هذا الحرف لا معنى لها ، بل هى خطأ *

وقال أبو حنيفة، ومالك : هما كسائر الموتى في كل ذلك *

يراهن قولنا : ما رويناه من طريق أحمد بن شعيب أنا أحمد بن بشار نا محمد بن جعفر نا شعبة سمعت أبا بشر - هو جعفر بن أبي وحشية - عن سعيد بن جبير عن ابن عباس : « أن رجلا وقع عن راحلته فأقسمته (١) ، فقال رسول الله ﷺ : اغسلوه بماء وسدر ، ويكفن في ثوبين ، خارج رأسه ووجهه ، فانه يموت يوم القيامة ملبداً » * ومن طريق احمد بن شعيب انا عبدة بن عبد الله البصري انا ابو داود - هو الحفري (٢) عن سفيان - هو الثوري - عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عباس : « مات رجل فقال رسول الله ﷺ : اغسلوه (٣) بماء وسدر ، وكفنوه في ثيابه ، ولا تخمروا وجهه ولا رأسه ، فانه يموت يوم القيامة بلي » *

ومن طريق البخاري نا قتية نا حماد بن زيد عن أيوب السخثياني عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : « ينار رجل واقف مع رسول الله ﷺ برفة ، اذ وقع من راحلته ، فقال رسول الله ﷺ : اغسلوه بماء وسدر ، وكفنوه في ثوبين ، ولا تمخطوه ، ولا تخمروا رأسه ، فانه يموت يوم القيامة مليا » *

ومن طريق البخاري نا ابو النعمان - هو محمد بن الفضل عارم (٤) - نا أبو عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس . « ان رجلا وقصه ببيره ونحن مع رسول الله ﷺ وهو محرم ، فقال النبي ﷺ : اغسلوه بماء وسدر ، وكفنوه في ثوبين ، ولا تمسوه طيباً ، ولا تخمروا رأسه ، فان الله يمته يوم القيامة ملبداً » *

ومن طريق أبي داود السجستاني نا عثمان بن أبي شيبة نا جرير - هو ابن عبد الحميد عن منصور - هو ابن المتمر - عن الحكم - هو ابن عيينة - عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : « وقعت (٥) برجل محرم ناقتة فقتلته ، فأتى فيه (٦) رسول الله ﷺ فقال : اغسلوه وكفنوه ، ولا تمطوا رأسه ولا تقربوه طيباً ، فانه يموت بيل » *

(١) بتقديم الصاد على العين أى دفعتة فقتلته (٢) يفتح الحاء المهملة والفاء ، نسبة الى الحفر وهو موضع بالكوفة . وأبو داود هذا اسمه عمر بن سعد وهو من طبقة أبي داود الطيالسي (٣) في النسخة رقم (١٤) « اغسلوه » (٤) بالعين المهملة وهو لقب محمد بن الفضل (٥) بالياء للفاعل والوقص كسر العنق او الكسر مطلقا ، ويقال « وقعت » ووقعت به وأوقعت « وكلها وايات في هذا الحديث ومعناها واحد (٦) في أبي داود (ج ٣ ص ٢١٣) « فأتى به » وفي النسخة رقم (١٤) « فأتى فيه » *

فهذا لا يبع أحدًا خلافه، لأنه كالشمس صفة، وراه شعبة، وسفيان، وأبو عروة، ومنصور
 وحامد بن زيد، ورواه قبلهم أبو بشر، وعمر بن دينار، والحكم، وأيوب، أئمة المسلمين
 كلهم، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه شهد القصة في حجة الوداع، آخر
 حياة رسول الله ﷺ، وصحت ألفاظ هذا الخبر كلها، فلا يحل ترك شيء منها، وأمر
 عليه السلام بذلك في محرم مثل عنه، والمحرم يعم الرجل والمرأة، والبعت والتبعية يجمعهما،
 وبهما جاء الأثر، والسبب المنصوص عليه في الحكم (١) *

فان قيل: إنكم تميزون للمحرم الحلى أن يغطي وجهه، وتعمنون ذلك الميت *
 قلنا: نعم، للنصوص الواردة في ذلك، ولا يحل الاعتراض على رسول الله ﷺ،
 فلم يأمر المحرم الحلى بكشف وجهه، وأمر بذلك في الميت، فوقفا عند أمره عليه السلام،
 (وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى) *

وما ندرى من أين وقع لهم أن لا يفرق الله تعالى بين حكم المحرم الحلى والمحرم الميت؟
 أم في أي سنة وجدوا ذلك أم في أي دليل عقل؟ ثم هم أول قائلين بهذا نفسه، فيفرون بين حكم
 المحرم الحلى والمحرم الميت بأرائهم الفاسدة، وينكرون ذلك على الله تعالى وعلى رسوله ﷺ *
 وقال بعضهم هذا: خصوص لتلك المحرم *

فقلنا: هذا الكذب منكم، لأن النبي ﷺ إنما أفتى بذلك في المحرم عوت إذ مثل
 عنه كما أفتى في المستحاضة، وكما أفتى أم سلمة في أن لا تحمل صفراً رأسها في غسل الجنابة

(١) هنا بحاشية النسخة رقم (١٤) ما نصه: «قوله والمحرم يعم الرجل والمرأة إنما يصح
 لو كان في الأحاديث محرم مطلق، وليس فيها ذلك، وإنما فيها رجل محرم، والرجل لا يتناول
 المرأة، فإن ادعى أن حكم النساء حكم الرجال في كل شيء ففليه الدليل، فإن أقامه صحت
 دعواه، وإلا فلا، والله أعلم» ويظهر أن هذا الاعتراض من نفس كاتب النسخة وهو «أحمد
 ابن محمد بن منصور الأشمومي الحنفى» الذى كتبها في شوال سنة ٧٧٩ وهو اعتراض
 غلط، والأشمومي بضم الهمزة واسكان الشين المعجمة وميمين نسبة الى «أشموم» باليم
 إحدى قريتين بالديار المصرية إحداهما «أشموم طناح» - بفتح الطاء المهملة وتشديد
 النون - وهى قرب دمياط، والأخرى «أشموم الجريسات» - بضم الجيم وفتح الراء واسكان
 الباء - وبالسين المهملة والتاء المثناة - وهى بالنوفية، هكذا قال ياقوت في معجم البلدان
 ولم أجدها الأشمومي ترجمة .

وسائر ما استفتي فيه عليه السلام فأقضى فيه فكان عموماً *

ومن عجائب الدنيا انهم اتوا الى قوله عليه السلام: «فانه يمت ملبداً» و«يلبي» و«يل» فلم يستعملوه ، وأوقفوه على إنسان بينه وأتوا الى ما خصه عليه السلام من البر ، والشعير والتمر ، والهلح ، والذهب ، والفضة : فعدوا بحكمها الى ما لم يحكم عليه السلام قط بهذا الحكم فيه فانما أولعوا بمخالفة الأوامر المنصوص عليها *

وقال بعضهم : قد صح عن عائشة أم المؤمنين وابن عمر تحنيط المحرم اذا مات ، وتعليبه وتحميم رأسه *

قلنا : وقد صح عن عثمان وغيره خلاف ذلك *

كما روينا من طريق عبد الرزاق نا معمر عن الزهري قال : خرج عبد الله بن الوليد معتمراً مع عثمان بن عفان ، فمات بالسقيا (١) وهو محرم ، فلم ينيب عثمان رأسه ، ولم يغسله طيباً ، فأخذ الناس بذلك *

ومن طريق عبد الرزاق نا أبي (٢) قال : توفي عبيد بن يزيد بالمزدلفة وهو محرم ، فلم ينيب المغيرة بن حكيم رأسه في النعش *

ومن طريق حماد بن سلمة عن الحجاج بن أرطاة عن أبي اسحاق السبيعي عن الحارث عن علي بن أبي طالب قال في المحرم : يغسل رأسه بالماء والسدر ، ولا ينفط رأسه ، ولا يمس طيباً *

وهو قول الشافعي وأحمد بن حنبل وأبي سليمان وغيرهم *

والمعجب أن الزهري يقول : فأخذ الناس بذلك ، وهم يدعون الاجماع في أقل من هذا كد عوام في الحد في الخمر ثمانين ، وغير ذلك *

فان قيل : قد خالف ابن عمر عثمان بعد ذلك ، فبطل أن يكون اجماعاً *

قلنا : وقد خالف عثمان وعلي والحسن وعبد الله بن جعفر في حد الخمر بعد عمر ، فبطل أن يكون اجماعاً *

واذا تنازع السلف فالفرض علينا رد ما تنازعوا فيه الى القرآن والسنة ، لا إلى قول أحد دونهما *

(١) بالقصر وضم السين المهملة واسكان القاف . موضع قريب من مكة (٢) والده عبد الرزاق هو همام بن نافع الصنعاني وهو ثقة .

ومن طرائف الدنيا احتجاجهم في هذا بما روياه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء أن رسول الله ﷺ قال : «خروا وجوههم، ولا تشبهوا باليهود» * وهذا باطل لوجوه : *

أولها أنه مرسل ، ولا حجة في مرسل *
والثاني أنه ليس فيه نص ولا دليل - لوصح - على أنه في المحرم (١) أصلا ، بل كان يكون في سائر الموتى *

وثالثها أنه لا يجوز أن يقوله عليه السلام أصلا ، لأنه عليه السلام لا يقول إلا الحق واليهود لا تكشف وجوه موتاهم ، فصح أنه باطل ، سمي عطاء ممن لا خيرة ، وأمن وهم *
والرابع أنه لو صح مسندا في المحرمين لما كانت فيه حجة ، لأن خبر ابن عباس هو الآخر بلا شك ، ومن المحال أن يقول عليه السلام في أمر أمر به أنه تشبه باليهود ، وجائز أن ينهى عن التشبه باليهود قبل أن ينزل عليه الوحي ، ثم يأمر بمثل ذلك الفعل ، لا تشبه بهم ، كما قال عليه السلام في قول اليهودية في عذاب القبر ، ثم أتاه الوحي بصحة عذاب القبر *

واحجج بعضهم في هذا بالخبر الثابت : « إذا مات الميت انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية ، وعلم عليه ، وولد صالح يدعو له » *

وهذا لا حجة لهم فيه أصلا ، لأنه إنما فيه أنه انقطع عمله ، وهكذا نقول ، وليس فيه أنه ينقطع عمل غيره فيه ، بل غيره مأمور فيه بأعمال مفترضة ، من غسل ، وصلاة ، ودفن وغير ذلك ، وهذا العمل ليس هو عمل المحرم الميت ، إنما هو عمل الأحياء . فظهر تخطيئهم وتعمد بهم *

واحجج بعضهم بقول الله تعالى : (وأن ليس للإنسان إلا ما سعى) *
وهذه إحالة منهم للكلم عن مواضعه ، ولم يقل قط : إن هذا من سعى الميت ، لكنه من سعى الأحياء المأمور به في الميت كما أمرنا بأن لا نفلس الشهيد ولا نكفنه ، وأن ندفنه في ثيابه ، وليس هو عمل الشهيد ولا سعيه ، لكنه عملنا فيه وسعينا لا نفلسنا الذي أمرنا به فيه ولا نفرق *

والقوم متحكمون بالآراء الفاسدة ولا يزيد إلا أن كانوا يحومون حول أن يترضوا

(١) في النسخة رقم (١٦) « أنه ليس في المحرم » وهو خطأ *

بهذا كله على قول النبي ﷺ : « فانه يمت ملبداً » « يلبى » و « يهل » فهذا ردة ، ولا فرق بين قوله عليه السلام : « ان المحرم يمت يوم القيامة يلبى » و « يهل » و « ملبداً » وبين قوله عليه السلام . « ان من يكلم في سبيل الله يأتى يوم القيامة وجرحه يشب (١) دماً اللون لون الدم والريح ريح المسك » وكل هذه فضائل لا تنسخ ولا ترد ، والقوم أصحاب قياس بزعمهم ، فعلا قالوا . المقتول في سبيل الله والميت محرماً كلاهما مات في سبيل الله تعالى ، وحكم أحدهما خلاف حكم الموتى ، فكذلك الآخر ؟! ولكنهم لا النصوص (٢) يسمعون ، ولا القياس يمحسون ، ولا شك في ان الشبه بين الجهاد والحج أقرب من الشبه بين السرقة والنكاح *

٥٩١ — مسألة — ونستحب القيام للجنائز إذا رآها المرء ، وإن كانت جنازة

كافر ، حتى توضع أو تحنطه ، فان لم يتم فلا حرج *
لساروينا من طريق البخارى ناقتية ناليث — هو ابن سعد — عن نافع عن ابن عمر عن عامر بن ربيعة عن النبي ﷺ قال . « اذ رأى احدكم الجنائز فان لم يكن ماشياً معها فليقم حتى تحنطها أو تحنطه أو توضع من قبل ان تحنطه » *

ورويناه أيضاً من طريق ايوب ، وابن جريج ، وعبيد الله بن عمر ، وعبد الله بن عون ، كلهم عن نافع عن ابن عمر مسنداً ، ومن طريق الزهري عن سالم عن ابيه مسنداً *
ومن طريق البخارى ناسلم — هو ابن ابراهيم — ناهشام — هو الدستوائى — نايجي ابن ابي كثير عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن ابي سعيد الخدرى عن النبي ﷺ قال . « إذا رأيتم الجنائز فقوموا ، فمن تبهما فلا يقعد حتى توضع » *

ومن طريق البخارى ناسماذ بن فضالة ناهشام — هو الدستوائى — عن يحيى — هو ابن ابي كثير — عن عبيد الله بن مقسم عن جابر قال . « مر بنا جنازة ، فقام لها النبي ﷺ وقنا فقلنا : يا رسول الله ، إنها جنازة يهودى ؟ قال : فاذأ (٣) رأيتم الجنائز فقوموا » *
وبه يأخذ أبو سعيد — ورواه واجباً — وابن عمر ، وسهل بن حنيف ، وقيس بن سعد ،

(١) بالثاء المثلثة والعين المهملة المفتوحتين ثب الماء والدم ونحوهما يشبه ثباجره فاشتبه كما يشبه الدم من الأنف قاله في اللسان (٢) في النسخة رقم (١٤) « النص » بالافراد .
(٣) في البخارى (ج ٢ ص ١٨٢) « اذا » .

وأبو موسى الأشعري، وأبو مسعود البدرى، والحسن بن على، والمصور بن غرمة، وقنادة وابن سيرين، والنخعي، والشامي، وسالم بن عبد الله *

ومن طريق مسلم نا محمد بن رمح بن المهاجر نا الليث - هو ابن سعد - عن يحيى بن سعيد - هو الأنصاري - عن واقد بن عمر و بن سعد بن معاذ نا نافع بن جبير بن مطعم أخيره أن مسعود بن الحكم حدثه عن على بن أبي طالب أنه قال: «قام رسول الله ﷺ ثم قعد». - يعنى للجنازة *

فكان قعوده ﷺ بعد أمره بالقيام مبيناً أنه أمر نذب، وليس يجوز أن يكون هذا نسخاً لأنه لا يجوز ترك سنة متيقنة إلا يقيين نسخ، والنسخ لا يكون إلا بالنهي أو بترك منه نهى *

فان قيل: فقد رويتم من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو وعن واقد بن عمرو ابن سعد بن معاذ قال: قُت إلى جنب نافع بن جبير في جنازة، فقال لى: حدثني مسعود ابن الحكم عن على بن أبي طالب قال: «أمرنا رسول الله ﷺ بالقيام، ثم أمرنا بالجلوس». - فهذا قطعتم بالنسخ بهذا الخبر *

قلنا: كنا نفعل ذلك، لولا ما روينا من طريق أحمد بن شعيب نا يوسف بن سعيد نا حجاج بن محمد - هو الأعور عن ابن جريج عن ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة، وأبي سعيد الخدري نا لا جيمنا: مارأينا رسول الله ﷺ شهد جنازة قط فجلس حتى توضع» فهذا عمله عليه السلام المداوم، وأبو هريرة، وأبو سعيد مافارقاه عليه السلام حتى مات، فصح أن أمره بالجلوس إباحة وتخفيف، وأمره بالقيام وقيامه نذب *
ومن كان يجلس ابن عباس، وأبو هريرة، وسعيد بن المسيب *

— ٥٩٢ — مسألة ويجب الاسراع بالجنازة، ونستحب أن لا يزول عنها من صلى عليها حتى تدفن، فان انصرف قبل الدفن فلا حرج، ولا معنى لانتظار إذن ولي الجنازة *
أما وجوب الاسراع فلما روينا من طريق مسلم نا أبو الطاهر نا ابن وهب أخير بن يونس بن يزيد عن ابن شهاب حدثني أبو أمامة بن سهل بن حنيف عن أبي هريرة سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أسرعوا بالجنازة» فان كانت سالحة قربتموها (١) إلى الخير،

(١) كذا في الأصلين ومسلم (ج ١ ص ٢٥٩) وبما شية النسخة رقم (١٤) أن في

نسخة من الحلى «قد تموها» *

وان كانت غير ذلك كان شراً تضمنونه عن رقابكم * »

وهو عمل الصحابة ، كما روي بنان طريق أحمد بن شبيب أنا علي بن حجر عن إسماعيل ابن علي وهشيم كلاهما عن عينة بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي بكره قال : « لقد رأيتنا مع رسول الله ﷺ وإنا لتكاد نرمل بالجنازة رملا » *

ومن طريق مسلم نا محمد بن بشار نا يحيى بن سعيد القطان نا شعبة حدثني قتادة عن سالم بن أبي الجعد عن معدان بن أبي طلحة اليمعري عن ثوبان مولى رسول الله ﷺ أن رسول الله ﷺ قال : « من صلى على جنازة فله قيراط ، فان شهد دفنها فله قيراطان ، القيراط مثل أحد » *

ورويناه أيضاً من طريق ابن مغفل وأبي هريرة مسنداً صحيحاً *
قال أبو محمد : الاسراع بها أمر ، وهذا الآخر نذ ، وفي إباحته عليه السلام لمن صلى على الجنازة أن لا يشهد دفنها وجعل له مع ذلك قيراط أجر مثل جبل أحد - : بيان جلي بأنه لا معنى لأذن صاحب الجنازة *

روي بنان طريق عبد الرزاق عن معمر عن أبي إسحاق السبيعي أن ابن مسعود قال : اذا صليت على الجنازة فقد قضيت الذي عليك ، فقلها وأهلها ، وكان ينصرف ولا يستأذنهم *

وبه الى معمر عن هشام بن عروة عن أبيه عن زيد بن ثابت : أنه كان ينصرف ولا ينتظر إذنهم ، يعني في الجنازة وبه يأخذ معمر ، قال معمر : وهو قول الحسن ، وقتادة ، وصح عن القاسم ، وسالم ، وروي عن عمر بن عبد العزيز *

٥٩٣ — مسألة — ويقف الأمام - اذا صلى على الجنازة - من الرجل قبالة رأسه ومن المرأة قبالة وسطها *

قال مالك ، وأبو حنيفة يقف من الرجل قبالة وسطه ، ومن المرأة عند منكبها ، وروي عن أبي حنيفة أيضاً : يقف قبالة الصدر من كليهما *

يرهان حجة قولنا مار وبناه من طريق أبي داود : نا داود بن معاذ نا عبد الوارث عن أبي غالب نا ف (١) قال : « شهدت جنازة عبد الله بن عمر ، فصلى عليها أنس بن مالك وأنا خلفه ، فقام عند رأسه فكبر أربع تكبيرات ، ثم قالوا : يا أبا حمزة ، المرأة الأنصارية

(١) هو أبو غالب الباهلي الخياط البصري ، ثقة ، اسمه نافع ، وقيل رافع .

فقر بوجها وعليها نمش أخضر ، فقام عليها عند عجزتها ، ففعل عليها نحو صلاته على الرجل (١) فقال له الملا - بن زياد : يا أبا حمزة . هكذا كان رسول الله ﷺ يصلي على الجنابة كصلاتك ، يكبر عليها أربعا ، ويقوم عند رأس الرجل وعجيزة المرأة ؟ قال : نعم * .

ورويناه من طريق الحجاج بن المنهال نا هام بن يحيى عن نافع أبى غالب ، فذكر حديث أنس هذا ، وفي آخره : فأقبل الملا - بن زياد على الناس فقال : احفظوا * .

قال أبو محمد : هذا مكان خالف فيه الحنفيون والمالكيون أصولهم ، لأنهم يشتمون بخلاف صاحب الدين لا يعرف له مخالف ، وهذا صاحب لا يعرف له من الصحابة مخالف وقد خالفوه * .

وقولنا هذا هو قول الشافعي ، وأحمد ، وأبى سليمان ، وإليه رجع أبو يوسف * . ولا نعلم لمن قال : يقف في كليهما عند الوسط - : حجة ، إلا أنهم قالوا : قسنا ذلك على وقوف الامام مقابل وسط الصف خلفه وهذا أسخف قياس في العالم ، لأن البيت ليس مأموما للامام فيقف وسطه * .

وحجة من قال : يقف عند الصدر أنهم قالوا : كان ذلك قبل اتخاذ النموش ، فيستر المرأة من الناس وهذا باطل ، ودعوى كاذبة بلا يرهان ، وهذا عظيم جدا نفوذ بالله منه . ثم مع كذبه بارد باطل لأنه وإن ستر عجزتها عن الناس لم يسترها عن نفسه وهو والناس سواء في ذلك * .

٥٩٤ - مسألة - ولا يحل سب الأموات على القصد بالأذى ، وأما تحذير من كفر أو بدعة أو من عمل فاسد فباح ، ولعن الكفار مباح * .

لما روينا من طريق البخاري : نا آدم ناشعة عن الامش عن مجاهد عن عائشة ام المؤمنين قالت قال النبي ﷺ : « لا تسبوا الاموات (٢) فانهم قد أفضوا الى ما قدموا » * . وقد سب الله تعالى بأهلب يوفرون تحذيراً من كفرهما ، وقال تعالى : (لمن الذين كفروا من بنى إسرائيل) وقال تعالى : (ألا لعنة الله على الظالمين) وأخبر عليه السلام

(١) قوله « ففعل عليها نحو صلاته على الرجل » وضع عليه علامة تدل على أنه في بعض النسخ فقط وهو ثابت في أبي داود (ج ٣ ص ١٨٤ و ١٨٦) والحديث هناك مطول واختصره المؤلف وقد حسنه الترمذي وسكت عنه أبو داود والنسائي وابن القيم (٢) في النسخة رقم (١٤) « الموق » وما هنا هو الموافق للبخاري (ج ٢ ص ٢١٤)

ان الشملة التي غلبا مدعم (١) تشتمل عليه ناراً ، وذلك يدموته *
 ٥٩٥ — مسألة — ويجب تلقين الميت الذي يموت في ذمته - (٢) - ولسانه منطلق -

او غير منطلق - شهادة الاسلام ، وهي « لا إله الا الله محمد رسول الله » *
 لسار وينا من طريق مسلم ناعرو الناقد نا أبو خالد الأحمر عن يزيد بن كيسان عن
 أبي حازم عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « لقنوا موتاكم لا إله الا الله »
 وصح هذا أيضاً عن أم المؤمنين ، وروى عن عمر بن الخطاب *

وعن ابراهيم عن علقمة قال : لقنوا لا إله الا الله وأسرعوا إلى حفرة في
 وأما من ليس في ذمته فلا يمكن تلقينه ، لأنه لا يلقن *

وأما من منع الكلام فيقولها في نفسه ، نسأل الله خير ذلك المقام *

٥٩٦ — مسألة — ويستحب تميمض عيني البيت اذا قضى *

لسار وينا من طريق مسلم : حدثني زهير بن حرب نا معاوية بن عمرو نا أبو اسحق
 الفزاري عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن قبيصة بن ذؤيب عن أم سلمة أم المؤمنين
 قالت : « دخل رسول الله ﷺ على أبي سلمة وقد شق بصره (٣) فأغمضه » . وروينا
 عن عمر بن الخطاب : أنه امر بتميمض أعين الموتى *

٥٩٧ — مسألة — ويستحب أن يقول المصاب . « انا لله وإنا اليه راجعون اللهم
 أجرني في مصيبي (٤) وأخلف لي خيراً منها » *

لسار وينا من طريق مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة نا أبو أسامة عن سعد بن سعيد
 اخبرني عمر بن كثير بن افلح سمعت ابن سفيانة (٥) يحدث انه سمع ام سلمة تقول سمعت
 رسول الله ﷺ يقول : « ما من عبد تصيبه مصيبة فيقول : إنا لله وإنا اليه راجعون ،

(١) بكسر الميم واسكان الدال وفتح العين المهملتين وآخره ميم . وهو عبد أسود
 اهداه رفاعه بن زيد الجذامي الى النبي ﷺ ، وقتل في الرجوع من خير ، وقصته في
 البخاري (ج ٨ ص ٢٥٧ و ٢٥٨) ومسلم (ج ١ ص ٤٣ و ٤٤) وانظر البيهقي (ج ٢٣ ص ٢١٥) طبع
 النيرية (٢) يعني حاضر العقل (٣) شق بفتح الشين المعجمة وبصره فاعل ، وضبطه بعضهم
 بصره بالنصب وهو صحيح أيضاً ، وانكره ابن السكيت . ومعناه شخص بصره .
 (٤) قال النووي في شرح مسلم (ج ٦ ص ٢٢٠) قال القاضى : أجرني بالقصر والد ،
 حكاهما صاحب الأفعال ، وقال الأسمعي وأكثر أهل اللغة : هو مقصور لا يمد *
 (٥) سفيانة هومو لى أم سلمة وشرطت عليه ان يختم للنبي ﷺ ، وابنه هذا يقال : انه عمر *

اللهم أجزني في مصيبي وأخلف لي خيرا منها: إلا أجزه الله في مصيبيته وأخلف له خيرا منها *
 ٥٩٨ - مسألة - ونستحب الصلاة على المولود يولد حيا ثم يموت ، استهل أولم يستهل ، وليس الصلاة عليه فرضا ما لم يبلغ *
 أما الصلاة عليه فانها فعل خير لم يأت عنه نهي *

وأما ترك الصلاة عليه فلما روينا من طريق أبي داود : نا محمد بن يحيى بن فارس نا يعقوب بن ابراهيم بن سمد حدثني ابي عن محمد بن اسحاق حدثني عبد الله بن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين قالت : « مات ابراهيم ابن رسول الله ﷺ وهو ابن ثمانية عشر شهرا ، فلم يصل عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم » *

هذا خبر صحيح ولكن انما فيه ترك الصلاة ، وليس فيه نهي عنها ، وقد جاء أنرا نمرسلان بأنه عليه السلام صلى عليه ، والمرسل لاحجة فيه *

حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا احمد بن شعيب أنا اسماعيل بن مسعود أنا خالد بن الحارث نا سعيد بن عبيد الله الثقفي سمعت زياد بن جبير بن حية يحدث عن أبيه عن النخعي بن شعبة (١) أنه ذكر أن رسول الله ﷺ قال : «الراكب خلف الجنابة ، والمائتي حيث شاء منها ، والطفل يصلى عليه » *

وبهذا يأخذ جمهور الصحابة *

روينا من طريق الحجاج بن المنهال عن أبي عوانة عن قتادة عن سعيد بن السيب أن أبا بكر الصديق قال : أحق من صلينا عليه أطفالنا *

ومن طريق حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن ابن المسيب عن أبي هريرة أنه صلى على منفوس إن عمل خطيئة قط (٢) قال : اللهم أعذه من عذاب القبر *

ومن طريق حماد بن سلمة عن محمد بن اسحاق عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله قال : اذا استهل الصبي صلى عليه وورث *

ومن طريق حماد بن سلمة عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر أنه قال : اذا

(١) في النسخة رقم (١٦) «زياد بن جبير بن حية عن أبيه يحدث عن النخعي بن شعبة «وما هنا هو الموافق للنسائي» (ج ٤ ص ٥٨) إلا أنه ليس فيه «ابن حية» (٢) «إن»

نافية وفي النسخة رقم (١٤) «أنه صلى على منفوس لم يعمل خطيئة قط» *

ثم خلقه فصاح صلى عليه وورث *

ومن طريق شعبة : ناعمر و بن مرة قال قال لى عبد الرحمن بن أبى لىلى : ادر كى بقايا الأنصار يصلون على الصبى اذا مات *

ومن طريق يحيى بن سعيد القطان وعبد الرزاق قال يحيى : ناعبد الله هو ابن عمر - وقال عبد الرزاق : ناعممر عن أيوب ، ثم اتفق عبيد الله وأيوب كلاهما عن نافع قال صلى عبد الله بن عمر على سقط له لا ادرى استهل ام لا ؟ هذا لفظ أيوب ، وقال عبيد الله : مولود مكان سقط *

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثورى عن يونس بن عبيد عن زياد بن جبير (١) عن أبيه عن المنيرة بن شعبة قال : السقط يصلى عليه ويدعى لأبويه (٢) بالمأفية والرحمة . ومن طريق حماد بن سلمة عن أيوب عن محمد بن سيرين : أنه كان يصعبه اذا تم خلقه أن يصلى عليه . ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني عن ابن سيرين انه كان يدعو على (٣) الصغير كما يدعو على (٤) الكبير ، فقيل له : هذا ليس له ذنب ؟ فقال : والنبي ﷺ قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وامرنا أن نصلى عليه *

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن قتادة وأيوب ، قال قتادة عن سعيد بن المسيب وقال أيوب عن محمد بن سيرين قالاجيما : اذا تم خلقه ونفخ فيه الروح صلى عليه وان لم يستهل * وروينا عن قتادة عن سعيد بن المسيب فى السقط لأربعة أشهر يصلى عليه ، قال قتادة : ويسمى ، فانه يمت أو يدعى يوم القيامة باسمه . *

ومن طريق البخارى نا أبو الهيثم أنا شبيب - هو ابن أبى حمزة - قال ابن شهاب : يصل على كل مولود متوفى ، وإن كان لنبيه (٥) من أجل أنه ولد على فطرة الاسلام . ثم ذكر حديث أبى هريرة عن النبي ﷺ : « ما من مولود إلا يولد على الفطرة » (٦) * وقال الحسن وابراهيم : يصل على اذا استهل *

(١) فى النسخته رقم (١٦) « زياد بن يزيد » وفى النسخته رقم (١٤) « زياد بن جرير » وكلاهما خطأ بل هو زياد بن جبير بن حبة الذى مضى فى حديث المنيرة مرفوعا قريبا . (٢) فى النسخته رقم (١٦) « لوالديه » (٣) « كذا فى الموضين » على « وله وجه » (٥) « بفتح النون المعجمة وتشديد الباء المثناة المفتوحة من النون ، أى يولد لنا ، يقال لنبيه »

تقيض قولك لرشدة بفتح الراء وكسرهما (٦) هو فى البخارى (ج ٣ ص ١٩٨) *

قال أبو محمد : لا معنى للاستهلال ، لأنه لم يوجه نص ولا إجماع *
وقال حماد : إذا مات الصبي من السبي ليس بين أبيه صلى عليه *
وروى عن الزبير بن العوام : أنه مات له ابن قد لعب مع الصبيان واشتد ولم يبلغ
الحلم ، اسمه عمر (١) ، فلم يصل عليه *

ومن طريق شعبة عن عمرو بن مرة عن سعيد بن جبير قال : لا يصلى على الصبي *
ورويناه أيضا عن سويد بن غفلة *

٥٩٩ - مسألة - ولا نكره اتباع النساء الجنائز ، ولا نمنعن من ذلك *
جاءت في النهى عن ذلك آثار ليس منها شيء ، يصح ، لأنها إما مرسلّة ، وإما عن
مجهول ، وإما عن لا يحتج به *

وأشبه ما فيه ما رويناه من طريق مسلم : نا إسحاق بن دهاويه نا عيسى بن يونس عن
هشام بن حفصة عن أم عطية قالت « نهينا عن اتباع الجنائز ، ولم يهزم علينا » *
وهذا غير مستدل لأننا لا ندرى من هذا الناهي ؟ ولعله بمضى الصحابة (٢) ، ثم
لوصح مستدل يمكن فيه حجة ، بل كان يكون كراهة فقط *

بل قد صح خلافه كما رويناه من طريق ابن أبي شيبة : نا وكيع عن هشام بن عروة عن
وهب بن كيسان عن محمد بن عمرو بن عطاء عن أبي هريرة : « أن رسول الله ﷺ
كان في جنازة فرأى عمر امرأة ، فصاح بها فقال له رسول الله ﷺ : دعها يا عمر فان
العين دامة ، والنفس مصابة ، والمهتقريب » (٣) *

وقد صح عن ابن عباس أنه لم يكره ذلك *

٦٠٠ - مسألة - ونستحب زيارة القبور ، وهو فرض ولو مرة ولا بأس بأن يزور المسلم
قبر جميعه المشرك ، الرجال والنساء سواء *

لما رويناه من طريق مسلم : نا أبو بكر بن أبي شيبة نا محمد بن فضيل عن أبي سنان -
هو ضرار (٤) بن مرقع عن معارب بن دثار عن ابن زيدة عن أبيه قال قال رسول الله ﷺ :

(١) هكذا في الأصول والذي في طبقات ابن سعد (ج ٣ ق ١ ص ٧٠ و ٧١) أن اسم ابنه
« عمرا » وأنه سماه على اسم « عمرو بن سعيد بن الناص » (٢) هذا احتمال بعيد ، والظاهر
القريب أنه مستدل ، ولكنه لا يدل إلا على الكراهة فقط كما قال المؤلف (٣) استناد هذا
الحديث صحيح جدا (٤) بكسر الصاد المعجمة وتخفيف الراء *

«نهيكم عن زيارة القبور فزوروها» *

ومن طريق مسلم : نا أبو بكر بن أبي شيبة نا أحمد بن عبيد عن يزيد بن كيسان عن أبي حازم عن أبي هريرة قال : « زار النبي ﷺ قبر أمه فبكى وأبكى من حوله ، فقال : استأذنت ربي في أن أستغفر لها فلم يؤذن لي ، واستأذنته في أن أزور قبرها فأذن لي ، فزوروا القبور فانها تذكر الموت » *

وقد صح عن أم المؤمنين ، وابن عمر وغيرهما زيارة القبور . وروي عن عمر النخعي عن ذلك ، ولم يصح *

٦٠١ — مسألة — ونستحب لمن حضر على القبر أن يقول ما رويناه من طريق مسلم : نا هير بن حرب نا محمد بن عبد الله الأسدي عن سفيان الثوري عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه قال « كان رسول الله ﷺ يعلمهم إذا خرجوا إلى المقابر ، فكان قائلهم يقول : السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين ، وإننا نشاء الله بكم لأحقون (١) ، أسأل الله لنا ولكم العافية » *

٦٠٢ — مسألة — ونستحب أن يصلى على الميت مائة من المسلمين فصاعدا * لما رويناه من طريق مسلم : نا الحسن بن عيسى نا ابن المبارك نا سلام بن أبي مطيع عن أيوب السختياني عن أبي قلابة عن عبد الله بن يزيد رضيع عائشة أم المؤمنين عن عائشة أم المؤمنين (٢) عن النبي ﷺ قال « ما من ميت يصلى عليه أمة من المسلمين يلبغون مائة كلهم يشفعون له : إلا شفوعافيه » قال (٣) : فحدثت به شعيب بن الحبحاب (٤) فقال : حدثني به أنس بن مالك عن النبي ﷺ *

قال أبو محمد : الخبر الذي فيه « يصلى عليه أربعون » رواه شريك بن عبد الله بن أبي نمر ، وهو ضعيف *

قال أبو محمد : الشفع يكون بعد المقاب ، إلا أنه مخفف ما قد قضى الله تعالى أنه لولا الشفاعة

(١) في مسلم (ج ١ ص ٢٦٦) « وإننا نشاء الله للأحقون » وأما الذي هنا فهو لفظ حديث عائشة عن مسلم أيضا (٢) قوله « عن عائشة أم المؤمنين » سقط من النسخة رقم (١٦) وهو خطأ (٣) القائل هو سلام بن أبي مطيع الذي روى عن أيوب كما بينه النسائي في روايته (ج ٤ ص ٧٥) (٤) فتح الحاشية المملتين وينها به موحدة ساكنة *

لم يخفف ، وشفاعة رسول الله ﷺ التي هي أكبر الشفاعات تكون قبل دخول النار وبعد دخول النار كما جاءت الآثار نموذ بالله من النار *

٦٠٣ - مسألة - وإدخال الموتى في المساجد والصلاة عليهم فيها حسن كله ، وأفضل مكان صلى فيه على الموتى في داخل المساجد ، وهو قول الشافعى وأبى سليمان ، ولم يرد ذلك مالك *

برهان صحة قولنا مارويثا من طريق مسلم بن الحجاج : فاعلمد بن حاتم نايز - هو ابن أسد ناو هيب - هو ابن خالد - ناموسى بن عقية عن عبد الواحد - هو ابن حمزة - عن عباد بن عبد الله بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين : «أنها لما توفى سعد بن أبى وقاص ، ارسل ازواج النبی ﷺ ان يمروا بمنازته في المسجد فيصلين عليه ، ففعلوا ، فوقف به على حجرهن يصلين (١) عليه ، ثم خرج به (٢) من باب الجنائز الذي كان على المقاعد ، (٣) ، فلبنهن أن الناس عابوا ذلك ، وقالوا : ما كانت الجنائز يدخل بها المسجد ، فقالت عائشة : ما أسرع الناس إلى أن يسيوا ما لا علم لهم به ؟ عابوا علينا ان يمر بالجنائز (٤) في المسجد ، وما صلى (٥) رسول الله ﷺ على سبيل من يضاء إلا في جوف (٦) المسجد ؟ *

ومن طريق مسلم : فاعلمد بن رافع نا ابن أبى فديك انا الضحاك بن عثمان عن أبى النضر مولى عمر بن عبيد الله عن أبى سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ان عائشة أم المؤمنين قالت : «والله لقد صلى رسول الله ﷺ على ابني يضاء - سبيل وأخيه في المسجد» *

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر ، وسفيان الثوري كلاهما عن هشام بن عروة عن أبيه : انه رأى الناس يخرجون من المسجد ليمسكوا على جنازة ، فقال : ما يصنع هؤلاء ؟ ما صلى على أبى بكر الصديق إلا في المسجد *

ومن طريق ابن أبى شيبة : قال الفضل بن دكين عن مالك بن انس عن نافع عن ابن عمر : ان عمر صلى عليه في المسجد *

(١) هكذا في النسخة رقم (١٦) وفي جميع نسخ صحيح مسلم (ج ١ ص ٢٦٥) وفي النسخة رقم (١٤) «فصلين» (٢) في كل نسخ مسلم «اخرج به» زيادة الهمزة وحذف «ثم» (٣) هكذا في الأصلين ، وفي صحيح مسلم «الى المقاعد» (٤) في مسلم «بجنازة» (٥) كذا في الأصلين ، وهو الموافق للنسخة المخطوطة من مسلم ، وفي طبع يولاق «ما» بخفف الواو (٦) كلمة «جوف» محذوفة من النسخة رقم (١٦) خطأ *

فهذه أسانيد في غاية الصحة ، وفصل رسول الله ﷺ وأزواجه وأصحابه ، لا يصح عن أحد من الصحابة خلاف هذا أصلا *

قال علي : وقد شهد الصلاة عليها أئمة ، فلم ينكروا ذلك ، فإن الشنع بعمل أهل المدينة ؟ واحتج من قدام مالك في ذلك بما روينا من طريق ابن أبي شيبة : ناخص بن غياث عن ابن أبي ذئب عن صالح مولى التوأمة عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « من صلى على جنازة في المسجد فلا صلاة له » قال : وكان أصحاب رسول الله ﷺ إذا نضابق بهم المكان رجعوا ولم يصلوا *

ومن طريق وكيع عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن أيمن عن كثير بن عباس (١) قال : لأعرفن ماصليت على جنازة في المسجد *

وقال بعضهم : الميت جيفة ، وينبغي تجنب الجيف المساجد *

ما نعلم لهم شيئا موها به غير هذا ، وهو كله لا شيء *

أما الخبر عن النبي ﷺ وأصحابه فلم يروه أحد الا صالح مولى التوأمة ، وهو ساقط *

ومن عجائب الدنيا تقليد السالكين مالكا دينهم ، فإذا جاءت شهادته التي لا يحل ردها - لتقت - أطرحوها ولم يلتفتوا إليها ! فوا خلافاه ! *

روينا من طريق مسلم بن الحجاج قال : نا أبو جعفر الدارمي - هو أحمد بن سعيد ابن صخر - نا بشر بن عمر - هو الزهراني (٢) قال : سألت مالك بن أنس عن صالح مولى التوأمة ؟ فقال : ليس بثقة (٣) *

فكذبوا مالكا في تجريحه صالحا ، واحتجوا برواية صالح في رد السنن الثابتة واجماع الصحابة *

وأما المنكرون ادخال سعد في المسجد فليس في الخبر إلا تجهيلهم ، وانهم أنكروا ما لا علم لهم به ، فصح أنهم عامة جهال أو أعراب كذلك بلا شك *

ولا يصح لكثير بن عباس محبة *

وأما قول من قال : الميت جيفة فقولهم مرغوب عنه ، بل لعله إن عادى عليه ولم يتناقض

(١) « كثير » بفتح الكاف ، وهو أخو عبد الله بن عباس رضي الله عنهم جميعا ، وهو تابعي ولد في عهد النبي ﷺ ولم تصح له عنه رواية ولا محبة ، كما قال المؤلف (٢) بفتح الزاى واسكان الهاء ، وفي الأصلين « الزهراني » وهو خطأ (٣) هو في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٢) *

خرج الى الكفر ، لأنه يلزمه ذلك في الأنبياء عليهم السلام ، وقد صح عن النبي ﷺ أنه قال : « المؤمن لا يتجسس » فبطل قول هذا الجاهل ، وصح ان المؤمن طاهر طيب حيا وميتا . والحمد لله رب العالمين *

٦٠٤ — مسألة — ولا بأس بان يسقط في القبر تحت الميت ثوب *
لما روينا من طريق مسلم : نا محمد بن الثني نا يحيى بن سعيد القطان نا شعبة نا ابو جرة عن ابن عباس قال : « بسط في قبر رسول الله ﷺ قطيفة حمراء » *
ورواه أيضا كذلك وكيع ، ومحمد بن جعفر ، ويزيد بن زريع ، كلهم عن شعبة بإسناده *
وهذا من جملة ما يكساه الميت في كفته ، وقد ترك الله تعالى هذا العمل في دفن رسوله المصوم من الناس ، ولم يمنع منه ، وفعله خيرة أهل الأرض في ذلك الوقت باجماع منهم ، لم ينكره أحد منهم . ولم يرد ذلك المالكيون ، وهم يدعون في أقل من هذا عمل أهل المدينة ! وقد تركوا عملهم هنا ، وفي الصلاة على الميت في المسجد ، وفي حديث صخر أنه عملهم ! وحسبنا الله ونعم الوكيل *

٦٠٥ — مسألة — وحكم تشييع الجنازة ان يكون الركبان خلفها ، وأن يكون الماشي حيث شاء ، عن يمينها أو شمالها أو أمامها أو خلفها ، وأحب ذلك إلينا خلفها *
برهان ذلك ما رويناه آنفا في باب الصلاة على العطف من قول رسول الله ﷺ :
« الركبان خلف الجنازة ، والماشي حيث شاء منها » (١) *

ومار ويناه من طريق البخاري : نا ابو الوليد - هو الطيالسي - نا شعبة عن الأشعث ابن ابي الشفاء قال سمعت معاوية بن سويد بن مقرن عن البراء بن عازب قال : « أمرنا رسول الله ﷺ باتباع الجنازة » (٢) *

قال أبو محمد : فلفظ الاتباع لا يقع الا على التالى ، ولا يسمى المتقدم تابعا ، بل هو متبوع ، فلا ناخبر الذى ذكرنا آنفا ناخبر الذى روينا من طريق أحمد بن شعيب أنا محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ نا أبى ناهازم - هو ابن يحيى - نا سفيان ومنصور

(١) تقدم الكلام عليه في السألة رقم ٥٩٨ فارجع إليه (٢) هو في البخاري (ج ٤ ص ١٥٦)
وقد اختصره المؤلف ، وفي النسائي (ج ١ ص ٢٧٥ طبعة أولى وج ٤ ص ٥٤ طبعة ثانية)
وفيها كليهما « عن معاوية بن سمد » وهو خطأ ، فانه ليس في رواية الكتب الستة من اسمه « معاوية بن سمد » والصواب « معاوية بن سويد » كما هنا *

وزياد كلهم ذكر أنه سمع الزهري يحدث أن سالم بن عبد الله بن عمر أخبره أن أباه أخبره : « أنه رأى النبي ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان (١) يمشون بين يدي الجنائز » - : لوجب أن يكون النسي خلفها فرضاً لا يجرى غيره ، للأمر الوارد باتباعها ، ولكن هذان الخبران يثبتان أن النسي خلفها نديب ، *

ولا يجوز أن يقطع في شيء من هذا بنسخ ، لأن استعمال كل ذلك يمكن ، *
ولم يخف علينا قول جمهور أصحاب الحديث أن خبر هام هذا خطأ ، ولكننا لا تفتت
إلى دعوى الخطأ في رواية الثقة الا يبين لا يشك فيه *

وقد روينا من طريق ابن أبي شيبة نا جرير بن عبد الحميد عن سهيل بن أبي صالح
عن أبيه قال : كان أصحاب رسول الله ﷺ يمضون أمام الجنائز *
وقد جاءت آثار فيها إيجاب النسي خلفها ، لا يصح شيء منها ، لأن فيها أبا ماجد الحنفي ،
(٢) والطرح (٣) ، وعبيد الله بن زحر ، (٤) وكلهم ضمفاء . *

وفي الصحيح الذي أوردهنا كفاية ، وبشكل ذلك قال السلف . *
روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عروة بن الحارث عن زائدة بن
أوس الكندي (٥) عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبي عن أبيه قال : كنت مع علي
ابن أبي طالب في جنازة ، وعلى أخذ يدي ، ونحن خلفها ، وأبو بكر وعمر أمامها ،
فقال علي : إن فضل الماشي خلفها على الذي يمشي أمامها كفضل صلاة الجماعة على صلاة
الفرد ، وانهما ليعلمان من ذلك ما أعلم ، ولكنهما يسهلان على الناس *

(١) قوله « وعثمان يمضون » سقط من النسخة رقم (١٦) خطأ والصواب ما في النسخة
رقم (١٤) وهو الموافق للنسائي (ج ٤ ص ٥٦) (٢) اسمه عائذ بن فضلة وهو ضعيف جدا
(٣) بضم الم وتشديد الطاء المهمة وكسر الراء وآخره حاء مهمة ، وهو ابن يزيد الأسدي
(٤) عبيد الله بالتصغير ، وزحر يفتح الزاي واسكان الحاء المهمة ، وهو وتلميذه الطرح
ضيغان أيضاً ، وحديثهما عند عبد الرزاق ، نقله الزيلعي في نصب الراية (٥) زائدة
هذا لم أجده ذكره في كتب الرواة ، وهذا الأثر ذكره الزيلعي في نصب الراية (ج ١
ص ٣٥٩) من طريق عبد الرزاق كما هنا ثم قال « ورواه ابن أبي شيبة : حدثنا محمد
ابن فضل عن زيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن ابن أبي زياد قال : كنت
في جنازة . الحديث » ولم أعرف محمد بن فضل ولا شيخه زيد بن أبي زياد *

ويهذا يقول سفيان وأبو حنيفة *

ومن طريق عبد الرزاق عن أبي جعفر الرازي عن حميد الطويل قال : سمعت أنس بن مالك وقد سئل عن النسي أمام الجنائز فقال : إنما أنت مشيع ، فامش ان شئت امامها ، وان شئت خلفها ، وان شئت عن يمينها وان شئت عن يسارها *

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لمطاء : النسي وراء الجنائز خير أم امامها؟ قال لا أدري ، قال ابو محمد . قال مالك : النسي أمام افضل ، واحتج أصحابه بفعل ابي بكر ، وعمر ، وعلى قد اخبر عنهما بغير ذلك فجعلوا ظن مالك اصدق من خبر علي ! *

٦٠٦ — مسألة — ومن بلغ درهما أو ديناراً أو لؤلؤة شق بطنه عنها ، لصحة نهي رسول الله ﷺ عن إضاعة المال . ولا يجوز أن يجبر صاحب المال على أخذ غير عين ماله ، مادام عين ماله ممكنة ، لأن كل ذى حق أولى بحقه ، وقد قال رسول الله ﷺ : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام » . فلو بطل وهو حى حبس حتى يرميه ، فإن رماه ناقصاً ضمن ناقص ، فإن لم يرمه ضمن مالم يبلغ ، ولا يجوز شق بطن الحى لأن فيه قتله ، ولا ضرر فى ذلك على الميت . ولا يحل شق بطن الميت بلا معنى ، لأنه تمسدى ، وقد قال تعالى : (ولا تستدوا) *

فإن قيل : قد صح عن رسول الله ﷺ : « كسر عظم الميت ككسره حيا » * قلنا : نعم ، ولم نكسره عظما ، والقياس باطل ، ومن المحال أن يريد رسول الله ﷺ النهى عن غير كسر العظم (١) ، فلا يذكر ذلك ويذكر كسر العظم ، ولو أن امرأة شهد على من شق بطن آخر بأنه كسر عظمه لكان شاهداً زوراً ، وهم أول مخالف لهذا الاحتجاج ، ولهذا القياس ، فلا يرون القود ولا الأرض على كسر عظم الميت ، بخلاف قولهم فى عظم الحى (٢) وبالله تعالى التوفيق *

٦٠٧ — مسألة — ولومات امرأة حامل والودحى يتحرك قد تجاوز ستة أشهر فانه يشق بطنها طولا ويخرج الولد ، لقول الله تعالى : (ومن أحيها فكا كما أحيانا الناس جميعاً) . ومن تركه عمداً حتى يموت فهو قاتل نفس ، ولا معنى لقول أحد رحمه الله : تدخل

(١) فى النسخة رقم (١٤) « عن كسر غير العظم » (٢) النهى عن كسر عظم الميت إنما هو نهي بإشارة على النهى عن إيذائه ، وإن ذلك كإيذاء الحى وشق البطن للضرورة جائز كما لو كانت ضرورة لكسر العظم *

القابلة يدها فتخرجه ، لوجبين : أحدهما انه محال لا يمكن ولو فعل ذلك لمات الجنين
يقين قبل أن يخرج ، ولولا دفع العليمة المخلوقة المقدره له وجبر ليخرج لهلك بلا شك ،
والثاني أن مس فرجها لغير ضرورة حرام (١) *

٦٠٨ - مسألة - ولا يحل لأحد أن يتمني الموت لضررزل به *

روينا من طريق احمد بن شعيب : أنا قتيبة بن سعيد أنا يزيد بن زريع عن حميد
عن أنس بن مالك ان النبي ﷺ قال : « لا يتمنين أحدكم الموت لضررزل به في الدنيا
لكن ليقل : اللهم أحيني ما كانت الحياة خيراً لي وتوفني اذا كانت الوفاة خيراً لي »
ورويانه أيضاً بأسانيد صحاح من طريق أبي هريرة وخباب *

فان ذكرنا قول الله تعالى عن يوسف عليه السلام : (توفني مسلماً وألحقني بالصالحين)
فليس هذا على استمجال الموت النهي عنه ، لكن على الدعاء بأن لا يتوفاه الله تعالى اذا
توفاه إلامسلاً ، هذا ظاهر الآية الذي لا تزيد فيه *

٦٠٩ - مسألة - ويحمل النمش كما يشاء الحامل ، ان شاء من أحد قوائمه ، وان
شاء بين الممودين . وهو قول مالك ، والشافعي ، وأبي سليمان *

وقال أبو حنيفة : يحمله من قوائمه الأربع *

واحتج عمار و يمان بن أبي شيبة : نا هشيم عن يعل بن عطاء عن علي الأزدي (٢)
قال : رأيت ابن عمر في جنازة حمل (٣) بجوانب السرير الأربع ، ثم تنحى *

ومن طريق ابن أبي شيبة : نا حميد (٤) عن مندل (٥) عن جعفر بن أبي الثمرة عن
سميد بن جبير عن ابن عباس قال : ان استطعت فابدأ بالقائمة التي تلي يده اليمنى ، ثم
أطف بالسري ، وإلا فكن قرياً منها *

ومن طريق سميد بن منصور : نا حماد بن زيد عن منصور عن عبيد بن نسطاس (٦)
عن أبي عبيدة - هو ابن عبد الله بن مسعود سقال قال عبد الله - يعني أباه - : من تبع

(١) أما اخراج الولد الحي من بطن الحامل اذا ماتت فانه واجب ، وأما كيف
يخرج ؟ فهذا من شأن أهل هذه الصناعة من الأطباء والقوايل (٢) هو علي بن
عبد الله الأزدي الباري (٣) في النسخة رقم (١٦) « يحمل » (٤) هو ابن عبد الرحمن الرؤاسي
(٥) يثليث اليم واسكان النون وفتح الدال المهملة ، وهو ابن علي المعزى ، وهو ضيف من
قبل حفظه . (٦) بكسر التون واسكان السين المهملة *

جنازة فليحمل بجوانب السرير كلها ، فانه من السنة ثم يتلوع بعد إن شاء أولدع (١) *
ومن طريق سميد بن منصور : نا حبان بن علي (٢) حدثني حمزة الزيات عن بعض
أصحابه : كان عبد الله بن مسعود يداً بما من السرير على عاتقه اليمنى من مقدمه ، ثم
الرجل اليمنى ، ثم الرجل اليسرى ، ثم اليد اليسرى *

ومن طريق ابن أبي شبة عن يحيى بن سعيد - هو القطان - عن ثور عن ماسر
ابن جشيب (٣) وغيره من أهل الشام قالوا : قال أبو الدرداء من تمام أجر الجنائز أن
يشمها من أهلها ، وأن يحملها بأركانها الأربع ، وأن يحشوا في القبر *
وروي أيضاً ذلك عن الحسن *

قالوا : فقال ابن مسعود وأبو الدرداء : إنه من السنة ولا يقال : هذا إلا عن توقيف *
قال أبو محمد : أما هذا القول ففساد ، لأن من عجائب الدنيا أن يأتوا إلى قول لم
يصح عن ابن مسعود وأبي الدرداء فلا يستحيون من القطع بالكذب على رسول الله
ﷺ ببله ثم لا يلتفتون إلى قول ابن عباس الثابت عنه في قراءة أم القرآن في صلاة
الجنائز إنها السنة ، وقد صح عن النبي ﷺ تصديق قول ابن عباس هذا ، بقوله عليه السلام :
« لا صلاة لمن قرأ (٤) بأم القرآن ، ولا يحل لأحد أن يضيف إلى رسول الله ﷺ قولاً بالظن
فتبوا مقدمه من النار *

وكل هذه الروايات لا يصح منها شيء إلا عن ابن عمر *
وأما رواية ابن عباس فمن منديل وهو ضعيف *
وأما خبر ابن مسعود فتقطمان ، لأن أبا عبيدة لا يذكر من أبيه شيئاً ، وعاصم بن
جشيب غير مشهور *

وقد صح عن ابن عمر وغيره خلاف هذا *
كار و ينام طريق سميد بن منصور : نا أبو عوانة عن أبي بشر عن يوسف بن مالك
(١) رواه ابن ماجه (ج ١ ص ٢٣٢) عن حميد بن مسعدة عن حماد بن زيد باسناده ،
واسناده ثقات إلا أنه متقطع ، لأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه شيئاً (٢) بكسر الحاء المهملة
وتشديد الباء الواحدة ، وهو أخو منديل بن علي المزني ، وهو ضعيف كأخيه . (٣) بفتح الجيم
و كسر الشين المعجمة وآخره باء موحدة ، وعاصم هذا وقته ابن حبان وغيره ، فدعوى
المؤلف أنه غير مشهور لا أثر لها عند التحقيق (٤) في النسخة رقم (١٤) « يقرئ » .

(١) قال : خرجت مع جنازة عبد الرحمن بن أبي بكر فرأيت ابن عمر جاء فقام بين الرجلين في مقدم السري ، فوضع السري على كاهله ، فلما وضع ليصلي عليه خلى عنه * ومن طريق ابن أبي شيبة عن وكيع عن عباد بن منصور عن أبي المهزم (٢) عن أبي هريرة قال : من حمل الجنازة ثلاثا فقد قضى ما عليه *
فأذ ليس في حملها نص ثابت عن رسول الله ﷺ فلا اختيار في ذلك ، وكيفما حملها الحامل أجزأه (٣) *

٦١٠ - مسألة - ويصلى على الميت التائب بامام وجماعة ،
فدعى رسول الله ﷺ على النجاشي رضي الله عنه - ومات بأرض الحبشة - وصلى معه أصحابه عليه صفوا ، وهذا إجماع منهم لا يجوز تصديه *
٦١١ - مسألة - ويصلى على كل مسلم ، ير ، أو فاجر ، مقتول في حد ، أو في حراية ، أو في بني ، ويصلى عليهم الامام وغيره ، وكذلك على المبتدع مالم يبلغ الكفر ، وعلى من قتل نفسه ، وعلى من قتل غيره ، ولو أنه شر من على ظهر الأرض ، اذا مات مسلماً *
لموم أمر النبي ﷺ بقوله : «صلوا على صاحبكم» والسلام صاحب لنا ، قال تعالى : (أما المؤمنون اخوة) وقال تعالى : (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض) فمن منع من الصلاة على مسلم فقد قال قولا عظيما ، وإن الفاسق لا حوج الى دعاء إخوانه المؤمنين من الفاضل المرحوم *

وقد قال بعض المخالفين : ان رسول الله ﷺ لم يصل على ماعز *
قلنا : نعم ، ولم نقل ان فرضا على الامام أن يصل على من رجم ، انما قلنا : له ان يصل عليه كسائر الموتى ، وله ان يترك كسائر الموتى ، ولا فرق . وقد أمرهم عليه السلام بالصلاة عليه ، ولم يخص بذلك من لم يرجه ممن رجمه *
وقدرو ينامن طريق أحمد بن شبيب : أنا عبيد الله بن سعيد نا يحيى - هو ابن سعيد القطان -

(١) بفتح الهاء لا غير ، كلمة اعجمية ، ومن ضبطه بكسر الهاء فقد أخطأ جدا وقد تقدم لفظه ماهك في آخر صحيفة ١٦٨ سهوا (٢) بفتح الهاء وتشديد الزاي المفتوحة ، وضبطه في التقریب بتشديد الزاي المكسورة ، وضبطه في المتن بتشديد الزاي المفتوحة ، وكلاهما خطأ ، والصواب ما ذكرنا كما ضبطه في المشتبه والقاموس ، واسمه يزيد بن سفيان ، وهو ضعيف جداً . (٣) في النسخة رقم (١٦) «أجر» بدل «أجزأه»

عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن يحيى بن جبان (١) عن أبي عمرة (٢) عن زيد بن خالد الجهني ، قال : « مات رجل بخير ، فقال رسول الله ﷺ : صلوا على صاحبكم ، إنه قد غل في سبيل الله ، قال ففتشنا متاعه ، فوجدنا خرزاً من خرز يهود ، لا يساوي (٣) درهماين * »
قال أبو محمد : وهؤلاء الخفيفيون والمالكيون - المخالفون لنا في هذا المكان - لا يرون امتناع النبي ﷺ من الصلاة على النال حجة في المنع من أن يصلي الإمام على النال فمن أين وجب عندهم أن يكون تركه عليه السلام أن يصلي على ما عثر حجة في المنع من أن يصلي على المرحوم الإمام ؟ وكلاهما ترك وترك ! إن هذا لمعجب ! فكيف وقد صح أن رسول الله ﷺ صلى على من رجم *

كما روينا من طريق أحمد بن محمد بن شبيب : أنا إسماعيل بن مسعود (٤) ناخدا - هو ابن الحارث - نا هشام - هو الدستوائي - عن يحيى - هو ابن أبي كثير - عن أبي قلابة عن أبي الهلب عن عمران بن الحصين : « أن امرأة من جينة أتت إلى (٥) رسول الله ﷺ فقالت : إني زينت - وهي حبلى - فدفعها إلى وليها ، وقال له : أحسن إليها ، فإذا وضعت فأتني بها ، فلما وضعت جاء بها ، فأمر بها فشكت عليها ثيابها ، ثم رجمها ، ثم صلى عليها ، فقال له عمر : تصلى (٦) عليها وقد زنت ؟ قال : لقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتهم ، وهل وجدت أفضل من أن جادت بنفسها » (٧) *

فقد صلى عليه السلام على من رجم *

فإن قيل : تابت قلنا : وما عثر تاب أيضاً ولا فرق *

والمعجب كله من منهم الإمام من الصلاة على من أمر برجمه ، ولا ينعون التوليد للرجم من الصلاة عليه : فإين القياس لودروا ما القياس ؟ *

(١) يفتح الحاء المهملة : وضبطه في النسخة رقم (١٤) بكسر ها وهو تصحيف (٢) هو مولى زيد بن خالد . (٣) في النسائي (ج ٤ ص ٦٤) « ما يساوي » (٤) في النسخة رقم (١٦) « اسمعيل بن محمود » وهو خطأ ، والتصحيح من النسخة رقم (١٤) ومن النسائي (ج ٤ ص ٦٣) (٥) في النسائي بخلف « إلى » (٦) في النسائي « أتصلى » (٧) في النسخة رقم (١٦) « أفضل من أن جاءت بنفسها » وما هنا هو الموافق للنسخة رقم (١٤) والنسائي ، إلا أن فيه زيادة في آخره « فله عز وجل »

وروينا عن علي بن أبي طالب : أنه إذ رجم شراحة (١) المموانية قال لأولياها
اصنوا يا كما تصنعون بموتاكم *

وصح عن عطاء أنه يصلي على ولد الزنا ، وعلى أمه ، وعلى التلاعين ، وعلى الذي
يقاد منه ، وعلى المرجوم ، والذي يفر من الزحف فيقتل ، قال عطاء : لا أدع الصلاة على
من قال (٢) لا إله إلا الله ، قال تعالى : (من بعد ما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم) قال
عطاء : فمن يعلم أن هؤلاء من أصحاب الجحيم ؟ قال ابن جريج : فسألت عمر و بن دينار
فقال : مثل قول عطاء *

وصح عن إبراهيم النخعي أنه قال : لم يكونوا يحجبون الصلاة عن أحد من أهل القبلة ،
والذي قتل نفسه يصلي عليه ، وأنه قال : السنة أن يصلي على المرجوم . فلم يخص إماما
من غيره *

وصح عن قتادة : صل على من قال لا إله إلا الله ، فان كان رجلا سوء جدا فقل : اللهم
اغفر للمسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات . ما أعلم أحدا من أهل العلم اجتنب الصلاة
على من قال : لا إله إلا الله *

وصح عن ابن سيرين : ما أدركت أحدا يتأثم من الصلاة على أحد من أهل القبلة *
وصح عن الحسن أنه قال : يصلي على من قال لا إله إلا الله وصلى إلى القبلة ، انما
هي شفاعة *

ومن طريق وكيع عن أبي هلال عن أبي غالب قلت لأبي أمامة الباهلي : الرجل يشرب
الخمر ، أبصلي عليه ؟ قال : نعم ، لعله اضطلع مرة على فراشه فقال : لا إله إلا الله ، فغفر له *
وعن ابن مسعود : أنه سئل عن رجل قتل نفسه : أبصلي عليه ؟ فقال : لو كان يعقل
ما قتل نفسه *

وصح عن الشعبي : أنه قال في رجل قتل نفسه : مات فيكم مذكزا وكذا أبوج
إلى استغفاركم منه *

وقد روينا في هذا خلافا من طريق عبد الرزاق عن أبي معشر عن محمد بن كعب عن
ميمون بن مهران : أنه شهد ابن عمر صلى على ولد زنا ، فقيل له : إن أبا هريرة لم يصل
عليه ، وقال : هو شر الثلاثة . فقال ابن عمر : هو خير الثلاثة *

(١) بالشين المعجمة والراء المهملة المفتوحة وهي التي اعترفت فجعلها على ثم

رجها ، وقصتها مشهورة (٢) في النسخة رقم (١٤) « يقول » *

وقد رويناه من طريق وكيع عن الفضيل بن غزو ان عن نافع عن ابن عمر : أنه كان لا يصلى على ولد زنا ، صغير ولا كبير *
ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري أنه قال له : لا يصلى على المرجوم ، ويصلى على الذى يقاد منه ، إلا من أقيد منه فدرجهم . فلم يخص الزهري إماما من غيره *
وأما الصلاة على أهل المعاصي فأنعم لمن منع من ذلك سلفا من صاحب أو تابع فى هذا القول *

وقولنا هذا هو قول سفيان ، وابن أبي ليلى ، وأبى حنيفة ، والشافعى ، وأبى سليمان *
قال أبو محمد : لقد رجانا الله تعالى فى العفو والجنة حتى نقول : قد فرنا ، ولقد خوفنا عز وجل حتى نقول : قد هلكنا ، إلا أننا على يقين من أن لا خلود على مسلم فى النار ، وإن لم يفعل خيرا قط غير شهادة الاسلام بقلبه ولسانه ، ولا امتنع من شر قط غير الكفر ، ولعله قد تاب من هذه صفته قبل موته ، فسبق المجتهدين ، أو لعل له حسنات لا نعلمها ، تقمر سيئاته . فمن صلى على من هذه صفته ، أو على ظالم للمسلمين متبلغ فيهم ، أو على من له قبله مظالم لا يريد أن يفرها له : - فليدعه كما يدعوا لغيره ، وهو يريد بالمغفرة والرحمة ما يؤل إليه أمره بعد القصاص ، وليقل : اللهم خذنى بحقي منه *

٦١٢ - مسألة - عيادة مرضى المسلمين فرض - ولو مرة - على الجار الذى لا يشق عليه عيادته ، ولا يخص مرضاً من مرض *

روينا من طريق البخارى : نا محمد هو ابن يحيى الذهلى - نا عمرو بن أبى سلمة عن الأوزاعي أخبرنى ابن شهاب أخبرنى سميد بن السيب أن أبا هريرة قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : « حق المسلم على المسلم خمس : رد السلام ، وعيادة المريض ، واتباع الجنائز ، وإجابة الدعوة ، وتشميت العاطس » *

ومن طريق أبى داود : نا عبد الله بن محمد التميمي نا حجاج بن محمد عن يونس بن أبى اسحاق السبيعي عن أبيه عن زيد بن أرقم قال : « عادنى رسول الله ﷺ من وجع كان بطني » *

وقد عاد رسول الله ﷺ عمه أبا طالب (١) *
ومن طريق أبى داود : نا سليمان بن حرب نا حماد هو ابن سلمة - عن ثابت البناني

(١) وذلك اذ عرض عليه الاسلام ، وقصته مشهورة ، انظرها فى صحيح مسلم (ج ١ ص ٢٣ و ٢٤) وغيره من الكتب المؤلفة فى السير وغيره

عن أنس : « أن غلاماً من اليهود مرض ، فأتاه النبي ﷺ يموءه ، فقمع عند رأسه ، فقال له : أسلم ، فنظر الى أبيه وهو عند رأسه ، فقال : أطع أبا القاسم ، فأسلم ، فقام النبي ﷺ وهو يقول : الحمد لله الذي اتقذه من النار »
 فميادة الكافر فعل حسن *

٦١٣ - مسألة - ولا يحمل ان يهرب أحد عن الطاعون اذا وقع في بلد هو فيه ، ومباح له الخروج لسفره الذي كان يخرج فيه لولم يكن الطاعون ، ولا يحمل الدخول الى بلد فيه الطاعون لمن كان خارجاً عنه حتى يزول *

والطاعون هو الموت الذي يكثر في بعض الأوقات كثرة خارجة عن المهود *
 لما روينا من طريق مالك عن ابن شهاب عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد الخطابي عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن عبد الله بن عباس (١) قال قال عبد الرحمن بن عوف : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « اذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه ، واذا وقع في أرض وأتم فيها (٢) فلا تخرجوا (٣) فراراً منه » *

قال أبو محمد : فلم ينه عليه السلام عن الخروج الا بنية الفرار منه فقط *
 وقدر وينا عن عائشة رضي الله عنها اباحة الفرار عنه ، ولا حجة في أحد مع رسول الله ﷺ *

٦١٤ - مسألة - ونستحب تأخير الدفن ولو يوماً وليلة ، ما لم يخف على الميت التنثير ، لاسباب من توقع أن يفي عليه ، وقد مات رسول الله ﷺ يوم الاثنين ضحوة ، ودفن في جوف الليل من ليلة الأربعاء *

وروينا من طريق وكيع عن صفيان عن سالم الخياط عن الحسن قال : ينتظر بالمصوق ثلاثاً *

٦١٥ - مسألة - ويجمل الميت في قبره على جنبه اليمين ، ووجهه قبالة القبلة ، ورأسه ورجلاه الى يمين القبلة ويسارها ، على هذا جرى عمل أهل الاسلام من عهد رسول الله ﷺ الى يومنا هذا ، وهكذا كل مقبرة على ظهر الأرض *

٦١٦ - مسألة - وتوجيه الميت الى القبلة حسن ، فان لم يوجه فلا حرج . قال الله تعالى

(١) في الموطأ (ص ٣١١) « عبد الله بن عياش » وهو خطأ (٢) هو في الموطأ وصحيح مسلم عن مالك (ج ٢ ص ١٨٨) « واذا وقع بأرض وأتم بها » (٣) في النسخة رقم (١٦) « فلا تخرجوا عنها » وزيادة « عنها » ليست في النسخة رقم (١٤) ولا في الموطأ ولا في مسلم *

(فأيتا تولوا فم وجه الله) ولم يأت نص بتوجهه الى القبلة *

روينا من طريق عبد الرزاق عن سفیان الثوري عن جابر قال : سألت الشعبي عن الميت توجهه الى القبلة ؟ فقال : إن شئت فوجهه ، وإن شئت فلا توجهه ، ولكن اجعل القبر الى القبلة ، قبر رسول الله ﷺ وقبر أبي بكر وقبر عمر الى القبلة *

ومن طريق عبد الرزاق عن سفیان الثوري وابن جريج عن اسماعيل بن أمية أن رجلا دخل على سميد بن السيب قال ابن جريج : حين حضره الموت وهو مستلق - فقال : وجهه الى القبلة ، فغضب سميد وقال : ألسنت الى القبلة ؟ *

٦١٧ - مسألة - وجائز أن تنسل المرأة زوجها ، وأم الولد سيدها ، وإن انقضت العدة بالولادة ، ما لم تنكحها ، فإن نكحنا لم يحل لها غسله إلا كالأجنبيات *

وجائز للرجل أن يفصل امرأته وأم ولده وأمه ، ما لم يتزوج حريمها أو يستحل حريمها بالملك ، فإن فعل لم يحل له غسلها *

وليس للأمة أن تنسل سيدها أصلا ، لأن ملكها بعوته انتقل الى غيره *

برهان ذلك قول الله تعالى : (ولكم نصف ما ترك أزواجكم) فسبها زوجة بعد موتها ، وهي - إن كانا مسلمين - امرأتها في الجنة ، وكذلك أم ولدها وأمه ، وكان حلالا له رؤية أبدانهم في الحياة وتقبيلهم ومسهم ، فكل ذلك باق على التحليل ، فمن ادعى تحريم ذلك بالموت فقله باطل إلا بنص ، ولا سبيل له اليه *

وأما إذا تزوج حريمها أو ملكها أو تزوجت هي - : فحرام عليه الاطلاع على بدنيها مما ، لأنه جمع بينها ، وكذلك حرام على المرأة التلذذ برؤية بدن رجلين معا *

وقولنا هو قول مالك ، والشافعي ، وأبي سليمان *

وقال أبو حنيفة : تنسل المرأة زوجها ، لأنها في عدة منه ، ولا يفصلها هو *

روينا من طريق ابن أبي شيبة عن معمر (١) بن سليمان الرقي عن حجاج عن داود ابن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس قال : الرجل أحق بفصل امرأته *

ومن طريق حماد بن سلمة عن الحجاج بن أرطاة عن عبد الرحمن بن الأسود قال : اني لأغسل نسائي ، وأحول يميني وبين امهاتهن وبناتهن واخواتهن *

(١) معمر . بضم الميم وفتح العين المهملة وتشديد الميم المفتوحة وآخره راء ، وفي النسخة

رقم (١٦) «مستمر» وهو خطأ *

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري سمعت حماد بن أبي سليمان يقول : إذا ماتت المرأة مع القوم فالرأة تفصل زوجها والرجل امرأته *

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي الشثاء - هو جابر بن زيد - قال : الرجل أحق أن يفصل امرأته من أخيها *

ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن عبد الكريم عن عطاء بن أبي رباح قال : يفصلها زوجها إذا لم يجد من يفصلها *

ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن عمرو بن عبيد عن الحسن البصري قال : يفصل كل واحد صاحبه - يعني الزوج والزوجة - بعد الموت *

ومن طريق وكيع عن الربيع عن الحسن قال : لا بأس أن يفصل الرجل أم ولده *
ومن طريق ابن أبي شيبة : نا أبو اسامة عن عوف - هو ابن أبي جملة - : أنه شهد قسامة بن زهير (١) وأشياخا أدركوا عمر بن الخطاب وقد أتاها رجل فاجبرهم أن امرأته ماتت فأمرته أن لا يفصلها غيره ، ففصلها ، فامتنع أحد أنكر ذلك *

وروينا أيضا من طريق سليمان بن موسى أنه قال : يفصل الرجل امرأته *
وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف : إذا ماتت المرأة مع رجال ليس فيهم امرأة فإن زوجها يفصلها *

والحنفيون يعظمون خلاف صاحب الذي لا يعرف له منهم مخالف ، وهذه رواية عن ابن عباس لا يعرف له من الصحابة مخالف ، وقد خالفوه *

وقد روي أيضا عن علي : أنه غسل فاطمة مع أسماء بنت عيسى *
فاغترضوا على ذلك برواية لا تنصح : أنها رضى الله عنها اغتسلت قبل موتها وأوصت أن لا تحرك ، فدفنت بذلك الفسل (٢) *

وهذا عليهم لالهم ، لأنهم قد خالفوا في هذا أيضا عليا وفاطمة بحضرة الصحابة *
فان ذكرنا ما روي من طريق ابن أبي شيبة عن حفص بن غياث عن ليث عن يزيد

(١) بفتح القاف وتخفيف السين المهملة ، وهو تابعي قديم أدرك عمر بن الخطاب ، وقيل أدرك النبي ﷺ ، وليست له حجة ، وأخطأ صاحب القاموس فزعم أنه صحابي . وفي النسخة رقم (١٦) «مسلمة بن زهير» وهو خطأ (٢) لم أر هذه الرواية ، ولها من مفتريات الشيعة ، وغسل الميت إنما يجب بعد موته ، فالنفل قبله لا يسقطه ، ومعاذ الله أن تأمر فاطمة رضي الله عنها بهذا .

ابن أبي سليمان (١) عن مسروق قال : ماتت امرأة لعمر ، فقال : أنا كنت أولى بها إذ كانت حية ، فأما الآن فأنتم أولى بها *

فلا حجة لهم فيه ، لأنه إنما خاطب بذلك أولياءها في إدخالها القبر والصلاة عليها ، ولا خلاف في أن الأولياء لا يجوز لهم غسلها ، ودليل ذلك أنه بلفظ خطاب المذكر ، ولو خاطب النساء لقال أنتن أولى بها ، وعمر لا ياجن *

٦١٨ — مسألة — فلو مات رجل بين نساء لارجل معهن ، أو ماتت امرأة بين رجال لانساء معهم — : غسل النساء الرجل وغسل الرجال المرأة على ثوب كثيف ، يصب الماء على جميع الجسد دون مباشرة اليد ، لأن الفسل فرض كما قدمنا ، وهو ممكن كما ذكرنا بلا مباشرة ، فلا يحل تركه ، ولا كراهة في صب الماء أصلا . والله تعالى التوفيق *

ولا يجوز أن يعوض التيمم من الفسل إلا عند عدم الماء فقط . والله تعالى التوفيق *
وروينا أثرأ فيه أبو بكر بن عياش عن مكحول أن رسول الله ﷺ قال : «يعمان» وهذا مرسل ، وأبو بكر بن عياش ضعيف فهو ساقط *
ومن قال بقولنا هذا طائفة من العلماء *

روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر بن الزهري وقائدة قالا جميعا : نفسل وعليها الثياب ، يعنينا في المرأة تموت بين رجال لا امرأة معهم *
ومن طريق حماد بن سلمة عن حميد وزيد الأعلم والحجاج ، قال حميد وزيد عن الحسن ، وقال الحجاج عن الحكم بن عتيبة ، قالا جميعا — في المرأة تموت مع رجال ليس معهم امرأة — : أنها يصب عليها الماء من وراء الثياب *
والمعجب أن القائلين أنها تيمم فروا من المباشرة خلف ثوب وأباحوها على البشرة وهذا جهل شديد . والله تعالى التوفيق *

٦١٩ — مسألة — ولا ترفع اليدين في الصلاة على الجنازة الا في أول تكبيرة فقط ، لأنه لم يأت برفع الأيدي فيها عدا ذلك نص . وروى مثل قولنا هذا عن ابن مسعود وابن عباس . وهو قول أبي حنيفة ، وسفيان . وصح عن ابن عمر رفع الأيدي لكل تكبيرة . ولقد كان يلزم من قال بالقياس أن يرفضها في كل تكبيرة ، قياسا على التكبيرة الأولى (٢)

(١) في النسخة رقم (١٤) «زيد بن أبي سليمان» وهو خطأ (٢) هنا بحاشية النسخة رقم (١٤) مانصه : «وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه كان لا يرفع يديه في صلاة الجنازة الا في أول تكبيرة . قال الدارقطني : نا محمد بن غنم وعثمان بن أحمد الدارقطني نا محمد بن

٦٢٠ مسألة— وإن كانت أظفار الميت وافرة وأشار به وافياً أوعاته أخذ كل ذلك، لأن النص قد ورد ووصح بأن كل ذلك من الفطرة، فلا يجوز أن يجهز الرى به تعالى الاعلى الفطرة التى مات عليها *

وروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثورى عن خالد الحذاء عن أبى قلابه: ان سعد بن أبى وقاص حلق عانة ميت *
وهم يعظمون مخالفة الصاحب الذى لا يعرف له مخالف من الصحابة رضى الله عنهم، وهذا صاحب لا يعرف له منهم مخالف *

وعن عبد الرزاق عن معمر عن الحسن فى شعر عانة الميت إن كان وافرأ، قال: يؤخرنه *
واحج بعضهم بأن قال: فان كان أظف لم يخن؟ *
قلنا: نعم، فكان ماذا؟ واختان من الفطرة *
فان قيل: فأتى لاترون أن يظهر للجناية ان مات مجنبا، ولا للصبي إن مات حائضا، ولا ليوم الجمعة ان مات يوم الجمعة، فما الفرق؟ *

قلنا. الفرق ان هذه الأغسال مأمور بها كل أحد فى نفسه، ولا تنزى من لا يخطب، كالجنون، والنمى عليه، والصغير، وقد سقط الخطاب عن الميت *
وأما قص الشارب، وحلق العانة، والأباط، واختان ظنص جاءنا بأنها من الفطرة، ولم يؤمر بها المرء فى نفسه، بل الكل مأمورون بها، فيعمل ذلك كله بالجنون، والنمى عليه، والصغير *

٦٢١ مسألة— ويدخل الميت القبر كيف أمكن، إمامن القبلة أو من دبر القبلة

سليمان بن الحارث نا اسمعيل بن أبان الوراق نا ابن يعلى عن يزيد بن سنان عن زيد ابن أبى أنيسة عن الزهرى عن سميد بن المسيب عن ابى هريرة قال: كان رسول الله ﷺ إذا صلى على الجنائز رفع يديه فى أول تكبيرة، ثم وضع يده اليمنى على اليسرى، وهذا الحديث فى سنن الدار قطنى (ص ١٩٢)، وروى الترمذى نحوه، عن القاسم بن دينار عن اسمعيل بن أبان الوراق باسناده (ج ١ ص ١٢٧ طبع الهند) وقال: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه». وهذا الحديث ضعيف، فى استاده يحيى بن يعلى الأسلى، وهو ضعيف مضطرب الحديث، ويزيد بن سنان أبو فرة الهاوى، وهو اضعفن ابن يعلى، بل هو منكر الحديث، فلا جدى كيف يميز كاتب هذه الحاشية بقبول هذا الاثر؟ *

أومن قبل رأسه أومن قبل رجله ، اذ لانص في شيء من ذلك *
وقد صح عن علي أنه أدخل يزيد بن المكف (١) من قبل القبلة *
وعن ابن الحنفية : أنه أدخل ابن عباس من قبل القبلة *
وصح عن عبد الله بن زيد الأنصاري صاحب رسول الله ﷺ : أنه أدخل الحارث
الخثاري (٢) من قبل رجل القبر *

و روى قوم مراسلات لانص في ادخال النبي ﷺ *
فمن ابراهيم التيمي : انه عليه السلام أدخل من قبل القبلة *
وعن ربيعة وبجي بن سعيد وأبي الزناد وموسى بن عقبة : انه عليه السلام ادخل
من قبل الرجلين *
و كل هذا لمصح لم تقم به حجة في الوجوب ، فكيف وهو لا يصح ؛ لأنه ليس
فيه منع مما سواه *

٦٢٢ — مسألة — ولا يجوز التراحم على النمش ، لأنه بدعة لم تكن قبل ، وقد
أمر رسول الله ﷺ بالرفق *
روينا من طريق مسلم : نا محمد بن المني نا يحيى بن سعيد القطان عن سفيان
الثوري نا منصور بن المعتمر عن عيم بن سلمة عن عبد الرحمن بن هلال عن جرير بن عبد الله
عن النبي ﷺ قال : « من يحرم الرفق يحرم الخير » *
ومن طريق وكيع عن الربيع عن الحسن : أنه كره التراحم على السرير ، وكان اذا
رآهم يزدحمون قال : أولئك الشياطين *

ومن طريق وكيع عن همام عن قتادة : أنه قال : شهدت جنازة فيها أبو السوار -
هو حريث بن حسان المدوي (٣) - فازدحموا على السرير ، فقال أبو السوار : أترون
هؤلاء أفضل أو أصحاب محمد ﷺ ؟ كان الرجل منهم اذا رأى محملاً حل ، والاعتزل
ولم يؤذ أحداً *

(١) سبق بيانه في المسألة ٥٧٣ (٢) هو الحارث بن عبد الله الأعور المحدثي ،
وخارف - بالخاء المعجمة والراء والفاء - بطن من ممدان (٣) أبو السوار - بفتح السين
المهملة وتشديد الواو - وحريث : بالتصغير ، وجزم ابن سعد بأن اسمه « حسان بن
حريث المدوي » وهو الصواب ، وأما حريث بن حسان فانه شيباني صحابي *

٦٢٣ - مسألة - ومن فاته بعض التكبيرات على الجنائز كبر ساعة ياق، ولا ينتظر تكبير الامام، فاذا سلم الامام أتم هو ما بقى من التكبير، يدعو بين تكبيرة وتكبيرة كما كان يفعل مع الامام، لقول رسول الله ﷺ فيمن أتى الى الصلاة ان يصلي ما أدرك ويتم فاقته، وهذه صلاة، وما عدا هذا فقول فاسد لا دليل على صحته، لامن نص ولا قياس ولا قول صاحب. والله تعالى التوفيق ﴿تم كتاب الجنائز من كتاب المحلى والمحدث رب العالمين﴾ *

﴿كتاب الاعتكاف﴾

الاعتكاف هو الاقامة في المسجد بنية التقرب الى الله عز وجل ساعة فافوقها، ليلاً أو نهاراً *
٦٢٤ - مسألة - ويجوز اعتكاف يوم دون ليلة وليلة دون يوم، وما أحب الرجل أو المرأة برهان ذلك قول الله تعالى: (ولا تبأثر وهن وأتم عاكفون في المساجد) *
ورويان من طريق مالك عن يزيد بن عبد الله بن الهادي عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التيمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي سعيد الخدري: «ان رسول الله ﷺ كان يعتكف العشر الأوسط من رمضان، وانه عليه السلام قال - من كان اعتكف معي فليعتكف العشر الآخر» *

فالقرآن تزل بلسان عربي مبين، وبالمرية خاطبنا رسول الله ﷺ، والاعتكاف في لغة العرب الاقامة، قال تعالى: (ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون) بمعنى مقيمون متعبدون لها، فاذا لاشك في هذا فكل اقامة في مسجد لله تعالى بنية التقرب اليه اعتكاف وعكوف، فاذا لاشك في هذا، فلا اعتكاف يقع على ما ذكرنا مما قل من الأزمان أو أكثر اذا لم يخص القرآن والسنة عدداً من عدد، ولا وقتاً من وقت، ومدعى ذلك غلط، لأنه قائل بلا برهان *

والا اعتكاف فعل حسن، قد اعتكف رسول الله ﷺ وأزواجه وأصحابه رضي الله عنهم بعده والتابعون *

ومن قال بجمل هذا طائفة من السلف *

كما أنا محمد بن سعيد بن نبات أنا محمد بن عبد البصري ناظم بن أصبغ ناظم بن عبد السلام الحنفي ناظم بن المتي نا عبد الرحمن بن مهدي عن زائدة عن عمران بن أبي مسلم عن سويد بن غفلة قال: من جلس في المسجد وهو طاهر فهو عاكف فيه، ما لم يحدث *
ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال سمعت عطاء بن أبي رباح يخبر عن يلى

ابن أمية قال : إني لأمكث في المسجد ساعة وما أمكث إلا لأعتكف ، قال عطاء : حسبت أن صفوان بن يحيى أخبرني ، قال عطاء : هو اعتكف ما أمكث فيه ، وإن جلس في المسجد احتساب أطير فهو متكف ، وإلا فلا *

قال أبو محمد : يعلى صاحب ، وسو يلمن كبار التابعين ، أفتى أيام عمر بن الخطاب ، ولا يعرف ليعلى في هذا مخالف من الصحابة *

فان قيل : قد جاء عن عائشة ، و ابن عباس ، و ابن عمر : لا اعتكف إلا بصوم ، و هذا خلاف لقول يعلى *

قلنا : ليس كما تقول ، لأنه لم يأت قط ممن ذكرت لا اعتكف أقل من يوم كامل ، إنما جاء عنهم أن الصوم واجب في حال الاعتكف فقط ، ولا يجتمع أن يعتكف المرء على هذا ساعة في يوم هو فيه صائم ، وهو قول محمد بن الحسن ، فبطل ما أوهمهم به * وقوله تعالى : (وأتموا كفون في المساجد) فلم يخص تعالى مدة من مدة ، وما كان ربك نسيا *

ومن طريق مسلم : نازهير بن حرب نا يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله - هو ابن عمر - قال أخبرني نافع عن ابن عمر قال : «قال عمر : يا رسول الله ، إني نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام ، قال : فأوف بنذرك » *

فهذا عموم منه عليه السلام بالأمر بالوفاء بالنذر في الاعتكف ، ولم يخص عليه السلام مدة من مدة ، فبطل قول من خالف قولنا . و الحمد لله رب العالمين *

وقولنا هذا هو قول الشافعي وأبي سليمان *

وقال أبو حنيفة : لا يجوز الاعتكف أقل من يوم *

وقال مالك : لا اعتكف أقل من يوم وليلة ، ثم رجع وقال : لا اعتكف أقل من عشر ليال ، وله قول : لا اعتكف أقل من سبع ليال ، من الجمعة الى الجمعة وكل هذا قول بلا دليل *

فان قيل : لم يعتكف رسول الله ﷺ أقل من عشر ليال *

قلنا : نعم ، ولم يمنع من أقل من ذلك ، وكذلك أيضا لم يعتكف قط في غير مسجد المدينة ، فلا تميزوا الاعتكف في غير مسجده عليه السلام ، ولا اعتكف قط إلا في رمضان وشوال ، فلا تميزوا الاعتكف في غير هذين الشهرين *

والاعتكف في فعل خير ، فلا يجوز المنع منه إلا بنص وارد بالمنع : وبالله تعالى التوفيق

فان قالوا : قسنا على مسجده عليه السلام سائر المساجد *

قبل لهم : فقيسوا على اعتكافه عشراً أو عشرين مادون العشر وما فوق العشرين ، اذ ليس منها ساعة ولا يوم إلا وهو فيه متكف *

٦٢٥ — مسألة وليس الصوم من شروط الاعتكاف ، لكن إن شاء المتكف صام وإن شاء لم يصم *

واعتكف يوم الفطر ويوم الأضحي وأيام التشريق حسن . وكذا لك اعتكاف ليلة بلا يوم ويوم بلا ليلة *

وهو قول الشافعي ، وأحمد بن حنبل ، وأبي سليمان ، وهو قول طائفة من السلف *
روينا من طريق سعيد بن منصور : نا عبد العزيز بن محمد - هو الدر اوردى - عن أبي سهيل بن مالك قال : كان على امرأة من أهلى اعتكاف ، فسألت عمر بن عبد العزيز فقال : ليس عليها صيام إلا أن تجمله على نفسها ، فقال الزهرى : لا اعتكاف إلا بصوم ، فقال له عمر : عن النبي ﷺ قال : لا ، قال . فمن أبى بكر ؟ قال . لا ، قال . فمن عمر ؟ قال . لا ، قال . فأظنه قال : فمن عثمان ؟ قال : لا قال أبو سهيل . فقلت طأوساً وعطاء فسألتهما ، فقال طأوس : كان فلان لا يرى عليها صياماً إلا أن يجمله على نفسها ، وقال عطاء : ليس عليها صيام إلا أن يجمله على نفسها *

وبه الى سعيد : فاجاب بن على نا ليش عن الحكم عن مقسم أن علياً وابن مسعود قالوا جميعاً المعتكف ليس عليه صوم إلا أن يشترط ذلك على نفسه *

واختلف فى ذلك عن ابن عباس ، كما حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن محمد القلى نا محمد بن أحمد الصواف نا بشر بن موسى بن صالح بن حميرة نا أبو بكر الحميدى (١) نا عبد العزيز بن محمد الدر اوردى نا أبو سهيل بن مالك قال اجتمعت أنا وابن شهاب عند عمر بن عبد العزيز ، وكان على امرأتى اعتكاف ثلاثى المسجد الحرام ، فقال ابن شهاب : لا يكون اعتكاف إلا بصوم ، فقال له عمر بن عبد العزيز : أمن رسول الله ﷺ قال : لا ، قال : فمن أبى بكر ؟ قال : لا ، قال : فمن عمر ؟ قال : لا ، قال : فمن عثمان ؟ قال : لا ، قال أبو سهيل : فأنصرفت فقلت طأوساً ، وعطاء فسألتهما عن ذلك ، فقال طأوس : كان ابن عباس لا يرى على المتكف صياماً إلا أن يجمله على نفسه ، قال عطاء : ذلك رأى *

(١) هو أبو بكر عبد الله بن الزبير القرشى الأسدى الحميدى الحافظ الفقيه

ومن طريق وكيع عن شعبة عن الحكم بن عتيبة عن ابراهيم النخعي قال : المتكف ان شاء لم يصم *

ومن طريق ابن أبي شيبة : ناعبة عن سميد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن قال : ليس على المتكف صوم الا ان يوجب ذلك على نفسه *

وقال أبو حنيفة وسفيان والحسن بن حي ومالك والليث . لا اعتكاف إلا بصوم ، وصح عن عروة بن الزبير والزهري *

وقد اختلف فيه عن طاوس وعن ابن عباس ، وصح عنهما كلا الأمرين *

كتب الى داود بن بابشاذ بن داود المصرى قال نا عبد الغنى بن سميد الحافظ نا هشام بن محمد بن قرة الرعيني نا أبو جعفر الطحاوى نا الربيع بن سليمان المؤذن نا ابن وهب عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس وابن عمر . لا اعتكاف الا بصوم *

وروى عن عائشة . لا اعتكاف إلا بصوم *

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن حبيب بن ابي ثابت عن عطاء عن عائشة أم المؤمنين قالت : من اعتكف فطليه الصوم *

قال أبو محمد . شنب من قلد القائلين بأنه لا اعتكاف الا بصوم بأن قالوا . قال الله تعالى : (فَالَّذِينَ بَشَرُوا بِيَوْمِهِمْ أَنَّهُمْ لَهُمْ كَفْونٌ فِى الْمَسَاجِدِ) قالوا : فذكر الله تعالى الاعتكاف اثر ذكره للصوم ، فوجب ان لا يكون الاعتكاف الا بصوم *

قال أبو محمد : ما سمع بأقبح من هذا التحريف لكلام الله تعالى والاقحام فيه ما ليس فيه ؛ وما علم قط ذو تمييز أن ذكر الله تعالى شريعة إثر ذكره أخرى موجه عقد احداها بالأخرى *

ولا فرق بين هذا القول وبين من قال : بل لما ذكر الصوم ثم الاعتكاف وجب أن لا يجرى صوم إلا باعتكاف *

فان قالوا : لم يقل هذا أحد *

قلنا . فقد أقرتم بصحة الاجماع على بطلان حججكم ، وعلى ان ذكر شريعة مع ذكر أخرى لا يوجب ان لا تصح احداها الا بالأخرى *

وأبضا . فان خصومنا مجمعون على أن المتكف هو بالليل متكف كما هو بالنهار ، وهو بالليل غير سائم ، فلو صح لهم هذا الاستدلال لوجب ان لا يجرى الاعتكاف الا

بالتار الذي لا يكون الصوم الا فيه فبطل تعوهم بايراد هذه الآفة ، حيث ليس فيها شىء .
ماموهوا به ، لا ينص ولا بدليل *

وذكر وماروينا من طريق أبى داود قال . نا أحمد بن ابراهيم نا أبو داود هو
الطياالى - نا عبد الله بن بديل (١) عن عمرو بن دينار عن ابن عمر قال : « ان عمر
جمل عليه في الجاهلية ان يعتكف ليلة أو يوما عند الكعبة ، فسأل النبي ﷺ ، فقال :
اعتكف وصم » *

قال أبو محمد . هذا خبر لا يصح ، لأن عبد الله بن بديل مجهول (٢) ، ولا يعرف هذا
الخبر من مسند عمرو بن دينار أصلا ، ومانرف لعمرو بن دينار عن ابن عمر حديثا مسندا
الا ثلاثة ، ليس ، هذا منها ، احدها في العمرة . (لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة)
والثاني في صفة الحج ، والثالث . « لا تمنعوا اماء الله مساجد الله » فسقط عنا هذا الخبر
لبطلان سنده *

ثم الطامة الكبرى احتجاجهم به في ايجاب الصوم في الاعتكاف ومخالفتهم اياه
في ايجاب الوفاء بما نذره المراه في الجاهلية فهذه عظمية لا يرضى بها ذو دين *
فان قالوا . معنى قوله « في الجاهلية » أى أيام ظهور الجاهلية بعد اسلامه *
قلنا لمن قال هذا . ان كنت تقول هذا فاطمابه فانت أحد الكذابين ، لنطعمك بما
لادليل لك عليه ، ولا وجدت قط فى شىء من الأخبار ، وان كنت تقوله قلنا فان الحقائق
لا تترك بالظنون ، وقد قال الله تعالى . (ان الظن لا يغنى من الحق شيئا) وقال رسول الله
ﷺ . « اياكم والظن فان الظن أ كذب الحديث » *

فكيف وقد صح كذب هذا القول ، كما روينا من طريق ابن أبى شبة
: نا حفص بن غياث عن عبيد الله بن عمرو عن نافع عن ابن عمر عن عمر قال : « نذرت
نذرا في الجاهلية فسألت النبي ﷺ ، فامرني أن أوفى بنذرى » *
وهذا في ناية الصحة ، لا كحديث عبد الله بن بديل الداهى في الرياح *

(١) بضم الباء وفتح الدال المهملة (٢) ليس مجهولا بل هو معروف ، ذكره ابن حبان
في الثقات ، وقال ابن معين « صالح » وقال ابن عدى « لم يمتكر عليه الزيادة في ، من أو اسناد »
وذكر ابن عدى والدارقطنى أنه تفرد بهذه الرواية عن عمرو بن دينار ، وهى رواية
شاذة تخالف ما في البخارى من أنه أمره باعتكاف ليلة ، وليس فيه ذكر للصوم .

فهل سمع بأعجب من هؤلاء القوم !! لايزالون يأنون بالغبر يحتجون به على من لا يصححه فيها وافق تقليد م ، وم أول مخالفين لذلك الخبر نفسه فيها خالف تقليد م .. فكيف يصمد مع هذا عمل ونموذ بالله من الضلال ، فماد خبرهم حجة عليهم لاعلينا ، ولوصحور أبناء حجة لقنا : به *

ومو هوا بأن هذا روى عن أم المؤمنين ، وابن عباس ، وابن عمر ، قالوا : ومثل هذا لا يقال بالرأى *

لقنا : أما ابن عباس فقد اختلف عنه في ذلك ، فصح عنه مثل قولنا ، وقدر وينا عنه من طريق : عبد الرزاق أنا ابن عينة عن عبد الكريم بن أبي أمية (١) سمعت عبيد الله بن عبد الله بن عتبة يقول : إن أمنا ماتت وعليها اعتكاف ، فسألت ابن عباس فقال : اعتكف عنها وسم *

فمن أين صار ابن عباس حجة في إيجاب الصوم على المعتكف - وقدصح عنه خلاف ذلك - ولم يصرح حجة في إيجابه على الولي قضاء الاعتكاف عن الميت ؟ وهلا قلتم هاهنا : مثل هذا لا يقال : بالرأى وعهدنا م يقولون : لو كان هذا عند فلان صحيحاً ماتركه ، أو يقولون : لم يترك ما عنده من ذلك إلا لما هو أصح عنده *
وقد ذكرنا عن عطاء آتفا أنه لم ير الصوم على المعتكف ، وسمع طلوساً يذكر ذلك عن ابن عباس فلم ينكر ذلك عليه فها قالوا . لم يترك عطاء ما روى عن ابن عباس وابن عمر إلا لما هو عنده أقوى منه . ولكن القوم متلاعبون *

وأما أم المؤمنين فقد رويانا عنها من طريق أبي داود . نا وهب بن بقة أنا خالد بن عبد الرحمن - يعني ابن اسحق - عن الزهري عن عروة عن عائشة أم المؤمنين أنها . «قالت (٢) السنة على المعتكف أن لا يودمريضاً ، ولا يشهد جنازة ، ولا يمس امرأة ولا يباشرها ، ولا يخرج لحاجة إلا لأبدمنه (٣) ، ولا اعتكاف إلا بصوم ، ولا اعتكاف

(١) كذا في النسخة رقم (١٦) ، وفي النسخة رقم (١٤) «عن عبد الكريم بن أمية» وانا ارجح ان كليهما خطأ وان السواب «عن عبد الكريم أبي أمية» وهو عبد الكريم بن أبي الخارق البصري وكنيته أبو أمية . (٢) في النسخة رقم (١٦) «قالت» بحذف «انها» وأثبتاها هو الواقف لأبي داود (ج ٣ ص ٣١) (٣) هذا هو الواقف لأبي داود ، وفي النسخة رقم (١٦) «لألا بدله منه» ، وفي النسخة رقم (١٤) «لحاجة الانسان إلا لألا بد منه»

الا في مسجد جامع» *

فمن أين صار قولها في إيجاب الاعتكاف حجة ولم يصر قولها : «لا اعتكاف الا في

مسجد جامع» حجة *

وروينا عنها من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج ، ومعمّر ، قال ابن جريج : أخبرني
عطاء : ان عائشة نذرت جواراً (١) في جوف ثير (٢) مما على منى ، وقال معمّر عن أيوب
السختياني عن ابن أبي مليكة قال : اعتكفت عائشة أم المؤمنين بين حراء وثير فكانت
ثأثها هنالك *

فخالفوا عائشة في هذا أيضاً ، وهذا عجب *

وأما ابن عمر فحدثنا يونس بن عبد الله نا أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم نا أحمد
ابن خالد نا محمد بن عبد السلام الخشني نا محمد بن بشار نا يحيى بن سعيد القطان نا عبد الملك
ابن أبي سليمان عن عطاء بن أبي رباح : ان ابن عمر كان اذا اعتكف ضرب فسطاطاً
او خباء يقضى فيه حاجته ، ولا يظله سقف بيت *

فكان ابن عمر حجة فيما روى عنه أنه لا اعتكاف الا بصوم ، ولم يكن حجة في أنه

كان اذا اعتكف لا يظله سقف بيت *

فصح ان القوم إنما يجهلون بذكر من يحتج به من الصحابة ايها ، لأنهم لا مؤنة
عليهم من خلافهم فيما لم يوافق من أقوالهم رأى ابن حنيفة ومالك ، وأنهم لا يرون أقوال
الصحابة حجة إلا اذا وافقت رأى ابن حنيفة ومالك فقط ، وفي هذا ما فيه . فبطل
قولهم لتمريره من البرهان *

ومن عجائب الدنيا ومن الهوس قولهم : لما كان الاعتكاف لثاني موضع اشبه الوقوف
بمرفة ، والوقوف بمرفة لا يصح إلا عراً ، فوجب ان لا يصح الاعتكاف الا بمعنى آخر ،
وهو الصوم *

(١) بضم الجيم وكسرها (٢) كذا في حاشية النسخة رقم (١٤) على انه نسخة ، وقد
اخترناه لوضوح معناه ، وفي الأصلين «في جور ثير» ولم يتضح معنى كلمة «جور» هنا ،
الا ان كان المراد بيجانبه وعلى ناحية منه ، كأنه من قولهم «هو جور عن طريقنا» اي
مائل عنه ليس على جادته *

فقيل لهم : لما كان اللبث بمرقة لا يقتضى وجوب الصوم وجب ان يكون الاعتكاف لا يقتضى وجوب الصوم *

قال ابو محمد : من البرهان على صحة قولنا اعتكاف النبي ﷺ في رمضان ، فلا يخلو صومه من ان يكون لرمضان خالصاً - وكذلك هو - فحصل الاعتكاف مجرداً عن صوم يكون من شرطه ، واذا لم يحتاج الاعتكاف الى صوم يتوى به الاعتكاف فقد بطل ان يكون الصوم من شروط الاعتكاف وضح انه جائز بلا صوم ، وهذا برهان ما قدروا على اعراضه الا بوساس لا تمقل . ولو قالوا : إنه عليه السلام صام للاعتكاف لرمضان او لرمضان والاعتكاف لم يمدوا عن الانسلاخ من الاسلام *

وأيضاً فان الاعتكاف هو بالليل كمو بالليل ، ولا صوم بالليل ، فصح ان الاعتكاف لا يحتاج الى صوم *

فقال هلكوهم هبتا : إنما كان الاعتكاف بالليل تبعاً للنهار *

فقلنا : كذبتم ولا فرق بين هذا القول وبين من قال : بل إنما كان النهار تبعاً لليل ، وكلا القولين فاسد *

فقالوا : إنما قلنا : ان الاعتكاف يقتضى (١) ان يكون في حال صوم *

فقلنا : كذبتم لأن رسول الله ﷺ يقول : «إنما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى» فلما كان الاعتكاف عندنا وعندكم لا يقتضى ان يكون معه صوم يتوى به الاعتكاف - : صح ضرورة أن الاعتكاف ليس من شروطه ولا من صفاته ولا من حكم أن يكون معه صوم ، وقد جاء نص صحيح بقولنا *

كما روينا من طريق ابى داود : نا عثمان بن ابى شبة نا أبو معاوية و يعلى بن عبيد كلاهما عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين قالت : «كان رسول الله ﷺ اذا اراد ان يعتكف صلى الفجر ثم دخل متكف ، قالت : وانه اراد مرة ان يعتكف في المشر الأواخر من رمضان ، قالت : فأمر بيناته ففرض فلما رأيت ذلك امرت بيناتى ففرض ، وأمر غيرى من ازواج النبي ﷺ بيناتهن (٢) ففرض ، فلما صلى الفجر نظر الى الأبنية ، فقال : ماهذه ؟ آ لبرتردن ؟ فأمر بيناته ففرض ،

(١) في النسخة رقم (١٦) «ان الاعتكاف إنما يقتضى» الخ (٢) في ابى داود (ج

ص ٣٠٧ و ٣٠٨) نسختان «بيناته» و «بيناتها» وما هنا أحسن *

وأمر ازواجه بابتين قفوض (١)، ثم أخر الاعتكاف الى المشر الأول، يعنى من شوال». قال ابو محمد. فهذا رسول الله ﷺ قد اعتكف المشر الأول ولمن شوال، وفيها يوم الفطر، ولاصوم فيه *

ومالك يقول. لا يخرج المتكف في المشر الأول وأخر من رمضان من اعتكافه الا حتى ينهض الى المصل، فنسألهم: أمتكف هو ما لم ينهض الى المصل أم غير متكف؟ فان قالوا هو متكف، تناقضوا، وأجازوا الاعتكاف بلاصوم برهة من يوم الفطر، وان قالوا: ليس متكفا، قلنا. فلم منعموه ان خروج اذن؟ *

٦٢٦- مسألة- ولا يحل للرجل مباشرة المرأة وللأمرأة مباشرة الرجل في حال الاعتكاف بشيء من الجسم، الا في ترجيل المرأة للمتكف خاصة فهو مباح، وله اخراج رأسه من المسجد لترجيل *

لقول الله تعالى: (ولا تبشر وهن وأتم عاكفون في المساجد) فصح أن من تمعد مانهى عنه من عموم البشارة - ذا كراً لاعتكافه - فلم يمتكف كما أمر، فلا اعتكاف له، فان كان نذراً قضاء، وإلا فلا شيء عليه، وقوله تعالى: (وأتم عاكفون في المساجد) خطاب للجميع من الرجال والنساء، فحرمت البشارة بين الصنفين *

ومن طريق البخارى: نا محمد بن يوسف ناسبيان الثورى عن منصور بن المتمر عن ابراهيم النخعي عن الأسود عن عائشة أم المؤمنين قالت: «كان رسول الله ﷺ يخرج رأسه من المسجد وهو متكف، فأرجله وأناقض» *

فخرج هذا النوع من البشارة من عموم نهى الله عز وجل. وبالله التوفيق *

٦٢٧- مسألة- وجائز للمتكف أن يشترط ما شاء من المباح والخروج له، لأنه بذلك إنما التزم الاعتكاف في خلال (٢) ما استثناء، وهذا مباح له، أن يمتكف اذا شاء، ويترك اذا شاء، لأن الاعتكاف طاعة، وتركه مباح، فان أطاع أجز، وان ترك لم يقض *

وإن المعب ليكثر من لا يميز هذا الشرط ١ والنصوص كلها من القرآن والسنة موجبة لما ذكرنا، ثم يقول: يلزم الشرط (٣) التي أبطلها القرآن والسنة، من اشتراط الرجل للمرأة إن تزوج عليها أو تسرى فأمرها يدها، والداخله بنكاح

(١) في أبي داود «فقوضت» (٢) في النسخة رقم (١٦) «في حال» (٣) في النسخة

رقم (١٦) «ثم يقولون يلزم الشرط» الخ وما هنا اصح *

طالب، والسرية حرة، وهذه شروط الشيطان، وتحريم ما أحل الله عز وجل، وقد أنكر الله تعالى ذلك في القرآن *

٦٢٨- مسألة - وكل فرض على المسلم فإن الاعتكاف لا يمنع منه، وعليه أن يخرج إليه، ولا يضر ذلك باعتكافه، وكذلك يخرج لحاجة الإنسان، من البول والنائط وغسل النجاسة، وغسل الاحتلام، وغسل الجمعة، وإن شاء في حمام أو في غير حمام. ولا يتردد على أكثر من تمام غسله، وقضاء حاجته، فإن فعل بطل اعتكافه * وكذلك يخرج لا يبيع ما لا بدله ولأهله منه، من الأكل واللباس، ولا يتردد على غير ذلك، فإن تردد بلا ضرورة بطل اعتكافه. وله أن يشع أهله إلى منزلها *

وأما يبطل الاعتكاف خروجه للمأكل فمأكله *

وقد افترض الله تعالى على المسلم ما رويناه من طريق البخاري: ثنا محمد ثنا عمرو بن أبي سلمة (١) عن الأوزاعي أنا ابن شهاب أخبرني سعيد بن المسيب أن أبا هريرة قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «حق المسلم على المسلم خمس، رد السلام، وعبادة المريض، واتباع الجنائز، وإجابة الدعوة، وتشميت المأطس» *

وأمر عليه السلام من دعى إن كان مقطراً قليلاً كل، وإن كان سائماً فليصل، (٢) بمعنى أن يدعو لهم *

وقال تعالى: (إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسموا إلى ذكر الله وذروا البيع) وقال تعالى: (ولايأب الشهداء إذا ما دعوا) وقال تعالى: (انفروا خفاً وثقالاً) فهذه فرائض لا يحمل تركها للاعتكاف، ولا شك عند كل مسلم أن كل من أدى ما افترض الله تعالى عليه فهو محسن، قال الله تعالى: (ما على المحسنين من سبيل) *

ففرض على المعتكف أن يخرج لقيادة المريض مرة واحدة، يسأل عن حاله وافقاً وينصرف، لأن ما زاد على هذا فليس من الفرض، وأما هو تطويل، فهو يبطل الاعتكاف *

وكذلك يخرج لشهود الجنائز، فإذا صلى عليها انصرف، لأنه قد أدى الفرض، وما زاد فليس فرضاً، وهو به خارج عن الاعتكاف *

(١) في النسخة رقم (١٦) «ثنا محمد بن عمرو بن أبي سلمة» وهو خطأ، صححه من البخاري (ج ٢ ص ١٥٧) ومن النسخة رقم (١٤) (٢) في النسخة رقم (١٤) «أن يأكل» و«أن يصل»

وفرض عليه أن يخرج اذا دعى ، فان كان صائماً بلغ الى دار الداعى ودعا وانصرف ، ولا يزد على ذلك *

وفرض عليه أن يخرج الى الجمعة بمقدار ما يدرك أول الخطبة ، فاذا سلم رجع ، فان زاد على ذلك خرج من الاعتكاف ، فان خرج كما ذكرنا ثم رأى أن في الوقت فسحة فان علم أنه ان رجع الى متكفه ثم خرج أدرك الخطبة فعليه أن يرجع ، والا فليتها ، وكذلك ان كان عليه في الرجوع حرج ، نقول الله تعالى : (ما جعل عليكم في الدين من حرج) *

وكذلك يخرج للشهادة اذا دعى سواء ، قبل أو لم يقبل ، لأن الله تعالى أمر الشهداء بان لا يابوا اذا دعوا ، ولم يشترط من يقبل ممن لا يقبل ، وما كان ربك نسيا ، فاذا أداها رجع الى متكفه ولا يتردد ، فان تردد بطل اعتكافه *

فان نزل عدوك كافر أو ظالم بإساحة موضعه ، فان اضطروا الى الفرار فربى وقتل ، فاذا استغنى عنه رجع الى متكفه ، فان تردد لغير ضرورة بطل اعتكافه *

وهو كاه قول أبى سليمان وأصحابنا *

ودرو يثامن طريق سميد بن منصور : أنا أبو الأحوص أنا أبو اسحاق - هو السبيعي - عن عاصم بن ضمرة قال قال على بن أبى طالب : اذا اعتكف الرجل فليشهد الجمعة وليحضر الجنائز وليمد المريض وليأت أهله بأمرهم بحاجته وهو قائم *

وبه الى سميد : ناسفیان - هو ابن عينة - عن عمار بن عبد الله بن يسار (١) عن أبيه : أن على بن أبى طالب أعان ابن أخته (٢) جمعة بن هيرة بسبعمائة درهم من عطائه ، أن يشتري بها خادماً ، فقال : إني كنت متكففاً ، فقال له على : وما عليك لو خرجت الى السوق فاجئت ؟ *

وبه الى سفيان : ناهشيم عن الزهرى عن عمرة عن عائشة أم المؤمنين : أنها كانت

(١) عمار هذا لم أجد له ترجمة ، ولكن ذكره في التهذيب راوياً عن أبيه عبد الله ابن يسار الجنى ، ووقع في التهذيب (ج ٦ ص ٨٥) بلفظ «وعنه ابن عمار» وهو خطأ مطبعي ، والصواب «وعنه ابنه عمار» وله رواية عن أبيه في تاريخ الطبري (ج ٦ ص ٢٣٣) (٢) في النسخة رقم (١٤) «ابن أخيه» وهو تصحيف ، والصواب ما هنا ، فان جمعة بن هيرة أمه أم هاني بنت أبى طالب أخت على رضي الله عنه *

لاتمرد المريض من أهلها إذا كانت متكفة إلا وهي مارة *

وبه الى سميد : ناهشيم أنا منيرة عن ابراهيم النخعي قال : كانوا يستحبون للمتكف أن يشترط هذه الخصال السوهن له وان لم يشترط : عيادة المريض ولا يدخل سقفاً ، ويأتى الجمعة ، ويشهد الجنازة ، ويخرج الى الحاجة . قال ابراهيم : ولا يدخل المتكف سقيفة إلا الحاجة *

وبه الى هشيم : أنا أبو اسحق الشيباني عن سميد بن جبير قال : المتكف يمود المريض ويشهد الجنازة ويحيب الامام *

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة : أنه كان يرخص للمتكف أن يتبع الجنازة ويمود المريض ولا يجلس *

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أنه قال : المتكف يدخل الباب فيسلم ولا يقعد ، يمود المريض ، وكان لا يرى بأساً إذا خرج المتكف لحاجته فلقبه رجل فسأله أن يقف عليه فيسأله *

قال أبو محمد : إن اضطر الى ذلك ، أو سأله عن سنة من الدين ، وإلا فلا *
ومن طريق شعبة عن أبي اسحاق الشيباني عن سميد بن جبير قال : للمتكف أن يمود المريض ويتبع الجنازة ويأتى الجمعة ويحيب الداعي *

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء : إن نذر جواراً أينوى (١) في نفسه أنه لا يصوم ، وأنه يبيع ويتاع ، ويأتى الأسواق ، ويمود المريض ، ويتبع الجنازة وإن كان مطر «فأني أستكن في البيت ، وأتى أجاور جواراً منقطعاً ، أو أن يتكف النهار ويأتى البيت بالليل» فقال عطاء : ذلك على نيته ما كانت ، ذلك له ، وهو قول قتادة ايضاً *
ورويانا عن سفيان الثوري أنه قال : المتكف يمود المريض (٢) ويخرج الى الجمعة ويشهد الجنازة . وهو قول الحسن بن حي *

ورويانا عن مجاهد وعطاء وعروة والزهرى : لا يمود المتكف مريضاً ولا يشهد الجنازة . وهو قول مالك والليث *
قال مالك : لا يخرج الى الجمعة *

(١) في النسخة رقم (١٦) «ينوى» بدون الهمزة (٢) في النسخة رقم (١٦) «للمتكف أن يمود المريض» *

قال أبو محمد : هذا مكان صح فيه عن علي وعائشة ما أوردنا ، ولا نخالف لهما برف من الصحابة ، وهم يعظمون مثل هذا اذا خالف (١) تقليدنا .

وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن علي بن الحسين عن صفية أم المؤمنين قالت : « كان رسول الله ﷺ متكفأ فأتته أزوره ليلا ، فحدثته ، ثم قمت فأتقبت ، فقام معي ليلتي ، وكان مسكنها (٢) في دار أسامة » وذكر باقي الخبر .

قال أبو محمد : في هذا كفاية ، وما نعلم لمن منع من كل ما ذكرناه حجة ، لا من قرآن ولا من سنة ولا من قول صاحب ، ولا قياس .

ونسألهم : ما الفرق بين ما أباحوا له من الخروج لقضاء الحاجة وإتياع ما لا بد منه وبين خروجه لما افترضه الله عز وجل عليه .

وقال أبو حنيفة : ليس له ان يعود المريض ، ولا ان يشهد الجنائز ، وعليه ان يخرج الى الجمعة بمقدار (٣) ما يصل ست ركعات قبل الخطبة ، وله ان يبقى في الجامع بعد صلاة الجمعة مقدار ما يصل ست ركعات ، فان بقي أكثر أو خرج لأكثر لم يضر شيئا ، فان خرج لجنائز أو لزيادة مريض يطل اعتكافه .

وقال أبو يوسف ومحمد بن الحسن : له أن يخرج لكل ذلك ، فان كان مقدار لئله في خروجه لذلك نصف يوم فأقل لم يضر اعتكافه ذلك ، فان كان أكثر من نصف يوم يطل اعتكافه .

قال أبو محمد : ان في هذه التحديدات لمجبا وما ندرى كيف يسمع ذو عقل أن يشرع في دين الله هذه الشرائع الفاسدة فيصير محرما محلا موجبا دون الله تعالى وما هو الا ما جاء النص باباحه فهو مباح ، قل أمده أو أكثر ، أو ما جاء النص بحريمه فهو حرام قل أمده أو أكثر ، أو ما جاء النص بإيحايه فهو واجب الآن يأتي نص بتحديد في شيء من ذلك ، فسمما وطاعة .

(١) كذا في الأصلين «خالف» والكلام يقتضي ان يكون «وافق» (٢) في النسخة رقم (١٦) «مسكنه» وهو خطأ ، والصواب ما هنا ، وهو الموافق لأبي داود (ج ٢ ص ٣٠٩ و ٣١٠) وقد روى الحديث عن ابن شويه المروزي عن عبد الرزاق ، ونسبه الثنوي للبخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه . ومعنى «ليلتي» أي يردني الى بيتي (٣) في النسخة رقم (١٦) «وعلى ان يخرج الى الجمعة الى المقدار» الخ وهو خطأ وخطأ .

٦٢٩ - مسألة - ويعمل المعتكف في المسجد كل ما يباح له ، من محادثة فيما لا يجرم ، ومن طلب العلم اى علم كان ، ومن خياطة وخصام في حق ونسخ وبيع وشراء ، وتزويج وغير ذلك لا تحاش شيئاً لأن الاعتكاف هو الإقامة كما ذكرنا ، فهو اذا فعل ذلك في المسجد لم يترك الاعتكاف *

وهو قول أبى حنيفة ، والشافعى ، وأبى سليمان *

ولم ير ذلك مالك . وما نعلم له حجة في ذلك ، لامن قرآن ولا من سنة لاصححجة ولا سقيمة ، ولا قول صاحب ، ولا قول متقدم من التابعين ، ولا قياس ، ولا رأى له وجه . وأعجب ذلك (١) منه من طلب العلم في المسجد ! وقد ذكرنا قبل أن رسول الله ﷺ كانت عائشة رضى الله عنها ترجل شمره المقدس وهو في المسجد ، وكل ما أباحه الله تعالى فليس بمعصية لكنه إما طاعة وإما سلامة *

٦٣٠ - مسألة - ولا يطل الاعتكاف شئ الاخروجه عن المسجد لغير حاجة عامداً ذا كراً ، لأنه قد فارق المكوف وتركه ، وبمباشرة المرأة في غير الترجيل ، لقول الله تعالى : (ولا تبأشر وهن وأتم عاكفون في المساجد) وتعمد معصية الله تعالى - اى معصية كانت ، لأن المكوف الذى ندب الله تعالى اليه هو الذى لا يكون على معصية ، ولا شك عند أحد من أهل الاسلام في أن الله تعالى حرم المكوف على المعصية فن عكف في المسجد على معصية فقد ترك المكوف على الطاعة فبطل عكوفه *

وهذا كاه قول أبى سليمان ، وأحد قولى الشافعى *

وقال مالك : القبة تبطل الاعتكاف *

وقال أبو حنيفة : لا يطل الاعتكاف مباشرة ولا قبله إلا أن ينزل ، وهذا تمديد

فاسد ، وقياس للباطل على الباطل ، وقول بلايرهان *

٦٣١ - مسألة - ومن عصى ناسياً أو أخرج ناسياً أو مكرهاً أو بآشأ أو جامع ناسياً أو مكرهاً - : فلا اعتكاف تام لا يكسح (٢) كل ذلك فيه شيئاً ، لأنه لم يعمداً بطل (٣) اعتكافه

(١) في النسخة رقم (١٤) «وأعجب من ذلك» وما هنا أحسن (٢) كذا في الأصلين بالكسح ، وهو صحيح ، يقال : كسح وجه أمره اذا أفسده (٣) كذا في الأصلين وهو صحيح ، «عمداً» يتمدى بنفسه وباللام ويالى *

وقد صح عن النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم : «رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» *

٦٣٢ — مسألة — يؤذن في المئذنة إن كان بابها في المسجد أوفى صحته ، ويصعد على ظهر المسجد ، لأن كل ذلك من المسجد ، فإن كان باب المئذنة خارج المسجد بطل اعتكافه إن تمعد ذلك *

وهو قول مالك والشافعي وأبي سليمان *

وقال أبو حنيفة : لا يطل *

وهذا خطأ ، لأن الخروج عن المسجد — قل أو أكثر — مفارقة للمكوف وترك له ، والتجديد في ذلك ينير نص باطل ، ولا فرق بين خطوة وخطوتين إلى مائة ألف خطوة والله تعالى التوفيق *

٦٣٣ — مسألة — والاعتكاف جائز في كل مسجد جمعت فيه الجمعة أولم تجمع ، سواء كان مسقفاً أو مكشوفاً ، فإن كان لا يصل فيه جماعة ولا له إمام لزمه فرض الخروج لكل صلاة إلى المسجد تصل في جماعة (١) ، إلا أن يمد منه بدلاً يكون عليه فيه حرج فلا يلزمه ، وأما المرأة التي لا يلزمها فرض الجماعة فتعتكف فيه ، ولا يجوز الاعتكاف في رجة المسجد إلا أن تكون منه ، ولا يجوز للمرأة ولا للرجل أن يعتكفا أو أحدهما في مسجد داره *

برهان ذلك قول الله تعالى : (وأتموا كفون في المساجد) فعم تعالى ولم يخص *
فإن قيل : قد صح عن رسول الله ﷺ : «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً» *
قلنا نعم ، بمعنى أنه تجوز الصلاة فيه ، والإقْداء النص والاجماع بأن البول والمانط جائز فيما عدا المسجد ، فصح أنه ليس لما عدا المسجد حكم المسجد ، فصح أن لا طاعة في إقامة في غير المسجد ، فصح أن لا اعتكاف إلا في مسجد ، وهذا يوجب ما قلنا *

وقد اختلف الناس في هذا *

فقال طائفة : لا اعتكاف إلا في مسجد النبي ﷺ *

(١) كذا في النسخة رقم (١٦) وهو صحيح ، وفي النسخة رقم (١٤) «إلى المسجد تصل في جماعة»

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة أحسبه عن سعيد بن المسيب قال : لا اعتكف الا في مسجد النبي ﷺ *

قال ابو محمد : ان لم يكن قول سعيد فهو قول قتادة ، لاشك في احدهما *
وقالت طائفة : لا اعتكف الا في مسجد مكة ومسجد المدينة فقط *
كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال : لا جوار الا في مسجد مكة ومسجد المدينة ، قلت له : فسجد ايليا ؟ قال : لا تجاور الا مسجد مكة ومسجد المدينة . وقد صح عن عطاء أن الجوار هو الاعتكف *

وقالت طائفة : لا اعتكف الا في مسجد مكة أو مسجد المدينة أو مسجد بيت المقدس *
كما روينا من طريق عبد الرزاق عن سفیان الثوري عن واصل الأحدب عن ابراهيم النخعي قال : جاء حذيفة الى عبد الله بن مسعود فقال له : ألا أعجبك (١) من ناس عكوف بين دارك ودار الأشمري ؟ فقال له عبد الله : فليهم اصابوا أو أخطأت فقال له حذيفة : ما أبالي ، أنه اعتكف أو في سوقكم هذه ، إنما الاعتكف في هذه المساجد الثلاثة : مسجد الحرام ، ومسجد المدينة ، والمسجد الأقصى ، قال ابراهيم : وكان الذين اعتكفوا فباب عليهم حذيفة - : في مسجد الكوفة الأكبر *

ورويناه أيضا من طريق عبد الرزاق عن ابن عينة عن جامع بن ابى رashed قال سمعت ابا وائل يقول : قال حذيفة لعبد الله بن مسعود : قوم عكوف بين دارك ودار ابى موسى ، ألا تنهائم ؟ فقال له عبد الله : فليهم اصابوا وأخطأت ، وحفظوا ونسيت فقال حذيفة : لا اعتكف الا في هذه المساجد الثلاثة : مسجد المدينة ، ومسجد مكة ، ومسجد ايليا *

وقالت طائفة : لا اعتكف الا في مسجد جامع *
روينا هذا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء ، وهو أول قوله *
وقالت طائفة : لا اعتكف الا في مصر جامع *
كما روينا من طريق ابن ابى شبة عن وكيع عن سفیان الثوري عن ابى اسحاق عن الحارث عن علي قال : لا اعتكف الا في مصر جامع *
وقالت طائفة : لا اعتكف الا في مسجد نبى *

(١) يكسر الجيم المشددة ، يقال : عجبنا بشئ ، تعجبا فيه على التعجب منه

كما روينا من طريق ابن الجهم : ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا عبيد الله بن عمر - هو القواريري - ثنا معاذ بن هشام الدستوائي ثنا أبي عن قتادة عن سعيد بن المسيب انه قال : لا اعتكف الا في مسجد نبي *

وقالت طائفة : لا اعتكف الا في مسجد جماعة *

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري، ومعمّر ، قال سفيان : عن جابر الجعفي عن سعد بن عبيدة (١) عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي بن أبي طالب ، وقال معمّر : عن هشام بن عروة ويحيى بن أبي كثير ورجل ، قال هشام : عن أبيه ، وقال يحيى . عن أسلمة بن عبد الرحمن بن عوف ، وقال الرجل : عن الحسن ، قالوا كلهم : لا اعتكف الا في مسجد جماعة *

وصح عن ابراهيم وسعيد بن جبير وأبي قلابة اباحة الاعتكف في المساجد التي لا تصل فيها الجمعة ، وهو قولنا ، لأن كل مسجد بني للصلاة فأقامة الصلاة فيه جائزة فهو مسجد جماعة * وقالت طائفة : الاعتكف جائز في كل مسجد ، ويمتلك الرجل في مسجديته * روينا ذلك عن عبد الرزاق عن اسراييل عن رجل عن الشعبي قال : لا بأس ان يعتكف الرجل في مسجد بيته *

وقال ابراهيم ، وأبو حنيفة : تمتك المرأة في مسجد بيتها *

قال ابو محمد : أما من حذر مسجد المدينة وحده أو مسجد مكة ومسجد المدينة ، أو المساجد الثلاثة أو المسجد الجامع (٢) : فأقول لا دليل على محنتها فلا (٣) معنى لها وهو تخصيص لقول الله تعالى (وأنتم ما كنون في المساجد) *

فان قيل : فإن أنتم عما زويعوه من طريق سعيد بن منصور : ناسفان - هو ابن عيينة - عن جامع بن أبي راشد عن شقيق بن سلمة قال : قال حذيفة لعبد الله بن مسعود : قد علمت أن رسول الله ﷺ قال : « لا اعتكف إلا في المساجد الثلاثة » أو قال : « مسجد جماعة » ؟ *

قلنا : هذا شك من حذيفة أو ممن دونه ، ولا يقطع على رسول الله ﷺ بشك ، ولو أنه عليه السلام قال : « لا اعتكف إلا في المساجد الثلاثة » لحفظه الله تعالى علينا ،

(١) في الأصلين «سعيد بن عبيدة» وهو خطأ (٢) في النسخة رقم (١٦) «الحرام» بدل «الجامع» وهو خطأ ظاهر (٣) في النسخة رقم (١٦) «ولا» *

ولم يدخل فيه شكاً ، فصح يقينا أنه عليه السلام لم يقله قط *
 فان قيل : فقدروا من طريق سعيد بن منصور : فهاشم أنا جو يبر عن الضحاك
 عن حذيفة قال قال رسول الله ﷺ : « كل مسجد فيه إمام ومؤذن فلا اعتكف فيه
 يصلح (١) » *

قلنا : هذه سوءة لا يشتغل بها ذو فهم ، جو يبر هالك ، والضحاك ضعيف ولم
 يدرك حذيفة (٢) *

وأما قول إبراهيم وأبي حنيفة خطأ ، لأن مسجد البيت لا يطلق عليه اسم مسجد ،
 ولا خلاف في جواز بيعة وفي أن يحمل كنيها *
 وقدمص أن أزواج النبي ﷺ اعتكفن في المسجد ، وهم بمظلمون خلاف صاحب ،
 ولا يخالف لمن من الصحابة *

فقال بعضهم : إنما كان ذلك لأنهن كن معهن عليه السلام *
 قلنا : كذب من قال هذا واقتري بغير علم وأثم *
 واحتج أيضا بقول عائشة : لو أدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم ما صنع النساء
 لمنهن المساجد *

وقد ذكرنا في كتاب الصلاة بطلان التعلق بهذا الخبر ، (٣) وأقرب ذلك بأنه لا يحمل
 ترك ما لم يتركه النبي ﷺ ، ولا المنع مما لم يمنع منه عليه السلام : لظن أنه لو عاش
 لتركه ومنع منه ، وهذا إحداث شريعة في الدين ، وأم المؤمنين القائلة هذا لم ترقط
 منع النساء من المساجد ، فظهر فساد قولهم . وبالله تعالى التوفيق *

٦٣٤ - مسألة - وإذا حاضت المعتكفة أقامت في المسجد كما هي تذكرة الله تعالى ،
 وكذلك إذا ولدت ، فانها إن اضطرت إلى الخروج خرجت ثم رجعت إذا قدرت *
 لما قد بينا قبل من أن الحائض تدخل المسجد ، ولا يجوز منهما منه (٤) ، إذ لم يأت
 بالنع لها منه نص ولا إجماع . وهو قول أبي سليمان *

(١) رواه أيضا الدارقطني (ص ٢٤٧) من طريق إسحق الأزرق عن جو يبر (٢) الضحاك
 هو ابن مزاحم ، وهو لم يدرك أحدا من الصحابة ، وفي سماعه من ابن عباس خلاف ،
 والراجح أنه لم يسمع منه ، ووافق الدارقطني المؤلف في أنه لم يسمع من حذيفة (٣)
 وقد تقدم ذلك في المسألة ٣٢١ (ج ٣ ص ١٣٢-١٣٦) وفي المسألة ٤٨٥ (ج ٤ ص ٢٠٠-٢٠١)

(٤) تقدم في المسألة ٢٦٢ (ج ٢ ص ١٨٤-١٨٧)

روينا من طريق البخاري : نا قتيبة نا يزيد بن زريع عن خالد الحذاء عن عكرمة عن عائشة أم المؤمنين قالت : « اعتكفت مع رسول الله ﷺ امرأة من أزواجه مستحاضة ، فكانت ترى الحمرة والصفرة ، فربما وضعت الطست تحتها وهي تسلي » (١) *
٦٣٥ — مسألة — ومن مات وعليه نذر اعتكاف قضاء عنه وليه أو استؤجر من رأس ماله من يقضيه عنه ، لا بد من ذلك *

لقول الله تعالى : (من بعد وصية يوصي بها أو دين) *
ولقول رسول الله ﷺ : « لو كان على أمك دين أكنت قاضيه عنها » (٢) فدين الله أحق أن يقضى * *

ولما روينا من طريق مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس : « أن سميد بن عبادة استغنى رسول الله ﷺ فقال : إن أمي ماتت وعليها نذر لم تقضه ؟ فقال رسول الله ﷺ : اقضه عنها » وهذا عموم لكل نذر طاعة ، فلا يحل لأحد خلافه . *

وقد ذكرنا في باب هل على المتكف صيام أم لا قبل فتيا ابن عباس بقضاء نذر الاعتكاف (٣) *

وروينا من طريق سميد بن منصور : نا أبو الأحوص نا إبراهيم بن مهاجر عن عامر بن مصعب قال : اعتكفت عائشة أم المؤمنين عن أخيها بعد ما مات *
وقال الحسن بن حي : من مات وعليه اعتكاف اعتكف عنه وليه *
وقال الأوزاعي : يتكف عنه وليه إذا لم يجد ما يطعم (٤) قال : ومن نذر صلاة فأت صلاحها عنه وليه *

قال اسحاق بن راهويه : يتكف عنه وليه ويصلي عنه وليه إذا نذر صلاة أو اعتكافا ثم مات قبل أن يقضى ذلك *
وقال سفيان الثوري : الا طعام عنه أحب الى من أن يتكف عنه *

(١) في النسخة رقم (٢١) « وتصل » وما هنا هو الموافق للبخاري (ج ٣ ص ١٠٧)
(٢) « قاضيه » بالهاء خطاب للمذكر ، اذ السائل رجل ، كما في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٣٥) وفي النسخة رقم (١٦) « قاضية » بالهاء ، وهو تصحيف (٣) تقدم في السألة ٦٣٥ من هذا الجزء (٤) في النسخة رقم (١٦) « وإذا لم يجد فليطعم » وهو كلام لا معنى له هنا *

قال أبو حنيفة ومالك والشافعي : يطعم عنه لكل يوم مسكين *
 قال أبو محمد : هذا قول ظاهر الفساد ، وما للاطعام مدخل في الاعتكاف *
 وهم يظلمون خلاف صاحب اذا وافق تقليدهم ، وقد خالفوا هنا عائشة وابن عباس ، ولا يعرف لهما في ذلك مخالف من الصحابة رضى الله تعالى عنهم *
 وقولهم في هذا قول لم يأت به قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا قول صاحب ولا قياس ، بل هو مخالف لكل ذلك . والله تعالى التوفيق *

ومن عجائب الدنيا قول أبي حنيفة : من نذر اعتكاف شهر وهو مريض فلم يصح فلا شيء عليه ، فلو نذر اعتكاف شهر وهو صحيح فلم يشأ إثر نذره إلا عشرة أيام ومات فإنه يطعم عنه ثلاثون مسكيناً ، وقد لزمه اعتكاف شهر قال : فان نذر اعتكافاً لزمه يوم بلا ليلة ، فان قال على اعتكاف يومين لزمه يومان ومعهما ليلتان (١) وقال أبو يوسف : إن نذر اعتكاف ليلتين (٢) فليس عليه إلا يومان وليلة واحدة ، كما لو نذر اعتكاف يومين ولا فرق *

فهل في التخليط أكثر من هذا ؟ ونسأل الله العافية *
 ٦٣٦ - مسألة - ومن نذر اعتكاف يوم أو أيام مساة أو أراد ذلك تطوعاً — :
 فإنه يدخل في اعتكافه قبل أن يتبين له طلوع الفجر ، ويخرج اذا غاب جميع قرص الشمس ، سواء كان ذلك في رمضان أو غيره *
 ومن نذر اعتكاف ليلة أو ليال مساة أو أراد ذلك تطوعاً — : فإنه يدخل قبل أن يتم غروب جميع قرص الشمس ، ويخرج اذا تبين له طلوع الفجر *
 لأن مبدأ الليل إثر غروب الشمس ، وتأماته بطلوع الفجر . ومبدأ اليوم بطلوع الفجر ، وتأماته بغروب الشمس كلها ، وليس على أحد إلا ما التزم أو ما نوى *
 فان نذر اعتكاف شهر أو أرادته تطوعاً — : فبدأ الشهر من أول ليلة منه فدخل قبل أن يتم غروب جميع قرص الشمس ، ويخرج اذا غابت الشمس كلها من آخر الشهر ، سواء رمضان وغيره *

لأن الليلة المستأنفة ليست من ذلك الشهر الذى نذر اعتكافه أو نوى اعتكافه *

(١) في النسخة رقم (١٦) «الليلتان» وما هنا أحسن (٢) في النسخة رقم (١٦) «إن اعتكف ليلتين وهو خطأ *

فإن نذر اعتكاف العشر الأوآخر من رمضان دخل قبل غروب الشمس من اليوم التاسع عشر لأن الشهر قد يكون من تسع وعشرين ليلة ، فلا يصح له اعتكاف العشر الأواخر إلا كما قلنا ، وإلا فاعلم أن اعتكاف تسع ليال فقط ، فإن كان الشهر ثلاثين علم أنه اعتكاف ليلة زائدة ، وعليه أن يتم اعتكاف الليلة الآخرة لئلا يندره ، إلا من علم بانتقال القمر ، فيدخل بقدر ما يدرى أنه بقي بغيره *

والذي قلنا - من وقت الدخول والخروج - هو قول الشافعي وأبي سليمان *
ورويان من طريق البخاري : نا عبد الله بن منير سمع هرون بن اسمعيل ثنا علي بن المبارك ثنا يحيى بن أبي كثير سمع أبا سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أن أبا سعيد الخدري قال له : « اعتكفنا مع رسول الله ﷺ العشر الاوسط من رمضان ، فخر جناص بيعة عشرين » (١) *
وهذا نص قولنا *

ومن طريق البخاري : نا ابراهيم بن حمزة (٢) - هو الزبيدي - حدثني ابن أبي حازم والدراد ودي كلاهما عن يزيد - هو ابن عبد الله بن الهاد - عن محمد بن ابراهيم عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن بن عوف عن أبي سعيد الخدري قال : « كان رسول الله ﷺ يجاءه في رمضان العشر التي (٣) في وسط الشهر ، فاذا كان حين يمسي من عشرين ليلة ويستقبل إحدى وعشرين رجع الى مسكنه ، ورجع من كان يجاوره » *

وهذا نص قولنا ، إلا أن فيه أنه عليه السلام كان يبقى يومه الى أن يمسي ، وهذا يخرج على أحد وجهين : إما أنه تنفل منه عليه السلام ، وإما أنه عليه السلام نوى أن يعتكف العشر الليالي بمسرة أيامها *

وهذا حديث رواه مالك عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن ابراهيم ، فوقع في لفظه تحليط وإشكال فيصافي رواية عبد العزيز بن أبي حازم وعبد العزيز بن محمد الدراودى إلا أنه موافق لهما في المعنى *

وهو أننا روينا هذا الخبر نفسه عن مالك عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التيمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي سعيد الخدري :

(١) هو في البخاري (ج ٣ ص ١٠٦ - ١٠٧) (٢) هو بالحاء والراء ، وفي النسخة رقم (١٦) « حمزة » وهو تصحيف (٣) في الأصلين « الذي » وما هنا هو ما في البخاري (ج ٣ ص ١٠١) والحديث اختصره المؤلف *

«ان رسول الله ﷺ كان يمتكف المشر الأوسط (١) من رمضان ، فاعتكف عاما (٢) حتى اذا كان ليلة إحدى وعشرين - وهى الليلة التى يخرج من صبيحتها (٣) من اعتكافه - قال : من كان (٤) اعتكف معى فليعتكف المشر الأواخر ، فقد رأيت (٥) هذه الليلة ثم أنسيتها ، وقدرأبى أسجد فى ماء وطين من صبيحتها ، فالتمسوها فى المشر الأواخر ، والتمسوها فى كل وتر ، فطمرت السماء (٦) تلك الليلة ، وكان المسجد على عرش ، فبصرت (٧) عيناي رسول الله ﷺ على جيبته أثر الماء والطين من صبح إحدى وعشرين *

قال أبو محمد : من المحال المتع أن يكون عليه السلام يقول هذا القول بعد انقضاء ليلة إحدى وعشرين ، وينذر بسجوده فى ماء وطين فيما يستأنف ، ويكون ذلك ليلة إحدى وعشرين التى مضت ، فصح ان معنى قول الراوى : «حتى اذا كان ليلة إحدى وعشرين» أراد استقبال ليلة إحدى وعشرين ، وهذا تنفق رواية يحيى بن أبى كثير مع رواية محمد بن ابراهيم ، كلاهما عن أبى سلمة ورواية الدراودى وابن أبى حازم ومالك ، كلهم عن يزيد ابن عبد الله بن الهاد عن محمد بن ابراهيم التيمى *

ورويانا من طريق البخارى : نا أبو النعمان - هو محمد بن الفضل - نا محمد بن زيد نا يحيى - هو ابن سميد الأنصارى - عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين قالت : «كان النبى ﷺ يمتكف فى المشر الأواخر من رمضان ، فكننت أضرب له خباء فيصلى الصبح ثم يدخله » *

قال أبو محمد : هذا تطوع منه عليه السلام ، وليس أمراً منه ومن زاد فى البر زاد خيراً * ويستحب للمتكفف والمتكففة أن يكون لكل أحد خباء فى محن المسجد ، انشاء بالنبى ﷺ ، وليس ذلك واجباً والله تعالى التوفيق *

(تم كتاب الاعتكاف وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين والحمد لله رب العالمين)

(١) فى الموطأ (ص ٩٨) «المشر الأوسط» وفى البخارى (ج ٣ ص ١٠٣) من طريق مالك «يمتكف فى المشر الأوسط» (٢) قوله «عاماً» محذوف من الأصلين ، وزدناه من الموطأ والبخارى (٣) هذا ما فى البخارى ، وفى الموطأ «يخرج فيا من صبيحتها» (٤) فى الأصلين بحذف «كان» وهو خطأ (٥) هكذا فى النسخة رقم (١٦) والموطأ ، وفى النسخة رقم (١٤) والبخارى «أريت» (٦) فى النسخة رقم (١٦) «فطمرت السماء» وهو خطأ (٧) فى النسخة رقم (١٦) «فمنظرت» وهو خطأ ، وما هنا هو الموافق للبخارى ، وفى الموطأ «فأبصرت» .

﴿ كتاب الزكاة ﴾

٦٣٧ - مسألة - الزكاة فرض كالصلاة ، هذا اجماع متيقن *

وقال الله تعالى : (فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم) فلم يسح الله تعالى سبيل أحد حتى يؤمن بالله تعالى و يتوب عن الكفر و يقيم الصلاة و يؤتي الزكاة * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو غسان مالك بن عبد الواحد المسمى (١) ثنا عبد الملك بن الصباح عن شعبة عن واقد بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن أبيه عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله ﷺ : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله ، و يقيموا الصلاة و يؤتوا الزكاة ، فإذا فعلوه عصموا مني دماءهم وأموالهم وحسابهم على الله » (٢) *

قال أبو محمد : و بين الله تعالى على لسان رسوله ﷺ مقدار الزكاة ، و من أي الأموال تؤخذ ؟ و في أي وقت تؤخذ ، و من يأخذها ؟ ، و أين توضع ؟ *
٦٣٨ - مسألة - و الزكاة فرض على الرجال و النساء الأحرار منهم و الحرائر و العبيد ، و الأماء ، و الكبار ، و الصغار ، و المقلاء ، و المجانين من المسلمين . و لا تؤخذ من كافر * قال الله عز وجل : (و أقيموا الصلاة و آتوا الزكاة) فهذا خطاب منه تعالى لكل بالغ عاقل ، من حر ، أو عبد ، ذكر ، أو أنثى ، لأنهم كلهم من الذين آمنوا *
وقال تعالى : (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم و تزكهم بها) فهذا عموم لكل صغير و كبير ، و عاقل و مجنون ، و حر و عبد ، لأنهم كلهم محتاجون الى طهارة الله تعالى لهم و تزكيتهم إياهم ، و كلهم من الذين آمنوا *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله المحدث في ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري

(١) بكسر الهمزة الأولى وفتح الثانية و بينهما سين مهملة ساكنة ، نسبة الى السامعة ، وهي محلة بالبصرة نزلها بنو مسمع بن شهاب بن عمرو بن عباد بن ربيعة ، و « مسمع » بفتح الهمزة الأولى و كسر الثانية ، و النسبة اليه بكسر الأولى و فتح الثانية ، قال السمعاني في الانساب « هكذا سمعنا مشايخنا يقولون » (٢) هو في صحيح مسلم (ج ١ ص ٢٣) *

تنا أبو عاصم الضحاك بن مخلد عن زكرياء بن اسحق عن يحيى بن عبد الله بن سيف (١) عن أبي مبيد عن ابن عباس : « أن النبي ﷺ بئث معاذاً الى اليمن فقال : ادعهم الى شهادة أن لا اله الا الله وأنى رسول الله ، فان هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض (٢) عليهم خمس صلوات في يوم وليلة (٣) ، فان هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض (٤) عليهم صدقة في أموالهم ، تؤخذ من أغنيائهم ، وترد في فقرائهم » (٥) *

فهذا عموم لكل غنى من المسلمين ، وهذا يدخل فيه الصغير والكبير ، والمجنون ، والبدن ، والأمة ، اذا كانوا أغنياء *

وقد اختلف الناس في هذا *

فأما أبو حنيفة والشافعي فقالا : زكاة مال العبد على سيده ، لأن مال العبد لسيده ولا يملكه العبد *

قال أبو محمد : أما هذان فقد وافقا أهل الحق في وجوب الزكاة في مال العبد ، وإنما الخلاف بيننا وبينهم في هل يملك العبد ماله أم لا ؟ وليس هذا مكان الكلام في هذه المسألة ، وحسبنا أنهما متفقان معنا في أن الزكاة واجبة في مال العبد *

وقال مالك : لا تجب الزكاة في مال العبد ، لاعليه ولا على سيده *

وهذا قول فاسد جدا ، بخلافه القرآن والسنة ، وما نعلم لهم حجة أصلا ، إلا أن بعضهم قال : العبد ليس بتمام الملك ، فقلنا : أما تام الملك فكلام لا يعقل ! *

لكن مال العبد لا يخلو من أحد أوجه ثلاثة لأربع لها *

إما أن يكون للعبد ، وهذا قولنا ، واذا كان له فهو مالكة ، وهو مسلم ، فازكاة عليه كسائر المسلمين ولا فرق : *

وإما أن يكون لسيده كما قال أبو حنيفة والشافعي ، فيزكيه سيده ، لأنه مسلم ، وكذلك ان كان لهما معا *

وإما أن يكون للعبد ولا للسيد ، فان كان ذلك فهو حرام على العبد وعلى السيد ،

(١) بفتح الصاد المهملة واسكان اليا ، وفي النسخة رقم (١٦) بالصاد المعجمة وهو تصحيف

(٢) في البخاري (ج ١ ص ١٥٠) «قد افترض» (٣) كذا في الأصلين ، وفي البخاري «في كل

يوم وليلة» (٤) في النسخة رقم (١٦) «فرض» وما هنا هو الموافق للبخاري (٥) كذا في

الأصلين ، وفي البخاري «وترد على فقرائهم» *

و ينبغي أن يأخذه الامام، فيضمه حيث يضع كل مال لا يعرف له رب، وهذا لا يقولون به، لاسيما مع تناقضهم في إباحتهم للعبد أن يسرى باذن سيده، فلو أنه عندهم مالك لما له لامل له وطء فرج لا يملكه أصلا، ولكن زانياً، قال الله تعالى: (والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون) فلو لم يكن العبد مالكاً يملكه يمينه لكان عادياً إذا تسرى، وهم يرون الزكاة على السفيه والمجنون، ولا يتفقد أمرها في أموالهما، فالفرق بين هذا وبين مال العبد؟ *

وموه بعضهم بأنه صرح الاجماع على أنه لا زكاة في مال المكاتب *
 فقلنا: هذا الباطل، وماروى إسقاط الزكاة عن مال المكاتب إلا عن أقل من عشرة من بين صاحب وتابع، وقد صرح عن كثير من السلف من الصحابة والتابعين رضى الله عنهم: أن المكاتب عبد مابق عليه درهم، وصح إيجاب الزكاة في مال العبد عن بعض الصحابة، فإلزكاة على هذا القول واجبة في مال المكاتب *

وهذا مكان تناقض فيه أبو حنيفة والشافعي، فقالا: لا زكاة في مال المكاتب واحتجاً بأنه لم يستقر عليه ملك بعد *

قال أبو محمد: وهذا باطل، لأنهما مجمعان مع سائر المسلمين على أنه لا يملك لأحد أن يأخذ من مال المكاتب فلساً بغير إذنه أو بشترحق واجب، وأن ماله يده يتصرف فيه بالمعروف، من نفقة على نفسه وكسوة وبيع وإتباع، تصرف ذى الملك في ملكه، فلو أنه ماله وملكه ماحل له شيء من هذا كله فيه *

وهم كثيراً يمارضون السنن بأنها خلاف الأصول ا كقولهم في حديث المصراة، وحديث المتق في الستة الأعد بالقرعة، وحديث اليمين مع الشاهد، وغير ذلك، فليت شمرى؟ في أى الأصول وجدوا مالا يحكموا به لانسان ممنوعاً منه كل أحد سواء مطلقة عليه يده في بيع وإتباع ونفقة وكسوة وسكنى - : وهو ليس له؟ أم في أى سنة وجدوا هذا؟ أم في أى القرآن؟ أم في غير قياس؟ *

وعين رأى الزكاة في مال المكاتب أبو نور وغيره *
 والمعجب أن أبا حنيفة والشافعي مجمعان على أن المكاتب عبد مابق عليه درهم، فمن أين أسقطا الزكاة عن ماله دون مال غيره من العبيد؟ *
 وأيضا فمن أين وقع لهم أن يفرقوا بين مال المكاتب ومال العبد؟ *

ولا بد من أحد أمرين : إما أن يمتنع المكاتب ، فإنه له فركاته عليه ، وإما أن يرق ، فإنه - قبل - وبد - كان عندهما لسيده ، فركاته على السيد *

وشنب بعضهم بروايات رويت عن عمر بن الخطاب ، وابنته ، وجابر بن عبد الله رضي الله عنهم : لا زكاة في مال العبد والمكاتب *

قال أبو محمد : أما الخنثيون والشافعيون فقد خالفوا هذه الروايات ، فأروا الزكاة في مال العبد . ومن الباطل أن يكون قول من ذكرنا بمضه حجة وبمضه خطأ ، فهذا هو التحكم في دين الله تعالى بالباطل ! *

وأما المالكيون فيقال لهم : قد خالف من ذكرنا ما هو أصح من تلك الروايات حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا أحمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا يزيد بن إبراهيم - هو التستري (١) - ثنا محمد بن سيرين حدثني جابر الخذاء قال : سألت ابن عمر قلت : على المملوك زكاة ؟ قال : ليس مسلماً ؟ قلت : بلى ، قال : فإن عليه في كل مائتين خمسة (٢) فازاد في حساب ذلك *

حدثنا يوسف بن عبد الله ثنا أحمد بن محمد بن الجسور ثنا قاسم بن أصبغ ثنا مطرف ابن قيس ثنا يحيى بن بكير ثنا مالك عن نافع عن ابن عمر : أنه كان يقول : المكاتب عبد ما بقي عليه درهم (٣) *

فأزكاة في قول ابن عمر على المكاتب *
وقد صح عن أبي بكر الصديق أنه قال : لأقَاتن من فرق بين الصلاة والزكاة ، فإن الزكاة حق المال *

قال أبو محمد : ومجمعون على أن الصلاة واجبة على العبد والمكاتب ، والنص قد جاء بالجمع بينهما على كل مؤمن على ما أوجبهما النص *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا أحمد بن خالد ثنا علي ابن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا حماد بن سلمة عن يونس بن عبيد عن الحسن البصري : أنه قال في مال العبد ، قال : يزيكه العبد *

(١) نسبة إلى «تستري» بلد ، بضم التاء الأولى وفتح الثانية وينهما سين مهملة ساكنة

(٢) في نسخة «خمسة دراهم» (٣) هو في الموطأ (ص ٢٣١) بلفظ «المكاتب عبد ما بق عليه من كتابته شيء» *

وبه الى حماد بن سلمة عن قيس - هو ابن سعد - عن عطاء بن أبي رباح : انه قال في زكاة مال العبد ، قال يزيه الملوكة *

حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الديري ثنا عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني ابن حبيب : أن طاوساً كان يقول : في مال العبد زكاة *

حدثنا حماد ثنا عبد الله بن محمد بن علي الباجي ثنا عبد الله بن يونس المرادي ثنا يحيى ابن غلد ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبد الرحمن بن مهدي عن زمة عن عبد الله بن طاوس عن أبيه قال : في مال العبد زكاة *

وبه الى أبي بكر بن أبي شيبة : ثنا غندر عن عثمان بن غياث عن عكرمة : أنه سئل عن العبد هل عليه زكاة ؟ قال : هل عليه صلاة ؟ *

وقد روينا نحو هذا عن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن أبي ذؤيب . وهو قول أبي سليمان وأصحابنا *

قال أبو محمد : وكل قصة خالفوا فيها عمر بن الخطاب وجابر بن عبد الله ، كقولهما جميعاً في صدقة الفطر : مدان من قح أو صاع من شعير ، وغير ذلك كثير *

وأما مال الصغير والمجنون فإن مالهما كالشافي قالوا بقولنا ، وهو قول عمر بن الخطاب وأبيه عبد الله وأم المؤمنين عائشة وجابر وابن مسعود وعطاء وغيره *

وقال أبو حنيفة : لا زكاة في أموالهما من الناض (١) والمأشية خاصة ، والزكاة واجبة في ثمارها وزروعها *

ولأنهم أحداً تقدمه الى هذا التقسيم *

وقال الحسن البصري وابن شبرمة : لا زكاة في ذهبه وفضته خاصة وأما الثمار والزروع والمواشي ففيها الزكاة *

وأما إبراهيم النخعي وشريح فقالا : لا زكاة في ماله جملة *

قال أبو محمد : وقول أبي حنيفة اسقط كلام وأغته ؟ ليت شعري ؟ ما الفرق بين زكاة الزرع والثمار وبين زكاة المأشية والذهب والفضة ؟ فلو أنهما كسا عكس قولهم ، فأوجب الزكاة في ذهبيهما وفضتيهما ومأشيتيها ، واسقطها عن زروعها وثمرتيها ، أكان يكون بين

(١) الأصمعي : « اسم الدراهم والدنانير عن أهل الحجاز الناض والنض ، وأما يسمونه

ناضاً اذا تحول عيناهمدا كان متاعاً ، لأنه يقال : ما نض يدي منه شيء » فله في اللسان

التحكين فرق في الفساد ١٢ *

قال أبو محمد: إن موهبهم بأنه لاصلاة عليهما *

قيل له: قد تسقط الزكاة عن لامل له ولا تسقط عنه الصلاة، وإنما تجب الصلاة والزكاة على المائل البالغ ذى المال الذى فيه الزكاة، فان سقط المال سقطت الزكاة، ولم تسقط الصلاة وان سقط العقل، أو البالوغ سقطت الصلاة ولم تسقط الزكاة، لأنه لا يسقط فرض أوجه الله تعالى أو رسوله ﷺ إلا حيث أسقطه الله تعالى أو رسوله ﷺ، ولا يسقط فرض من أجل سقوط فرض آخر بالرى الفاسد بلا نص قرآن ولا سنة (١) *
وأىضا فان أسقطوا الزكاة عن مال الصغير والمجنون لسقوط الصلاة عنهما ولأنهما لا يحتاجان الى طهارة فليسقطاها بهذه الملة نفسها عن زرعها وأثمارها ولا فرق، وليسقطا أيضا عنهما زكاة الفطر بهذه الحجة *

فان قالوا: النص جاء بزكاة الفطر على الصغير *

قلنا: والنص جاء بها على المبد، فأسقطتموها عن رقيق التجارة بآرائكم، وهذا مما تركوا فيه القياس، إذ لم يقبسوا زكاة الماشية والناض على زكاة الزرع والفطر، أو فليوجبوها على المساكين، لوجوب الصلاة عليه ولا فرق *

وقد قال بعضهم: زكاة الزرع والثمرة حق واجب فى الأرض، يجب بأول خروجهما *
قال أبو محمد: وقد كذب هذا القائل، ولا فرق بين وجوب حق الله تعالى فى الزكاة فى النعب والفضة والمواشى من حين اكتسابها الى تمام الحول - وبين وجوبه فى الزرع والثمار من حين ظهورها الى حلول وقت الزكاة فيها، والزكاة ساقطة بخروج كل ذلك عن يد مالكه قبل الحول وقبل حلول وقت الزكاة فى الزرع والثمار. وإنما

(١) نعم لا يسقط فرض أوجه الله أو رسوله إلا حيث أسقطه الله أو رسوله، ونعم لا يسقط فرض من أجل سقوط فرض آخر، ولكن اذا كانت الزكاة تجب على المائل البالغ ذى المال فانها تسقط حيث سقط واحد من هذه الشروط - شروط الوجوب - إن صح جعلها شرطاً لوجوبها، والظاهر ان المؤلف أساء العبارة إذ أومأ أنها شرط للوجوب، وكان الأصح ان الزكاة تجب فى المال كما تجب الدينة وكما يجب الموض وكما يجب الثمن مثلاً، وانولى الصبي أو المجنون مكلف باخراجها من مال محجوره، وانولى الأمر يجب عليه استيفاؤها من المال، وهذا هو التحقيق، وهو الذى لجأ اليه المؤلف أخيراً في أسأى، وان حاوره وداوى فى التعبير.

الحق على صاحب الأرض، لا على الأرض، ولا شريعة على أرض أصلاً، وإنما هي على صاحب الأرض، قال الله تعالى: ﴿إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الناس﴾ (١) كان ظلوها جولا فظهر كذب هذا القائل وفساد قوله *
وأيضا: فلو كانت الزكاة على الأرض لا على صاحب الأرض لوجب أخذها في مال

الكافر من زرعه ونماه، فظهر فساد قولهم. والله تعالى التوفيق *

ولا خلاف في وجوب الزكاة على النساء كهي على الرجال *

وهم مقرون بأنها قد تكون أرضون كثيرة لاحق فيها من زكاة ولا من خراج، كأرض مسلم جعلها قصباً وهي تذل المال الكثير، أو تركها لم يحمل فيها شيئاً، وكأرض ذمي صالح على جزية رأسه فقط *

وقد قال سفيان الثوري والحسن البصري وأشباه الشافعي إن الخراجي الكافر

إذا ابتاع أرض عشر من مسلم فلا خراج فيها ولا عشر *

وقد صح أن اليهود والنصارى والمجوس بالحجاز واليمن والبحرين كانت لهم أرضون في حياة النبي ﷺ، ولا خلاف بين أحد من الأمة في أنه لم يعمل عليه السلام فيها عشراً ولا خراجاً *

فان ذكر وأقول رسول الله ﷺ: «رفع القلم عن ثلاثة» فذكر «الصبي حتى يبلغ والمجنون حتى يفقه» *

قلنا: فأسقطوا عنهما بهذه الحجة زكاة الزرع والنماه، وأروش الجنائيات، التي هي ساقطة بها بلا شك، وليس في سقوط القلم سقوط حقوق الأموال. وإنما فيه سقوط الملامة، وسقوط فرائض الأبدان فقط. والله تعالى التوفيق *

فان قالوا: لانية لمجنون ولان لم يبلغ، والفرائض لا تجزى إلا بنية *

قلنا: نعم، وإنما أمر بأخذها الإمام والمسلمون، بقوله تعالى: (خدمن أموالهم صدقة) فاذا أخذها من امر يأخذها بنية أنها الصدقة أجزأت عن النائب والمغني عليه والمجنون والصغير ومن لانية له *

والمعجب أن المحفوظ عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم إيجاب (١) الزكاة في مال اليتيم *
روينا من طريق أحمد بن حنبل: ثنا سفيان - هو ابن عيينة - عن عبد الرحمن بن

القاسم بن محمد بن ابى بكر الصديق وايوب السخيتانى ويحيى بن سميد الانصارى أنهم كلهم سمعوا القاسم بن محمد بن ابى بكر الصديق يقول : كانت عائشة تزكى اموالنا ونحن أيتام فى حجرها ، زاد يحيى : وإنه ليتجر بها فى البحر *

ومن طريق أحمد بن حنبل : ثنا وكيع ثنا القاسم بن الفضل - هو الحدادى (١) عن معاوية بن قرة عن الحكم بن ابى العاصى الثقفى قال قال لى عمر بن الخطاب : ان عندى مال يتيم قد كادت الصدقة ان تأتى عليه *

ومن طريق عبد الرزاق ومحمد بن بكر قالوا : اخبرنا ابن جريج اخبرنى أبو الزبير انه سمع جابر بن عبدالله يقول فى الرجل على مال اليتيم ، قال : يعطى زكاته *
ومن طريق سفيان الثورى عن حبيب بن ابى ثابت عن عبيد الله بن ابي رافع قال : باع على بن ابي طالب ارضاً لنا بثمانين ألفاً ، وكنا يتامى فى حجره ، فلما قبضنا اموالنا قمصت ، فقال : إني كنت ازيكه *

وعن ابن مسعود قال : أحص ما فى مال اليتيم من زكاة ، فإذا بلغ ، فان آفست منه رشداً فأخبره ، فان شاء زكى وان شاء ترك *

وهو قول عطاء وجابر بن زيد وطاوس وبجاهد والزهري وغيرهم ، وما نعلم لذكرنا مخالفاً من الصحابة ، الا رواية ضعيفة عن ابن عباس ، فيها ابن لهيعة *
وقد حدثنا حمام عن ابن مفرج عن ابن الاعرابى عن الدبرى عن عبد الرزاق عن ابن جريج قال قال يوسف بن ماهك قال رسول الله ﷺ : « اجنوا فى مال اليتيم لا تأكلوه الزكاة » (٢) *

والحنفيون يقولون : الرسل كالسند ، وقد خالفوا ههنا المرسل وجهو والصحابة رضى الله عنهم *

٦٣٩ - مسألة - ولا يجوز أخذ الزكاة من كافر *

قال أبو محمد : هى واجبة عليه ، وهو معذب على منتهى ، إلا أنها لا تجزى عنه الا أن

(١) بضم الحاء وتشدد الدال المهملتين ، نسبة الى حداد بن شمس - بضم الشين المعجمة واسكان الميم - ابن عمرو بن غنم بن غالب بن عثمان . ولم يكن القاسم بن الفضل من بنى حداد بل هو أزدى ، وإنما كان نازلاً يجنب بنى حداد فنسب اليهم ، وكنيته أبو المنيرة (٢) ورواه الشافعى من طريق ابن جريج عن يوسف بن مرسلا . أيضاً انظر التلخيص (ص ١٧٦)

يسلم ، وكذلك الصلاة ولا فرق ، فإذا اسلم فقد تفضل عز وجل بإسقاط ما سلف عنه من كل ذلك ، قال الله تعالى : (الأسحاب المئين في جنات يتساءلون عن المجرمين ما سلككم في سقرهم قالوا : لم نك من المصلين ولم نك نطعم المسكين وكنا نخوض مع الخائضين وكنا نكذب يوم الدين حتى أتانا اليقين) وقال عز وجل : (وويل للمشركين الذين لا يؤتون الزكاة وهم بالآخرة هم كافرون) وقال تعالى : (قل : للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف) *
قال أبو محمد : ولا خلاف في كل هذا ، الا في وجوب الشرائع على الكفار ، فان طائفة عندت عن القرآن والسنة ، خالفوا في ذلك *

٦٤٠ — مسألة — ولا تجب الزكاة إلا في ثمانية أصناف من الأموال فقط وهي :
الذهب والفضة والقمح والشعير والتمر والابل والبقر والغنم ضأنها وما عجزها فقط *
قال أبو محمد : لا خلاف بين أحد من أهل الاسلام في وجوب الزكاة في هذه الأنواع ، وفيها جاءت السنة ، على ما نذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى ، واختلفوا في أشياء مما عداها *
٦٤١ — مسألة — ولا زكاة في شيء من الثمار ، ولا من الزرع ، ولا في شيء من المعادن ، غير ما ذكرنا ، ولا في الخيل ، ولا في الرقيق ، ولا في العسل ، ولا في عروض التجارة ، لا على مدير (١) ولا غيره *

قال أبو محمد : اختلف السلف في كثير مما ذكرنا ، فأوجب بعضهم الزكاة فيها ، ولم يوجبها بعضهم (٢) ، وانفقوا في أصناف سوى هذه أنه لا زكاة فيها *
فما اتفقوا على أنه لا زكاة فيه كل ما اكتسب للقتية لا للتجارة ، من جوهر ، وياقوت ، ووطاء ، وغطاء ، وثياب ، وآنية نحاس أو حديد أو رصاص أو قزدير ، وسلاح ، وخشب ، ودور (٣) وضيايع ، وبنال ، وصوف ، وحرير وغير ذلك كله لا تحاش شيئاً *
وقالت طائفة : كل ما عمل منه خبز أو عصيدة ففيه الزكاة ، وما لم يؤكل الا تمكها فلا زكاة فيه ، وهو قول الشافعي *

(١) في النسخة رقم (١٦) «ولا على مدير» والسياق يأبى زيادة الواو. وبمباشرة النسخة رقم (١٤) ما نصه : «المدير الذي يدير النصاب قبل حلول الحول» (٢) في النسخة رقم (١٦) «فأوجب بعضهم الزكاة فيما لم يوجبها بعضهم» (٣) في النسخة رقم (١٤) «ودور» بدل الدور ، وما هنا أحسن ، فالنور أنسب لذكرها مع الضيايع .

وقال مالك : الزكاة واجبة في القمح والشعير والسلت (١) ، وهي كلها صنف واحد ، قال : وفي الملس (٢) ، وهو صنف منفرد ، وقال مرة أخرى : انه يضم الى القمح والشعير والسلت ، قال : وفي الدخن ، وهو صنف منفرد ، وفي السمسم ، والأرز ، والذرة ، وكل صنف منها منفرد لا يضم الى غيره ، وفي القول ، والحصى (٣) واللوبيا والعدس والجلبان (٤) والبسيل (٥) والترمس وشائر القطنية (٦) ، وكل ما ذكرنا فهو صنف واحد يضم بعضه الى بعض في الزكاة *

قال : وأما البيوع فكل صنف منها على حاله ، إلا الحصى واللوبيا فانها صنف واحد * ومرة رأى الزكاة في حب المصفر ، ومرة لم يرها فيه ، وأوجب الزكاة في زيت الفجل (٧) ، ولم ير الزكاة في زريعة الكتان ، (٨) ولا في زيتها . ولا في الكتان ولا في الكرسة (٩) ، ولا في الخضر كلها (١٠) ، ولا في اللفت *

ورأى الزكاة في الزبيب وفي زيت الزيتون لا في حبه ، ولم يرها في شيء من الثمار ، لا في تين ولا بلوط ولا قسطل ولا رمان ولا جو ز الهند ولا جو ز ، ولا لوز ، ولا غير ذلك أصلاً *

(١) سياتى الكلام عليه بعد قليل (٢) بالعين المهملة واللام المفتوحين وبدهما سين مهملة : هو نوع جيد من القمح ، وقيل : هو ضرب من القمح يكون في الكمام منه حبتان يكون بناحية اليمن وهو طعام أهل صنعاء ، وقال ابن الأعرابي : العدى يقال له الملس قاله في اللسان . (٣) بكسر الحاء المهملة وتشديد الميم المفتوحة وكسرها أيضاً فيه لغتان (٤) يضم الجيم وضم اللام وتشديد الباء الموحدة ، وباسكان اللام وتخفيف الباء ، وهو حب أغبر أكر على لون الماش إلا أنه أشد كدرة منه وأعظم جرماً ، وهو يطبخ . قاله في اللسان ووصفه داود في التذكرة وصفا مفصلاً (٥) هكذا في الأصلين ، والحق في اللسان أن البسيلة الترمس . (٦) بكسر القاف واسكان الطاء المهملة وتخفيف الياء المشددة ، ويجوز تشديدها ، وضم القاف مع تشديد الياء فقط ، هي واحدة القطاني ، وهي الحبوب التي تدخر كالحناء والعدس والترمس والأرز وغيرها وهي ما كان سوى الحنطة والشعير والزبيب والتمر (٧) يضم الفاء والجيم وباسكان الجيم أيضاً (٨) الزريعة الشيء المزروع فالراد نفس نبات الكتان لا يزره (٩) بكسر الكاف واسكان الراء وكسر السين المهملة وفتحها مع تشديد النون المفتوحة : نبات له حب في غلاف تعلقه الدواب ، وصفته مفصلة عند داود (١٠) في النسخة رقم (١٤) تقديم وتأخير في هذه الأصناف وزيادة «ولا في القطن»

وقال أبو حنيفة : الزكاة في كل ما أنبتت الأرض من جوب أو ثمار أو نوار (١) لا تحاش شيئا ، حتى الوردة والسوسن ، والنرجس وغير ذلك . حاشا ثلاثة أشياء فقط ، وهي : الحطب ، والقصب ، والحشيش فلا زكاة فيها ، واختلف قوله في قصب التريرة (٢) ، فرة رأى فيها الزكاة ومرة لم يرها فيها .

وقال أبو يوسف ومحمد بن الحسن : لا زكاة في الخضر كلها ، ولا في الفواكه ، وأوجبوا الزكاة في الجوز ، واللوز ، والتين ، وحب الزيتون ، والجلوز (٣) والصنوبر والفتق والكمون والكرويا (٤) والخردل والعناب وحب البسباس (٥) وفي الكتان ، وفي زريته أيضا ، وفي حب المصفر وفي نواره ، وفي حب القنب (٦) لافي كتافه ، وفي القوه (٧) ، اذ بلغ كل صنف مما ذكرنا خمسة أوسق ، والافلا ، وأوجبوا الزكاة في الزعفران وفي القطن والورس . ثم اختلفوا .

فقال أبو يوسف : اذا بلغ ما يصاب من احد هذه الثلاثة ما يساوي خمسة أوسق من قبح أو شمير أو من ذرة أو من تمر أو من زبيب . احد هذه الخمسة فقط ، لا من شيء غيرها . ففيه الزكاة ، وان نقص عن قيمة خمسة أوسق من احد ما ذكرنا فلا زكاة فيه . وقال محمد بن الحسن : ان بلغ ما يرفع (٨) من الزعفران خمسة أمنان - وهي عشرة أرطال - ففيه الزكاة ، وإلا فلا ، وكذلك الورس ، وإن بلغ القطن خمسة أحمال - وهي ثلاثة

(١) يضم التون وتشديد الواو المفتوحة : هو الزهر (٢) يفتح الذال المجمة وكسر الراء وهد الباء راء ثانية وهي : فتات من قصب العليب الذي يجه به من الهند يشبه قصب النشاب . قاله في اللسان (٣) يكسر الجيم وتشديد اللام المفتوحة واسكان الواو وآخره زاي ، وهو : البنديق ، وهو عربي حكاه سيويه . (٤) الكرويا والكرويا مرفوعة ، يفتح الراء واسكان الواو وليس بينهما شيء ، وحكاها بعضهم بوزن زكريا مقصوراً (٥) البسباس والبساسة يفتح الباء بقل طيب الريح يشبه طعمه طعم الجزر (٦) يفتح القاف وكسرها مع تشديد التون المفتوحة : نبات يقتل من لحائه جبال وخيوطان (٧) القوه والقوة ، يضم الفاء وفتح الواو المشددة وبالهاء اول التاء : عروق دقاق طوال حمر يصبغ ويدأوى بها (٨) يعني ما تنله الأرض ، يقال : جاء زمن الرضاع - بكسر الراء وفتحها - وهو اكتناز الزرع ورفعها بعد الحصاد .

آلاف رطل فلفلية (١) ففيه الزكاة ، وإلا فلا *
واتقنا على أن حب المصفر إن بلغ خمسة أوسق زكى هو ونواره ، وإن نقص عن ذلك لم يزك لاجبه ولا نواره *

واختلفا في الاجاص (٢) والبصل والثوم والخنازير ، فرة أو جيا فيها الزكاة ، ومرة أسقطها .
وأسقطا الزكاة عن خيوط القنب وعن حب القطن ، وعن البلوط والقسطل والنبق (٣) والفتاح
والكثري والشمش والهيلج (٤) والبطيخ والقنا واللفت والتوت والخروب والحرف (٥)
والحلبة والشونيز (٦) والكراث *

وقال أبو سليمان داود بن علي وجهور أصحابنا : الزكاة في كل ما أنتبت الأرض ، وفي كل ثمرة ، وفي الحشيش وغير ذلك ، لا تحاش شيئا ، قالوا : فما كان من ذلك يحتمل الكيل لم يجب فيه زكاة حتى يبلغ الصنف الواحد منه خمسة أوسق فصاعداً ، وما كان لا يحتمل ففي قلبه وكثيره الزكاة *

وروي أيضاً عن السلف الأول أقوالاً *
فروى عن ابن عباس : أنه كان يأخذ الزكاة من الكراث *
وعن ابن عمر : أنه رأى الزكاة في السلت *

وعن مجاهد وحماد بن أبي سليمان وعمر بن عبد العزيز وإبراهيم النخعي إيجاب الزكاة في كل ما خرجت الأرض ، قل أو كثر ، وهو عن عمر بن عبد العزيز وإبراهيم وحماد بن أبي سليمان في غاية الصحة *

(١) بحاشية النسخة رقم (١٤) في (ص ٢٥١ منها) - بمدني وثلاثين صفحة عند الكلام على تفسير المد - مانصه : « الرطل الفلفلي هو الرطل البغدادي ، قال أبو عبيد : وزنته عندهم ثمانية وعشرون درهما ومائة درهم كيلا » (٢) بكسر الهمزة وتشديد الجيم ، ويفهم من كلام داود أنه فاكهة من أنواعها الخوخ والبرقوق وغيرها (٣) في النسخة رقم (١٩) « والتين » وهو خطأ (٤) يفتح الماء وكسر اللامين بينهما ياء ، ويقال إهليلج وإهليلجة بزيادة همزة مكسورة في أولهما وفتح اللام الثانية فيهما ولا يجوز كسرهما فيهما ، قال في اللسان « غير من الأدوية معروف وهو مرعب ؟ » ولم يفسره داود بأكثر من هذا (٥) بضم الحاء - الهملة واسكان الراء ، هو حب الرشاد (٦) بضم الشين وكسر النون ، ويقال « الشينيز » بكسر الشين ، وهو الحبة السوداء *

رواه عن عمر بن عبد العزيز معمر عن سالك بن الفضل عنه *
ورواه عن ابراهيم وكيع عن سفيان الثوري عن منصور عنه ، وأنه قال : في عشر
دستجات يقل دستجة (١) *

ورواه عن حماد بن ابى سليمان شعبة *
ورويها عن الزهري وعمر بن عبد العزيز بإيجاب الزكاة في الثمار عموماً ، دون تخصيص
بعضها من بعض *

وعن الزهري بإيجاب الزكاة في التوابل والزعفران عشر ما يصاب منها *

وعن ابى يردة بن ابى موسى بإيجاب الزكاة في البقول *

قال أبو محمد : أما ما روي عن ابن عمر رضي الله عنه من إيجاب الزكاة في السلت فانه قدرانه
نوع من القمح ، وليس كذلك ، وان كان القمح يستحيل في بعض الأرضين سلتيه ، فان اسمها (٢)
عند العرب يختلف ، ووجدنا في المشاهدة يختلف ، فها صنفان بلا شك (٣) وقد يستحيل المعبر
خمرأً ويستحيل الخمر خلا وهي أصناف مختلفة بالاخلاف ، ولها بيات قط يرهان من نص ولا من اجماع
ولا من معقول على أن ما استحال الى شيء آخر فها نوع واحد ، ولكن اذا اختلف الأسماء لم يميز
أن يوقع حكم و رد في اسم صنف ما على ما لا يقع عليه ذلك الاسم ، لقول الله تعالى : (ومن
يتمد حدود الله فقد ظلم نفسه) ولو كان ذلك لوجب أن يوقع على غير السارق حكم السارق ،
وعلى غير الغنم حكم الغنم !! وهكذا (٤) في كل شيء * (٥) *

وروي في ذلك أثرأ لا يصح ، من طريق ابن طهية ، وهو ساقط ، عن عمارة بن غزوة
وهو ضعيف (٦) ، عن عبد الله بن ابى بكر بن عمرو بن حزم : «إن هذا كتاب رسول الله

(١) بفتح الدال واسكان السين المهملتين وفتح التاء والجيم ، وهي الحزمة ، فارسي
معرب (٢) في الأصلين «اسمها» وهو خطأ ظاهر (٣) السلت بضم السين المهملة واسكان
اللام - نوع من الشمبر لا قشر له يكون بالنور والحجاز يبردون بسويقه في الصيف ،
هكذا في اللسان ، ورجحه على قول من زعم أنه نوع من الحنطة ، وكذلك قال داود : انه
نوع من الشمبر وانه يثبت بالعراق واليمن ويرع من قشره كالحنطة وانه أجود ما يؤكل
مطبوخا باللبن ويسمن تسمينا عظيماً (٤) في النسخة رقم (١٤) «وهذا» (٥) هذه منالطة
غربية (٦) غزوة بفتح الغين المعجمة وكسر الراء وتشديد الاء المفتوحة ، وعمار هذا تابعي
ثقة ، قال الذهبي في الميزان «ما علمت أحداً ضعفه سوى ابن حزم»

عليه السلام وعمرو بن حزم : في النخل ، والزرع قححه وسلته وشميره فبا سقى من ذلك بالرشاء (١)
نصف المشر « وذكر الحديث (٢) » *

وهذه صحيفة لاتسد ، وقد خالف خصوصنا أكثر ما في هذه الصحيفة *
وأما قول الشافعي فانه حد حدا فاسداً لا يرهان على صحته ، لا من قرآن ولا من سنة
ولا من إجماع ولا من قول صاحب ولا من قياس ، وما نعلم أحداً قاله قبله ، وما كان هكذا
فهو ساقط لا يحمل القول به *

والمعجب انه قاس على البر والشعر كل ما يعمل منه خبز أو عصيدة ، ولم يقس على
التمر والزبيب كل ما يتقوت من الثمار ؛ فان البلوط والتين والقسطل وجوز الهند أقوى
وأشهر في القوت من الزبيب بلا شك فاعلمنا بلباً يكون قوت أهله الزبيب صرفاً ولم
بلاداً ليس قوتها إلا القسطل وجوز الهند والتين صرفاً ، وكذلك البلوط ، وقد يعمل
منه الخبز والعصيدة ، فظهر فساد هذا القول *

وأما قول مالك فأشد وأبين في الفساد ، لأنه إن كانت علة التقوت ، فان القسطل
والبلوط والتين وجوز الهند واللفت بلا شك أقوى في التقوت من الزيتون ومن
ومن الحمص ومن المدس ومن اللوبيا *

والمعجب كله إيجابه الزكاة في زيت الفجل ؛ وهو لا يؤكل ، وأما هو للوقيد (٣) خاصة
ولا يبرف إلا بأرض مصر فقط ، وأخبرني ثقة في نقله وتميزه أن المسمى بمصر فجلا

(١) الرشاء بكسر الراء وبالدهجيل الدلو . والمراد هنا ما سقى بآلة من آلات السقى
(٢) كتاب رسول الله ﷺ إلى أهل اليمن مع عمرو بن حزم سقى أذن كرنا في المسألة (١١٦)
(ج ١ ص ٨١ و ٨٢) أنه كتاب صحيح وذكرنا أسناده من المستدرک للحاكم ، وهذه القطعة
التي هنا ليست في المستدرک بهذا اللفظ ، ولكن فيه : « وما كتب الله على المؤمنين من المشر
في المقار ما سقت السماء أو كان سحاً أو بلا فقيه المشر اذا بلغت خمسة أوسق ، وما سقى
بالرشاء والدالية فقيه نصف المشر اذا بلغ خمسة أوسق » وقد ورد هذا المعنى باسناد صحيح
جدا عند الدارقطني (ص ٢١٥) من طريق ابن جرير عن موسى بن عقبة عن نافع عن
ابن عمر : « كتب رسول الله ﷺ إلى أهل اليمن » الخ وأرجو أن أوفق الى جمع كل
أسانيد هذا الأثر الجليل وكل ألفاظه وأحقها تحقيقاً شافياً باذن الله . (٣) الوقيد بالياء
أحد مصادر « وقد » *

يعمل منه الزيت التي رأى مالك فيه الزكاة - : هو النبات المسمى عندنا بالأندلس «البشتر» (١) وهو نبات صحراوي لا ينترس أصلاً *

ولم ير الزكاة في زيت ذريعة الكتان، ولا في زيت السمسم، وزيت الجوز، وزيت
المركان وزيت الزنبوج (٢) وزيت الفرو، (٣) وهذه تؤكل ويوقد بها، وهي زيوت
خراسان والعراق وأرض المصامدة وصقلية *

ولا متعلق لقوله في قرآن ولا في سنة صحيحة ولا في رواية سقيمة، ولا من دليل إجماع
ولا من قول صاحب ولا من قياس، ولا من عمل أهل المدينة، لأن أكثر ما رأى فيه
الزكاة ليس يعرف بالمدينة، وما نعرف هذا القول عن أحد قبله، فظاهر فساد هذا القول
جملة. والله تعالى التوفيق *

والعجب كل العجب أن مالكا والشافعي قالانصاعنهما : إن قول الله تعالى (وهو الذي
أنشأ جنات معمر وشات غير معمر وشات والتخل والزرع مختلفاً أكله والزيتون والمان
متشابهاً وغير متشابهة كلوا من ثمره إذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده) إنما أراد به الزكاة
الواجبة ! *

قال أبو محمد : فكيف تكون هذه الآية أنزلها الله تعالى في الزكاة عندها، ثم يقطعان
الزكاة عن أكثر ما ذكر الله تعالى فيها باسمه، من الزمان وسائر ما يكون في الجنات؟ وهذا
عجب لا نظير له ؟ *

واحتج بعضهم بأنه إنما أوجب الله تعالى الزكاة فيها فيما يحصد *

فقيل للمالكين : فمن أين أوجبتم الزكاة في الزيتون وهو عندكم لا يحصد ؟ *

ويقال للشافعيين : من لكم بأن الحصاد لا يطلق على غير الزرع ؟ والله تعالى ذكر
منازل الكفار فقال : (منها قنم وحصيد) وقال رسول الله ﷺ يوم الفتح : «احصدوا ثم حصدوا»
واما قول أبي يوسف ومحمد فأسقط هذه الأقوال (٤) كلها وأشدّها تناقضاً، لأنهما

(١) ضبطت هذه الكلمة بالقلم في النسخة رقم (١٤) بفتح اللام وكسر الباء الموحدة
واسكان الشين المعجمة وفتح التاء المثناة، ولم أصل إلى تحقيقها، ولعلها كلمة إسبانية
مما عرب بمد فتح الأنديس (٢) المركان والزنبوج لم أعرفهما (٣) بكسر الصاد واسكان
الراء وآخره واو، هو من شجر الجبال كالبلوط العظيم، حقق داود أن صمغه هو
المروف بالحصى لبان الجاوي أنظر اللسان والتذكرة (٤) في بعض النسخ «فأسقط من
هذه الأقوال» وما هنا اصح وأنسب للسياق *

لم يلتزموا التحديد بما يتقوت ، ولا بما يكال ، ولا بما يؤكل ولا بما يبس ، ولا بما يدخر ، وأما بأقوال في غاية الفساد ، فأوجيا الزكاة في الجوز واللوز والجلوز والبسور ، وأسقطاها عن البلوط والقسطل والفت وأوجياها في السباس ، وأسقطاها عن الشونيز ، وهما أخوان وأوجياها في بعض الأقوال - في التوم ، والبصل ، وأسقطاها عن الكراث ، وأوجياها في خيوط الكتان وجه ، وأوجياها (١) في حب المصفر ونواره ، وأوجياها في خيوط القطن دون حبه ، وأوجياها في حب القنب وأسقطاها عن خيوطه ، وأوجياها في الخردل وأسقطاها عن الحرف ، وأوجياها في المناب ، وأسقطاها عن البنيق ، وهما أخوان ، وأوجياها في الزمان ، وأسقطاها عن التفاح والسررجل وهي (٢) سواء *
فان قيل : الزمان مذكور في الآية . قيل : والزرع مذكور في الآية *

وقد أسقطا الزكاة عن أكثر ما يزرع *

وهذه مساوئ تشبه ما يأتي به المروور (٣) وهما لها متعلق لامن قرآن ولا من سنة ولا من رواية ضعيفة ، ولا من قول صاحب ، ولا قياس ، ولا رأى سديد ، وما نعلم أحدا قال بذلك قبلهما ، فسقط هذا القول الفاسد أيضا جملة *

وأما قول أبي حنيفة فلا متعلق له بالقرآن ، ولا بقول رسول الله ﷺ : « فباسقت السماء المشر » لأنه قد اخرج من جملة ذلك القصب والحشيش وورق التمار كلها ، وهذا تخصيص لما احتج به ، بلا برهان من نص ولا من اجماع ، ولا من قياس ولا من رأى له وجه يعقل ، مع خلافه للسنن اخرج أيضا هذا القول عن الجواز (٤) . والله تعالى التوفيق *
قال أبو محمد : فلم يبق الا قول اصحابنا وقولنا ، فنظرنا في ذلك ، فوجدنا اصحابنا يحتجون بالآية المذكورة وبالثابت عن رسول الله ﷺ من قوله : « فباسقت السماء المشر » ، لاجبة لهم غير هذين النصين ، *

فوجدنا الآية لا متعلق لهم بها لوجوه *

احدها : ان السورة مكية ، والزكاة مدنية بلا خلاف من احد من العلماء ، فبطل ان تكون أنزلت في الزكاة *

(١) في النسخة رقم (١٤) « واختلفا » وهو خطأ ، قد سبق ان نقل المؤلف عنهما إجماعا
في حب المصفر ونواره (٢) في النسخة رقم (١٦) « وهما » وهو خطأ ، اذا المراد ان الزمان والتفاح والسررجل سواء (٣) هو الذي غلبت عليه المرة (٤) في النسخة رقم (١٤) « على الجواز »

وقال بعض المخالفين : نعم هي مكية ، إلا هذه الآية وحدها ، فانها مدنية *
قال ابو محمد : هذه دعوى بلا برهان على صحتها ، وتخصيص بلا دليل ، ثم لوصحلا
كانت لهم في ذلك حجة ، لأن قائل هذا القول زعم انها انزلت في شأن ثابت بن قيس
ابن الشماس رضى الله عنه ، إذ جد عمرته فتصدق منها حتى لم يبق له منها شيء (١) ، فبطل
ان يكون ار يد بها الزكاة *

والثاني : قوله تعالى فيها : (وآتوا حقه يوم حصاده) ولا خلاف بين أحد من الأمة
في ان الزكاة لا يجوز إيتاؤها يوم الحصاد ، لكن في الزرع بعد الحصاد ، هو الدرس
والثور ، والكيل ، وفي الثمار بعد اليلس والتصفية والكيل ، فبطل ان يكون ذلك الحق
الأمور به هو الزكاة التي لا يجب إلا بعد ما ذكرنا *

والثالث : قوله تعالى في الآية نفسها : (ولا تسرفوا) ولا سرف في الزكاة ، لأنها معدودة ،
لا يحل ان ينقص منها حبة ولا تزداد أخرى (٢) *
فان قيل : فافهذا الحق المفترض في الآية ؟ *

قلنا : نعم ، هو حق غير الزكاة ، وهوان يعطى الحاصدين الحصاد ما طابت به نفسه
ولا يد ، لاحد في ذلك ، وهذا ظاهر الآية ، وهو قول طائفة من السلف *
كما حدثنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود ثنا أحمد بن حنبل ثنا ابراهيم بن حماد ثنا اسماعيل
ابن اسحاق القاضي ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبد الرحيم بن سليمان عن اشمث —
هو ابن عبد الملك — عن محمد بن سيرين وعن نافع عن ابن عمر في قوله تعالى : (وآتوا
حقه يوم حصاده) قال : كانوا يملطون من اعتر بهم (٣) شيئا سوى الصدقة *

وبه الى اسماعيل بن اسحاق قال : ثنا محمد بن ابى بكر — هو المقدمي — ثنا يحيى —
هو ابن سعيد القطان — عن سفيان الثوري عن حماد بن ابى سليمان عن ابراهيم النخعي في

(١) هذا رواه الطبري في التفسير (ج ٨ ص ٤٥) عن ابن جريج مرسلا ، وكذلك
نسبه السيوطي في الدر الثور (ج ٣ ص ٤٩) الى والى ابن ابى حاتم ، ولا حجة في مثل هذا
(٢) أى على انها من المفروض ، وإلا فالتطوع بالزيادة لا خلاف في جوازه (٣) يقال
« اعتره واعتبه » اذا أتاه فطلب ممر وفه . وهذا الأثر رواه يحيى بن آدم في الخراج رقم ٤١٢
عن حفص وعبد الرحيم عن اشمث بهذا الاستاد . ورواه النحاس في الناسخ والنسوخ

قوله تعالى: (وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ) قال: يعطى نحواً من الضنث *
ومن طريق جرير عن منصور عن مجاهد في قوله تعالى: (وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ)
قال: إذا حصدت وحضرك المساكين طرحت لهم منه، وإذا طيبت طرحت لهم منه،
وإذا نقيته وأخذت في كيله حشوت لهم منه، وإذا علقت كيله عزلت زكاته، وإذا أخذت
في جداد النخل (١) طرحت لهم من التفاريق (٢) والتمر، وإذا أخذت في كيله حشوت
لهم منه، وإذا علقت كيله عزلت زكاته *
وعن مجاهد أيضاً: هذا واجب حين يصرم *
وعن أبي المالية في قوله تعالى: (وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ) قال: كانوا يعطون شيئاً
غير الصدقة *

وعن سعيد بن جبيرة في قوله تعالى: (وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ) قال: يمر به الضعيف
والمسكين فيمعليه حتى يعلم ما يكون *
وعن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن جده: (وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ)
قال: بعد الذي يجب عليه من الصدقة، يعطى الضنث (٣) والشيء *
وعن الربيع بن أنس: (وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ) قال: لقاط السنبلة *
وعن عطاء في قوله تعالى: (وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ) قال: شيء يسير سوى الزكاة المفروضة *

(ص ١٣٩) من طريق حفص وفيه «أنا شبيب عن نافع عن ابن عمر» والظاهر أن قوله
«شبيب» خطأ صوابه «أشعث» وروى الطبري (ج ٨ ص ٤٢) معناه بإسنادين. ووقع في
الخراج «من اعترام» وقد ظهر لنا الآن أنه خطأ وأن صوابه «من اعتر بهم» كما في الدر المنثور
أيضا (ج ٣ ص ٤٩) وكذا في بعض الفاظ الطبري عن ابن عمر «يعلم المتمر» (١) الجداد
بفتح الجيم وكسرها وبالذال المهملين، كما في النسخة رقم (١٤) وفي النسخة رقم (١٦)
بالمجمتين وكذلك في كثير من كتب السنة، وهو تصحيف، ولم تذكر هذه الكلمة
في كتب اللغة إلا في مادة (ج د د) وليس لها ذكر في مادة (ج ذ ذ) (٢) بالثاء الثلاثة جمع ثمر وق
وهو قح البصرة والتمر، والمراد هنا العنايق بخروط ما عليها فتبقى عليها الثمرة والتمران
والثلاث يخطئها الخلب فتلقى للمسكين قاله في اللسان، والأثر: وإه يحيى بن آدم رقم ٤٠٣
والطبري (ج ٨ ص ٤١) ووقع في الأصلين «التفاريق» بالثاء وهو تصحيف (٣) أي الحرمة *

ولا يصح عن ابن عباس أنها نزلت في الزكاة ، لأنه من رواية الحجاج بن أرطاة ، وهو ساقط ، ومن طريق مقسم ، وهو ضعيف .

ومن ادعى أنه نسخ لم يصدق الا ينص متصل الى رسول الله ﷺ ، وإلا فما يجزئ أحدعن أن يدعى في أي آية شاء ، وفي أي حديث شاء أنه منسوخ ، ودعوى النسخ إسقاط لطاعة الله تعالى فيما أمر به من ذلك النص ، وهذا لا يجوز الا ينص مسند صحيح .

وأما قول (١) رسول الله ﷺ : « فيما سقت السماء العشر وفيما سقى بطنح أودالية (٢) نصف العشر » فهو خبر صحيح ، ولم يأت ما يخصه لم يميز خلافه لأحد .

لكن وجدنا ما حدثناه عبد الله بن يوسف وأحمد بن محمد الطلنكي ، قال عبد الله : ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، وعمر والنقاد ، وزهير بن حرب ، قالوا كلهم : ثنا وكيع ، وقال الطلنكي : ثنا ابن مفرج ثنا محمد بن أيوب الرقي ثنا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق الزبارة ثنا أحمد بن الوليد المدني ثنا يحيى بن آدم ، ثم اتفق وكيع ويحيى ، كلاهما عن سفيان الثوري عن اسماعيل بن أمية عن محمد بن يحيى بن حبان عن يحيى بن عمار عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله ﷺ : « ليس فيما دون خمسة أوساق (٣) تمر ولا حب صدقة » قال وكيع في روايته : « من تمر » واتفقا فيما عدا ذلك (٤) .

قال أبو محمد : وهذا إسناد في غاية الصحة ، فتنى رسول الله ﷺ الصدقة عن كل مادون خمسة أوساق (٥) من حب أو تمر .

ولفظ « دون » في اللغة العربية تقع على معنيين ، وقوعاً مستوياً ، ليس أحدهما أولى من الآخر ، وهما بمعنى : أقل ، وبمعنى : غير ، قال عز وجل : (لا تتخذوا من دوني وكيلاً) أي من غيري ، وقال عز وجل : (وآخرين من دونهم لآتموهن) أي من غيرهم ، وحيثما وقعت لفظ « دون » في القرآن فهي بمعنى غير ، فلا يجوز لأحد أن يقتصر بلفظة « دون »

(١) في النسخة رقم (١٤) « فأما » (٢) هي شيء يتخذ من خوص وخشب يستقى به بمجال تشد في رأس جذع طويل . قاله في اللسان (٣) في النسخة رقم (١٤) « أو سق » وكلاهما جمع صحيح ، وما هنا هو الموافق لمسلم (ج ١ ص ٢٦٧) (٤) هو في الخراج ليحيى برقم ٤٤٠ بهذا الإسناد ولكن لفظه : « لاصدقة في حب ولا تمر دون خمسة أوسق » (٥) في النسخة رقم (١٤) « أو سق »

في هذا الخبر على معنى : أقل دون معنى : غير ، ونحن اذا حملنا «دون» هنا على معنى غير دخل فيه أقل ، وتخصيص اللفظ بلا برهان من نص لا يحمل ، *

فصح يقينا أنه لا زكاة في غير خمسة أوسق من حب أو تمر ، ووجبت الزكاة فيها زاد على خمسة أوسق بنص قول (١) رسول الله ﷺ وبالإجماع المتيقن على ذلك ، وكذلك في الأبل والبقر والغنم والذهب والفضة بالإجماع المتيقن والنص أيضا ، وسقطت الزكاة عما عدا ذلك مما اختلف فيه ولا نص فيه ، بنى النبي ﷺ الزكاة عن كل ما هو غير خمسة أوسق من حب أو تمر ، (٢) *

ثم وجب ان ننظر ما يقع عليه اسم «حب» في اللغة التي بها خاطبنا رسول الله ﷺ *
فوجدنا ما حدثناه محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن الثني ثنا عبد العزيز بن عبد الصمد العمري (٣) عن عطاء بن السائب عن أبيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في قول الله تعالى : (حبا وعنبا وقضبوا زيتونا ونخلا) قال ابن عباس : الحب البر ، والقضب الفصصة (٤) ، فاقصر ابن عباس - وهو الحجة في اللغة - بالحب على البر *

وذكر أبو حنيفة أحمد بن داود الدينوري اللنوي في كتابه في النبات ، في باب ترجمته « باب الزرع والحرق وأسماء الحب والقطاني وأوصافها » فقال : قال أبو عمرو - هو الشيباني - : جميع بزور النبات يقال لها «الحبة» بكسر الحاء *
قال أبو محمد : كما صح عن رسول الله ﷺ من قوله : « فينبئون كما ثبتت الحبة في حبل السيل » *

قال أبو حنيفة الدينوري في الباب المذكور : وقال الكسائي : واحد الحبة حبة يفتح

(١) في النسخة رقم (١٦) «فصل» وهو خطأ (٢) كل هذا تكلف من ابن حزم ولا معنى له ولا دليل عليه . وزعمه ان «دون» في الحديث بمعنى غير زعم ليس صحيحا ، بل سياق ألفاظ الحديث على اختلاف رواياته يدل على ان المراد به «أقل» بل جاء في بعض ألفاظه الموقوفة على الصحابة الذين رووه (٣) بفتح العين المهمة وتشديد الميم المكسورة ، نسبة الى «الم» وهو بطن من تميم (٤) بقا من مكسورين بينهما صاد مهملة ساكنة وبمد مهملة مفتوحة ، وهي الرطبة وقيل القت ، جمعا فصافص يفتح الفاء الاولى .

الحاء ، فأما الحب فليس إلا الحنطة والشعير ، وأحدها حبة ، يفتح الحاء ، وإنما اختلفا في الجمع . ثم ذكر أبو حنيفة بهذا الفصل - إثر كلام ذكره لابي نصر صاحب الأصبى - :
كلاماً نصه : وكذلك غيره من الحبوب كالارز ، والدخن *

قال علي : فهذه ثلاثة جوع : الحب للحنطة والشعير خاصة ، والحببة - بكسر الحاء - وزيادة الهاء في آخرها - لكل ما عداها من البرور خاصة ، والحبوب للحنطة والشعير وسائر البرور . والكسائي امام في اللغة وفي الدين والمدالة *

فاذ قد صرح ان الحب لا يقع الا على الحنطة والشعير في لغة العرب ، وقال رسول الله ﷺ :
نصاً بنفى الزكاة عن غيرهما وغير التمر - : فلا زكاة في شيء من النبات غيرهما وغير التمر *
وقد روى من لا يوثق به عن لا يوثق به ولا يدري من هو عن لا يوثق به - : إيجاب الزكاة في الحبوب ، وهو عبد الملك بن حبيب الاندلسي عن الطلحي (١) عن عبد الرحمن ابن زيد بن اسلم وهو أيضاً منقطع *

قال أبو محمد : وقال قوم من السلف بتل هذا ، وزادوا الى هذه الثلاثة الزبيب *
كما حدثنا محمد بن سعيد بن نبات تابعه الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع عن عمرو بن عثمان وطلحة بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله ، قال عمرو :
عن موسى بن طلحة بن عبيد الله : أن ماذا لما قدم المين لم يأخذ الصدقة إلا من الحنطة والشعير والتمر والزبيب ، وقال طلحة بن يحيى : عن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري عن أبيه : أنه لم يأخذها إلا من الحنطة والشعير والتمر والزبيب *

حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا محمد بن عيسى بن رفاعة ثنا علي بن عبد العزيز ثنا أبو عبيد القاسم بن سلام ثنا حجاج - هو ابن محمد الأعور - عن ابن جريج أخبرني موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر في صدقة الثمار والزروع ، قال : ما كان من نخل أو عنب أو حنطة أو شعير *

وبه إلى أبي عبيد : ثنا يزيد بن هشام (٢) - هو ابن حسان - عن الحسن البصري :

(١) يفتح الطاء الهمزة واسكان اللام ، نسبة الى طلحة بن عبيد الله ، والطلحي هذا هو عبد الرحمن بن صالح بن إبراهيم بن محمد بن طلحة بن عبيد الله ، وهو من أهل الصدوق (٢) في النسخة رقم (١٤) «يزيد بن هشام» الخ وهو خطأ والصواب ما هنا ، فان يزيد هو ابن هرون ، وهو يروي عن هشام بن حسان ، وعنه أبو عبيد القاسم بن سلام .

أنه كان لا يرى المشر إلا في الخنطة والشعير والتمر والزبيب *
قال أبو عبيد : وقال يحيى بن سعيد - هو القطان - عن أشعث - هو ابن عبد الملك
الحرفاني - عن الحسن ومحمد بن سيرين أنهما قالا : الصدقة في تسعة أشياء : الذهب
والورق والابل والبقر والغنم والخنطة والشعير والتمر والزبيب. قال أبو عبيد : وهو قول
ابن أبي ليلى وسفيان الثوري *

حدثنا حمام ثنا عبد الله بن محمد بن علي البايجي ثنا عبد الله بن يونس ثنا بقي بن مخلد
ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا جريد بن عبد الرحمن عن الحسن - هو ابن حي - عن مطرف -
هو ابن طريف - قال قال لي الحكم بن عتيبة وقد سألته عن الأقطان والسامس : أفيا صدقة ؟
قال : ما حفظنا عن أصحابنا أنهم (١) كانوا يقولون : ليس في شيء من هذا شيء ، إلا في
الخنطة والشعير والتمر والزبيب *

قال أبو محمد : الحكم أدرك كبار التابعين وبعض الصحابة *
وبه إلى أبي بكر بن أبي شيبة ثنا وكيع عن طلحة بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله قال
سأل عبد الحميد موسى بن طلحة بن عبيد الله عن الصدقة ؟ فقال موسى : إنما الصدقة في
الخنطة والشعير والتمر والزبيب *
وهو إلى أبي بكر بن أبي شيبة ثنا محمد بن بكر عن ابن جريج قال قال لي عطاء وعمر بن
دينار : لا صدقة إلا في نخل أو عنب أو حب *

وقد روى نحو هذا عن علي بن أبي طالب *
قال أبو محمد : وهو قول الحسن بن حي وعبد الله بن المبارك وإبي عبيد وغيرهم *
قال أبو محمد : وادعى من ذهب إلى هذا أن إيجاب الزكاة في الزبيب إجماع ، وذكر أن أبا
ليس منها شيء يصح *
أحدهما من طريق موسى بن طلحة : عندنا كتاب مماذ عن النبي ﷺ : أنه إنما
أخذ الصدقة من التمر والزبيب والخنطة والشعير *
قال أبو محمد : هذا منقطع ، لأن موسى بن طلحة لم يدرك مماذا بقله *

(١) في النسخة رقم (١٤) قال : فباحفظنا عن الصحابة أنهم «الح» ، ويظهر أن ما هنا
أحسن لقول المؤلف بعد أن الحكم أدرك كبار التابعين وبعض الصحابة ، فكأنه يدل
على تفسير مراده بقوله «أصحابنا»

وأخر من طريق محمد بن أبي ليلى ، وهو سـ . الحفظ ، عن عبد الكريم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وهي صحيفة ، عن النبي ﷺ : « المشر في التمر والزبيب والحنطة والشعير » *

وخصومنا يخالفون كثيراً من صحيفة عمرو بن شعيب ، ولا يرونه حجة *

وأخر من طريق عبد الرحمن بن اسحاق ، وعبد الله بن قافع ، وكلاهما في غاية الضعف ، ومن طريق محمد بن مسلم الطائفي ، وهو في غاية الضعف ، ومن طريق عبد الملك بن حبيب الأندلسي عن أسد بن موسى وهو منكر الحديث ، عن نصر بن طريف وهو أبو جزة ، وهو ساقط البتة ، كلهم يذكر عن سعيد بن المسيب عن عتاب بن أسيد (١) : أنه أمر بخرص العنب * وسعيد لم يولد إلا بعد موت عتاب بستين وعتاب لم يولد النبي ﷺ إلا مكة ولا زرع بها ولا عنب *

فسقط كل ما شغبوا به ، ولو صح شيء من هذه الآثار لأخذنا به ، ولما حل لنا خلافه ، كما لا يجل الأخذ في دين الله تعالى بخبر لا يصح *

وأما دعوى الإجماع فباطل *

كما حدثنا أحمد بن محمد بن الجسور ثنا محمد بن عيسى ثنا علي بن عبد العزيز ثنا أبو عبيد القاسم بن سلام ثنا عباد بن العوام عن سفيان بن حسين عن الحكم بن عتيبة عن شريح قال : تؤخذ الصدقة من الحنطة والشعير والتمر ، وكان لا يرى في العنب صدقة *

وبه إلى أبي عبيد : ثنا هشيم عن الأجلح (٢) عن الشعبي قال الصدقة في البر والشعير والتمر *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن مـون الله ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن بشار بن دار ثنا غندر ثنا شعبة عن الحكم بن عتيبة قال : ليس في الخيل زكاة ولا في الإبل والعوامل زكاة ، وليس في الزبيب شيء *

فهؤلاء شريح ، والشعبي ، والحكم بن عتيبة ، لا يرون في الزبيب زكاة *

قال أبو محمد : وليس إلا قول من قال بإيجاب الزكاة في كل ما أنبتته الأرض ، على

(١) عتاب يفتح العين المهمة وتشديد التاء المثناة وأسيد يفتح المهملة وكسر السين المهمة (٢) يفتح المهملة واسكان الجيم وفتح اللام وآخره حاء مهملة ، وهو ابن عبد الله الكندي وانظر خراج يحيى بن آدم رقم ٥١٦ و ٥١٧ *

عموم الخبر الثابت : « فبا سقت السماء العشر » أوقولنا ، وهو : لازكاة إلا فيها أوجبها فيه رسول الله ﷺ باسمه ، على ما صح عنه عليه السلام من أنه قال : « ليس فيادون خمسة أوسق من جب ولا تمر صدقة » *

وأما من أسقط من ذلك الخبر ما يقتضيه عمومه ، وزاد في هذا الخبر ما ليس فيه - : فلم يعلقوا بقرآن ولا بسنة صحيحة ولا برواية ضعيفة ، ولا يقول صاحب لا يخالف له منهم ، ولا بقياس ولا بتعليل مطرد ، بل خالفوا كل ذلك ، لأنهم إن راعوا القوت فقد أسقطوا الزكاة عن كثير من الأقوات ، كاللبن والقسطل واللبن وغير ذلك ، وأوجبوه فيها ليس قوتاً ، كالزيت والحصى وغير ذلك مما لا يتقوت إلا لفرورة جماعة ، وإن راعوا الأكل فقد أسقطوها عن كثير مما يؤكل ، وأوجبها بمضغها لا يؤكل ، كزيت الفجل والقطن وغير ذلك ، وإن راعوا ما يوسق فقد أسقطوها عن كثير مما يوسق *

ثم أيضاً لو راعوا شيئاً من هذه الممانى وطرادوا أسلمهم لكانوا قائلين بلا يرهان ، لكن بدعوى فاسدة وظن كاذب ، والله تعالى يقول : (إن الظن لا يبنى من الحق شيئاً) وقال رسول الله ﷺ : « إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث » *

فأذا لم يبق إلا أحد هذين القولين المذكورين فإن قول من أوجب الزكاة في كل ما أنبت الأرض - : حرج شديد ، وشق الأتقى ، وعسر لا يطاق ، والأخذ بذلك أخير تكليف ما ليس في الوسع ، وممتنع لا يمكن البتة ، لأنه يوجب أن لا ينبت في دار أحد أو في قطعة أرض له عشب ولو أنه ورقة واحدة أو نرجسة أو فول أو غصن حرف أو بهارة (١) أو تينة واحدة - : إلا وجب عليه عشر كل ذلك أو نصف عشره وكذلك ورق الشجر والتبن حتى تبن الفول وقصب الكتان ، نعم ، وأصول الشجر نفسها ، لأن كل ذلك مما يسقيه الماء ، وهذا ما لا يمكن البتة. وقد قال تعالى : (ما جعل عليكم في الدين من حرج) وقال تعالى (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) وقال تعالى : (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) وأما من تعالى علينا إذ أجابنا في دعائنا الذي أمرنا تعالى أن ندعوه به فنقول : (ر بنا ولا تحمل علينا أصرأ كما حملته على الذين من قبلنا ر بنا ولا تحملنا مالا طاعة لنا به) وقال رسول الله ﷺ : « يسر وأولا تسر وأ » *

فإن قيل : يفعل في ذلك ما يفعل الشر يكان فيه *

(١) بفتح الباء الموحدة هو نبت طيب الريح يقال له عين البقر ينبت أيام الريح *

قلنا : هذا لا يجوز ، لأن بيع أحد الشر يمكن من صاحبه مباح ، وتحليله له جائز ، ولا يجوز بيع الصدقة قبل قبضها ، ولا التحليل منها أصلا ، *
فصح يقينا أن ذلك الخبر ليس على عمومه ، فاذ ذلك كذلك فلا ندرى ما يخرج منه إلا بيان نص آخر فصح أن لا زكاة إلا فيها أوجه بيان نص غير ذلك النص ، أو اجماع متيقن ، ولا نص ولا اجماع إلا في البر والشعير والتمر فقط . ومن تعدى هذا فاعما يشرع برأيه ، ويخصص الأثر بظنه الكاذب . وهذا حرام وبالله تعالى التوفيق - *
(وأما المادان) فإن الأمة مجمعة بخلاف من أحسنها على أن الصفر والحديد والرصاص والقزدير لا زكاة في أعيانها ، وإن كثرت ، *

ثم اختلفوا إذا مزج شيء منها في الدنانير والدرهم والحلى *
فقال طائفة : ترك تلك الدنانير والدرهم بوزنها *

قال أبو محمد : وهذا خطأ فاحش ، لأن رسول الله ﷺ أسقط الزكاة نصفاً فادون خمس أواق من الورق وفيها دون مقدار مائتي الذهب ولم يوجب - بلا خلاف - زكاة في شيء من أعيان المادان المذكورة فمن أوجب الزكاة في الدنانير والدرهم المزوجة بالنحاس أو الحديد أو الرصاص أو القزدير فقد خالف رسول الله ﷺ أمرين : أحدهما في إيجابه الزكاة في أقل من خمس أواق من الرقة (١) والثانية في إيجابه الزكاة في أعيان المادان المذكورة .
وأيضاً : فإنهم تناقضوا إذ أوجبوا الزكاة في الصفر والرصاص والقزدير والحديد إذا مزج شيء منها بفضة أو ذهب وأسقطوا الزكاة عنها إذا كانت صرفاً وهذا يحكم لا يحل *
وأيضاً : فسألهم عن شيء من هذه المادان : مزج بفضة أو ذهب فكان المزوج منها أكثر من الذهب ومن الفضة ؟ ثم لا تزال تزيد إلى أن نسألهم عن مائتي درهم في كل درهم فلس فضة فقط وسائرهما نحاس ؟ فإن جملوا فيها الزكاة أغشوا جداً ، وإن أسقطوها سألناهم عن الحد الذي يوجبون فيه الزكاة والذي يسقطونها فيه ؟ فإن حدوا في ذلك حداً زادوا في التحكم بالباطل ، وإن لم يحدوا حداً كانوا قد خلطوا ما يحرمون بما يحلون ، ولم يبينوا الانقسام ولا لمن أتبعهم الحرام فيجتنبوه ، من الحلال فيأتوه ! *
قال أبو محمد : والحق من هذا هو أن الاسماء في اللغة والبيان واقعة على السميات بصفات محمولة فيها ، فلفضة صفاتها التي إذا وجدت في شيء سمي ذلك الشيء فضة ،

(١) الرقة بالتخفيف الدرهم *

وكذلك القول في اسم الذهب، واسم النحاس، واسم كل مسمى في العالم . وأحكام الديانة إنما جاءت على الأسماء ، فلفضة حكمها ، ولذهب حكمه، ولنحاس حكمه ، وكذلك كل اسم في العالم . فإذا سقط الاسم الذي عليه جاء النص بالحكم سقط ذلك الحكم ، وانتقل المسمى الى الحكم الذي جاء في النص على الاسم الذي وقع عليه ، كالمصير والخمر والخل والماء والدم واللبن واللحم والآنية والدنانير ، وكل ما في العالم .
فإن كان المزج في الفضة أو الذهب لا يغير صفاتها - التي مادامت فيها سمياً فضة وذهباً - فهي فضة وذهب ، فالزكاة فيها . *

وإن كان المزج في الفضة أو الذهب قد غير صفاتها - وسقط عن الدنانير والدرام اسم فضة واسم ذهب لظهور المزج فيها - فهو حينئذ فضة مع ذهب ، أو فضة مع نحاس فالواجب أن في مقدار الفضة التي في تلك الدراهم تجب الزكاة فيها خاصة ، ولا زكاة في النحاس الظاهر فيها أثره . وكذلك القول في الذهب مع ما مزج به . *

فإن كان في الدنانير ذهب تجب في مقداره الزكاة وفضة لا تجب فيها الزكاة ، فالزكاة فيها فيهما من الذهب دون ما فيها من الفضة . *

وإن كان ما فيها من الفضة تجب فيه الزكاة وما فيها من الذهب لا تجب فيه الزكاة فالزكاة فيها فيهما من الفضة دون ما فيها من الذهب . *

وإن كان فيها من الفضة ومن الذهب ما تجب في كل واحد منهما الزكاة زكي كل واحد منهما كحكمه لو كان منفرداً . *

وإن كان ما فيها من الذهب ومن الفضة لا تجب فيه الزكاة لو انفرد فلا زكاة هناك أصلاً .
فإن زاد المزج حتى لا يكون للفضة وللذهب هناك صفة ظلية في تلك الأعيان فضة أصلاً ولا ذهب ، فلا زكاة فيها أصلاً ، اتباعاً للنص . وبالله التوفيق . *

وأما الخليل والريق فقد حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا أحمد ابن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المهال ثنا حماد بن سلمة عن قتادة عن أنس بن مالك : أن عمر بن الخطاب كان يأخذ من الرأس عشرة (١) ومن الفرس (٢) عشرة ، ومن البراذن خمسة . يعني رأس الريق ، وعشرة دراهم ، وخمسة دراهم . *

(١) في النسخة رقم (١٦) «عشرة دراهم» وذكر الدراهم خطأ في لفظ الامر ، إذ صنيع المؤلف في تفسير العشرة يدل على أنها لم تميز في الرواية (٢) في النسخة رقم (١٦) «ومن البقر» وهو خطأ صرف

حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبدالرزاق عن ابن جريج أخبرني عمرو - هو ابن دينار - قال : إن حيي بن يعلى أخبره أنه سمع يعلى بن أمية يقول : أتباع عبد الرحمن بن أمية - أخو يعلى بن أمية - فرساً أشي بمائة قلوص ، فندم البائع ، فطحق بعمر ، فقال : غصيني يعلى وأخوه فرساً لي ! فكتب عمر إلى يعلى : إن الحق في فائده فأخبره الخبر ، فقال عمر : إن الخيل لتبلغ عندكم هذا ! فقال يعلى : ما علمت فرساً بلغ هذا قبل هذا ، فقال عمر : فنأخذ من أربعين شاة شاة ولا نأخذ من الخيل شيئاً ؟ أخذ من كل فرس ديناراً قال : فضرب على الخيل ديناراً ديناراً *

حدثنا حماد ثنا عبد الله بن محمد الباجي ثنا عبد الله بن يونس ثنا يحيى بن مخلد ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا محمد بن بكر عن ابن جريج قال أخبرني عبد الله بن أبي حسين أن ابن شهاب أخبره أن السائب بن اختمر (١) أخبره : أنه كان يأتي عمر بن الخطاب بصدقات الخيل ، قال ابن شهاب : وكان عثمان بن عفان يصدق الخيل *

ومن طريق حماد بن سلمة عن يونس بن عبيد عن الحسن البصري : أن مروان بعث إلى أبي سعيد الخدري : أن ابنته إلى بركة وقيفك ، فقال للرسول : إن مروان لا يعلم ! وإنما علينا أن نطعم عن كل رأس عند كل فطر صاع تمر أو نصف صاع بر *

ومن طريق محمد بن جعفر عن شعبة عن حماد بن أبي سليمان قال : وفي الخيل الزكاة * فذهب أبو حنيفة ومن قلده إلى أن في الخيل الزكاة ، واحتجوا بهذه الآثار ، ويقول الله تعالى (خذ من أموالهم صدقة) قالوا : والخيل أموال ، فالصدقة فيها بنص القرآن ، ويقول رسول الله ﷺ الثابت عنه من طريق مالك عن زيد بن أسلم عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة عن النبي ﷺ : «الخيل لرجل أجر ورجل ستر» فذكر الحديث ، وفيه : «ورجل ربهما تنسأ وتمنفا ، ولم ينس حق الله في رقاها ولا ظهروها ، فهي له ستر» * قال أبو محمد : هذا ماموه به الحنفيون من الاحتجاج بالقرآن والسنة وفعل الصحابة وهم مخالفون لكل ذلك *

أما الآية فليس فيها أن في كل صنف من أصناف الأموال صدقة ، وإنما فيها : (خذ من أموالهم) فلو لم يرد إلا هذا النص وحده لأجزأ فليس واحد عن جميع أموال المسلم ، لأنه صدقة أخذت من أمواله (٢) *

(١) هو السائب بن يزيد بن سعيد بن ثمامة ، وهو صحابي ، والنمر هو ابن جيل ، وهو خال أبيه صفروايه (٢) في النسخة رقم (١٦) «عن جميع أموال المسلمين ، لأنه صدقة أخذت من أموالهم» وما هنا أحسن *

ثم لو كان في الآية أن في كل صنف من أصناف الأموال صدقة - وليس ذلك فيها لابتص ولا بدليل - : لما كانت لهم فيها حجة ، لأنه ليس فيها مقدار المال المأخوذ ، ولا مقدار المال المأخوذه ، ولا متى تؤخذ تلك الصدقة . ومثل هذا لا يجوز العمل فيه بقول أحدود رسول الله ﷺ الأمور بالبيان ، قال تعالى : (لتبين للناس ما نزل إليهم) *
وأما الحديث فليس فيه إلا أن الله تعالى حقا في رعاياها وظهورها ، غير معين ولا معين المقدار ، ولا مدخل للزكاة في ظهور الخيل بإجماع منا ومنهم ، فصح أن هذا الحق إنما هو على ظاهر الحديث ، وهو حمل على ما دأبت نفسه منها في سبيل الله تعالى ، وعارية ظهورها للمضطر *

وأما فعل عمر وعثمان رضي الله عنهما فقد خالفوها ، وذلك أن قول أبي حنيفة : إنه لا زكاة في الخيل المذكور ولو كثرت وبلغت ألف فرس (١) فإن كانت إنانا أو إنانا وذكر رأ سائمة غير معلوفة - فحينئذ نجب فيها الزكاة ، وصفة تلك الزكاة أن صاحب الخيل غير ، إن شاء أعطى عن كل فرس منها ديناراً أو عشرة دراهم ، وإن شاء قومها فأعطى من كل مائتي درهم خمسة دراهم (٢) *

قال أبو محمد : وهذا خلاف فعل عمر *

وأبنا فقد خالفوا فعل عمر في أخذه الزكاة من الرقيق عشرة دراهم من كل رأس ، فكيف يجوز لذي عقل ودين أن يجمل بعض فعل عمر حجة وبمضه ليس بحجة ؟! *
وخالفوا علياً في إسقاط زكاة الخيل جملة ، وأتوا بقول في صفة زكاتها لأنهم أحداً قاله قبلهم . فظهر فساد قولهم جملة *

وذهب جمهور الناس إلى أن لا زكاة في الخيل أصلاً *

حدثنا حمام ثنا ابن مفرج عن ابن الأعرابي عن الدبري عن عبد الرزاق عن معمر عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي قال : قد عفوت عن صدقة الخيل والرقيق *
وقد صح أن عمر إنما أخذها على أنها صدقة تطوع منهم لا واجبة *

حدثنا حمام ثنا عبد الله بن محمد بن علي الباجي ثنا عبد الله بن يونس ثنا بقي بن مخلد ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبد الرحمن بن سليمان عن ابن أبي خالدة عن شبيب بن عوف (٣) وكان قد أدرك الجاهلية - قال : أمر عمر بن الخطاب الناس بالصدقة ، فقال الناس :

(١) الفرس يطلق على الذكر وعلى الأنثى سواء (٢) في النسخة رقم (١٦) «عشرة دراهم»

وهو خطأ ظاهر (٣) ابن أبي خالدة هو اسمعيل ، وشبيب بضم الشين المعجمة *

يأمر المؤمنين ، خيل لنا و رقيق ، افرض علينا عشرة عشرة ، فقال عمر : أما انا فلا افرض ذلك عليكم *

حدثنا حماد ثنا عباس بن اسبخ ثنا محمد بن عبد الملك بن ايعن ثنا عبد الله بن أحمد ابن حنبل قرأت على أبي عن يحيى بن سعيد القطان عن زهير - هو ابن معاوية (١) - ثنا أبو اسحاق - هو السبيعي - عن حارثة - هو ابن مضرب - قال : « حججت مع عمر ابن الخطاب فأتاه اشراف أهل الشام فقالوا : يا أمير المؤمنين ، إنا اصبنا رقيقاً ودواب فخذ من أموالنا صدقة تطهرنا وتكون لنا زكاة ، فقال : هذا شيء لم يفعله اللذان كانا قبلي (٢) » * قال أبو محمد : هذه اسانيد في غاية الصحة ، والاسناد فيه ان رسول الله ﷺ لم يأخذ من الخيل صدقة ، ولا أبو بكر بعده ، وان عمر لم يفرض ذلك * وان عليا بعده لم يأخذها *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب انا محمود بن غيلان ثنا أبو اسامة - هو حماد بن اسامة - ثنا سفيان الثوري عن ابي اسحاق السبيعي عن عاصم ابن ضمرة عن علي بن ابي طالب قال قال رسول الله ﷺ : « قد عفوت عن الخيل ، فأدوا صدقة أموالكم ، من كل مائتين خمسة » * وقد صح عن رسول الله ﷺ : « ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة إلا صدقة الفطر في الرقيق » *

والفرس والبعد اسم للجنس كله ، ولو كان في شيء من ذلك صدقة لما اغفل عليه السلام بيان مقدارها ومقدار ما تؤخذ منه . والله تعالى التوفيق *

وهو قول عمر بن عبد العزيز وسعيد بن المسيب ، وعطاء ، ومكحول ، والشعبي ، والحنس ، والحكم بن عتيبة ، وهو فعل أبي بكر ، وعمر ، وعلي كاذكرنا ، وهو قول مالك والشافعي وأصحابنا * وأما الخمر فما نعلم أحداً أوجب فيها الزكاة ، إلا شيئا حدثنا حماد قال ثنا عبد الله

(١) في النسخة رقم (١٦) «عن زهير بن حرب هو ابن معاوية » وهذا خلط (٢) الحديث في مسند أحمد (ج ١ ص ٣٢) وهناك خطأ في اسناده فان فيه «قرأت على يحيى بن سعيد بن زهير » والصواب «عن زهير » كما هنا . وعنده في آخره « ولكن انتظروا حتى اسأل المسلمين » ورواه أيضا عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن ابي اسحق بنحوه (ج ١ ص ١٤) وروى أيضا باسناد آخر عن عمر وحذيفة «ان النبي ﷺ لم يأخذ من الخيل والرقيق صدقة » (ج ١ ص ١٨) *

ابن محمد بن علي الباجي ثنا عبدالله بن يونس ثابتي بن مخلد ثنا أبو بكر بن أبي شيبة
ثنا جرير عن منصور عن ابراهيم التيمي ، قال منصور : سأله عن الخير أنها زكاة ؟
فقال ابراهيم : أما أنا فأشبهها بالبقر ، ولا نعلم فيها شيئا *

قال أبو محمد : كل ما لم يأمر النبي ﷺ فيه بزكاة محدودة موصوفة فلا زكاة فيه .
ولقد كان يجب على من رأى الزكاة في الخيل بموم قول الله تعالى : (خزمن أموالهم صدقة)
أن يأخذها من الخير ، لأنها أموال ، وكان يلزم من قاس الصداق على ما قطع فيه اليد
أن يقبسها على الإبل ، والبقر ، لأنها ذات أربع مثلها ، وان افتقرت في غير ذلك ، فكذلك
الصداق يخالف السرقة في أكثر من ذلك *

وأما المسل فإن مالكا والشافعي وأبا سليمان وأصحابهم لم يروا فيه زكاة *
وقال أبو حنيفة : إن كان النحل في أرض المشر ففیه الزكاة ، وهو عشر ما أصيب
منه ، قل أو أكثر ، وإن كان في أرض خراج فلا زكاة فيه قل أو أكثر ، ورأى في المواشي
الزكاة ، سواء كانت في أرض عشر أو في أرض خراج *
وقال أبو يوسف : إذا بلغ المسل عشرة أرباط ففيه رطل واحد ، وهكذا ما زاد
ففيه المشر ، والرطل هو الفلفل *

وقال محمد بن الحسن : إذا بلغ المسل خمسة أفراف ففيه المشر ، والأفلا . والفرقة ستة
وثلاثون رطلا فلفلية ، والخمسة الأفراف مائة رطل وثمانون رطلا فلفلية ، قال : والسكر كذلك *
قال أبو محمد أما مناقضة أي حنيفة وإيجابه الزكاة في المسل ولأنه قطرة إذا لم يكن في
أرض الخراج - : فظاهرة لا خفاء بها *

وأما تحديد صاحبه ففي غاية الفساد والخطيئة ، وهو إلى الهزل أقرب منه إلى الجدة
لكن في المسل خلاف قديم *

كبار وبنام طريق عطاء الخراساني : أن عمر بن الخطاب قال لا هل اليمن في المسل
إن عليكم في كل عشرة أفراف فرقا *

ومن طريق الحارث بن عبد الرحمن (١) عن منير بن عبدالله عن أبيه عن سعد بن أبي ذباب (٢)

(١) هو الحارث بن عبد الرحمن بن عبدالله بن سعد - وقيل المنيرة - بن أبي ذباب ، مات
سنة ١٤٦ وهو ثقة (٢) ذباب ، بضم الدال المعجمة وبالوحدتين . وفي الأصلين «عن منير
ابن عبدالله عن سعيد بن أبي ذباب» وهو خطأ ، فإن صوابه «سعد» وكذلك هو في كل
كتب الصحابة ، ثم أن منير بن عبد الله إنما يروى هذا عن أبيه عن سعد بن أبي ذباب

وكانت له حجة - : انه أخذ عسل العسل من قومه واتى به عمر ، فجعله عمر في صدقات المسلمين ، قال : «وقدمت على رسول الله ﷺ فأسلمت واستعملني على قومي ، واستعملني أبو بكر بعده ، ثم استعملني عمر من بعده ، فقلت لقومي : في العسل زكاة ، فانه لا خير في مال لا يزكي فقالوا : كم ترى ؟ فقلت : العشر ، فأخذته وأتيت به عمر » (١) *

ومن طريق نعيم بن حماد عن بقية عن محمد بن الوليد بالزيدي عن عمرو بن شعيب عن هلال بن مرة : ان عمر بن الخطاب قال في عسل العسل : ما كان منه في السهل فقيه العشر ، وما كان منه في الجبل فقيه نصف العشر *

وصح عن مكحول والزهري : ان في كل عشرة اذق (٢) من العسل زقا . وروناه من طريق ثاجية عن الأوزاعي عن الزهري *

وعن سعيد بن عبد العزيز عن سليمان بن موسى : في كل عشرة اذق من عسل زق قال : والذق يسع رطلين *

وروى أيضا من طريق لا تصح عن عمر بن عبد العزيز . وهو قول ربيعة ويحيى ابن سعيد الأنصاري وابن وهب *

واحتج أهل هذه المقالة بما روي عن طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : «جاء هلال إلى رسول الله ﷺ بعشور نحل له ، وسأله ان يحمي له واديا يقال له : سلبة فحماء له » (٣) *

كذلك رواه عبد الله بن أحمد في مسنده (ج ٤ ص ٧٩) ومن طريقه ابن الأثير في اسد الغابة (ج ٢ ص ٢٧٦) ورواه كذلك ابن عبد البر في الاستيعاب (ص ٥٦٨ و ٥٦٩) ونقله ابن حجر في الإصابة ولسان الميزان وتمجيد النعمة . ورواه ابن سعد في الطبقات معطولا (ج ٤ ص ٦٤) عن انس بن عياض وصفوان بن عيسى كلاهما عن الحارث بن عبد الرحمن ابن أبي ذباب النوسي عن أبيه عن سعد بن أبي ذباب ، وانا اظن انه سقط عند ابن سعد ذكر «منير بن عبد الله» في الاستناد لا قناتهم كلهم على ذكره فيه ، ويؤيد وجوب زيادة «عن أبيه» هنا ما سيذكره المؤلف في الكلام على هذا الاستناد *

(١) في الطبقات زيادة «واخبرته بما كان قبضه عمر فباعه ، ثم جعل منه في صدقات المسلمين » (٢) في النسخة رقم (١٦) «ارق» وهو جمع صحيح بفتح الهمزة وضم الزاي وتشديد القاف . (٣) سلبة بالسین المهملة واللام والياء الموحدة المفتوحات ، وهو واديني متعان (بضم الميم واسكان التاء المثناة) والحديث رواه أبو داود (ج ٢ ص ٢٢) والنسائي (ج ٤ ص ٤٦) *

وبما روينا من طريق عبد الله بن عمرو عن الزهري عن ابى سلمة عن ابى هريرة
«ان رسول الله ﷺ كتب الى أهل اليمن : ان يؤخذ من العسل المشور» *
ومن طريق سعيد بن عبد العزيز عن سليمان بن موسى : «ان أبا سيارَةَ التمي قال
للتبي ﷺ : ان لى نَحْلا ، قال . فأدمنه العشر» (١) *

ومن طريق ابن جريج قال كتبت الى ابراهيم بن ميسرة أسأله عن زكاة العسل ؟
فذكر جوابه ، وفيه . انه قال : ذكر لى من لانهم من اهلى : ان عروة بن محمد السعدى (٢)
قال له . انه كتب الى عمر بن عبد العزيز يسأله عن صدقة العسل ؟ فردا له عمر . فوجدنا
بيان صدقة العسل بأرض الطائف ، فخذ منه المشور *
قال أبو محمد : هذا كله لاحجة لهم فيه *

اما حديث عمرو بن شبيب عن ابيه عن جده فصحيحة لانصح وقد تركوها حيث
لناوافق تقليدهم مما قد ذكرناه في غير ماموضع *
وأما حديث أبى هريرة فن رواية عبد الله بن عمرو (٣) وهو اسقط من كل ساقط
متفق على اطراحه *

واما حديث ابى سيارَةَ التمي فنقطع لان سليمان بن موسى لا يعرفه لقاء احدا من
الصحابة رضی الله عنهم *

وأما حديث عمر بن عبد العزيز فنقطع ، لأنه عن لم يسم *
وأما خبر عمر بن الخطاب فلا يصح ، لأنه عن عطاء الخراساني عنه ، ولم يدركه عطاء ،
وعن منير بن عبد الله عن أبيه ، وكلاهما مجهول ، وبعض روايته يقول : متين (٤) بن عبد الله
ولا يدري من هو ، وعن بقية ، وهو ضعيف ، ثم عن هلال بن مرة ، ولا يدري من هو *
فبطل أن يصح في هذا عن رسول الله ﷺ شيء اوعن عمر ، اوعن أحد من الصحابة
رضی الله عنهم *

(١) رواه احمد (ج ٤ ص ٢٣٦) وابن ماجه (ج ١ ص ٢٨٧) وابن سعد (ج ٧ ص ٢٧٢)
(١٣٦) والتمى بضم الميم وفتح التاء ، قال السمعاني . «هذه النسبة الى متهم وهو بطن من فهم
فبا اظن» وانا ظن انه نسبة الى «بنى متمان» الذين منهم هلال الماضى في الحديث السابق
(٢) كان من عمال سليمان بن عبد الملك على اليمن واقرب عمر بن عبد العزيز عليها حتى مات وكذا
يزيد بن عبد الملك ، ولها عشرين سنة . (٣) عمر راسم فقول بوزن معظم (٤) منبسط بالقلم في
النسخة رقم (١٤) بضم الميم وفتح التاء التثناة واسكان الياء وآخره نون ، ولا أدري بما حسنته *

قال أبو محمد : وقد عارض ذلك كله خبر مرسل أيضا *
 كما حدثنا حماد ثنا عبد الله بن محمد بن علي الباقي ثنا عبد الله بن يونس ثنا يقي بن مخلد ثنا
 أبو بكر بن أبي شيبة ثنا وكيع عن سفيان عن إبراهيم بن ميسرة عن طاوس : أن ما ذنب جبل
 لما أتى اليمن أتى بالمثل وأوقاص (١) الغنم ، فقال : لم أؤمر فيها بشيء *
 ولكننا لا نستعمل الحجاج (٢) بمرسل ، لأنه لا حجة فيه (٣) *
 و به إلى وكيع عن سفيان الثوري عن عبيد الله بن عمر (٤) عن نافع قال : بثني عمر بن عبد
 العزيز إلى اليمن ، فأردت أن أخذه من العسل المشر ، فقال المغيرة بن حكيم الصنماني :
 ليس فيه شيء ، فكتبت إلى عمر بن عبد العزيز ، فقال : صدق ، هو عدل رضى *
 قال أبو محمد : و بأن لا زكاة في العسل يقول مالك ، وسفيان الثوري ، والحسن بن حي ،

والشافعي ، وأبو سليمان وأصحابهم *
 قال علي : قد قلنا : إن الله تعالى قال : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) وقال رسول الله
 ﷺ : «إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام» فلا يجوز إيجاب فرض زكاة في مال لم يصح
 عن رسول الله ﷺ فيه إيجابها *

فإن احتجوا بعموم قول الله تعالى : (خزن أموالهم صدقة) *
 قيل لهم : فأوجبوها فيما خرج من مادن الذهب والفضة ، وفي القصص ، وفي ذكور
 الخيل ، فكل ذلك أموال للمسلمين ، بل أوجبوها حيث لم يوجبها الله تعالى ، وأسقطوها (٥)
 مما خرج من النخل (٦) والبر ، والشمير ، في أرض الخراج وفي الأرض المستأجرة ! ولكنهم
 قوم يجهلون ! *

وأما عرض التجارة فقال أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي في أحد قوله : بإيجاب الزكاة

(١) جمع وقص - بفتح الواو وفتح القاف - وهو ما بين الفريقتين من الأبل والنعم
 نحو ما زاد على خمس من الأبل إلى تسع وما زاد على عشر إلى أربع عشرة ، فليس في
 هذه الزيادة صدقة (٢) في النسخة رقم (١٦) «الاحتجاج» (٣) لأن رواية طاوس عن معاذ
 رسالة (٤) نقل نحوه هذا الأثر في التهذيب (ج ١ ص ٢٥٨) ولكن فيه «عبيد بن عمير» وأنا
 أوجه أنه خطأ وإن الصواب ما هنا ، إذ ليس في الذين يسمون «عبيد بن عمير» من
 روى عن نافع ولا من روى عنه الثوري (٥) في النسخة رقم (١٦) «واسقطتموها» وهو خطأ
 (٦) بالغاء المعجمة ، وفي النسخة رقم (١٤) بالمهملة وهو تصحيف

في المروض اتخذ للتجارة *

واحتجوا في ذلك بنجر رويناه من طريق سليمان بن موسى عن جعفر بن سميد عن سمرة ابن جندب عن خبيب بن سليمان بن سمرة بن جندب (١) عن أبيه عن جده سمرة: «أما بعد، فإن رسول الله ﷺ كان يأمرنا أن نخرج الصدقة من الذي نقد لليسم» *
وبنجر صحيح عن عبد الرحمن بن عبد القاري قال: كنت على بيت المال زمان (٢) عمر ابن الخطاب، فكان إذا خرج المطاء جمع أموال التجار ثم حسبها، غائبها وشاهدها، ثم أخذ الزكاة من شاهد المال عن الثائب والشاهد *

وبنجر رويناه من طريق أبي قلابة: أن عمال عمر قالوا: يا أمير المؤمنين، إن التجار شكوا شدة التقويم، فقال عمر: هاهنا خففوا *

وبنجر رويناه من طريق يحيى بن سميد عن عبد الله بن أبي سلمة عن أبي عمرو بن حماس (٣) عن أبيه قال: مر بي عمر بن الخطاب فقال: يا حماس، أذكاة مالك، فقلت: مالي مال الاجاب (٤) وادم (٥)، فقال: قومها قيمة ثم أذكاتها (٦) *
وبنجر صحيح رويناه عن ابن عباس أنه كان يقول: لا بأس بالتر بص حتى يبيع، والزكاة واجبة فيه *

وبنجر صحيح عن ابن عمر: ليس في المروض زكاة إلا أن تكون لتجارة *

وقال بعضهم: الزكاة موضوع فيما ينمي من الأموال *

مانع لهم متعلقا غير هذا، وكل هذا لاحجة لهم فيه *

أما حديث سمرة فساقط، لأن جميع رواته - ما بين سليمان بن موسى وسمرة رضي الله عنه - مجهولون لا يعرف من هم، ثم لو صح لما كانت لهم فيه حجة، لأنه ليس فيه أن تلك الصدقة هي الزكاة المقرضة، بل لو أراد عليه السلام بها الزكاة المقرضة لكانت مقرضة ومقدارها

(١) خبيب بضم الخاء المعجمة، وفي الأصلين بالخاء المهملة، وهو خطأ، وهذا الحديث رواه أبو داود (ج ٣ ص ٣٧) والدارقطني (ص ٢١٤) مطولا، وسكت عنه أبو داود والمنذري وحسنه ابن عبد البر، وجعفر بن سميد، وخبيب بن سليمان بن سمرة وأبوه سليمان مرفون ذكرهم ابن جبان في الثقات (٢) في النسخة رقم (١٦) «زمن» (٣) بكسر الخاء المهملة وتخفيف اليم وآخره سين مهملة (٤) بكسر الجيم جمع حبة يفتحها، وهي كنانة النشاب (٥) بالهمزة والدال المهملة المضمومتين ويجوز أسكان الدال، جمع «ادبم» وهو الجلد (٦) هذا لا يرواه الشافعي في الام (ج ٣ ص ٣٩) ونسبه بعضهم للمالك ولا يحدوا له أجده عندهما

وكيف تخرج ، أمن أعياها ، أم بتقويم ، وبماذا تقوم ؟ ومن الحال ان يكون عليه السلام يوجب علينا زكاة لابين كم هي ؟ ولا كيف تؤخذ ؟ وهذه الصدقة لو سمحت لكانت موكولة الى اصحاب تلك السلع *

كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا ابو داود ثنا مسدد ثنا ابو معاوية عن الأعمش عن ابي وائل عن قيس بن أبي غرزة (١) قال : « مر بنا رسول الله ﷺ فقال : يا ممشر التجار ، إن البيع يحضره اللغو والحلف ، فشوبوه بالصدقة » *
فهذه صدقة مفروضة غير محدودة ، لكن ما طابت به انفسهم ، وتكون كفارة لما يشوب البيع مما لا يصح ، من لغو ، وحلف *

وأما حديث عمر فلا يصح ، لأنه عن ابي عمرو بن حاس عن أبيه ، وهما مجهولان (٢) *
روينا من طريق عبد الله بن احمد بن حنبل قال : ثنا عارم بن الفضل قال سمعت أبا الأسود - هو حميد بن الأسود - يقول : ذكرت لمالك بن أنس حديث ابن حاس في المتاع يزكي ، عن يحيى بن سعيد ؟ فقال مالك : يحيى قاش *
قال ابو محمد : منناه انه يجمع القماش ، وهو الكناسة أي يروى عن لا قدر له ولا يستحق *
وأما حديث أبي قلابة فرسل ، لأنه لم يدرك عمر بعقله ولا بسنه *
وأما حديث عبد الرحمن بن عبد القاري فلاحجة لهم فيه ، لأنه ليس فيه أن تلك الأموال كانت عرضا للتجارة ، وقد كانت للتجار أموال تجب فيها الزكاة ، من فئنة وذهب وغير ذلك ، ولا يحمل أن يزداد في الخبر ما ليس فيه ، فيحصل من فعل ذلك على الكذب *
وأما حديث ابن عباس فكذلك أيضا ، ولا دليل فيه على إيجاب الزكاة في عرض التجارة ، وهو خارج على مذهب ابن عباس المشهور عنه في أنه كان يرى الزكاة واجبة في فائدة الذهب والفضة والماشية حين تستفاد ، فرأى الزكاة في الثمن اذا باعوه *

حدثنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود ثنا أحمد بن سعيد بن حزم ثنا محمد بن عبد الملك ابن أئمن ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا أبي عن عبد الصمد التتوري ثنا حماد ثنا قتادة عن جابر بن زيد أبي الشثاء (٣) عن ابن عباس : أنه قال في المال المستفاد : يزكيه حين يستفده ، وقال ابن عمر : حتى يحول عليه الحول . وقد بين هذا عطاء ، وهو أكبر أصحابه ،

(١) بئرين معجمة ثم راء ثم زاي مفتوحات (٢) كلا بل هامر وفان فثنان (٣) في النسخة رقم (١٦) «عن جابر بن زيد بن أبي الشثاء» وهو خطأ ، بل ابو الشثاء هو جابر بن زيد وهي كنيته *

على ما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى *

وأما خبر ابن عمر فصحيح ، إلا أنه لأحجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ .
وكم قضية خالفوا فيها عمر وابنه ؟ منها للمالكين الرواية في زكاة السمل ، وللحنيفيين
حكمه في زكاة الرقيق ، وغير ذلك كثير جداً . ومن المحال أن يكون عمر وابنه حجة في
موضع غير حجة في موضع آخر !! *

وأيضاً : فإن الحنفيين والمالكين والشافعيين خالفوا ما روى عن عمر وابن عمر في
هذه المسألة نفسها ، فالكفر بين المديريين وغير المديريين ، وأسقط الزكاة عن باع عرضا بمرض ،
ما لم ينض له درهم ، وليس هذا فبار وى عن عمر وابنه *

والشافعي يرى أن لا يزكى الربيع مع رأس المال إلا الصيارفة خاصة ، وليس هذا عن
عمر ولا عن ابن عمر *

وكلمهم يرى فيمن ورث عروضا أو ابتاعها للقتية ثم نوى بها التجارة أنها لا زكاة فيها
ولو بقيت عنده سنتين ، ولا في ثمنها إذا باعها ، لكن يستأنف حولاً ، وهذا خلاف عمر
وابن عمر ، فبطل احتجاجهم بهما رضى الله عنهما *

وقد جاء خلاف ما روى عن عمر وابن عمر عن غيرها (١) من الصحابة رضى الله عنهم .
حدثنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري عن عبد الرزاق عن ابن جريج
أخبرني نافع بن الخو زى (٢) قال : كنت جالساً عند عبد الرحمن بن نافع إذ جاءه
زيد البواب فقال له : إن أمير المؤمنين - يعني ابن الزبير - يقول : أرسل زكاة (٣)
مالك ، فقام فأخرج مائة درهم ، وقال له : أقر عليه السلام ، وقل له : إنما الزكاة
في الناض ، قال نافع : فلقبت زيدا فقلت له : أبلغته ؟ قال : نعم ، قلت : فإذا قال ابن الزبير ؟
فقال قال : صدق ، قال ابن جريج : وقال لي عمرو بن دينار : ما أرى الزكاة إلا في الدين *
حدثنا أحمد بن محمد بن الجسور ثنا محمد بن عيسى بن رفاعة ثنا علي بن عبد العزيز ثنا
أبو عبيد ثنا إسماعيل بن إبراهيم عن قطن (٤) قال : مررت بواسط زمن عمر بن عبد العزيز ،
فقالوا : قرئ علينا كتاب أمير المؤمنين : أن لا تأخذوا من أرباح التجار شيئاً حتى
يحول عليها الحول (٥) *

(١) في النسخة رقم (١٤) «وعن غيرهما» وزيادة الواو خطأ (٢) هكذا هو في الأصلين
بإثاء المججمة والزاى ولم أعرفه ولم أجده ترجمه (٣) في النسخة رقم (١٤) «بزكاة»
(٤) يفتح القاف والطاء المهملة (٥) في النسخة رقم (١٦) «بالحول» وهو خطأ .

قال أبو عبيد : وثنامعاذ عن عبد الله بن عون قال : أتيت المسجد وقد قرئ الكتاب ، فقال صاحب لي : لو شهدت كتاب عمر بن عبد العزيز في أو باح التجار ان لا يمرض لها حتى يحول عليها الحول *

فهذا ابن الزبير ، وعبد الرحمن بن نافع (١) وعمر بن دينار ، وعمر بن عبد العزيز ، وقد روى أيضا عن عائشة ، وذكره الشافعي عن ابن عباس ، وهو احد قول الشافعي *
قال أبو محمد : وحتى لو لم يأت خلاف في ذلك لما وجبت شريعة بغير نص قرآن أو سنة نابتة أو اجماع متيقن لا يشك في انه قال به جميع الصحابة رضي الله عنهم *
وقد أسقط الحنفيون الزكاة عن الابل الملوقة والبقير الملوقة وأموال الصغار كلها الا ما أخرجت ارضهم *

واسقط المالكيون الزكاة عن أموال العبيد والحر *

واسقطها الشافعيون عن الحر وعن المواشي المستعملة *

وكل هذا خلاف السنن النابتة بلا يرهان *

وذكروا ان خبر الثمن من طريق أبي هريرة : ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : انكم تظلمون خالداً ، ان خالد قد احتبس ادراعه وأعبده (٢) في سبيل الله *
قالوا : فدل هذا على ان الزكاة طلبت منه في دروعه وأعبده ، ولا زكاة فيها الا ان تكون لتجارة *

قال أبو محمد : وليس في الخبر لائنص ولا دليل ولا اشارة على شيء مما ادعوه ، وانما فيه انهم ظلموا خالداً اذ نسبوا اليه منع الزكاة وهو قد احتبس ادراعه وأعبده في سبيل الله

(١) في النسخة رقم (١٦) «عبد الله بن نافع» وهو خطأ (٢) كذا في الأصلين
بالأبواء الموحدة المضمومة جمع عبد ، وهو رواية حكاهما القاضي عياض في نسخ البخاري ، والمشهور في رواية البخاري «وأعتده» بضم التاء المثناة الفوقية ، وهو جمع قلة المتاد وهو ما أعده الرجل من السلاح والدواب وآلة الحرب للجهاد ، يجمع على «أعتد» بضم التاء ، وعلى «أعتده» بكسرهما مع زيادة هاء في آخره ، وفي رواية مسلم من طريق علي بن حفص «وأعتاده» قال الدارقطني «قال احمد بن حنبل قال علي بن حفص وأعتاده وأخطأ فيه وصحف ، وأما هو أعتده» نقله في اللسان ، وانظر البخاري (ج ٢ ص ٢٤٥) ومسلم (ج ١ ص ٢٦٨) وضع الباري (ج ٣ ص ٢٦٣) والبيهقي (ج ٤ ص ٤٧) *

فقط ، وصدق عليه السلام ، اذ من المحال ان يكون رجل عاقل ذودين يتفق الثقة العظيمة في التطوع ثم يمنع اليسير في الزكاة المفروضة ، هذا حكم الحديث ، واما إعمال الظن الكاذب على رسول الله ﷺ فباطل *

وقد صح عن رسول الله ﷺ ما يدل على ان لازكاة في عروض التجارة ، وهو أنه قد صح عن النبي ﷺ : « ليس فيها دون خمس أواق من الورق صدقة ، ولا فيادون خمس ذود من الابل صدقة » وانه اسقط الزكاة عما دون الأربعين من النعم ، وعما دون خمسة أوسق من التمر والحب ، فمن اوجب زكاة في عروض التجارة فانه يوجبها في كل مانق عنه عليه السلام الزكاة مما ذكرنا *

وصح عنه عليه السلام : « ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة إلا صدقة الفطر » وانه عليه السلام قال : « قد عفوت عن صدقة الخيل » وأنه عليه السلام ذكر حق الله تعالى في الابل والبقر والنعم والسكر (١) فستل عن الخيل فقال : « الخيل ثلاثة : هي لرجل أجر ، ولرجل ستر ، وعلى رجل وزر » فستل عن الحمير فقال : « ما نزل على فيها شيء إلا هذه الآية الفاذة (٢) الجامعة (فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره) » *

فمن اوجب الزكاة في عروض التجارة فانه يوجبها في الخيل والحمير والبيد ، وقد قطع رسول الله ﷺ بأن لازكاة في شيء منها إلا صدقة الفطر في الرقيق ، فلو كانت في عروض التجارة أوفى شيء مما ذكر عليه السلام زكاة إذا كان للتجارة - : لين ذلك بلا شك ، فاذ لم يبينه عليه السلام فلا زكاة فيها أصلاً *

وقد صح الاجماع المتيقن على ان حكم كل عرض كحكم الخيل والحمير والرقيق وما دون النصاب من الماشية والعين *

ثم اختلف الناس ، فمن موجب الزكاة في كل ذلك اذا كان للتجارة ، ومن مسقط الزكاة في كل ذلك للتجارة كانت أولئبر تجارة *

وصح بالنص ان لازكاة في الخيل ولا في الرقيق ولا في الحمير ولا فيادون النصاب من الماشية والعين ، وصح الاجماع من كل احد على ان حكم كل عرض في التجارة كحكم هذه ، فصح من ذلك ان لازكاة في عروض التجارة بالاجماع المذكور ، وقدمصح الاجماع أيضا على انه لازكاة في العروض *

ثم ادعى قوم أنها اذا كانت للتجارة ففيها زكاة ، وهذه دعوى بلابرهان *

(١) في النسخة رقم (١٦) بمنف الابل ويتقديم وتأخير (٢) أي المنفردة في معناها *

واجمع الحنفيون والمالكيون والشافعيون على أن من اشترى سلماً للقنية ثم نوى بها التجارة فلا زكاة فيها . وهذا تحكم في إيجابهم الزكاة في أثمانها إذا يمت ثم تجر بها بلا برهان (١) *

وأما قولهم : إن الزكاة فيائني ، فدعوى كاذبة متناقضة ، لأن عروض القنية تنمي قيمتها كمروض التجارة ولا فرق *

فان قالوا : المروض للتجارة فيها النماء *

قلنا : وفيها أيضاً الخسارة ، وكذلك الخير تنمي ، ولا زكاة فيها عندهم ، وأخيل تنمي ، ولا زكاة فيها عند الشافعيين والمالكيين ، والأبل الموامل تنمي ولا زكاة فيها عند الحنفيين والشافعيين ، وما أصيب في أرض الخراج ينمي ، ولا زكاة فيها عند الحنفيين وأموال المبيد تنمي ، ولا زكاة فيها عند المالكيين *

قال أبو محمد : وأقوالهم واضطرابهم في هذه المسألة نفسها برهان قاطع على أنها ليست من عند الله تعالى *

فان طائفة منهم قالت : تزكي عروض التجارة من أعيانها . وهو قول الزني *

وطائفة قالت : بل تقومها ، ثم اختلفوا *

فقال أبو حنيفة : تقومها بالأحوط للمساكين *

وقال الشافعي : بل بما اشتراها به ، فان كان اشترى عرضاً بمرض قومه بما هو الأغلب من نقد البلد *

وقال مالك : من باع عرضاً بمرض أبداً فلا زكاة عليه إلا حتى يبيع ولو بدم ، فاذا فض له ولو بدم قوم حينئذ عرضه وزكاهما *

فليت شمرى ! ما شأن الدرهم هنا ! إن هذا لمعجب ؟ فكيف إن لم ينض له إلا نصف درهم أوجبة فضة أو فلس ، كيف يصنع ؟ *

وقال أبو حنيفة والشافعي : يقوم ويزكي وإن لم ينض له درهم *

وقال مالك : المدير الذي يبيع ويشترى يقوم كل سنة ويزكي ، وأما المحتكر فلا زكاة عليه - ولو جسد عرضه ستين - إلا حتى يبيع ، فاذا باع زكي حينئذ لسنة واحدة . وهذا عجب جداً ! *

وقال أبو حنيفة والشافعي : كلاهما سواء ، يقومان كل سنة ويزكيان *

(١) تجر من باب نصر وكتب *

حدثنا حماد ثنا عبد الله بن محمد بن علي ثنا عبد الله بن يونس ثنا يونس بن عمار ثنا أبو بكر
ابن أبي شيبة ثنا محمد بن بكر عن ابن جريج قال قال لي عطاء : لاصدقة في تولؤ ولا في
زبرجد ، ولا ياقوت ، ولا فصوص ، ولا عرض ولا شي . لا يدار ، فان كان شي من ذلك يدار
ففيه الصدقة في ثمنه حين يباع . وهذا خلاف قول من ذكرنا *

وقال الشافعي : لا يضيف الربح الى رأس المال إلا الصياغة ، وهذا عجب جداً !
وقال أبو حنيفة ومالك : بل يضيف الربح الى رأس المال ولو لم يربحه إلا في تلك الساعة
فكان هذا أيضاً عجيباً !

وأقولهم في هذه المسألة طريفة جداً لا يدل على صحة شيء منها قرآن ولا سنة صحيحة
ولارواية فاسدة ، ولا قول صاحب أصلاً ، وأكثر ذلك لا يعرفه قائل قبل من قاله منهم ،
والله تعالى يقول : (فان تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم
الآخر) فليت شمري هل رد هؤلاء هذا الاختلاف الى كلام الله تعالى وكلام رسوله
ﷺ ؟ وهل وجدوا في القرآن والسنة نصاً أو دليلاً على شيء من هذه الأقوال الفاسدة ؟
وكلمهم يقول : من اشترى سلمة للقتية فنوى بها التجارة فلا زكاة فيها ، فان اشتراها
للتجارة فنوى بها القنية سقطت الزكاة عنها ، فاحتاطوا الاسقاط الزكاة التي أوجبها عليهم *
وقالوا كلمهم : من اشترى ماشية للتجارة أو زرع للتجارة فان زكاة التجارة تسقط وتزومه
الزكاة المفروضة ، وكان في هذا كفاية لو أنصفوا أنفسهم ولو كانت زكاة التجارة حقاً من عند الله
تعالى ما أسقطتها الزكاة المفروضة ، لكن الحق يغلب الباطل *

فان قالوا : لا تجتمع زكاتان في مال واحد *

قلنا : فما المانع من ذلك ، ليت شمري ، إذا كان الله تعالى قد أوجبها جميعاً أو رسوله
صلى الله عليه وسلم ؟ *

٦٤٢ — مسألة — ولا زكاة في تمر ولا بر ولا شعير حتى يبلغ ما يصيبه المرء الواحد
من الصنف الواحد منها خمسة أوسق ، والوسق ستون صاعاً ، والصاع أربعمائة أمداد بعد
النبي ﷺ ، والدمن وطل ونصف الى رطل وربع على قدر زكاة المد وخفته ، وسواء
زوجه في أرض له أو في أرض لغيره بنصب أو بمعاملة جائزة أو غير جائزة ، اذا كان البذر غير
مفصوب ، سواء أرض خراج كانت أو أرض عشر *

وهذا قول جمهور الناس ، وبه يقول مالك ، والشافعي ، واحمد ، وابوسليمان
وقال أبو حنيفة : يزكى ما قل من ذلك وما أكثر ، فان كان في أرض خراج فلا زكاة

فما أصيب فيها ، فان كانت الأرض مستأجرة فالزكاة على رب الأرض لا على الزارع ، فان كان في أرض منصوبة ، فان قضى لصاحب الأرض بما تقصها الزرع فالزكاة على صاحب الأرض ، وان لم يقض له بشيء فالزكاة على الزارع . قال : والد رطلان *
فهذه خمسة مواضع خالف فيها الحق في هذه المسألة ، وقد ذكرنا قول رسول الله ﷺ : « ليس فيما دون خمسة أوسق من حب أو تمر صدقة » *

وتلق أبو حنيفة بقول رسول الله ﷺ : « فيما سقت السماء للشر » *
وأخطأ في هذا ، لأنه استعمل هذا الخبر وعصى الآخر ، (١) وهذا لا يحمل *
ونحن أطمئنا في الخبرين جميعاً ، وهو قد خالف هذا الخبر أيضاً ، إذ خص بما سقت السماء كثيراً برأيه ، كالقصب ، والخطب ، والحشيش ، وورق الشجر وما أصيب في أرض الخراج ولم ير أن يخصه بكلام رسول الله ﷺ *
وأيضاً فانه كلف من ذلك ما لا يطلق ، كما قلنا ، وخص من ذلك برأيه ما أصيب في عرسات الدور ، وهذه تخالط لا نظير لها *

وأما أبو سليمان فقال : ما كان يحتمل التوسيق فلا زكاة فيه حتى يبلغ خمسة أوسق ، وما كان لا يحتمل التوسيق فالزكاة في قليله وكثيره ، وقد ذكرنا فساد هذا القول قبل *
والمعجب أن أبا حنيفة يزعم أنه صاحب قياس ، وهو لم يرف فيما يزكي شيئاً قليله وكثيره (٢)
فهلا قاس الزرع على الماشية واللين ؟ فلا النص اتبع ، ولا القياس طرد *
وأما المد فان أبا حنيفة وأصحابه احتجوا في ذلك بما روينا من طريق شريك بن عبد الله القاضي عن عبد الله بن عيسى عن عبد الله بن جبر عن أنس بن مالك عن رسول الله ﷺ : « يجزى في الوضوء رطلان » مع الأثر الصحيح في أنه عليه السلام كان يتوضأ بالمد *
وهذا لا حجة فيه ، لأن شريكاً مطروح ، مشهور بتدليس المنكرات الى الثقات ، وقد أسقط حديثه الامامان عبد الله بن المبارك ، ويحيى بن سعيد القطان ، وثاقه لا أطلع من شهدا عليه بالجرحة *

ثم لو صح لما كان لهم فيه حجة ، لأنه لا يدل ذلك على أن المد رطلان ، وقد صح

(١) في النسخة رقم (١٦) «وعصى الآية» وهو خطأ ظاهر (٢) في الأصلين «يزكي قليله ولا كثيره» وزيادة حرف «لا» خطأ صرف يفسد المعنى معها ، كما هو واضح عند التأمل *

أن رسول الله ﷺ توشاً بثلى المد ، ولا خلاف فى أنه عليه السلام لم يكن يبر (١) له الماء للوضوء بكيلى ككيلى الزيت لا يزيد ولا ينقص *

وأيضاً فلو صح لما كان فى قوله عليه السلام «يجزى» فى الوضوء وطلان ما منع من أن يجزى أقل ، وهم أول موافق لنا فى هذا ، فمن توشاً عندهم بنصف رطل أجزأه ، فبطل تملقهم بهذا الأثر *

واحتجوا بخبر رويناه من طريق موسى الجهنى : كنت عند مجاهد فأتى باناء يسع ثمانية أرتال ، تسعة أرتال ، عشرة أرتال ، فقال : قالت عائشة : « كان رسول الله ﷺ يغتسل بمثل هذا » مع الأثر الثابت أنه عليه السلام كان يغتسل بالصاع * قال أبو محمد : وهذا لأحجة فيه ، لأن موسى قد شك فى ذلك إلا ناهى عن ثمانية أرتال الى عشرة ، وهم لا يقولون : إن الصاع يزيد على ثمانية أرتال ولا قلنا *

وأيضاً قد صح أنه عليه السلام اغتسل هو وعائشة رضى الله عنهما جميعاً من إناء يسع ثلاثة أمداد ، وأيضاً من إناء هو الفرق ، والفرق اثنا عشر مدا ، وأيضاً بخمسة أمداد ، وأيضاً بخمسة مكأ (٢) وكل هذه الآثار فى غاية الصحة والاسناد الوثيق الثابت المتصل ، واغنى مكأ كى تخسون مداً ، ولا خلاف فى أنه عليه السلام لم يبر له الماء للفسل بكيلى ككيلى الزيت ، ولا توشاً واغتسل باناء من مخصوصين ، بل قد توشاً فى الحضر والسفر بلا مراعاة لمقدار الماء ، وهم أول مخالف لهذا التحديد ، فلا يختلفون فى أن امرء الواغتسل بنصف صاع لأجزأه . فبطل تملقهم بهذه الآثار الواهية *

واحتجوا بر وايتين واهيتين *

إحداهما من طريق أحمد بن يونس عن زهير بن معاوية عن أبى إسحاق عن رجل عن موسى بن طلحة : أن القفيز الحجاجى قفيز عمر اوصاع عمر (٣) *

(١) بفتح العين المهملة وتشديد الباء المثناة المفتوحة ، يقال : « عبر الميزان والمكيال وعاورهما وعابرهما وعاير بينهما معايرة وعياراً قديرهما ونظر ما بينهما » قله فى اللسان (٢) الكوك - بفتح الهمزة وضم الكاف المشددة - مكيال لأهل العراق سمته صاع ونصف ، وجمعه مكأ كيك ومكأ كى بتشديد الباء فى آخره على البدل كراهية التضعيف ، وذكر فى اللسان - فى مادة (م ك ك) مقدار ومقدار غيره من المكيال بتفصيل واف ثم قال : « ويختلف مقداره باختلاف اصطلاح الناس عليه فى البلاد » (٣) رواه يحيى بن آدم فى الخراج رقم ٤٧٦ عن زهير بن معاوية بمعناه *

والآخري من طريق مجالد عن الشعبي قال: القفبز الحجاجي صاع عمر*
 ويرواية عن ابراهيم عيرنا صاع عمر فوجدناه حجاجيا (١)*
 ويرواية عن الحجاج بن أرطاة عن الحكم عن ابراهيم: «كان صاع رسول الله ﷺ ثمانية أرطال، ومده وطلين»*
 قال أبو محمد هذا كله سواء وجوده وعدمه *

أما حديث موسى بن طلحة فيبن أبي اسحاق وبينه من لا يدري من هو، ومجالد
 ضعيف، أول من ضعفه أبو حنيفة، وابراهيم لم يدرك عمر*
 ثم لوصح كل ذلك لما اتفقوا به، لأننا لم ننازعهم في صاع عمر رضي الله عنه ولا في
 قفيزه، إنما ننازعهم في صاع النبي ﷺ، ولنا نضع ان يكون لعمر صاع وقفيز ومد
 ربه لأهل المراق لفقاتهم وأرزاقهم، كما بمصر الوية والاردب، وبالشام المدي (٢)
 وكما كان لروان بالدينة مداخلته، ولشام بن اسماعيل مداخلته، ولا حجة في شيء
 من ذلك *

وأما قول ابراهيم في صاع النبي ﷺ ومده فقول ابراهيم وقول أبي حنيفة سواء في الرغبة
 عنهما اذا خلفا الصواب *

وقدر وبنام طريق البخاري: ثنائين بن أبي شبة ثنا القاسم بن مالك المزني ثنا الحميد
 ابن عبد الرحمن (٣) عن السائب بن يزيد قال: «كان الصاع على عهد رسول الله ﷺ
 مدا وثلاثا بمد كم اليوم، فزيد فيه في زمن (٤) عمر بن عبد العزيز»*
 وروى عن مالك أنه قال في مكيلة زكاة الفطر بالدأصغر مد رسول الله ﷺ (٥)
 وعنه أيضا في زكاة الحبوب والزيتون بالصاع الأول صاع رسول الله ﷺ (٦)*

(١) رواه الطحاوي (ج ١ ص ٣٢٤) من طريق مفيرة عن ابراهيم، وزاد في آخره:
 «والحجاجي عندهم ثمانية أرطال بالبندادي» (٢) في النسخة رقم (١٦) «وبالشام المد
 والدينار» وهو خطأ في موضعين، فليس لك الدينار هنا موضع، والمدي - بضم
 الميم واسكان الدال وآخره ياء - يوزن قفل مكيال لأهل الشام، وهو غير الديتشديد الدال
 (٣) الحميد بالتصغير والذي رجحه ابن حجر ان اسمه «الجمد» بالتكبير (٤) في النسخة
 رقم (١٤) «زمان» وما هنا هو الموافق للبخاري (ج ٨ ص ٢٩٠) ورواه البخاري أيضا بمجناه عن
 عمرو بن زادة عن القاسم (ج ٩ ص ١٨٨) وكذلك النسائي (ج ٥ ص ٥٤) (٥) هو في
 اللوطا (ص ١٢٤) (٦) هو في اللوطا (ص ١١٨) -

ومن طريق مالك عن نافع قال : كان ابن عمر يعلّي زكاة الفطر من رمضان بعد رسول الله ﷺ المد الاول *

فصح ان بالدينة صاعاً ومداً غير مد النبي ﷺ . ولو كان صاع عمر بن الخطاب هو صاع النبي ﷺ لما نسب الى عمر اصلاً دون ان ينسب الى ابي بكر ، ولالى ابي بكر أيضاً دون ان يضاف الى رسول الله ﷺ . فصح بلا شك أن مد هشام إنما رتبته هشام ، وأن صاع عمر إنما رتبته عمر . هذا إن صح أنه كان هنالك صاع يقال له «صاع عمر» فإن صاع رسول الله ﷺ ومده منسوبان اليه لا الى غيره ، باقياً بحسبهما *

وأما حقيقة الصاع الحجاجي الذي عولوا عليه فانثار وينامن طريق اسماعيل بن اسحاق عن مسدد عن العتمر بن سليمان عن الحجاج بن أرطاة قال حدثني من سمع الحجاج ابن يوسف يقول : صاعى هذا صاع عمر (١) أعطنيهِ عجزاً بالدينة *

فان احتجوا برواية الحجاج بن أرطاة عن ابراهيم فروايتُهُ هذه حجة عليهم ، وهذا أصل صاع الحجاج ، فلاكثر ولا طيب ، ولا بورك في الحجاج ولا في صاعه *

ورويانا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة : ثنا جرير — هو ابن عبد الحميد — عن يزيد (٢) — هو ابن أبي زياد — عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : الصاع يزيد على الحجاجي ميئالاً *

فبطل ما هو به من الباطل ، ووجب الرجوع الى ما صح عن النبي ﷺ *

كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا اسحاق — هو ابن راهويه — ومحمد بن اسماعيل بن علي ، قال اسحق عن الملائي (٣) وقال ابن علي : ثنا أبو نعيم — هو الفضل بن دكين — كلاهما عن سفيان الثوري عن حنظلة ابن أبي سفيان الجمعي عن طاوس عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ : «الكيال

(١) في النسخة رقم (١٦) «صاع ابن عمر» وهو خطأ ، ففي خراج يحيى بن آدم (رقم ٤٧٧) «قال لي اسراييل عن ابي اسحق قال : قدم علينا الحجاج من المدينة فقال : اني قد اتخذت لكم مختوماً على صاع عمر بن الخطاب» وهو اسناد صحيح متصل الى الحجاج (٢) في النسخة رقم (١٦) «زيد» وهو خطأ (٣) يضم اليم وتخفيف اللام ، وأنا أرجح انه أبو نعيم الفضل بن دكين — بفهم الدال المهملة — وليس شخصاً آخر كما يوهم كلام المؤلف . وهذا الاثر بهذا الاسناد لم أجده في النسائي ، ولكن وجدته فيه عن ابي سليمان عن ابي نعيم

على مكيال أهل المدينة ، والوزن على وزن أهل مكة . *

فلم يسمع أحداً أخرجه عن مكيال أهل المدينة ومقداره عندهم ، ولا عن موازين (١) أهل مكة ، ووجدنا أهل المدينة «لا يختلف منهم اثنان في أن مد رسول الله ﷺ الذي به تؤدى الصدقات ليس أكثر من رطل ونصف ، ولا أقل من رطل وربع ، وقال بعضهم : رطل وثلاث . وليس هذا اختلافاً ، لكنه على حسب رزانة المكيال من البر والتمر والشمير . *

حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن هشام بن عروة : «أن مد النبي ﷺ الذي كان يأخذ به الصدقات رطل ونصف» . *
حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود عن أحمد بن حنبل قال : صالح ابن أبي ذئب خمسة أرطال وثلاث . قال أبو داود : وهو صاع رسول الله ﷺ . *

حدثنا حماد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا عبد الله بن أحمد ابن حنبل قال : ذكر أبي أنه غير مد النبي ﷺ بالحنطة فوجدناها رطلاً وثلاثاً (٢) في البر (٣) . قال : ولا يبلغ من التمر هذا القدر . *

حدثنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود ثنا أحمد بن حنبل ثنا إبراهيم بن حماد ثنا إسماعيل بن إسحاق قال : دفع إلينا إسماعيل بن أبي أويس (٤) المد ، وقال : هذا مد مالك وهو على مثال مد النبي ﷺ ، فذهبت به إلى السوق ، وخرط لي عليه مد وحملته معي إلى البصرة ، فوجدته نصف كيلجة (٥) بكيلجة البصرة ، يزيد على كيلجة البصرة شيئاً يسيراً خفيفاً ، إنما هو شبيه بالرجحان الذي لا يقع عليه جزء من الأجزاء ، ونصف كيلجة البصرة هو ربع كيلجة بئداد . فالدرع الصاع ، والصاع مقدار كيلجة بئدادية يزيد الصاع عليها شيئاً يسيراً . *

قال أبو محمد : وخرط لي مد على تحقيق المد المتوارث عند آل عبد الله بن علي الباقي ،

(١) في النسخة رقم (١٤) «موازن» وهو خطأ (٢) في النسخة رقم (١٦) «رطل وثلاث» وهو لحن (٣) في النسخة رقم (١٦) «في المد» بدل قوله «في البر» ، وكانت أيضاً هكذا في النسخة رقم (١٤) ولكن ناستخدمها إلى «في البر» وهو الصواب ، ويدل عليه قوله بعده «ولا يبلغ من التمر هذا القدر» (٤) هو إسماعيل بن عبد الله ، وهو ابن اخت مالك ونسيه (٥) بفتح الكاف واللام والجيم ، وهو مكيال . *

وهو عند أكبرهم (١) لا يفارق داره ، أخرجه الى قتي (٢) الذى كلفته ذلك ، على ابن عبد الله بن احمد بن عبد الله بن على المذكور ، وذكر أنه مدأبيه وجده وابن جده أخذه وخرطه على مد أحمد بن خالد ، وأخبره أحمد بن خالد أنه خرطه على مد يحيى ابن يحيى ، الذى أعطاه إياه ابنه عبيد الله بن يحيى بن يحيى ، وخرطه يحيى على مدامك ، ولا أشك أن أحمد بن خالد صححه أيضا على مد محمد بن وضاح الذى صححه ابن وضاح بالدينه * قال أبو محمد : ثم كلته بالقمع الطيب ، ثم وزته ، فوجدته رطلا واحداً ونصف رطل بالفلفل (٣) ، لا يزيد حبة ، وكلته بالشعير ، الا أنه لم يكن بالطيب ، فوجدته رطلا واحداً ونصف أوقية *

قال أبو محمد : وهذا امر مشهور بالدينه ، منقول نقل الكافة ، صغيرهم وكبيرهم ، وصالحهم وطالحهم ، وعالمهم وجاهلهم ، وحرائرهم وامائهم ، كما نقل أهل مكه موضع الصفا ، والروة ، والاعتراض على أهل المدينة فى صاعهم ومدهم كالمترى على أهل مكه فى موضع الصفا والروة ولا فرق ، وكفى بترى على أهل المدينة فى القبر والنبر والبقيع ، وهذا خروج عن الديانة والمقول *

قال أبو محمد : وبمحت انا غاية البحث عند كل من وثقت بتمييزه ، فكل اتفق لى على ان دينار الذهب بمكة وزنه اثنان وثمانون حبة وثلاثة اعشار حبة بالح من الشعير المطلق ، والدرهم سبعة اعشار المئقال ، فوزن الدرهم المكي سبع وخمسون حبة وستة اعشار حبة وعشر عشر حبة ، فالرطل مائة درهم واحدة وثمانية وعشر ون درهما بالدرهم المذكور *

وقد رجع أبو يوسف الى الحق فى هذه المسألة إذ دخل المدينة وقف على أمداد أهلها * وقد موه بعضهم بأنه إنما سعى الوسق لأنه من وسق البعير * قال أبو محمد : وهذا طريق فى الهوج جدا ! وليت شعرى من له بذلك ؟ وهلا قال : لأنه وسق الحمار ؟ *

ثم أيضا فان الوسق الذى أشار اليه هو عندهم ستة عشر ربما بالقرطبي ، وحمل البعير أكثر من هذا المقدار ينحو نصفه * وأما اسقاطهم ائزكاة عما أصيب فى أرض الخراج من بر وتمر وشعير ففاحش جدا ، وعظيم من القول ، واسقاط للزكاة المفترضة *

(١) فى النسخة رقم (١٦) «أكثرهم» وهو تصحيف (٢) فى النسخة رقم (١٦) «تق»

وهو خطأ (٣) هنا بحاشية النسخة رقم (١٤) كلمة فى تفسير الرطل الفلفل نقلنا هافيا مضى *

وموهو في هذا بطوام ، منها : أن قال قائلهم : إن عمر لم يأخذ الزكاة من أرض الخراج * قال أبو محمد : وهذا نحو به بارد ! لأن عمر رضي الله عنه إنما ضرب الخراج على أهل الكفر ، ولا زكاة تؤخذ منهم ، فإن ادعى أن عمر لم يأخذ الزكاة من أسلم من أصحاب أرض الخراج فقد كذب جدا ، ولا يجد هذا أبدا ، ومن ادعى أن عمر أسقط الزكاة عنهم كمن ادعى أنه أسقط الصلاة عنهم ولا فرق *

وموه بعضهم بأن ذكر ما قد صح عن رسول الله ﷺ من قوله : « منعت العراق قفيزها ودرهما ، ومنعت الشام مديها (١) ودینارها ، ومنعت مصر إرد بها ودينارها ، وعدتم من حيث بدأتم » (٢) ، شهد على ذلك لحم أبي هريرة ودمه ، قالوا : فأخبر عليه السلام بما يجب في هذه الأرضين ، ولم يخبر أن فيها زكاة ، ولو كان فيها زكاة لأخبر بها * قال أبو محمد : مثل هذا ليس لا يراده وجه إلا ليحمد الله تعالى من سمعه على خلاصه من عظيم ما ابتلوا به من المجاهرة بالباطل ومعارضة الحق بأعنت ما يكون من الكلام ؟ وليت شمرى ! في أي مقول وجدوا أن كل شريعة لم تذكر في هذا الحديث فهي ساقطة ؟ وهل يقول هذا من له نصيب من التميز ؟ وهل يمين من أسقط الزكاة - لأنها لم تذكر في هذا الخبر - فرق وبين من أسقط الصيام لأنه لم يذكر في هذا الخبر ، ومن أسقط الصلاة والحج لأنها لم يذكر في هذا الخبر ؟ *

وحتى لو صح لهم أن رسول الله ﷺ قصد بهذا الخبر ذكر ما يجب في هذه الأرضين - ومعاذ الله من أن يصح هذا فهو الكذب البحت على رسول الله ﷺ - : لما كان في ذلك إسقاط سائر حقوق الله تعالى عن أهلها ، وليس في الدنيا حديث انتظم ذكر جميع الشرائع أولها عن آخرها ، نعم ، ولا سورة أيضا *

وإنما قصد عليه السلام في هذا الحديث الانذار بخلاء أيدي المفتحين لهذه البلاد من أخذ طماها ودرامها ودنانيرها فقط ، وقد ظهر ما أنذر به عليه السلام *

ومن الباطل المنتع أن يريد رسول الله ﷺ ما زعموا ، لأنه لو كان ذلك ، وكان أو باب أراضى (٣) الشام ، ومصر ، والعراق مسلمين ، فن هم المخاطبون بأنهم يهودون كما

- (١) يضم اليم واسكان الدال وبالياء كما سبق ، وفي الأصلين « مدها » وهو تحريف
(٢) في النسخة رقم (١٦) « بدأتم » وهو خطأ ، والحديث رواه يحيى بن آدم في الخراج
(رقم ٢٢٧) ومسلم (ج ٣ ص ٣١٥) وأبو داود (ج ٣ ص ١٢٩) وابن الجارود (ص ٤٩٩)
(٣) في النسخة رقم (١٤) « أرض » بالافراد *

بدؤا (١) ؟ ومن المانع ما ذكر منه ؟ هذا تخصيص منهم بالباطل وبما ليس في الخبر منه نص ولا دليل ، ولو قيل لهم : بل في قوله عليه السلام : «فما سقت السماء العشر» دليل على سقوط الخراج وبطلانه ، إذ لو كان فيها خراج لذكره عليه السلام .
والمعجب أيضا إسقاطهم الجزية بهذا الخبر عن أهل الخراج فأسقطوا فرضين من فرائض الاسلام برأي صاحب ! - وهذا عجب جدا ! وخالفوا ذلك صاحب في هذه القضية نفسها ، لأنه قد صح عنه إيجاب الجزية مع الخراج ، فرة يكون فصله حجة يخالف بها القرآن ، وهم مع ذلك كاذبون عليه ، فأروى عنه قط إسقاط الزكاة عما أصيب في أوهى الخراج ، ومرة لا يروونه حجة أصلا وممه الحق .

فان قالوا : إن الصحابة أجمعوا على أخذ الخراج .

قيل لهم : والصحابة أجمعوا على أخذ الزكاة قبل إجماعهم على الخراج ومعه وبمده بلا شك ، ولا عجب أعجب من إيجاب محمد بن الحسن الخراج على السلم في أرض الخراج اذا ملكها ، وإسقاط الزكاة عنه ، وإيجابه الزكاة على اليهودي والنصراني اذا ملكا أرض العشر ، وإسقاط الخراج عنهما ! وفاعل هذا متهم على الاسلام وأهله (٢) .
وقالوا : لا يجتمع حقان في مال واحد .

قال أبو محمد : كذبوا وافكوا ؟ بل يجتمع حقوق لله تعالى في مال واحد ، ولو انها ألف حق ، وما ندرى من أين وقع لهم انه لا يجتمع حقان في مال واحد ، وهم يوجبون الخمس في مغاند الذهب والفضة والزكاة أيضا ، إما عند الحول وإما في ذلك الوقت ان كان بلغ حول ماعنده من الذهب والفضة ، ويوجبون أيضا الخراج في أرض المدين ان كانت أرض خراج ؟ !

ومن عجائب الدنيا تنليهم الخراج على الزكاة ، فأسقطوها به ، ثم غلبوا زكاة البر والشعر ، والتمر ، والماشية على زكاة التجارة ، فأسقطوها بها ، ثم غلبوا زكاة التجارة في الرقيق على زكاة الفطر ، فأسقطوها بها ، فرة رأوا زكاة التجارة أوكد من الزكاة المفروضة ،

(١) في النسخة رقم (١٦) «ابدؤا» وهو خطأ (٢) هذه زكاة قلم من ابن حزم ، اولها من أثر ما كان عنده من الروايات يضيّق به الصدر أعاذنا الله منه ، وما كان محمد بن الحسن رحمه الله متهما على الاسلام ، بل هو عالم كبير ، ثقة في الحديث وبخاصة في الرواية عن مالك ، وان ليه بعض أهل الحديث فائما ذلك من قبل حفظه ، ومن قبل انه اشتغل بالفتاوى أكثر من الرواية ، ورحمه الله الجميع .

ومرقرأوا الزكاة المفروضة أولى من زكاة التجارة ؟

والحسن بن سحى يرى أن يزكى ما زرع للتجارة زكاة التجارة لا الزكاة المفروضة ،
وذكرنا هذا لئلا يدعوا فى ذلك إجماعاً ، فهذا أخف شئ عليهم *

وإن تناقض المالكين والشافعيين لظاهر إسقاطهم الزكاة عن عروض التجارة
للزكاة المفروضة وإبقائهم إياها مع زكاة الفطر فى الرقيق *

وكذلك أيضاً تناقض الحنفيون إذ أثبتوا الاجارة والزكاة فى أرض واحدة *

وعمن صح عنه إيجاب الزكاة فى الخارج من أرض الخراج عمر بن عبد العزيز وابن
أبى ليل وابن شبرمة وشريك والحسن بن سحى *

وقال سفيان وأحمد : أن فضل بعد الخراج خمسة أوسق فصاعداً فيه الزكاة *

ولا يحفظ عن أحد من السلف مثل قول أبى حنيفة فى ذلك *

والمجب كله من موعدهم بالثابت عن عمر رضى الله عنه من قوله - إذ أسلمت دهقانة
نهر الملك (١) - : أن اختارت أرضها وأدت (٢) ما على أرضها فخلوا بينها وبين أرضها ،

وإلا فخلوا بين المسلمين وأرضهم . وعن على نحوه هذا . وعن ابن عمر أنكار الدخول فى
أرض الخراج للمسلم (٣) *

وليت شمرى هل عقل ذو عقل قط أن فى شئ من هذا إسقاط الزكاة عما أخرجت
الأرض ؟ وهذا مكان لا يقابل إلا بالتجب ! وحسبنا الله ونعم الوكيل *

ويكنى من هذا قول رسول الله ﷺ : « فبما سقت السماء العشر » فم لم يخص *
وأيضاً فإن من البرهان على أن الزكاة على الرافع (٤) لاعلى الأرض أجماع الأمة
على أنه إن أراد أن يعطى العشر من غير الذى أصاب فى تلك الأرض لكان ذلك له ، ولم

(١) فى الأصلين « هيز الملك » وهو تصحيف ، ونهر الملك كورة واسعة يمتداد بعد
نهر عيسى ، والدهقان - بكسر الدال وضمتها - له معان منها : رئيس الأعليم ، وهو معرب
عن الفارسية ، ولعله المراد هنا : وفى خراج يحيى بن آدم (رقم ١٨١) « عن طارق بن
شهاب قال : أسلمت امرأة من أهل نهر الملك » (٢) فى الأصلين « أو أدت » والصواب
بواو المعطف كما فى خراج يحيى (٣) انظر الخراج (رقم ١٥٠) الى (١٧١) (٤) الرافع بالراء
وفى النسخة رقم (١٦) بالبدال ، وهو خطأ فى ظنى ، بل هو من وقع الزرع بمعنى قفله
من الموضع الذى يحمده فيه الى البىادر ، فالرافع هو صاحب الزرع الذى له تاج الأرض *

يجز ايجاره على ان يعطى من عين ما اخرجت الارض . فصح ان الزكاة في ذمة المسلم الرافع ، لافى الارض * .

٦٤٣ — مسألة — وكذلك ما اصاب في الارض المنصوبة إذا كان البذر للناسيب لان غصبه الأرض لا يطل ملكه عن بذره ، فالبذر اذا كان له فلا تولد عنه فله ، وانما عليه حق الارض فقط ، ففي حصته منه الزكاة ، وهى له حلال وملك صحيح * . وكذلك الأرض المستأجرة بمقد فاسد ، او الساخوذة ببعض ما يخرج منها ، او الممنوحة ، لموم قوله عليه السلام «فما سقطت السماء العشر» * .

وأما إن كان البذر منصوباً فلا حق له ، ولا حكم في شيء مما انبت الله تعالى منه ، سواء كان في أرضه نفسه أم في غيرها ، وهو كله (١) لصاحب البذر ، لقول الله تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) ولا يختلف اثنان في ان غاصب البذر إنما أخذه بالباطل ، وكذلك كل بذر اخذ بغير حق فحرم عليه بنص القرآن أكله ، وكل ما تولد من شيء فهو لصاحب ما تولد منه بلا خلاف ، وليس وجوب الضمان بمبيح له ما حرم الله تعالى عليه * فان موهوا بما روى من ان «الخراج بالضمان» * .

فلا حجة لهم فيه لوجوه : اولها : أنه خبر لا يصح ، لأن راويه مخلد بن خفاف ، وهو مجبول (٢) * .

والثاني : أنه لو صح لكان إنما ورد في عبد يبيع يوماً صحيحاً ثم وجد فيه عيب ، ومن الباطل ان يقاس الحرام على الحلال ، لو كان القياس حقاً ، فكيف والقياس كله باطل * .
والثالث : انهم (٣) يلزمهم ان يجعلوا أولاد المنصوبين الاماء والحيوان للناسيب بهذا الخبر ، وهم لا يقولون بذلك * .

٦٤٤ — مسألة — فاذا بلغ الصنف الواحد — من البر ، أو النمر ، أو الشمر — خمسة

(١) في النسخة رقم (١٦) «وهذا كله» (٢) مخلد بفتح الميم واسكان الخاء المعجمة وفتح اللام ، وخفاف بضم الخاء المعجمة وتخفيف الفاء . وحديثه هذا رواه الطيالسي (ص ٢٠٦ رقم ١٤٦٤) عن ابن ابي ذئب عن مخلد عن عروة عن عائشة مرفوعاً ، ونسبه ابن حجر في التلخيص (ص ٢٤١) الى الشافعي والحاكم والترمذي ، وقتل في التهذيب ما قبل في مخلد بن خفاف وان ابن حبان ذكره في الثقات ثم قال : «وتابعه على هذا الحديث مسلم بن خالد الزنجي عن هشام بن عروة عن أبيه به ، وقال ابن وضاح : مخلد مدني ثقة» (٣) في النسخة رقم (١٤) «أنه»

أوسق كما ذكرنا فصاعداً ، فان كان مما يسقى بساقية (١) من نهر أو عين أو كان ميلاً (٢) ففيه المشر ، وان كان يسقى بسانية أو ناعورة أو دلو ففيه نصف المشر ، فان نقص عن الخمسة الأوسق - مائل أو أكثر - فلا زكاة فيه . وهذا قول مالك ، والشافعي ، وأصحابنا *

وقال أبو حنيفة : في قليله وكثيره المشر أو نصف المشر *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفرير ثنا البخاري ثنا سعيد بن أبي مرزوق ثنا عبد الله بن وهب أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن النبي ﷺ قال : « فيا سقت السماء والعيون أو كان عثرياً (٣) المشر ، وما سقى بالنضح نصف المشر » *

وقد ذكرنا قبل قوله عليه السلام : « ليس فيا دون خمسة أوسق من حب ولا عرصة » فصح ان ما نقص عن الخمسة الأوسق نقصانا - قل أو أكثر - فلا زكاة فيه *

والمعجب من تنليب أبي حنيفة الخبر : « فيا سقت السماء المشر » على حديث الأوسق الخمسة ، وغلب قوله عليه السلام : « ليس فيا دون خمس أواق من الرزق صدقة ، ولا فيا دون خمس ذود من الإبل صدقة » على قوله عليه السلام : « في الرقة ربع المشر » وعلى قوله عليه السلام : « ما من صاحب إبل لا يؤدي حقها » وهذا تناقض ظاهر وبقائه تعالى التوفيق *

٦٤٥ - مسألة - ولا يضم قح إلى شمير ، ولا تمر إليها . وهو قول سفيان الثوري ، ومحمد بن الحسن ، والشافعي ، وأبي سليمان وأصحابنا *

وقال الليث بن سعد ، وأبو يوسف : يضم كل ما أخرجت الأرض من القمح والشعير والأرز والذرة والدخن وجميع القعلاني ، بعض ذلك إلى بعض ، فإذا اجتمع من كل ذلك خمسة أوسق ففيه الزكاة كما ذكرنا ، وإلا فلا *

وقال مالك : القمح ، والشعير ، والسلت صنف واحد ، يضم بعضها إلى بعض في الزكاة ، فإذا اجتمع من جميعها خمسة أوسق ففيها الزكاة ، وإلا فلا ، ويجمع الحنص والنول واللوي ، والعدس ، والجلبيان ، والبسيلة بعضها إلى بعض ، ولا يضم إلى القمح ولا إلى الشعير

(١) الساقية من سواقي الزرع نهر صغير ، قاله في اللسان (٢) بفتح الباء واسكان العين المهملة ، وهو ما شرب من النخيل يمر وقته من الأرض من غير سقي تبا ولا غيرها ، والسانية بمعنى الناضحة ، وهي ما يسقى عليه من بئر وغيره وانظر خراج يحيى (رقم ٣٦٤ إلى ٣٩٥) (٣) العثري : بفتح العين المهملة والتاء المثناة المخففة موقال ابن الاعرابي تشديد التاء وهو خطأ ، وهو الذي يسقى بماء السماء من مطر وسيل *

ولأى السلت ، قال : وأما الأرز ، والتمر ، والسهم في أصناف مختلفة ، لا يضم كل واحد منها إلى شيء أصلاً *

واختلف قوله في الطلس ، فرة قال : يضم إلى القمح ، والشعير ، ومرة قال : لا يضم إلى شيء أصلاً *

ورأى القطاني في البيوع أصنافاً مختلفة ، حاشا للورث والحمص ، فانه رأى في البيوع صنفاً واحداً *

قال أبو محمد : أما قول مالك فظاهر الخطأ جملة ، لا يحتاج من إبطاله إلى أكثر من إرادته ؟ وما فلم أحداً على ظهر الأرض قسم هذا التقسيم ، ولا جمع هذا الجمع ، ولا فرق هذا التفریق قبله ولا ماله ولا بعده ، إلا من قلده ، وماله متعلق ، لا من قرآن ، ولا من سنة صحيحة ، ولا من رواية فاسدة ، ولا من قول صاحب ولا تابع ، ولا من قياس ، ولا من رأى يعرف له وجه ، ولا من احتياط أصلاً *

وأما من رأى جمع البر وغيره في الزكاة فيمكن أن يتلقوا بموم قوله عليه السلام : «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة» *

قال أبو محمد : ولو لم يأت إلا هذا الخبر لكان هذا القول الذى لا يجوز غيره * لكن قد خصه ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا إسماعيل بن مسعود - هو الجحدري - ثنا يزيد بن زريع ثنا روح بن القاسم حدثني عمرو ابن يحيى بن عمار عن أبيه عن أبي سعيد الخدري عن رسول الله ﷺ قال : «لا يحمل في البر والتمر زكاة حتى يبلغ خمسة أوسق ، ولا يحمل في الورق زكاة حتى يبلغ خمس أواق» (١) ولا يحمل في الابل زكاة حتى تبلغ خمس ذود» (٢) *

فنفى رسول الله ﷺ الزكاة عما لم يبلغ خمسة أوسق من البر ، فبطل بهذا إيجاب الزكاة فيه على كل حال ، مجوعاً إلى شعير أو غير مجموع *

قال أبو محمد : وكلهم متفق على أن لا يجمع التمر إلى الزبيب ، وما نسبة أحدهما من الآخر إلا كنسبة البر من الشعير ، فلا النص اتباعوا ، ولا القياس طردوا ، ولا خلاف

(١) في النسخة رقم (١٤) «خمس أواق» وفي النسائي (ج ٥ ص ٤) «خمس أواق» (٢) لفظ هذا الحديث يرد على زعم المؤلف فيما مضى أن كلمة «دون» في حديث «ليس فيما دون خمسة أوسق» الخ بمعنى غير وإنكاره أن تكون فيه بمعنى أقل ، وقد بيناهناك خطأ ، وقد ايد لفظ هذا الحديث ما قلنا فالله أعلم *

بين كل من يرى الزكاة في الخمسة الأوسق فصاعدا - لاق أقل - في انه لا يجمع التمر الى البر ولا الى الشعير *

٦٤٦ - مسألة - وأما أصناف القمح فيضم بعضها الى بعض ، وكذلك نضم أصناف الشعير بعضها الى بعض ، وكذلك أصناف التمر بعضها الى بعض ، العجوة والبرني والصيحاني (١) وسائر أصنافه ، وهذا الاختلاف فيه من احد ، لان اسم «بر» يجمع أصناف البر ، واسم «تمر» يجمع أصناف التمر ، واسم «شعير» يجمع أصناف الشعير . والله تعالى التوفيق *

٦٤٧ - مسألة - ومن كانت له أرضون شتى في قرية واحدة او في قرى شتى في عمل مدينة واحدة او في أعمال شتى - ولو أن إحدى ارضيه في أقصى الصين والاخرى في أقصى الاندلس - فانه يضم كل قح أصاب في جميعها بعضها الى بعض ، وكل شعير أصابه في جميعها بعضها الى بعض ، وكل تمر أصابه في جميعها بعضها الى بعض ، لانه مخاطب بالزكاة في ذاته ، مرتبة بنص القرآن والسنة في ذمته وماله ، دون ان يخص الله تعالى او رسوله ﷺ بذلك ما كان في طسوج (٢) واحد ، او رستاق (٣) واحد - : مما في طسوجين ، او رستاقين ، وتخصيص القرآن والسنة بالأراء الفاسدة باطل مقطوع به . والله تعالى التوفيق *

٦٤٨ - مسألة - ومن لقط السنبط فاجتمع له من البر خمسة أوسق فصاعدا ، ومن الشعير كذلك - : فعليه الزكاة فيها ، المشر فيما سقى بالسقاء أو بالنهر أو بالعين أو بالساقية ، ونصف المشر فيما سقى بالنضح . ولا زكاة على من التقط من التمر خمسة أوسق . وبإيجاب الزكاة في ذلك يقول أبو حنيفة *

(١) البرني - يفتح الباء واسكان الراء - ضرب من التمر احمر مشرب بصفرة مدور كثير اللحاء عذب الحلاوة ، وهو أجود التمر ، وأحدثه برنية ، واصل الكلمة فارسي . عن اللسان ، والصيحاني - يفتح الصاد المهملة - ضرب من تمر المدينة أسود صلب المصنفة ، وسمى صيحانيا لان صيحان اسم بكش كان ربط الى نخلة بالمدينة فأعمرت عرا فأنسب الى صيحان . عن اللسان (٢) يفتح الطاء المهملة وضم السين المهملة المشددة وفي آخره جيم ، كلمة معربة ، ومعناها الناحية ، ومن ذلك طساسيج السواد . (٣) كلمة معربة أيضا ، وهي السواد ، وكأنها كانت تطلق على بعض التقسيمات الادارية في القرون الاولى وعربت بالفاظ كثيرة ، زرداق ، رسداق ، رزناق ، رستاق ، وأنكر بعضهم «رستاق» وكلها يضم الراء واسكان ما يمدّها . عن اللسان *

برهان ذلك : ان رسول الله ﷺ اوجبها على مالها الذى يخرج فى ملكه المحب من سنبله الى مكان كيلة ، ولم يخص عليه السلام من اصابه من حرته أو من غير حرته ، ولا شئ . فى ذلك على صاحب الزرع الذى التقط هدامه ، لانه خرج عن ملكه قبل إمكان الكيل فيه الذى به تجب الزكاة . وليس كذلك ما التقط من التمر ، لان الزكاة فيه واجبة على من ازهى التمر فى ملكه ، بخلاف البر والشعير ، بإلغائه تعالى تأييد *

٦٤٩ - مسألة - والزكاة واجبة على من ازهى التمر فى ملكه - والازها هو احراره فى غماره - وعلى من ملك البر والشعير قبل دراسهما وإمكان تصفيتهما من التبن وكيلهما ، بأى وجه ملك ذلك ، من ميراث ، أو هبة ، أو ابتاع ، أو صدقة ، أو إصداق أو غير ذلك ، ولا زكاة على من انتقل ملكه عن التمر (١) قبل الازها ، ولا على من ملكها بعد الازها ، ولا على من انتقل ملكه عن البر والشعير قبل دراسهما (٢) وامكان تصفيتهما وكيلهما ، ولا على من ملكها بعد إمكان تصفيتهما وكيلهما *

برهان ذلك قول رسول الله ﷺ : « ليس فيما دون خمسة أوسق من حب ولا تمر صدقة » فلم يوجب النبي ﷺ فى الحب صدقة إلا بعد إمكان توسيقه ، فان صاحبه حينئذ مأمور بكيله وإخراج صدقته ، فليس تأخير الكيل - وهوله يمكن - بمسقط حق الله تعالى فيه ، ولا سبيل الى التوسيق الذى به تجب الزكاة قبل الدراس أصلا ، فلا زكاة فيه قبل الدراس ، لأن الله تعالى لم يوجبها ولا رسوله ﷺ ، فمن سقط ملكه عنه قبل الدراس - يبيع أو هبة أو إصداق أو موت أو جائحة أو نار أو غرق أو غصب - فلم يمكنه إخراج زكاته فى وقت وجوبها ، ولا وجبت الزكاة عليه وهو فى ملكه . ومن أمكنه الكيل وهو فى ملكه فهو الذى خوطب بزكاته ، فمن ملكه بعد ذلك فأنما ملكه بعد وجوب الزكاة على غيره * وليس التمر كذلك ، لأن النص جاء بإيجاب الزكاة فيه اذا بدا طيه ، كما نذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى *

(١) فى النسخة رقم (١٦) « الثمرة » وهو خطأ ظاهر (٢) هنا بحاشية النسخة رقم (١٤) مانعه : « سواء به بد دراسهما . هكذا مذهبه رحمه الله » وهذا خطأ من كاتب الحاشية ، لان مذهب المؤلف واضح هنا فى ان وجوب الزكاة انما يكون على من ملك البر او الشعير قبل الدراس والكيل وبقيا فى ملكه الى حين إمكان ذلك فمن انتقل عن ملكه قبل الدراس فلا زكاة عليه وانما على من انتقل اليه ، وكذلك لازكاة على من انتقل اليه بعد الدراس ، اذهى على المالك الاول . وهذا ظاهر

ومن خالفنا في هذا ورأى أن كاة البر والشعير إذا يساواستغنيان الماء سألناه عن الدليل على دعواه هذه ؟ ولا سبيل له إلى ذلك ، وعارضناه بقول أبي حنيفة الذي يرى على من باع زرعاً أخضر قصيلاً (١) فقصله المشتري وأطمعه دابته قبل أن يظهر فيه شيء من الحب - : أن أن كاة على البائع ، عشر الثمن أو نصف عشره ، ولا سبيل لأحدهما إلى ترجيح قوله على الآخر ، ولو صح قول من رأى أن كاة واجبة فيه قبل دراسته - : لكان واجباً إذا أدى العشر منه كما هو في سنبله إن يجزئه ، وهذا ما لا يقولونه *

٦٥٠ - مسألة - وأما النخل فإنه إذا ازهى خرس (٢) والزم أن كاة كما ذكرنا ، وأطلقت يده عليه بفعل به ماشاء ، وأن كاة في ذمته *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن يشار ثنا يحيى - هو ابن سعيد القطان - ومحمد بن جعفر غندر ثنا شعبة قال سمعت خبيب بن عبد الرحمن (٣) يحدث عن عبد الرحمن بن مسعود بن نيار (٤) قال : أنا ناسهل بن أبي حنيفة فقال قال رسول الله ﷺ : « إذا خرستم فخذوا أودعوا (٥) الثلث ، فان (٦) لم تأخذوا فادعوا الربيع » شك شعبة في لفظة « تأخذوا » و « تدعوا » *

حدثنا حماد بن ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن ابن جريج عن الزهري عن عروة بن الزبير عن عائشة وهي تذكر شأن خير قالت : « كان رسول الله ﷺ يبيت عبد الله بن رواحة إلى اليهود فيخرس النخل حين يطيب أول الثمر قبل أن

(١) الفصل - بالقاف والصاد المهملة - القلع ، أو قطع الشيء من وسطه أو أسفل من ذلك قطعاً وحياً ، أي سريماً ، والقصيل ما اقتصل من الزرع أخضر والجمع قصالان بضم القاف واسكان الصاد (٢) خرس النخل والكرم - من باب نصر - إذا حذر رما عليها من الرطب تمراً ومن السنبز بيا ، وهو من الظن لأن الحزرا تها هو تقدير بظن . عن اللسان (٣) خبيب بن أسماء المعجمة مصغر (٤) نيار بكسر النون وتخفيف الياء المثناة التحتية ، وفي الأصلين « دينار » وهو تمريف ، وفي النسخة رقم (١٦) « خبيب بن عبد الرحمن يحدث عبد الرحمن » الخ بخذف « عن » وهو خطأ ، والتصحيح من النسائي (ج ٥ ص ٤٣) والتذهيب وغيرهما (٥) في النسائي (ج ٥ ص ٤٣) وأبي داود (ج ٢ ص ٢٤) والترمذي (ج ١ ص ٨٢ طبع الهند) « فخذوا ودعوا » بالواو ، وأنا أرجح أن ما هنا بخرف « أو » أصح وأنسب للسباق (٦) في النسخة رقم (١٦) « وان » بالواو ، وما هنا هو الموافق للنسائي وغيره وكذلك هو في المستدرك (ج ١ ص ٤٠٢) *

يؤكل ، ثم يخبرون اليهود بين أن يأخذوها بذلك الخرص أو يدفعوها اليهم بذلك « وإنما كان أمر رسول الله ﷺ بالخرص لكي نحصى الزكاة قبل أن تؤكل الثمار وتفترق (١) » *
 ٦٥١ - مسألة - فإذا خرص كما ذكرنا فسواء باع الثمرة صاحبا أو وهبها أو تصدق بها أو أطعمها أو أبيع فيها - كل ذلك لا يسقط الزكاة عنه ، لأنها قد وجبت ، واختلف على الثمرة وأمكنه التصرف فيها بالبيع وغيره ، كما لو جدها ، ولا فرق *
 ٦٥٢ - مسألة - فإذا غلط الخارص أو ظلم - فزاد أو نقص رد الواجب الى الحق ، فأعلى ما ز يدعيه وأخذه منه ما نقص *

لقول الله تعالى : (كونوا قوامين بالقسط) والزيادة من الخارص ظلم لصاحب الثمرة بلا شك ، وقد قال تعالى : (ولا تتعدوا) فلم يوجب الله تعالى على صاحب الثمرة إلا العشر ، لأقل ولا أكثر ، أو نصف العشر ، لأقل ولا أكثر ، ونقصان الخارص ظلم لأهل الصدقات واسقاط لحقهم ، وكل ذلك إثم وعدوان *

٦٥٣ - مسألة - فإن ادعى أن الخارص ظلمه أو اخطأ لم يصدق إلا بينة إن كان الخارص عدلا عالما فإن كان جاهلا أو جائرا فحكمه مردود *
 لانه أن كان جائرا فهو فاسق ، فغيره مردود (٢) *
 لقول الله تعالى : (ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ان تصيبوا قوما بجهالة فتصيبوا على ما فعلنم ناديين) *

وإن كان جاهلا فتمرض الجاهل للحكم في اموال الناس بما لا يدري جرحه ، واقل ذلك انه لا يحل توليته ، فاذا هو كذلك توليته باطل مردود لقول رسول الله ﷺ : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » *

٦٥٤ - مسألة - ولا يجوز خرص الزرع اصلا ، لكن اذا حصود ودرس ، فإن جاء الذي يقبض الزكاة حينئذ فقم على الدرس والتصفية والكيل فله ذلك ، ولا نفقة له على صاحب الزرع *

(١) في النسخة رقم (١٦) « وتفتقر » وهو خطأ لا معنى له . ثم لا ادري ما دخل خرص نخل يهود في الزكاة ؟ - ولا زكاة عليهم - وإنما ذلك الخرص كان لصلح رسول الله معهم على شطر ما يخرج من خيبر من زرع او غمر ، انظر خراج يحيى بن آدم (رقم ٩٧ و ٩٨) والبخاري (ج ٣ ص ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٠ و ١١١ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٤ و ١١٥ و ١١٦ و ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ و ١٢٠ و ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٣ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٢٦ و ١٢٧ و ١٢٨ و ١٢٩ و ١٣٠ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٨ و ١٣٩ و ١٤٠ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣ و ١٤٤ و ١٤٥ و ١٤٦ و ١٤٧ و ١٤٨ و ١٤٩ و ١٥٠ و ١٥١ و ١٥٢ و ١٥٣ و ١٥٤ و ١٥٥ و ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٩ و ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٢ و ١٦٣ و ١٦٤ و ١٦٥ و ١٦٦ و ١٦٧ و ١٦٨ و ١٦٩ و ١٧٠ و ١٧١ و ١٧٢ و ١٧٣ و ١٧٤ و ١٧٥ و ١٧٦ و ١٧٧ و ١٧٨ و ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ و ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ و ١٨٨ و ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩١ و ١٩٢ و ١٩٣ و ١٩٤ و ١٩٥ و ١٩٦ و ١٩٧ و ١٩٨ و ١٩٩ و ٢٠٠ و ٢٠١ و ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ و ٢٠٨ و ٢٠٩ و ٢١٠ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٥ و ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٣ و ٢٣٤ و ٢٣٥ و ٢٣٦ و ٢٣٧ و ٢٣٨ و ٢٣٩ و ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٤٣ و ٢٤٤ و ٢٤٥ و ٢٤٦ و ٢٤٧ و ٢٤٨ و ٢٤٩ و ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٢ و ٢٥٣ و ٢٥٤ و ٢٥٥ و ٢٥٦ و ٢٥٧ و ٢٥٨ و ٢٥٩ و ٢٦٠ و ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٣ و ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٦٧ و ٢٦٨ و ٢٦٩ و ٢٧٠ و ٢٧١ و ٢٧٢ و ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٧٦ و ٢٧٧ و ٢٧٨ و ٢٧٩ و ٢٨٠ و ٢٨١ و ٢٨٢ و ٢٨٣ و ٢٨٤ و ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩٠ و ٢٩١ و ٢٩٢ و ٢٩٣ و ٢٩٤ و ٢٩٥ و ٢٩٦ و ٢٩٧ و ٢٩٨ و ٢٩٩ و ٣٠٠ و ٣٠١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩ و ٣١٠ و ٣١١ و ٣١٢ و ٣١٣ و ٣١٤ و ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧ و ٣١٨ و ٣١٩ و ٣٢٠ و ٣٢١ و ٣٢٢ و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥ و ٣٢٦ و ٣٢٧ و ٣٢٨ و ٣٢٩ و ٣٣٠ و ٣٣١ و ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٥ و ٣٣٦ و ٣٣٧ و ٣٣٨ و ٣٣٩ و ٣٤٠ و ٣٤١ و ٣٤٢ و ٣٤٣ و ٣٤٤ و ٣٤٥ و ٣٤٦ و ٣٤٧ و ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥٠ و ٣٥١ و ٣٥٢ و ٣٥٣ و ٣٥٤ و ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٥٧ و ٣٥٨ و ٣٥٩ و ٣٦٠ و ٣٦١ و ٣٦٢ و ٣٦٣ و ٣٦٤ و ٣٦٥ و ٣٦٦ و ٣٦٧ و ٣٦٨ و ٣٦٩ و ٣٧٠ و ٣٧١ و ٣٧٢ و ٣٧٣ و ٣٧٤ و ٣٧٥ و ٣٧٦ و ٣٧٧ و ٣٧٨ و ٣٧٩ و ٣٨٠ و ٣٨١ و ٣٨٢ و ٣٨٣ و ٣٨٤ و ٣٨٥ و ٣٨٦ و ٣٨٧ و ٣٨٨ و ٣٨٩ و ٣٩٠ و ٣٩١ و ٣٩٢ و ٣٩٣ و ٣٩٤ و ٣٩٥ و ٣٩٦ و ٣٩٧ و ٣٩٨ و ٣٩٩ و ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤٠٢ و ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥ و ٤٠٦ و ٤٠٧ و ٤٠٨ و ٤٠٩ و ٤١٠ و ٤١١ و ٤١٢ و ٤١٣ و ٤١٤ و ٤١٥ و ٤١٦ و ٤١٧ و ٤١٨ و ٤١٩ و ٤٢٠ و ٤٢١ و ٤٢٢ و ٤٢٣ و ٤٢٤ و ٤٢٥ و ٤٢٦ و ٤٢٧ و ٤٢٨ و ٤٢٩ و ٤٣٠ و ٤٣١ و ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٤٣٤ و ٤٣٥ و ٤٣٦ و ٤٣٧ و ٤٣٨ و ٤٣٩ و ٤٤٠ و ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ و ٤٤٤ و ٤٤٥ و ٤٤٦ و ٤٤٧ و ٤٤٨ و ٤٤٩ و ٤٥٠ و ٤٥١ و ٤٥٢ و ٤٥٣ و ٤٥٤ و ٤٥٥ و ٤٥٦ و ٤٥٧ و ٤٥٨ و ٤٥٩ و ٤٦٠ و ٤٦١ و ٤٦٢ و ٤٦٣ و ٤٦٤ و ٤٦٥ و ٤٦٦ و ٤٦٧ و ٤٦٨ و ٤٦٩ و ٤٧٠ و ٤٧١ و ٤٧٢ و ٤٧٣ و ٤٧٤ و ٤٧٥ و ٤٧٦ و ٤٧٧ و ٤٧٨ و ٤٧٩ و ٤٨٠ و ٤٨١ و ٤٨٢ و ٤٨٣ و ٤٨٤ و ٤٨٥ و ٤٨٦ و ٤٨٧ و ٤٨٨ و ٤٨٩ و ٤٩٠ و ٤٩١ و ٤٩٢ و ٤٩٣ و ٤٩٤ و ٤٩٥ و ٤٩٦ و ٤٩٧ و ٤٩٨ و ٤٩٩ و ٥٠٠ و ٥٠١ و ٥٠٢ و ٥٠٣ و ٥٠٤ و ٥٠٥ و ٥٠٦ و ٥٠٧ و ٥٠٨ و ٥٠٩ و ٥١٠ و ٥١١ و ٥١٢ و ٥١٣ و ٥١٤ و ٥١٥ و ٥١٦ و ٥١٧ و ٥١٨ و ٥١٩ و ٥٢٠ و ٥٢١ و ٥٢٢ و ٥٢٣ و ٥٢٤ و ٥٢٥ و ٥٢٦ و ٥٢٧ و ٥٢٨ و ٥٢٩ و ٥٣٠ و ٥٣١ و ٥٣٢ و ٥٣٣ و ٥٣٤ و ٥٣٥ و ٥٣٦ و ٥٣٧ و ٥٣٨ و ٥٣٩ و ٥٤٠ و ٥٤١ و ٥٤٢ و ٥٤٣ و ٥٤٤ و ٥٤٥ و ٥٤٦ و ٥٤٧ و ٥٤٨ و ٥٤٩ و ٥٥٠ و ٥٥١ و ٥٥٢ و ٥٥٣ و ٥٥٤ و ٥٥٥ و ٥٥٦ و ٥٥٧ و ٥٥٨ و ٥٥٩ و ٥٦٠ و ٥٦١ و ٥٦٢ و ٥٦٣ و ٥٦٤ و ٥٦٥ و ٥٦٦ و ٥٦٧ و ٥٦٨ و ٥٦٩ و ٥٧٠ و ٥٧١ و ٥٧٢ و ٥٧٣ و ٥٧٤ و ٥٧٥ و ٥٧٦ و ٥٧٧ و ٥٧٨ و ٥٧٩ و ٥٨٠ و ٥٨١ و ٥٨٢ و ٥٨٣ و ٥٨٤ و ٥٨٥ و ٥٨٦ و ٥٨٧ و ٥٨٨ و ٥٨٩ و ٥٩٠ و ٥٩١ و ٥٩٢ و ٥٩٣ و ٥٩٤ و ٥٩٥ و ٥٩٦ و ٥٩٧ و ٥٩٨ و ٥٩٩ و ٦٠٠ و ٦٠١ و ٦٠٢ و ٦٠٣ و ٦٠٤ و ٦٠٥ و ٦٠٦ و ٦٠٧ و ٦٠٨ و ٦٠٩ و ٦١٠ و ٦١١ و ٦١٢ و ٦١٣ و ٦١٤ و ٦١٥ و ٦١٦ و ٦١٧ و ٦١٨ و ٦١٩ و ٦٢٠ و ٦٢١ و ٦٢٢ و ٦٢٣ و ٦٢٤ و ٦٢٥ و ٦٢٦ و ٦٢٧ و ٦٢٨ و ٦٢٩ و ٦٣٠ و ٦٣١ و ٦٣٢ و ٦٣٣ و ٦٣٤ و ٦٣٥ و ٦٣٦ و ٦٣٧ و ٦٣٨ و ٦٣٩ و ٦٤٠ و ٦٤١ و ٦٤٢ و ٦٤٣ و ٦٤٤ و ٦٤٥ و ٦٤٦ و ٦٤٧ و ٦٤٨ و ٦٤٩ و ٦٥٠ و ٦٥١ و ٦٥٢ و ٦٥٣ و ٦٥٤ و ٦٥٥ و ٦٥٦ و ٦٥٧ و ٦٥٨ و ٦٥٩ و ٦٦٠ و ٦٦١ و ٦٦٢ و ٦٦٣ و ٦٦٤ و ٦٦٥ و ٦٦٦ و ٦٦٧ و ٦٦٨ و ٦٦٩ و ٦٧٠ و ٦٧١ و ٦٧٢ و ٦٧٣ و ٦٧٤ و ٦٧٥ و ٦٧٦ و ٦٧٧ و ٦٧٨ و ٦٧٩ و ٦٨٠ و ٦٨١ و ٦٨٢ و ٦٨٣ و ٦٨٤ و ٦٨٥ و ٦٨٦ و ٦٨٧ و ٦٨٨ و ٦٨٩ و ٦٩٠ و ٦٩١ و ٦٩٢ و ٦٩٣ و ٦٩٤ و ٦٩٥ و ٦٩٦ و ٦٩٧ و ٦٩٨ و ٦٩٩ و ٧٠٠ و ٧٠١ و ٧٠٢ و ٧٠٣ و ٧٠٤ و ٧٠٥ و ٧٠٦ و ٧٠٧ و ٧٠٨ و ٧٠٩ و ٧١٠ و ٧١١ و ٧١٢ و ٧١٣ و ٧١٤ و ٧١٥ و ٧١٦ و ٧١٧ و ٧١٨ و ٧١٩ و ٧٢٠ و ٧٢١ و ٧٢٢ و ٧٢٣ و ٧٢٤ و ٧٢٥ و ٧٢٦ و ٧٢٧ و ٧٢٨ و ٧٢٩ و ٧٣٠ و ٧٣١ و ٧٣٢ و ٧٣٣ و ٧٣٤ و ٧٣٥ و ٧٣٦ و ٧٣٧ و ٧٣٨ و ٧٣٩ و ٧٤٠ و ٧٤١ و ٧٤٢ و ٧٤٣ و ٧٤٤ و ٧٤٥ و ٧٤٦ و ٧٤٧ و ٧٤٨ و ٧٤٩ و ٧٥٠ و ٧٥١ و ٧٥٢ و ٧٥٣ و ٧٥٤ و ٧٥٥ و ٧٥٦ و ٧٥٧ و ٧٥٨ و ٧٥٩ و ٧٦٠ و ٧٦١ و ٧٦٢ و ٧٦٣ و ٧٦٤ و ٧٦٥ و ٧٦٦ و ٧٦٧ و ٧٦٨ و ٧٦٩ و ٧٧٠ و ٧٧١ و ٧٧٢ و ٧٧٣ و ٧٧٤ و ٧٧٥ و ٧٧٦ و ٧٧٧ و ٧٧٨ و ٧٧٩ و ٧٨٠ و ٧٨١ و ٧٨٢ و ٧٨٣ و ٧٨٤ و ٧٨٥ و ٧٨٦ و ٧٨٧ و ٧٨٨ و ٧٨٩ و ٧٩٠ و ٧٩١ و ٧٩٢ و ٧٩٣ و ٧٩٤ و ٧٩٥ و ٧٩٦ و ٧٩٧ و ٧٩٨ و ٧٩٩ و ٨٠٠ و ٨٠١ و ٨٠٢ و ٨٠٣ و ٨٠٤ و ٨٠٥ و ٨٠٦ و ٨٠٧ و ٨٠٨ و ٨٠٩ و ٨١٠ و ٨١١ و ٨١٢ و ٨١٣ و ٨١٤ و ٨١٥ و ٨١٦ و ٨١٧ و ٨١٨ و ٨١٩ و ٨٢٠ و ٨٢١ و ٨٢٢ و ٨٢٣ و ٨٢٤ و ٨٢٥ و ٨٢٦ و ٨٢٧ و ٨٢٨ و ٨٢٩ و ٨٣٠ و ٨٣١ و ٨٣٢ و ٨٣٣ و ٨٣٤ و ٨٣٥ و ٨٣٦ و ٨٣٧ و ٨٣٨ و ٨٣٩ و ٨٤٠ و ٨٤١ و ٨٤٢ و ٨٤٣ و ٨٤٤ و ٨٤٥ و ٨٤٦ و ٨٤٧ و ٨٤٨ و ٨٤٩ و ٨٥٠ و ٨٥١ و ٨٥٢ و ٨٥٣ و ٨٥٤ و ٨٥٥ و ٨٥٦ و ٨٥٧ و ٨٥٨ و ٨٥٩ و ٨٦٠ و ٨٦١ و ٨٦٢ و ٨٦٣ و ٨٦٤ و ٨٦٥ و ٨٦٦ و ٨٦٧ و ٨٦٨ و ٨٦٩ و ٨٧٠ و ٨٧١ و ٨٧٢ و ٨٧٣ و ٨٧٤ و ٨٧٥ و ٨٧٦ و ٨٧٧ و ٨٧٨ و ٨٧٩ و ٨٨٠ و ٨٨١ و ٨٨٢ و ٨٨٣ و ٨٨٤ و ٨٨٥ و ٨٨٦ و ٨٨٧ و ٨٨٨ و ٨٨٩ و ٨٩٠ و ٨٩١ و ٨٩٢ و ٨٩٣ و ٨٩٤ و ٨٩٥ و ٨٩٦ و ٨٩٧ و ٨٩٨ و ٨٩٩ و ٩٠٠ و ٩٠١ و ٩٠٢ و ٩٠٣ و ٩٠٤ و ٩٠٥ و ٩٠٦ و ٩٠٧ و ٩٠٨ و ٩٠٩ و ٩١٠ و ٩١١ و ٩١٢ و ٩١٣ و ٩١٤ و ٩١٥ و ٩١٦ و ٩١٧ و ٩١٨ و ٩١٩ و ٩٢٠ و ٩٢١ و ٩٢٢ و ٩٢٣ و ٩٢٤ و ٩٢٥ و ٩٢٦ و ٩٢٧ و ٩٢٨ و ٩٢٩ و ٩٣٠ و ٩٣١ و ٩٣٢ و ٩٣٣ و ٩٣٤ و ٩٣٥ و ٩٣٦ و ٩٣٧ و ٩٣٨ و ٩٣٩ و ٩٤٠ و ٩٤١ و ٩٤٢ و ٩٤٣ و ٩٤٤ و ٩٤٥ و ٩٤٦ و ٩٤٧ و ٩٤٨ و ٩٤٩ و ٩٥٠ و ٩٥١ و ٩٥٢ و ٩٥٣ و ٩٥٤ و ٩٥٥ و ٩٥٦ و ٩٥٧ و ٩٥٨ و ٩٥٩ و ٩٦٠ و ٩٦١ و ٩٦٢ و ٩٦٣ و ٩٦٤ و ٩٦٥ و ٩٦٦ و ٩٦٧ و ٩٦٨ و ٩٦٩ و ٩٧٠ و ٩٧١ و ٩٧٢ و ٩٧٣ و ٩٧٤ و ٩٧٥ و ٩٧٦ و ٩٧٧ و ٩٧٨ و ٩٧٩ و ٩٨٠ و ٩٨١ و ٩٨٢ و ٩٨٣ و ٩٨٤ و ٩٨٥ و ٩٨٦ و ٩٨٧ و ٩٨٨ و ٩٨٩ و ٩٩٠ و ٩٩١ و ٩٩٢ و ٩٩٣ و ٩٩٤ و ٩٩٥ و ٩٩٦ و ٩٩٧ و ٩٩٨ و ٩٩٩ و ١٠٠٠ و ١٠٠١ و ١٠٠٢ و ١٠٠٣ و ١٠٠٤ و ١٠٠٥ و ١٠٠٦ و ١٠٠٧ و ١٠٠٨ و ١٠٠٩ و ١٠١٠ و ١٠١١ و ١٠١٢ و ١٠١٣ و ١٠١٤ و ١٠١٥ و ١٠١٦ و ١٠١٧ و ١٠١٨ و ١٠١٩ و ١٠٢٠ و ١٠٢١ و ١٠٢٢ و ١٠٢٣ و ١٠٢٤ و ١٠٢٥ و ١٠٢٦ و ١٠٢٧ و ١٠٢٨ و ١٠٢٩ و ١٠٣٠ و ١٠٣١ و ١٠٣٢ و ١٠٣٣ و ١٠٣٤ و ١٠٣٥ و ١٠٣٦ و ١٠٣٧ و ١٠٣٨ و ١٠٣٩ و ١٠٤٠ و ١٠٤١ و ١٠٤٢ و ١٠٤٣ و ١٠٤٤ و ١٠٤٥ و ١٠٤٦ و ١٠٤٧ و ١٠٤٨ و ١٠٤٩ و ١٠٥٠ و ١٠٥١ و ١٠٥٢ و ١٠٥٣ و ١٠٥٤ و ١٠٥٥ و ١٠٥٦ و ١٠٥٧ و ١٠٥٨ و ١٠٥٩ و ١٠٦٠ و ١٠٦١ و ١٠٦٢ و ١٠٦٣ و ١٠٦٤ و ١٠٦٥ و ١٠٦٦ و ١٠٦٧ و ١٠٦٨ و ١٠٦٩ و ١٠٧٠ و ١٠٧١ و ١٠٧٢ و ١٠٧٣ و ١٠٧٤ و ١٠٧٥ و ١٠٧٦ و ١٠٧٧ و ١٠٧٨ و ١٠٧٩ و ١٠٨٠ و ١٠٨١ و ١٠٨٢ و ١٠٨٣ و ١٠٨٤ و ١٠٨٥ و ١٠٨٦ و ١٠٨٧ و ١٠٨٨ و ١٠٨٩ و ١٠٩٠ و ١٠٩١ و ١٠٩٢ و ١٠٩٣ و ١٠٩٤ و ١٠٩٥ و ١٠٩٦ و ١٠٩٧ و ١٠٩٨ و ١٠٩٩ و ١١٠٠ و ١١٠١ و ١١٠٢ و ١١٠٣ و ١١٠٤ و ١١٠٥ و ١١٠٦ و ١١٠٧ و ١١٠٨ و ١١٠٩ و ١١١٠ و ١١١١ و ١١١٢ و ١١١٣ و ١١١٤ و ١١١٥ و ١١١٦ و ١١١٧ و ١١١٨ و ١١١٩ و ١١٢٠ و ١١٢١ و ١١٢٢ و ١١٢٣ و ١١٢٤ و ١١٢٥ و ١١٢٦ و ١١٢٧ و ١١٢٨ و ١١٢٩ و ١١٣٠ و ١١٣١ و ١١٣٢ و ١١٣٣ و ١١٣٤ و ١١٣٥ و ١١٣٦ و ١١٣٧ و ١١٣٨ و ١١٣٩ و ١١٤٠ و ١١٤١ و ١١٤٢ و ١١٤٣ و ١١٤٤ و ١١٤٥ و ١١٤٦ و ١١٤٧ و ١١٤٨ و ١١٤٩ و ١١٥٠ و ١١٥١ و ١١٥٢ و ١١٥٣ و ١١٥٤ و ١١٥٥ و ١١٥٦ و ١١٥٧ و ١١٥٨ و ١١٥٩ و ١١٦٠ و ١١٦١ و ١١٦٢ و ١١٦٣ و ١١٦٤ و ١١٦٥ و ١١٦٦ و ١١٦٧ و ١١٦٨ و ١١٦٩ و ١١٧٠ و ١١٧١ و ١١٧٢ و ١١٧٣ و ١١٧٤ و ١١٧٥ و ١١٧٦ و ١١٧٧ و ١١٧٨ و ١١٧٩ و ١١٨٠ و ١١٨١ و ١١٨٢ و ١١٨٣ و ١١٨٤ و ١١٨٥ و ١١٨٦ و ١١٨٧ و ١١٨٨ و ١١٨٩ و ١١٩٠ و ١١٩١ و ١١٩٢ و ١١٩٣ و ١١٩٤ و ١١٩٥ و ١١٩٦ و ١١٩٧ و ١١٩٨ و ١١٩٩ و ١٢٠٠ و ١٢٠١ و ١٢٠٢ و ١٢٠٣ و ١٢٠٤ و ١٢٠٥ و ١٢٠٦ و ١٢٠٧ و ١٢٠٨ و ١٢٠٩ و ١٢١٠ و ١٢١١ و ١٢١٢ و ١٢١٣ و ١٢١٤ و ١٢١٥ و ١٢١٦ و ١٢١٧ و ١٢١٨ و ١٢١٩ و ١٢٢٠ و ١٢٢١ و ١٢٢٢ و ١٢٢٣ و ١٢٢٤ و ١٢٢٥ و ١٢٢٦ و ١٢٢٧ و ١٢٢٨ و ١٢٢٩ و ١٢٣٠ و ١٢٣١ و ١٢٣٢ و ١٢٣٣ و ١٢٣٤ و ١٢٣٥ و ١٢٣٦ و ١٢٣٧ و ١٢٣٨ و ١٢٣٩ و ١٢٤٠ و ١٢٤١ و ١٢٤٢ و ١٢٤٣ و ١٢٤٤ و ١٢٤٥ و ١٢٤٦ و ١٢٤٧ و ١٢٤٨ و ١٢٤٩ و ١٢٥٠ و ١٢٥١ و ١٢٥٢ و ١٢٥٣ و ١٢٥٤ و ١٢٥٥ و ١٢٥٦ و ١٢٥٧ و ١٢٥٨ و ١٢٥٩ و ١٢٦٠ و ١٢٦١ و ١٢٦٢ و ١٢٦٣ و ١٢٦٤ و ١٢٦٥ و ١٢٦٦ و ١٢٦٧ و ١٢٦٨ و ١٢٦٩ و ١٢٧٠ و ١٢٧١ و ١٢٧٢ و ١٢٧٣ و ١٢٧٤ و ١٢٧٥ و ١٢٧٦ و ١٢٧٧ و ١٢٧٨ و ١٢٧٩ و ١٢٨٠ و ١٢٨١ و ١٢٨٢ و ١٢٨٣ و ١٢٨٤ و ١٢٨٥ و ١٢٨٦ و ١٢٨٧ و ١٢٨٨ و ١٢٨٩ و ١٢٩٠ و ١٢٩١ و ١٢٩٢ و ١٢٩٣ و ١٢٩٤ و ١٢٩٥ و ١٢٩٦ و ١٢٩٧ و ١٢٩٨ و ١٢٩٩ و ١٣٠٠ و ١٣٠١ و ١٣٠٢ و ١٣٠٣ و ١٣٠٤ و ١٣٠٥ و ١٣٠٦ و ١٣٠٧ و ١٣٠٨ و ١٣٠٩ و ١٣١٠ و ١٣١١ و ١٣١٢ و ١٣١٣ و ١٣١٤ و ١٣١٥ و ١٣١٦ و ١٣١٧ و ١٣١٨ و ١٣١٩ و ١٣٢٠ و ١٣٢١ و ١٣٢٢ و ١٣٢٣ و ١٣٢٤ و ١٣٢٥ و ١٣٢٦ و ١٣٢٧ و ١٣٢٨ و ١٣٢٩ و ١٣٣٠ و ١٣٣١ و ١٣٣٢ و ١٣٣٣ و ١٣٣٤ و ١٣٣٥ و ١٣٣٦ و ١٣٣٧ و ١٣٣٨ و ١٣٣٩ و ١٣٤٠ و ١٣٤١ و ١٣٤٢ و ١٣٤٣ و ١٣٤٤ و ١٣٤٥ و ١٣٤٦ و ١٣٤٧ و ١٣٤٨ و ١٣٤٩ و ١٣٥٠ و ١٣٥١ و ١٣٥٢ و ١٣٥٣ و ١٣٥٤ و ١٣٥٥ و ١٣٥٦ و ١٣٥٧ و ١٣٥٨ و ١٣٥٩ و ١٣٦٠ و ١٣٦١ و ١٣٦٢ و ١٣٦٣ و ١٣٦٤ و ١٣٦٥ و ١٣٦٦ و ١٣٦٧ و ١٣٦٨ و ١٣٦٩ و ١٣٧٠ و ١٣٧١ و ١٣٧٢ و ١٣٧٣ و ١٣٧٤ و ١٣٧٥ و ١٣٧٦ و ١٣٧٧ و ١٣٧٨ و ١٣٧٩ و ١٣٨٠ و ١٣٨١ و ١٣٨٢ و ١٣٨٣ و ١٣٨٤ و ١٣٨٥ و ١٣٨٦ و ١٣٨٧ و ١٣٨٨ و ١٣٨٩ و ١٣٩٠ و ١٣٩١ و ١٣٩٢ و ١٣٩٣ و ١٣٩٤ و ١٣٩٥ و ١٣٩٦ و ١٣٩٧ و ١٣٩٨ و ١٣٩٩ و ١٤٠٠ و ١٤٠١ و ١٤٠٢ و ١٤٠٣ و ١٤٠٤ و ١٤٠٥ و ١٤٠٦ و ١٤٠٧ و ١٤٠٨ و ١٤٠٩ و ١٤١٠ و ١٤١١ و ١٤١٢ و ١٤١٣ و ١٤١٤ و ١٤١٥ و ١٤١٦ و ١٤١٧ و ١٤١٨ و ١٤١٩ و ١٤٢٠ و

لانه لم يأت عن رسول الله ﷺ انه خرص الزرع ، فلا يجوز خرصه ، لانه إحداهن حكم لم يأت به نص . وبالله تعالى التوفيق *

وأما النفقة فان الله تعالى يقول : (ولأنكأكلوا أموالكم يتنكم بالباطل) *

٦٥٥ - مسألة - وفرض على كل من له زرع عند حصاده أن يعطى منه من حضر من الساكنين ما طابت به نفسه ، وقد ذكرنا ذلك قبل في «باب ما يجب فيه الزكاة» عند ذكرنا قول الله تعالى : (وأتواحقه يوم حصاده) وبالله تعالى التوفيق *

٦٥٦ - مسألة - ومن ساقى حائط نخل أو زارع أرضه بجزء مما يخرج منها فليهما وقع في سهمه خمسة أوسق فصاعدا من تمر أو خمسة أوسق كذلك من بر أو شعير فليهما الزكاة ، والا فلا ، وكذلك من كان له شريك فصاعداً في زرع أو في ثمرة نخل يجبس أو ابتاع أو بنير ذلك من الوجوه كلها ولا فرق *

فان كانت على الساكنين أو العميان أو المجنومين أو في السبيل أو ما أشبه ذلك - مما لا يتعين أهله - أو على مسجد أو نحو ذلك فلا زكاة في شيء من ذلك كله *
لأن الله تعالى لم يوجب الزكاة في أقل من خمسة أوسق مما ذكرنا ، ولم يوجبها على شريك من أجل ضم زرعه إلى زرع شريكه ، قال تعالى : (ولأنكسب كل نفس إلا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى) *

وأما من لا يتعين فليس يصح أنه يقع لأحدهم خمسة أوسق ، ولا زكاة إلا على مسلم يقع له مما يصيب خمسة أوسق *

وقال أبو حنيفة : في كل ذلك الزكاة *

وهذا خطأ ، لما قد ذكرنا من أنه لا شريعة على أرض ، وإنما الشريعة على الناس والجن ، ولو كان ما قالوا (١) لوجب الزكاة في أراضي (٢) الكفار *

فان قالوا (٣) : الخراج ناب عنها *

قلنا : قد كانوا في عصر النبي ﷺ لاخراج عليهم ، فكان يجب على قولكم أن تكون الزكاة فيما أخرجت أرضهم ، وهذا باطل بإجماع من أهل النقل ، وإجماعهم مع سائر المسلمين *
وقال الشافعي : إذا اجتمع للشركاء كلهم خمسة أوسق فليهم الزكاة . وسنذكر

(١) في النسخة رقم (١٦) «قال» (٢) في النسخة رقم (١٤) «أرضين» (٣) في النسخة

رقم (١٦) «قال» *

بطلان هذا القول - إن شاء الله تعالى - في زكاة الخلطاء (١) في الماشية ، وجملة الرد عليه أنه
إيجاب شرع بلا برهان أصلاً - وبالله تعالى التوفيق *
٦٥٧ - مسألة - ولا يجوز أن يمد الذي له الزرع أو الثمر ما انفق في حرث (٢) أو حصاد
أو جمع ، أو درس ، أو تر بيل (٣) أو جداد (٤) أو حفر أو غير ذلك - فيسقطه من الزكاة
وسواء تدابن في ذلك أو لم يتدابن ، أنت النفقة على جميع قيمة الزرع أو الثمر أو لم تأت .
وهذا مكان قد اختلف السلف فيه *

حدثنا حامد بن عبد الله بن محمد بن علي ثنا عبد الله بن يونس ثنا بقي بن مخلد ثنا أبو بكر بن
أبي شيبة ثنا وكيع عن أبي عوانة عن ابن بشر - هو جعفر بن أبي وحشية (٥) - عن عمرو
ابن هرم (٦) عن جابر بن زيد عن ابن عباس ، وابن عمر ، في الرجل ينفق على ثمرته ، قال
أحدهما : يزكها ، وقال الآخر : يرفع النفقة ويزكي ما بقي (٧) *
وعن عطاء : أنه يسقط عما أصاب النفقة ، فإن بقي مقداره ما فيه الزكاة زكي ، وإلا فلا *
قال أبو محمد : أوجب رسول الله ﷺ في الثمر والبر والشجير الزكاة جملة إذا بلغ
الصنف منها خمسة أوسق فصاعداً ، ولم يسقط الزكاة عن ذلك بنفقة الزارع (٨) وصاحب
النخل ، فلا يجوز إسقاط حق أوجبه الله تعالى بغير نص قرآن ولا سنة نابتة *
وهذا قول مالك ، والشافعي ، وأبي حنيفة ، وأصحابنا ، إلا أن مالكاً ، وأبا حنيفة ، والشافعي
في أحد قوليه تناقضوا وأسقطوا الزكاة عن الأموال التي أوجبه الله تعالى فيها إذا

(١) في النسخة رقم (١٦) «الخلطة (٢) في النسخة رقم (١٦) «من حرث» وهو خطأ
(٣) الزبل - بفتح الزاي واسكان الباء - تسميد الأرض والزرع بالزبل - بكسر الزاي -
فالزبل مشتق من ذلك (٤) في الأصلين «جذاذ» بالذالين المجهتين وهو خطأ *
(٥) هو جعفر بن أبياس . (٦) بفتح الهاء وكسر الراء . (٧) هكذا روى المؤلف
الأثر ، وأظنه اختصره ، فقد رواه يحيى بن آدم في الخراج (رقم ٥٨٩) عن ابن عوانة عن
جعفر عن عمرو عن جابر بن زيد «عن ابن عباس وابن عمر في الرجل يستقرض فينفق على
ثمرته وعلى أهله ، قال قال ابن عمر : يبدأ بما استقرض فيقضيه ويزكي ما بقي ، قال وقال
ابن عباس : يقضي ما أتق على الثمرة ثم يزكي ما بقي » فقد اتفق ابن عباس وابن عمر على قضاء
ما أتق على الثمرة وزكاة الباقي فقط واختلفا في قضاء ما أتق على أهله ، وهذا غير ما يرويه
اللفظ المختصر الذي هنا ، فرواية يحيى أوضح جداً . (٨) في النسخة رقم (١٤) «الزرع وما هنا أصبح

كان على صاحبه دين يستغرقها أو يستغرق بعضها ، فأسقطوها عن مقدار ما استغرق الدين منها *

٦٥٨ — مسألة — ولا يجوز أن يمد على صاحب الزرع في الزكاة ما أكل كل هو وأهله فريكا أو سويقاً ، قل أو أكثر ، ولا السنبيل الذي يسقط فيأكله الطير أو الماشية أو يأخذه الضمضاء ، ولا ما تصدق به حين الحصاد ، لكن ما صنف في كانه عليه *

برهان ذلك ما ذكرنا قبل من أن الزكاة لا تجب إلا حين إمكان السنبيل ، فما خرج عن يده قبل ذلك فقد خرج قبل وجوب الصدقة فيه . وقال الشافعي ، واليئ كذلك * وقال مالك ، وأبو حنيفة : يمد عليه كل ذلك *

قال أبو محمد : هذا تكليف مالا يطاق ، وقد يسقط من السنبيل ما لو بقي لأتم خمسة أوسق ، وهذا لا يمكن ضبطه ولا النع منه أصلاً ، والله تعالى يقول : (لا يكاف الله نفساً إلا وسماً) *

٦٥٩ — مسألة — وأما الثمر ففرض على الخارص أن يترك له ما يأكل كل هو وأهله رطباً على السنة ، لا يكاف عنه زكاة ، وهو قول الشافعي ، واليئ بن سعد * وقال مالك ، وأبو حنيفة : لا يترك له شيئاً *

برهان صحة قولنا (١) حديث سهل ابن أبي حنيفة الذي ذكرنا قبل من قول رسول الله ﷺ : « إذا خرصتم فخذوا أودعوا الثلث أو الربع » ولا يختلف القائلون بهذا الخبر . وهم أهل الحق الذين إجماعهم الإجماع المتبع . في أن هذا على قدر حاجتهم إلى الأكل رطباً * حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا محمد بن عيسى بن رفاعة ثنا علي بن عبد المزيث ثنا أبو عبيد ثناه شيم ويزيد كلاهما عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن بشير بن يسار (٢) قال : بث عمر بن الخطاب بأب حنيفة الأنصاري (٣) على خرص أموال المسلمين ، فقال : إذا وجدت القوم في تخلفهم قد خرفوا (٤) فندع لهم ما يأكلون ، لا نخرصه عليهم *

(١) في النسخة رقم (١٤) « برهان ذلك » (٢) بشير بن الصغير ، وفي النسخة رقم (١٦) « بشر » وهو مخزوف (٣) هو والد سهل بن أبي حنيفة ، وقد كان النبي ﷺ يسمه خارصاً أيضاً . وهذا الأثر رواه الحاكم مختصراً (ج ١ ص ١٠٤ و ١٠٣) (٤) ففتح الخاء والراء ، وفي اللسان : « وفي حديث عمر رضي الله عنه : إذا رأيت قوماً خرفوا في حاطهم ، أي أقاموا فيه وقت اختراق الثمار ، وهو الخريف ، كقولك : صافوا وشتوا ، إذا أقاموا في الصيف والشتاء ، وأما أخرف وأصاف وأشتى فمعناه أنه دخل في هذه الأوقات »

وبه الى أبي عبيد عن يزيد عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن محمد بن يحيى بن حبان أن
أبا ميمونة أخبره عن سهل بن أبي حثمة : أن مروان بن بشة خارساً للخل ، فخرص مال سمع
ابن أبى وقاص (١) سبعمائة وسق ، وقال : لولا أبى وجدت فيه أربعين عريشاً لخرصته
تسعمائة وسق ، ولكنى تركت لم قدر ما يأكلون *

قال أبو محمد : هذا فعل عمر بن الخطاب ، وأبى حثمة ، وسهل ، ثلاثة من الصحابة ،
بحضرة الصحابة رضى الله عنهم ، لا تغالف لهم برف منهم ، وهم يشتمون بثل ذلك اذا
واقهم . والله تعالى التوفيق *

وقال أبو يوسف ومحمد : يزكى ما بقى بمدماً يأكل . وهذا تخليط وغشافة للنصوص كلها *

٦٦٠ — مسألة — وإن كان زرع أو نخل يسقى بمض المام بين أو ساقية من
نهر (٢) أو بماء السماء ، وبمض المام ينضح أو ساقية أو خطارة أو دلو ، فإن كان النضح
زاد فى ذلك زيادة ظاهرة وأصلحه فزكاته نصف العشر فقط ، وإن كان لم يزد فيه شيئاً ولا
أصلح فزكاته العشر *

قال أبو محمد : وقال أبو حنيفة وأصحابه : يزكى على الأغلب من ذلك ، وهو قول روينا
عن بعض السلف *

حدثنا حماد ثنا أبو محمد الباجى ثنا عبد الله بن يونس ثنا يونس بن أبي شيبة ثنا محمد
ابن بكر عن ابن جريج قال قلت لمطاء : فى المال يكون على المين أو بملاعة الزمان ثم يحتاج
الى البئر يسقى بها ؟ فقال : إن كان يسقى بالمين أو البمل أكثر مما يسقى بالدلو ففیه العشر ،
وإن كان يسقى بالدلو أكثر مما يسقى بالبمل ففیه نصف العشر . قال أبو الزبير : سمعت
جابر بن عبد الله وعبيد بن عمير يقولان هذا القول *

وقال مالك مرة : إن زكاته بالذى غذاه به وتم به ، لا بأبى أبى ذلك كان أكثر سقيه
فزكاته عليه . وقال مرة أخرى : يملأ نصف زكاته العشر ونصفها نصف العشر ، وهكذا
قال الشافعى *

قال أبو محمد : قد حكم النبي ﷺ فيما سقى بالنضح بنصف العشر ، وبلا شك أن
السماء تسقيه ويصلحه ماء السماء ، بل قد شاهدنا جمهور السقاء (٣) بالمين والنضح أن لم

(١) كذا فى النسخة رقم (١٦) وفى النسخة رقم (١٤) «سمدين أبى سمع» فيحذف رأيتهما
أصبح فى ما أجده هذا الأثر (٢) فى النسخة رقم (١٦) «أو ساقية أو نهر» (٣) بضم السين المهملة
وضح القاف المشددة ، جمع ساق ، ويجمع أيضاً على «سقى» بضم السين وتشديد القاف

يقع عليه ماء السماء تنبر ولا يد ، فلم يجعل عليه السلام لذلك حكماً ، فصيح ان النضج اذا كان مصلحاً للزرع او للتخل فزكاته نصف المشر فقط . وهذا مما ترك الشافعيون فيه صاحباً لا يعرف له مخالف منهم *

٦٦١ - مسألة - ومن زرع قحاً أو شعيماً مرتين في العام أو أكثر أو حلت نخله بطنين في السنة فانه لا يضم البر الثاني ولا الشعيير الثاني ولا التمر الثاني الى الأول ، وان كان احدهما ليس فيه خمسة أوسق لم يزكه ، وان كان كل واحد منهما ليس فيه خمسة أوسق بافتراده لم يزكهما *

قال علي : وذلك انه لو جما (١) لوجب ان يجمع بين الزرعين والتمريتين ولو كان بينهما عامان أو أكثر ، وهذا باطل بلا خلاف ، وإذ صح نفي رسول الله ﷺ الزكاة عما دون خمسة أوسق فقد صح أنه راعى المجتمع ، لا زرعاً مستأنفاً لا يدري أيكون أم لا . وبالله تعالى التوفيق *

٦٦٢ - مسألة - وإن كان قح بكير أو شعيير بكير أو تمر بكير وآخر من جنس كل واحد منها (٢) مؤخر ، فان يبس المؤخر أو ازهي قبل تمام وقت حصاد البكير وجداه (٣) فهو كله زرع واحد وتمر واحد ، يضم بعضه الى بعض ، وتزكى معاً ، وان لم يبس المؤخر ولا ازهي إلا بعد انتضاء وقت حصاد البكير فهما زرعان وتمران ، لا يضم أحدهما الى الآخر ، ولكل واحد منهما حكمه *

برهان ذلك ان كل زرع وكل تمر فان بعضه يتقدم بعضاً في اليبس والازهاء ، وان مازرع في تشرين الاول يبدأ ييبس قبل ان يبس مازرع في شباط ، الا أنه لا ينقضي وقت حصاد الاول حتى يستحصد الثاني ، لأنها صيغة (٤) واحدة ، وكذلك التمر ، واما اذا كان لا يجمع وقت حصادهما ولا يتصل وقت ازهاؤهما فهما زمانان اثنان كما قدمنا . وبالله تعالى التوفيق *

وأبكر ما صح عندنا يقينا انه يبدأ بان يزرع في بلاد من شنت برية (٥) ، وهي من

الفتوحة النونة ، والسقاء - بفتح السين والقاف المشددة ، هو الساق على الكثير ، وجمعه «سقاؤن» * (١) في النسخة رقم (١٤) «لو جمع» (٢) في الاصلين «منهما» وهو خطأ ظاهر (٣) في الاصلين بالهالين المجمعين وهو تصحيف (٤) في النسخة رقم (١٦) صيغة وهو خطأ واضح (٥) في النسخة رقم (١٦) «يزرع قبلان من

عمل مدينة «سالم» بالاندلس ، فانهم يزرعون الشمير في آخر «أيلول» وهو «شتبر» (١) لقلبة التلج على بلادهم ، حتى يمنهم من زرعها ان لم يكرهوا به كما ذكرنا ، ويتصل الزرع بمد ذلك مدة ستة أشهر وزيادة أيام ، فقد شاهدنا في بعض الاعوام زريمة القمع والشمير في صدر «أذار» وهو «مرس» (٢) *

وابكر ماصح عندنا حصاده «فالش» (٣) من عمل «تدمير» (٤) فانهم يدؤن بالحصاد في ايام باقية من «نيسان» وهو «ايريل» ويتصل الحصاد اربعة اشهر الى صدر زمن «أيلول» وهو «اغشت» (٥) وهي كلها صيغة واحدة ، واستحصاد واحد متصل *

٦٦٣ — مسألة — فلو حصد قمح او شمير ثم أخلف في اصوله زرع فهو زرع آخر ، لا يضم الى الأول ، لما ذكرنا قبل . والله تعالى التوفيق *

٦٦٤ — مسألة — والزكاة واجبة في ذمة صاحب المال لافي عين المال *

قال أبو محمد : وقد اضطربت أقوال المخالفين في هذا ، وبرهان صحة قولنا هو ان لاختلاف بين احدمن الامة - من زمانا الى زمن رسول الله ﷺ - في ان من وجبت عليه زكاة يراو شمير أو تمر أو فضة أو ذهب أو ابل او بقرا وغم فأعطى زكاته الواجبة عليه من غير ذلك الزرع ومن غير ذلك التمر ومن غير ذلك الذهب ومن غير تلك الفضة ومن غير تلك الابل ومن غير تلك البقر ومن غير تلك الغنم - : فانه لا يمنع من ذلك ، ولا يكره ذلك له ، بل سواء أعطى من تلك العين ، او مما عنده من غيرها ، او مما يشتري ، او مما يوهب ، او مما يستقرض ، فصح يقينا ان الزكاة في الذمة لافي العين إذ لو كانت في العين لم يحمل له

شفت برية . واما «شفت» فانها بفتح الشين المعجمة واسكان النون ، قال ياقوت «واظنها لفظة يعنى بها البلدة او الناحية لأنها تضاف الى عدة اسماء» وهو خطأ بل هي تمر بكتابة (سانت) بمعنى قدس في لغات الافرنج ، واما «برية» فقد ضبطت في النسخة رقم (١٤) بفتح الباء واسكان الراء وفتح الياء ، وضبطها ياقوت بفتح الباء وكسر الراء وتشديد الياء المفتوحة ، وهي «مدينة متصلة بحوز مدينة سالم بالاندلس ، وهي شرق قرطبة ، وهي مدينة كثيرة الخيرات ، لها حصون كثيرة» (١) هو المغرب الآن باسم «سبتمبر» (٢) هو المسمى الآن «مارس» (٣) «ألش» بفتح الهمزة واسكان اللام وآخره شين معجمة ، مدينة بالاندلس (٤) بضم التاء واسكان الدال المهملة وياء ساكنة وراء كورة بالاندلس شرق قرطبة بينهما سبعة ايام (٥) هو المغرب الآن باسم «اغسطس» وذلك ان «ايلول» العبري يبدأ في الثلث الأخير من اغسطس وينتهي في الثلث الأخير من سبتمبر *

البتة ان يعطى من غيرها، ولو جبهته من ذلك، كما يمنع من له شريك في شيء من كل ذلك ان يعطى شريكه من غير الميعن التي هم فيها شركاء، إلا بتراضيهما وعلى حكم البيع *
وأيضاً فلو كانت الزكاة في عين المال لكانت لا تخلو من أحد وجهين لا ثالث لهما: إيمان تكون في كل جزء من أجزاء ذلك المال، أو تكون في شيء منه بغير عينه. فلو كانت في كل جزء منه لحرم عليه ان يبيع منه رأساً أو حبة فما فوقها، لأن لأهل الصدقات في ذلك الجزء شركاء، ولحرم عليه ان يأكل منها شيئاً لما ذكرنا، وهذا باطل بخلاف، وللزكاة أيضاً ان لا يخرج الشاة إلا بقيمة مصححة مما بقي، كما يفعل في الشركات ولا بد، وان كانت الزكاة في شيء منه بغير عينه، فهذا باطل، وكان يلزم أيضاً مثل ذلك سواء سواء، لانه كان لا يدري لعله يبيع أو يأكل الذي هو حق أهل الصدقة. فصح ما قلنا يقيناً. وبالله تعالى التوفيق *

٦٦٥ — مسألة — فكل مال وجبت فيه زكاة من الأموال التي ذكرنا، فسواء تلف ذلك أو بعضه أكثره أو أقله — إثر امكان إخراج الزكاة منه، إثر وجوب الزكاة بما قل من الزمن أو أكثر، بتغير بطء أو بغير تفریط — فالزكاة كلها واجبة في ذمة صاحبه كما كانت لو لم يتلف، ولا فرق، لما ذكرنا من ان الزكاة في النعمة لاف عين المال *

وإنما قلنا: إثر إمكان إخراج الزكاة منه لانه إن اراد إخراج الزكاة من غير عين المال الواجبة فيه لم يجبر على غير ذلك، والابل وغيرها في ذلك سواء، إلا ان تكون مما يركب بالغم وله غنم حاضرة فهذا تلزمه الزكاة من الغنم الحاضرة، وليس له ان يعطل بالزكاة حتى يبيع من تلك الابل، لقول الله تعالى: (سارعوا الى مغفرة من ربكم) *

٦٦٦ — مسألة — وكذلك لو اخرج الزكاة وعزلها ليدفعها الى المصدق أو الى أهل الصدقات فضاقت الزكاة كلها أو بعضها فعليه اعادتها كلها ولا بد، لما ذكرنا، ولأنه في ذمته حتى يوصلها الى من أمره الله تعالى بايصالها اليه. وبالله تعالى التوفيق. وهو قول الأوزاعي، وظاهر قول الشافعي في بعض أقواله *

وقال أبو حنيفة: ان هلك المال بعد الحول — ولم يجد لتلك مدة — فلا زكاة عليه بأي وجهه هلك، فلو هلك بعضه فعليه زكاة ما بقي فقط، قل أو أكثر، ولا زكاة عليه فيها تلف، فان كان هو استهلكه فعليه زكاةه *

قال أبو محمد : وهذا خطأ ، لما ذكرنا قبل ، فان لجأ الى ان الزكاة في عين المال ، قلنا له : هذا باطل بما قدمنا آنفا ، ثم هبك لو كان ذلك كما تقول لما وجب عليه زكاة ما بقي من المال اذا كان الباقي ليس مما يجب في مقداره الزكاة لو لم يكن معه غيره ، لأن التالف عندكم لازكاة فيه لتلفه ، والباقي ليس نصابا ، فان كان الباقي فيه الزكاة واجبة فالتالف فيه الزكاة واجبة ولا فرق ، وقد قدمنا ان الزكاة ليست مشاعة في المال في كل جزء منه كالشركة ، اذ لو كان ذلك لما جاز اخراجها الا بقيمة محققة منسوبة مما بقي . وقد قال الشافعي بهذا في زكاة الابل ، وقال به اصحاب ابى حنيفة في الطعام يخرج عن الطعام من صنفة او من غير صنفة ، فظهر تناقضهم *

وقال مالك : ان تلف الناض بمدا الحول ولم يفرط في اداء زكاته فرجع الى مال الزكاة فيه فلا زكاة عليه فيه ، وكذلك لو عزل زكاة الطعام فتلفت فلا شيء عليه غيرها ، لاعن السكل ولا عما بقي ، فلو لم يفعل وادخله بيته فتلف فعليه ضمان زكاته *

قال أبو محمد : وهذا خطأ ، لأن الزكاة الواجبة لأهل الصدقات ليست عينا معينة ، بلا خلاف من احسن الامة ولا جزءا آمشاعا في كل جزء من المال ، وهذان الوجهان هما اللذان يكون من كانا عنده بحق مؤتمنا عليه فلا ضمان عليه فيا تلفت من غير تعديه ، فاذ الزكاة كما ذكرنا وانما هي حق مفترض عليه في ذمته حتى يؤديه الى المصدق أو الى من جعلها الله تعالى له . - فهي دين عليه لأمانة عنده والدين مؤدى على كل حال . وبالله تعالى التوفيق *

ورويانا من طريق ابن أبي شيبة عن حفص بن غياث وجريرو والمتمر بن سليمان التيمي ، وزيد بن الحباب ، وعبد الوهاب بن عطاء ، قال حفص عن هشام بن حسان عن الحسن البصري ، وقال جريرو عن المنيرة عن اصحابه ، وقال المتمر عن ممر عن حماد ، وقال زيد عن شعبة عن الحكم ، وقال عبد الوهاب عن ابن أبي عروبة عن حماد عن ابراهيم النخعي ، ثم اتفقوا كلهم : فيمن أخرج زكاة ماله فضاقت : أنها لا تجزى عنه وعليه إخراجها ثانية *

ورويانا عن عطاء : أنها تجزى عنه *

٦٦٧ - مسألة - وای برأعلى أو ای شیر فی زکاته کان ادنی مما اصاب او اعلى :- اجزأه ، ما لم يكن فاسدا بفن أو تأكل ، فلا يجزى . عن صحيح ، أو ما كان ردنيا * برهان ذلك : انه انما عليه بالنص عشر مكيمة ما اصاب او نصف عشرها إذا كانت

خمس أوسق فصاعدا ولو كان لا يجزئه أدنى من صفة ما اصاب لكان لا يجزئه أعلى من تلك الصفة ، وهذا لا يقولونه ، فاذا لم يلزمه بالنص من العين التى اصاب فن ادعى ان لا يجزئه الامثل صفة التى اصاب لم يقبل قوله الا يبرهان *

وأما قولنا الا ان يكون الذى اعطى فاسدا عن صحيح فلا ن المكيلة عليه بالنص وبالأجماع ، وبالبيان ندرى ان العفن والتأكل (١) قد قصا من المكيلة مالا يقدر على ايفائه اصلا ، ولا يجزئه الا المكيلة تامة . وبالله تعالى التوفيق *

٦٦٨ - مسألة وكذلك القول في زكاة التمر ، اى تخرج اجزاء ، سواء من جنس تمره أو من غير جنسه ، أدنى من تمره واعلى ، ما لم يكن رديا كاذ كرنا ، أو ممفونا (٢) أو متاكلا ، أو الجمرور أولون الحقيق (٣) فلا يجزئ . اخراج شئ من ذلك اصلا ، وسواء كان تمره كاه من هذين النوعين أو من غيرها ، وعليه ان يأبى بتمر سالم غير ردى . ولا من هذين اللونين * يبرهان ذلك قول الله تعالى : (ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولستم بأخذه الا ان تمضمضوا فيه) *

حدثنا حمام ثنا عباس بن اصبح ثنا محمد بن عبد الملك بن ايمن ثنا اسماعيل بن اسحاق القاضى ثنا ابو الوليد الطيالسى ثنا سليمان بن كثير ثنا الزهرى عن ابى امامة بن سهل ابن حنيف عن ابيه : «ان رسول الله ﷺ نهى عن لونين من التمر : الجمرور ولون الحقيق ، وكان الناس يقيمون شرار ثمارهم فيخرجونها فى الصدقة ، فنها عن ذلك ، ونزلت (ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون) (٤) *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا احمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن

(١) فى النسخة رقم (١٤) «والتأكل» (٢) كذا فى الأصلين ، والمروف فى اللغة ان يقال «عفن» بفتح العين وكسر الفاء (٣) الجمرور - بضم الجيم واسكان العين المهملة - ضرب من التمر ردى صغار لا ينتفع به ، ولون الحقيق - بضم الحاء - تمر ردى . ايضا ، وهو أغبر صغير فيه طول منسوب الى ابن حبيب ويسمى ايضا : لون حبيق ولون ابن حبيق (٤) ر واه يحيى بن آدم (رقم ٤٣٥) عن ابن المبارك عن محمد بن ابى حفصة عن الزهرى عن ابى امامة ، وليس فيه زيادة ابيه والصحيح زيادته كفى كثير من طرق الحديث ومنها ما هنا وانظر طرقة فى ابى داود (ج ٢ ص ٢٥) والنسائى (ج ٣ ص ٥٣) والدارقطنى (ص ٢١٦) والحاكم وصححه (ج ١ ص ١٠٢ و ج ٢ ص ٢٨٤) *

عبد السلام الغشنى ثنا محمد بن التئى ثمامة بن اسماعيل الحيرى ثنا سفيان الثورى
ثنا اسماعيل السدى عن ابي مالك عن البراء بن عازب قال : « كانوا يجيئون فى الصدقة
بأدنى طعامهم وادنى ثوبهم ، فترلت : (يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم وما
أخرجنا لكم من الأرض ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولستم بأخذيه إلا أن تغمضوا
فيه) » (١) *

فان قال قائل : الخبيث لا يكون إلا حراما *

قلنا : نعم ، وهذا المنهى عن إخراجه فى الصدقة هو حرام فيها فهو خبيث فيها لافى
غيرها ، ولا يفكر كون الشيء طاعة فى وجه معصية فى وجه آخر ، كالأكل للصائم عند
غروب الشمس ، هو طاعة الله تعالى طيب حلال ، ولو أكله فى صلاة المغرب لأكل حراما
عليه خبيثا فى تلك الحال ، وكذلك الميتة ولحم الخنزير ، هما حرامان خبيثان لغیر المضطر
وهما للمضطر غير المتجاف لاسم حلالان طيبان غير خبيثين ، وهكذا أكثر الأشياء
فى الشرائع (٢) *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك (٣) ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا محمد
ابن يحيى بن فارس ثنا سعيد بن سليمان ثنا عباد عن (٤) سفيان بن حسين عن الزهرى عن
أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن أبيه قال : « نهى رسول الله ﷺ عن الجمرور ولون

(١) رواه الترمذى مطولا (ج ٣ ص ١٢٣ طبع الهند) من طريق إسرائيل عن السدى ،
وقال : « صحيح غريب » ثم قال : « قد روى الثورى عن السدى شيئا من هذا » فكأنه يشير
الى الذى هنا ، ورواه ابن ماجه (ج ١ ص ٢٨٧) من طريق أسباط عن السدى ، وكذلك
الطبرى (ج ٣ ص ٥٥) ورواه أيضا من طريق الثورى ، ورواه الحاكم (ج ٢ ص ٢٨٥)
من طريق أسباط عن السدى عن عدى بن ثابت عن البراء ، وقال « غريب صحيح على شرط
مسلم » ووافقه التهيجي . وانظر الدر الثور (ج ١ ص ٣٤٥) (٢) فيما ذهب اليه المؤلف
تكلف كثير ، والخبيث كما يكون بمعنى الحرام يكون بمعنى آخر منها الردى غير الجيد ، وهو
الذى اختاره الطبرى فى تفسير الآية ، ويؤيده ما رواه يحيى بن آدم (رقم ٤٣٢) عن
عبد الله بن مغفل أنه قال فى هذه الآية : « ليس فى أموالهم خبيث ولكنه الدرهم القسى
والحشف والقسى - بوزن سبي - الردى ، والحشف بفتح الحاء وكسر الشين المعجمة
أردأ النثر (٣) فى النسخة رقم (١٦) « عمرو بن عبد الملك » وهو خطأ (٤) فى النسخة
رقم (١٦) « ثنا » وما هنا هو الموافق لأبي داود (ج ٣ ص ٢٥)

ابن حبيب (١) أن يؤخذ في الصدقة «قال الزهري : لو بين من تمر المدينة *

* زكاة النعم *

٦٦٩- مسألة - النعم في اللغة التي بها خاطبنا رسول الله ﷺ اسم يقع على الضأن والماعز، فهي مجموع بعضها الى بعض في الزكاة ، وكذلك أصناف الماعز والضأن ، كضأن بلاد السودان وماعز البصرة والنقد (٢) وبنات حنظ (٣) وغيرها ، وكذلك المقرون ، الذي نصفه خلقه ماعز ونصفه ضأن ، لأن كل ذلك من النعم ، والذكور والاناث سواء ، واسم الشاء ايضا واقع على المزم والضأن كما ذكرنا في اللغة ، ولا واحد للنعم من لفظه ، انما يقال للواحد : شاة أو ماعزة أو ضانية أو كبش أو تيس ، هذا مالا خلاف فيه بين أهل اللغة . والله تعالى التوفيق *

٦٧٠- مسألة - ولا زكاة في النعم حتى يملك المسلم الواحد منها أربعين رأسا حولا كاملا متصلا عريا قريبا *

وقد اختلف السلف في هذا ، وسنذكره في زكاة الفوائد، إن شاء الله تعالى *
ويكفي من هذا أن رسول الله ﷺ أوجب الزكاة في الماشية ، ولم يحدوها ، ولا يندرى من هذا العموم متى تجب الزكاة ، إلا أنه لم يوجبها عليه السلام في كل يوم ، ولا في كل شهر ، ولا رتين في العام فصاعداً ، هذا منقول بإجماع إليه ﷺ ، فاذ لاشك في انها مرة في الحول ، فلا يجب فرض الا بئقل صحيح الى رسول الله ﷺ ، ووجدنا من أوجب الزكاة في أول الحول أو قبل تمام الحول لم ينقل ذلك الى رسول الله ﷺ ، لا بئقل أحد ولا بئقل تواتر ولا بئقل اجماع ، ووجدنا من أوجبها بانقضاء الحول قد سمع وجوبها بئقل الاجماع عن النبي ﷺ حينئذ بلا شك ، فالآن وجبت ، لا بئقل ذلك *

(١) في ابى داود «ولو ن الحبيق» وفي النسخة رقم (١٦) «ولو ن ابى حبيب» ولم أجد نسبة هذا اللون الى «ابى حبيب» وقد مضى ذكر نسبته (٢) بالنون والقاف المفتوحين ، واحدها بقدة ، ومعناها صفار النعم ، الذكرو والأنثى سواء ، وقيل جنس من النعم قصار الارجل قباح الوجوه تكون بالبحرين . عن اللسان . (٣) بالحاء المهملة والذال المعجمة المفتوحين ، وفي الأصلين بالحاء المعجمة وهو تصحيف ، وهي ضأن سود جرد صفار تكون باليمن ، وقيل هي صفار جرد ليس لها آذان ولا أذنان يحماء بها من جرش - بضم الجيم وفتح الراء - باليمن . عن اللسان *

فان احتج بقول الله تعالى : (سارعوا الى مفرة من ربكم) *

قلنا: إنما تجب المسارعة الى الفرض بمدوجوبه ، لا قبل وجوبه ، وكلامنا في هذه المسألة وفي أخواتها إنما هو في وقت الوجوب ، فاذا صح وجوب الفرض فحينئذ تجب المسارعة الى ادائه ، لا قبل ذلك ، بلا خلاف *

وأما قولنا : أن يكون الحول عرييا فلا خلاف بين أحد من الأمة في أن الحول اثنا عشر شهرا ، وقال الله تعالى : (إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا في كتاب الله يوم خلق السموات والأرض منها أربعة حرم) والأشهر الحرم لا تكون إلا في الشهور العربية ، وقال تعالى : (يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج) وقال تعالى : (ولتعلموا عدد السنين والحساب) ولا يمد بالأهلة إلا العام العربي ، فصيح أنه لا تجب شريعة مؤقتة بالشهور أو بالحول إلا بشهور العرب والحول العربي . وبالله تعالى التوفيق *

٦٧١ - مسألة - فإذا تمت في ملكه عاما كما ذكرنا ، سواء كانت كلها ضانا ، أو كلها ماعزا ، أو بعضها - أكثرها أو أقلها - ضانا ، وسائرهما كذلك معزى - : ففيها شاة واحدة لا تبايئ شاة كانت أوماعزة ، كبشاذكرا أو أنثى من كليهما ، كل رأس تجزى .
منهما عن الضأن وعن الماعز ، وهكذا مازادت حتى تتم مائة وعشرين كما ذكرنا *

فاذا أتمتها وزادت ولو بعض شاة كذلك عاما كاملا كما وصفنا ففيها ثلاث شياه كما حددنا ، وهكذا الى أن تتم أربعمائة شاة كما وصفنا فاذا أتمتها كذلك عاما كاملا كما ذكرنا ففي كل مائة شاة شاة *

وأى شاة أعطى صاحب النعم فليس للمصدق ولا لأهل الصدقات ردها ، من غنمه كانت أو من غير غنمه ، ما لم تكن هرة أو ممية ، فان أعطاه هرة أو ممية فالصدق غير ، إن شاء أخذها وأجزأت عنه ، وإن شاء ردها وكففتة سليمة ، ولا تبايئ كانت تجزى في الأضاحي ولا تجزى *

والمصدق (١) هو الذى يرثه الامام - الواجبة طاعته - أو أميره في قبض الصدقات *

(١) بضم الميم وفتح الصاد المخففة وكسر الدال المشددة ، وأما المصدق بتشديد الصاد فهو التصديق صاحب المال ادغمت التاء في الصاد فشددت .

ولا يجوز للمصدق أن يأخذ تيساً ذكراً إلا أن يرضى صاحب الغنم ، فيجوز له حينئذ ، ولا يجوز للمصدق أن يأخذ أفضل الغنم ، فإن كانت التي ترقى أو السمينة ليست من أفضل الغنم جاز أخذها ، فإن كانت كلها فاضلة أخذ منها إن أعطاه صاحبها ، وسواء فيما ذكرنا كان صاحبها حاضراً أو غائباً إذا أخذ المصدق ما ذكرنا أجراً *

برهان ذلك ما حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري ثنا أبي ثنا ثمامة بن عبد الله بن أنس ابن مالك أن أنس بن مالك (١) حدثه : أن أبا بكر الصديق كتب له هذا الكتاب لما وجه إلى البحرين : « هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين ، فمن سألهم من المسلمين على وجهها فليعطها ، ومن سأل فوقها فلا يعط » - ثم ذكر الحديث وفيه - : « في صدقة الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين إلى مائة شاة » ، فإذا زادت على عشرين ومائة إلى مائتين فثمانان ، فإذا زادت على مائتين إلى ثلثمائة ففيها ثلاث شياه ، فإذا زادت على ثلاثمائة ففي كل مائة شاة » ، فإذا كانت سائمة الرجل ناقصة من أربعين شاة واحدة فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربها ، ولا يخرج في الصدقة هرمة ولا ذات عوار ، ولا تيس إلا ماشاء المصدق » (٢) *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن إسحاق بن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا عبد الله بن محمد النضلي ثنا عباد بن العوام عن سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم بن عبد الله ابن عمر عن أبيه قال : « كتب رسول الله ﷺ كتاب الصدقة فلم يخرج به إلى عماله حتى قبض عليه السلام ، فعمل به أبو بكر حتى قبض ، ثم عمل به عمر حتى قبض ، فكان فيه - ذكر الفرائض - : « وفي الغنم في كل أربعين شاة واحدة » إلى عشرين ومائة ، فإن زادت واحدة فثمانان إلى مائتين ، فإن (٣) زادت واحدة على المائتين ففيها ثلاث شياه إلى ثلثمائة ، فإن

(١) قوله « أن أنس بن مالك » سقط من النسخة رقم (١٤) وهو خطأ (٢) الحديث اختصره المؤلف وهو في البخاري (ج ٢ ص ٢٣٧ و ٢٣٩) ولكن قوله « ولا يخرج » الخ جملة البخاري مستقلاً في الباب الذي يليه ورواه بهذا الاستاد . وقوله « إلا ماشاء المصدق » مختلف في ضبطه عند رواية البخاري ، والاكثر على أنه بتشديد الصاد والمراد المالك ، وهو الراجح عندي ، واختاره أبو عبيد ، فعنه أن لا تؤخذ الهرمة ولا ذات العيب أصلاً ولا يؤخذ من الغنم إلا إذا رضى المالك ، فلو أخذ بنبر رضاء لكان ضرراً (٤) في سنن أبي داود (ج ٨ ص ٨) « فإذا » *

كانت الغنم أكثر من ذلك ففي كل مائة شاة شاة ، وليس فيها شيء حتى تبلغ المائة» (١) *
 حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفرير ثنا البخاري
 ثنا محمد - هو ابن مقاتل - أنا عبد الله بن المبارك ثنا زكرياء بن اسحاق عن يحيى بن
 عبد الله بن صفي عن أبي معبد مولى ابن عباس عن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ لما ذاب
 جبل حين يمشي إلى اليمن - فذ كرا الحديث وفيه - : « فأخبرهم أن الله تعالى قد (٢) فرض
 عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقراءهم ، فإن هم أطاعوا بذلك (٣) فأياك وكرائم
 أموالهم ، واتي دعوة المظلوم ، فإنه ليس بيننا وبين الله حجاب » *
 ففي هذه الأخبار نص كل ما ذكرنا . وفي بعض ذلك خلاف *
 فمن ذلك أن قوما قالوا : لا يؤخذ من الضأن إلا ضانية ، ومن المزمز إلا مازعة (٤) ،
 فإن كانا خليطين أخذ من الأكثر *

قال أبو محمد : وهذا قول بلايرهان ، لامن قرآن ولا من سنة صحيحة ولا رواية سقيمة ،
 ولا قول صاحب ولا قياس ، بل الذي ذكروا خلاف للسنن المذكورة ، وقد اتفقوا على
 جمع المزمز مع الضأن ، وعلى أن اسم غنم يعمها ، وأن اسم الشاة يقع على الواحد من الماعز
 ومن الضأن ، ولو أن رسول الله ﷺ علم في حكمها فرقا بينه ، كما خص التيس ، وأن
 وجد في اللغة اسم التيس يقع على الكباش وجب أن لا يؤخذ في الصدقة إلا برضا المصدق *
 والمحب أن المانع من أخذ الماعزة عن الضأن أجاز أخذ الذهب عن الفضة والفضة
 عن الذهب ! وما عنده صنفان يجوز بيع بعضهما ببعض متفاضلا *
 والخلاف أيضا في مكان آخر : وهو أن قوما قالوا : إن ملك مائة شاة وعشرين
 شاة وبعض شاة فليس عليه إلا شاة واحدة حتى يتم في ملكه مائة واحدة وعشرون ، (٥)
 ومن ملك مائتي شاة وبعض شاة فليس عليه إلا شاتان حتى يتم في ملكه مائتا شاة وشاة .
 واحتجوا بما في حديث ابن عمر : « فإن زادت واحدة » كما أوردناه *

(١) اختصره المؤلف وهو معطول عند أبي داود وعند الحاكم ، وحسنه الترمذي ،
 ورواه الحاكم مفصلا بأطول مما في أبي داود من طريق الزهري أن سالم بن عبد الله أقرأه
 نسخة كتاب رسول الله ﷺ وهي عند آل عمر بن الخطاب (٢) في النسخة رقم (١٦)
 بخط «قد» وما هنا هو الموافق للبخاري (ج ٢ من ٢٥٦) (٣) في البخاري «أطاعوا لك
 بذلك» (٤) في النسخة رقم (١٤) «ومن الماعز ماعزة» (٥) في النسخة رقم (١٤) «وعشرين»
 وهو نحن *

قال أبو محمد: في حديث ابن عمر كاذروا، وفي حديث أبي بكر التى أوردنا «فان زادت» ولم يقل «واحدة» فوجدنا الخبرين جميعا متفقين على أنها ان زادت واحدة على مائة وعشرين شاة أو على مائتي شاة فقد انتقلت الفريضة، ووجدنا حديث أبى بكر يوجب انتقال الفريضة بالزيادة على المائة وعشرين وعلى المائتين، فكان هذا عموماً لكل زيادة، وليس في حديث ابن عمر المنع من ذلك أصلاً، فصار من قال يقولنا قد أخذ بالحديثين، فلم يخالف واحداً منهما، وصار من قال بخلاف ذلك مخالف لحديث أبى بكر، فخصصاً له بلا يرهان (١). وبالله تعالى التوفيق *

وهنا أيضاً خلاف آخر: وهو ما رويناه من طريق وكيع عن سفيان الثوري، ومن طريق محمد بن جعفر عن شعبة، ثم اتفق شعبة وسفيان كلاهما عن منصور بن السمر عن ابراهيم النخعي انه قال: إذا زادت النعم واحدة على ثلثائة ففيها أربع شياه إلى اربعمائة، فكل ما زادت واحدة فهو كذلك *

قال أبو محمد: ولا حجة في احد مع رسول الله ﷺ، ولقد يلزم القائلين بالقياس - لاسيما المالكيين القائلين بان القياس أقوى من خبر الواحد، والحنيفيين القائلين بأن ما عظمت به البلوى لا يقبل فيه خبر الواحد - ان يقولوا بقول ابراهيم، لانهم قد أجمعوا على أن المائتي شاة اذا زادت واحدة فان الفريضة تنتقل ويجب فيها ثلاث شياه، فكذلك اذا زادت على الثلثائة واحدة أيضاً، فيجب ان تنتقل الفريضة، ولاسيما والحنيفيون قد قلدوا ابراهيم في أخذ الزكاة من البقرة الواحدة تزيد على اربعين بقرة، واحتجوا بأنهم لم يجدوا في البقر وقصاً من تسعة عشر ان يقلدوه (٢) وهنا يقولوا: لم نجد في النعم وقصاً من مائة وثمان وتسعين شاة، ولاسيما معهم هنا في النعم قياس مطرد، وليس معهم في البقر قياس أصلاً، وكل ما موهوا به في البقر فهو لازم لهم فبا زاد على الثلثائة من النعم من قوله (٣) تعالى: (خمس أموالهم صدقة) ونحو ذلك. وهؤلاء قالوا: هذا ما تنظم به البلوى فلو كان ذلك ما جهله ابراهيم !! *

(١) بل الامر بالمعكس، اذ زيادة الثقة مقبولة وحجة، فابن عمر زاد في اللفظ «واحدة» فكانت هذه الزيادة مفسرة للمعهم في حديث أبى بكر، والمؤلف دائماً يفهم قولهم «تقبل زيادة الثقة» بمعكس معناه المراد الواضح!! (٢) كذا في الأصلين والتركيب غير واضح وان كان المراد موهوماً (٣) في النسخة رقم (١٦) «ومن قوله» وما هنا هو التى في النسخة رقم (١٤) ولم نجد لزادة الواو معنى *

فان قالوا : إن خلاف قول ابراهيم قد جاء في حديث ابى بكر وخبر ابن عمر ، وعن على ، وفي صحيفة ابن حزم *

قلنا : ليس شئ من هذه الاخبار الا وقد خالفتموها ، فلم تكن حجة فيها خالفتموه فيه ، وكان حجة عندكم فيما اشتهبتم ، وهذا عجب جدا !! *

قال أبو محمد : وهذا كله خبط لامع له ! وانما نزيههم تناقضهم وتحكمهم في الدين يترك القياس للسنة اذا وافقت تقليدهم ، ويترك السنن للقياس كذلك ، ويتركهما جميعا كذلك !! * وامامنا راعى في الشاة المأخوذة ما تجزئ في الاضحية - وهو ابو حنيفة - فقد أخطأ ، لانه لم يأت بما قال نص ، ولا اجماع ، فكيف وقد اجموعا على اخذ الجذعة فادونها في زكاة (١) الابل ، ولا تجزئ في الاضحية ، واجازوا اخذ التببيع في زكاة البقر ، ولا تجزئ في الاضحية ، وإنما قال عليه السلام لأبي بردة : « ولئن تجزئ جذعة لأحد بمدك » ، يعنى في الاضحية ، لأنه عنها سأل ، وقد صرح النص (٢) بايجاب الجذعة في زكاة الابل ، فصح يقينا أنه عليه السلام لم يمين إلا الاضحية . وبالله تعالى التوفيق *

وأما قولنا : إن كانت الغنم كلها كرائم أخذ منها برضا صاحبها ، فلا ن رسول الله ﷺ نهى عن كرائم الغنم ، وهذا في لغة العرب يقتضى أن يكون في الغنم - ولا بد - ما ليس بكرائم ، وأما اذا كانت كلها كرائم فلا يجوز أن يقال في شئ منها : هذه كرائم هذه الغنم ، لكن يقال هذه كريمة من هذه الغنم الكرائم *

وقد روينا عن ابراهيم النخعي أنه قال : يؤمر المصدق أن يصدع الغنم صدعين (٣) فيختار صاحب الغنم خير الصدعين يأخذ المصدق من الآخر *

وعن القاسم بن محمد بن أبى بكر الصديق أنه قال : يفرق الغنم أعلاتا ، ثلث خيار ، وثلث رذال ، وثلث وسط ، ثم تكون الصدقة في الوسط (٤) *

قال أبو محمد : هذا النص فيه ، ولكن روينا من طريق وكيع عن سفیان الثوري عن أبى اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن على بن أبى طالب قال : لا يأخذ المصدق هزمة ولا ذات عوار ولا تيسا *

(١) في النسخة رقم (١٦) «زكوات» (٢) في النسخة رقم (١٦) «وقد جاء النص»
(٣) الصدع الشق بنصفين ، يقال «صدع الغنم صدعين» يفتح الصاد واسكان الدال أى فرقين ، ويقال «صدعتين» بكسر الصاد أى فرقتين (٤) في النسخة رقم (١٦) «في الأوسط» *

ومن طريق البخاري عن شبيب بن أبي حمزة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله (١) ابن عتبة بن مسعود أن أباه مرة قال قال أبو بكر الصديق : والله لو تمنوني عناقا كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم عليها *

ومن طريق عبد الرزاق : أخبرني (٢) بشر بن عاصم بن سفيان بن عبد الله أن أباه حدثه أن سفيان أباه حدثه أن عمر بن الخطاب قال (٣) له : قل لهم : إني لأأخذ الشاة الأوكولة (٤) ولا أخل الفتم ولا الربى (٥) ولا الماخض (٦) ، ولكنني أخذ العناق (٧) والجذعة والثنية ، وذلك عدل بين غداة (٨) المال وخياره *

ومن طريق الأوزاعي عن سالم بن عبد الله المحاربي (٩) : أن عمر بن الخطاب مصدقا وأمره أن يأخذ الجذعة والثنية *

(١) في النسخة رقم (١٦) «عبيد الله بن عبد الله بن عبد الله» الخ وهو خطأ (٢) هكذا في الأصلين ، وفي الاستناد خطأ وسقط قطعاً فان بشر بن عاصم مات سنة ١٢٤ وعبد الرزاق ولد سنة ١٢٦ فليس معقولاً أن يحدث عنه مباشرة بقوله «أخبرني» والظاهر أنه سقط منه ابن جريج أو سفيان بن عيينة - وأنا أرجح سفيان - فقد روى الشافعي نحوه قريباً منه في الأم (ج ٢ ص ١٣) عن ابن عيينة عن بشر بن عاصم ، وعبد الرزاق من الراويين عن سفيان (٣) في النسخة رقم (١٦) «بشر بن عاصم بن سفيان بن عبد الله أن أباه حدثه» أن عمر بن الخطاب قال له «الخ وهو خطأ، والصواب أثبت» أن سفيان أباه حدثه «لأن المصدق الذي يمشه عمر هو سفيان بن عبد الله الثقفي وليس ابنه ، بل ابنه عاصم من الرواة عنه (٤) الأوكولة - بفتح الهمزة - قال مالك : «هي شاة اللحم التي تسمن لتؤكل» عن الموطأ (ص ١١٤) (٥) بضم الراء وتشديد الباء المفتوحة ، بوزن فعل ، وجمعه «رباب» بضم الراء ، وهونادر ، والربى قال مالك : «التي قد وضعت فيهى تربى ولدها» (٦) هي الحامل التي أخذها الخاض لتضع ، والخاض المطلق عند الولادة . (٧) بفتح العين المهملة ، وهي الأثمن من أولاد المزمى إذا كان لها نحو سنة ، والجمع أعنق وعنق - بضمين - وعنوق - بضم العين ، وهو جمع نادر (٨) بالتيين والذال المجتمعتين ، وهي السخال الصغار ، واحده «غذى» بفتح الغين وكسر الذال ونشد يداليها ، كفصيل وفصال وكريم وكرام . (٩) لم أجد له ترجمة ولا ذكر في شيء من الكتب ويبدو أن يروى الأوزاعي مباشرة ممن أدرك عمر بن الخطاب ، فان الأوزاعي ولد سنة ٨٨ أو نحو ذلك *

٦٧٢ مسألة - وما صغر عن أن يسمى شاة لكن يسمى خروفا أو جديا أو سخله لم يجوز أن يؤخذ في الصدقة الواجبة، ولأن يمد فيها تؤخذ منه الصدقة، إلا أن يتم سنة، فإذا أتىها عنه، وأخذت الزكاة منه *

قال أبو محمد: هذا مكان اختلف الناس فيه *

فقال أبو حنيفة: تضم الفوائد كلها من الذهب والفضة والمواشي إلى ما عند صاحب المال قتر كي مع ما كان عنده، ولو لم يقدها إلا قبل تمام الحول بساعة، هذا إذا كان الذي عنده يجب في مقدار ما منه الزكاة، وإلا فلا، وإنما راعى في ذلك أن يكون عنده نصاب في أول الحول وآخره، ولا يبالي أقص في داخل الحول عن النصاب أم لا؟ قال: فان ماتت التي كانت عنده كلها وبقي من عدد الخرفان أكثر من أربعين فلا زكاة فيها، وكذلك لوملك ثلاثين عبدا فصاعداً، أو خمساً من الفصائل فصاعداً، عما كاملا دون أن يكون فيها مسنة واحدة فما فوقها -: فلا زكاة عليه فيها *

وقال مالك: لا تضم فوائد الذهب والفضة إلى ما عند المسلم منها، بل يركب كل مال بحوله، حاشا ربح المال وفوائد المواشي كلها، فانها تضم إلى ما عنده ويترك الجميع بحول ما كان عنده، ولو لم يقدها إلا قبل الحول بساعة، إلا أنه فرق بين فائدة الذهب والفضة والماشية من غير الولادة، فلم ير أن يضم إلى ما عند المرء من ذلك كله إلا إذا كان الذي عنده منها مقدارا يجب في مثله الزكاة وإلا فلا، ورأى أن تضم ولادة الماشية خاصة إلى ما عنده منها، سواء كان الذي عنده منها يجب في مقداره الزكاة أو لا يجب في مقداره الزكاة *

وقال الشافعي: لا تضم فائدة أصلا إلى ما عنده، إلا أولاد الماشية فقط، فانها تعد مع أمهاتها، ولو لم يتم العدد المأخوذ منه الزكاة بها (١) إلا قبل الحول بساعة، هذا إذا كانت الأمهات نصابا يجب فيه الزكاة وإلا فلا، فان قصت في بعض الحول عن النصاب فلا زكاة فيها *

قال أبو محمد: أما تناقض مالك والشافعي وتقسيمهما فلا خفاء به، لأنهما قسما تقسيما لا يبرهان على صحته *

وأما أبو حنيفة فله هنا أيضا تناقض أشنع (٢) من تناقض مالك والشافعي، وهو

(١) في النسخة رقم (١٦) «الزكاة إلا بها» وزيادة حرف «الا» خطأ (٢) في النسخة

رقم (١٦) «أشنع» *

انه رأى ان يراعى اول الحول وآخره دون وسطه ، ورأى ان تمد اولاد الماشية مع أمهاتها ولو لم تضمنها الا قبل مجيء الساعى بساعة ، فمهما فى اربعين خروفا صغاراً ومهما شاة واحدة مسنة ان فيها الزكاة ، وهى تلك المسنة فقط ، فان لم يكن معها مسنة فلا زكاة فيها ، فان كانت (١) مئة مائة خروف وعشرون خروفاً صغاراً كلها ومهما مسنة واحدة ، قال : ان كان فيها مستان فصدقتها تانك المستان مما ، وان كان ليس بمهما الامسنة واحدة فليس فيها الا تلك المسنة وحدها فقط ، فان لم يكن معها مسنة فليس فيها شيء أصلاً ، وهكذا قال فى المجاجيل والفصلان أيضاً ، ولو ملكها سنة فأكثر !! * قال ابو محمد : وهذه شربة ايلس !! لا شربة الله تعالى ورسوله محمد ﷺ ، نعى قوله : ان كان مع المائة خروف والمشرين خروفاً مستان زائدتان أخذتان عن زكاة الخرفان كلها فان لم يكن معها إلا مسنة واحدة أخذت وحدها عن زكاة الخرفان ولا مزيد . وما جاء بهذا قط قرآن ولا سنة صحيحة ولا رواية سقيمة ، ولا قول أحد من الصحابة ولا من التابعين ، ولا أحد نعلمه قبل أى حنيفة ، ولا قياس ولا رأى سديد *
وقدرى عنه أنه قال مرة فى اربعين خروفاً : يؤخذ عن زكاتها شاة مسنة ، وبه يأخذ زفر ، ثم رجع الى ان قال : بل يؤخذ عن زكاتها خروف منها ، وبه يأخذ ابو يوسف ، ثم رجع الى ان قال : لا زكاة فيها ، وبه يأخذ الحسن بن زياد *
وقال مالك كقول زفر ، وقال الأوزاعي والشافعى كقول ابى يوسف ، وقال الشعبي وسفيان الثوري وابو سليمان كقول الحسن بن زياد *

قال ابو محمد : احتج من رأى ان تمد الخرفان مع أمهاتها بما رويناه من طريق عبد الرزاق (٢) عن بشر بن عاصم بن سفيان بن عبد الله الثقفى عن ابيه عن جده : انه كان مصدقاً فى خلائف (٣) الطائف ، فشكا اليه أهل الماشية تصديق الغداء ، وقالوا : ان

(١) كذا فى الأصلين « كانت » وهو صحيح (٢) فى هذا الاستناد ما نقلناه فى المسألة السابقة من ان عبد الرزاق لم يدرك بشر بن عاصم ، وأظن ان نسخة مصنف عبد الرزاق التى كانت بين يدي ابن حزم سقط منها شيخ عبد الرزاق (٣) جمع خلاف ، واصله استعمال يبنى ، وهى الكور ، قال ياقوت (ج ١ ص ٣٧) : « وهذا بالمائة والالف ، اذا انتقل الجاني الى هذه النواحي سمي الكورة بما الفه من لنة قومه ، وفى الحقيقة انما هى لنة اهل اليمن خاصة »

كنت معتداً بالبقاء فخدمته صدقته ، قال عمر : فقل لهم (١) : إنا نعتد بالبقاء كلها (٢)
حتى السخلة يروح بها الراعى على يده ، وقل لهم : إني لا أخذ الشاة إلا كولة ولا غل
الغنم ولا الربى ولا الماخض ، ولكنى أخذ العناق والجذعة والثنية ، وذلك عدل بين
غذاء المال وخياره (٣) *

ورويتنا هذا أيضاً من طريق مالك عن ثور بن زيد عن ابن عبد الله بن سفيان (٤)
ومن طريق أيوب عن عكرمة بن خالد عن سفيان . ما نعلم لهم حجة غير هذا *
قال أبو محمد : وهذا لا حجة لهم فيه لوجوه *

أولها انه ليس من قول رسول الله ﷺ ، ولا حجة في قول أحد دونه *
والثاني أنه قد خالف عمر رضى الله عنه في هذا غيره من أصحاب رسول الله ﷺ (٥)
كما حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري عن عبد الرزاق عن مالك
عن محمد بن عقبة عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق : ان ابا بكر الصديق كان
لا يأخذ من مال زكاة حتى يحول عليه الحول *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن وضاح
ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع عن سفيان الثوري عن حارثة بن ابى الرجال عن عمرة
بنت عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين قالت : لا يزكى حتى يحول عليه الحول . نعى المال المستفاد *
وبه الى سفيان عن ابى اسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن ابى طالب قال :
من استفاد مالا فلا زكاة فيه حتى يحول عليه الحول *

وبه الى سفيان عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر قال : من استفاد مالا فلا
زكاة فيه (٦) حتى يحول عليه الحول *

فهذا عموم من أبى بكر وعائشة وعلي وابن عمر رضى الله عنهم ، لم يخصوا فائدة ماشية
بولاية من سائر ما استفاد ، وليس لأحد أن يقول : إنهم لم يريدوا بذلك أولاد الماشية
إلا كان كاذبا عليهم ، وقائلا بالباطل الذى لم يقولوه قط *

وأيضاً فان الذين حكى عنهم سفيان بن عبد الله أنهم أنكروا أن يمد عليهم أولاد

(١) فى الأصلين «فقل لهم» وهو خطأ واضح مما مضى ومما سيجى . (٢) فى النسخة رقم (١٤)
«كله» . (٣) رواه الشافعى بنحوه فى الأم (ج ٢ ص ١٣) عن سفيان بن عيينة عن بشر بن
عاصم (٤) هو فى الموطأ (ص ١١٣) (٥) فى النسخة رقم (١٤) «غيره من الصحابة رضى الله
عنهم» (٦) فى النسخة رقم (١٦) «فلا زكاة عليه» .

الماشية مع أمهاتها - : قد كان فيهم بلاشك جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ ، لأن سفيان ذكر أن ذلك كان أيام عمر رضى الله عنه ، وعمر رضى الله عنه ولى الأمر بعد موت النبي ﷺ بستين ونصف ، وبقى عشرين سنة ، ومات بعد موت رسول الله ﷺ ثلاث عشرة سنة ، وكانوا بالطائف ، وأهل الطائف أسلموا قبل موت رسول الله ﷺ بنحو عام ونصف ورأوه عليه السلام . فقد صح اخلاف في هذا من الصحابة رضى الله عنهم بلاشك ، وإذا كان ذلك فليس قول بعضهم أولى من قول بعض ، والواجب في ذلك ما فرضه الله تعالى إذ يقول (فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) * والثالث أنه لم ير وهذا عن عمر من طريق متصلة إلا من طريقين : إحداهما من طريق بشر بن عاصم بن سفيان عن أبيه ، وكلاهما غير معروف (١) ، أو من طريق ابن لبيد الله ابن سفيان لم يسم . والثانية من طريق عكرمة بن خالد ، وهو ضعيف (٢) *

والرابع أن الحنفيين والشافعيين خالفوا قول عمر في هذه المسألة نفسها ، فقالوا : لا يعتد بما ولدت الماشية إلا أن تكون الأمهات - دون الأولاد - عددا يجب فيه الزكاة ، وإلا فلا تعد عليهم الأولاد ، وليس هذا في حديث عمر * والخامس أنهم لا يلتفتون (٣) ما قد صح عن عمر رضى الله عنه بأصح من هذا الإسناد ، أشياء لا يعرف فيها مخالف من الصحابة رضى الله عنهم ، إذا خالف رأى مالك وأبي حنيفة والشافعي ، كترك الحنفيين والشافعيين قول عمر : الماء لا ينجسه شيء ، وترك الحنفيين والمالكيين والشافعيين أخذ عمر الزكاة من الرقيق لغير التجارة ، وصفاً أخذ الزكاة من الخيل ، وترك الحنفيين إيجاب عمر الزكاة في مال اليتيم ، ولا يصح خلافه عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم ، وترك الحنفيين والمالكيين أمر عمر الخمار بأن يترك لأصحاب النخل ما يأكونه لا يخرسه عليهم ، وغير هذا كثير جداً ، فقد وضع ان احتجاجهم

(١) أما بشر بن عاصم فإنه معروف وثقه ابن معين والنسائي وغيرهما ، وأما أبوه عاصم فإنه لم أجده ترجمته في شيء من الكتب وإنما ذكر في ترجمة أبيه سفيان بن ر ووا عنه (٢) عكرمة هذا - هو ابن خالد بن العاص ابن هشام الثقة الثبت - وفي الرواة آخر قريه اسمه عكرمة بن خالد بن سلمة بن العاص بن هشام ، وهو ضعيف منكر الحديث ، ولكنه ليس الراوى لهذا الحديث ، وقد نص ابن حجر في التلخيص (ص ١٧٤ و ١٧٥) والتحذير (ج ٧ ص ٢٦٠) على ان ابن حزم أخطأ في هذا واشتباه عليه الأمر (٣) يستعمل المؤلف «الثبت» متعبداً بنفسه هنا وفي الأحكام *

بمعمر إنما هو حيث وافق شهوراتهم ! لا حيث صح عن عمر من قول او عمل ! وهذا عظيم في الدين جدا *

قال أبو محمد : المرجوع اليه عند التنازع هو القرآن ، وسنة رسول الله ﷺ ، فنظرنا في ذلك فوجدنا رسول الله ﷺ إنما أوجب الزكاة في أربعين سنة فصادعا كما وصفنا ، وأوجب فيها شاة أو شاتين أو في كل مائة شاة شاة ، واسقطها عما عدا ذلك ، ووجدنا الخرفان والجديان لا يقع عليها اسم شاة ولا اسم شاة في اللغة التي أوجب الله تعالى علينا بهاديته على لسان رسول الله ﷺ . فخرجت الخرفان والجديان عن أن تجب فيها زكاة (١) * وأيضاً فقد اجتمعوا على أن لا يؤخذ خروف ولا جدي في الواجب في الزكاة عن الشاة (٢) فأقروا بأنه لا يسمى شاة ولا له حكم الشاة ، فن الحمال أن يؤخذ منها زكاة ، فلا يجوز هي في الزكاة بغير نص في ذلك *

وابضا فإن زكاة ماشية لم يحل عليها حول لمبات به قرآن ، ولا سنة ، ولا اجماع * وأما من ملك خرفانا أو عجولا أو فصلانا سنة كاملة فالزكاة فيها واجبة عند تمام العام ، لأن كل ذلك يسمى غنما وبقرا وإبل *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا هناد بن السرى عن هشام بن عمار عن هلال بن خباب عن ميسرة بن ميسرة عن أبي صالح عن سويد بن غفلة قال : «أنا ما مصدق رسول الله ﷺ فجلست إليه ، فسمته يقول : أن في عهدي أن لا تأخذ من راضع لبن (٣)» * قال أبو محمد : لو أراد أن لا يؤخذ هو في الزكاة لقال : « أن لا تأخذ راضع لبن » لكن لما منع من أخذ الزكاة من راضع لبن - وراضع لبن اسم للجنس - صح بذلك

(١) الخروف ولد الحبل ، وقيل : هو دون الجذع من الضأن خاصة ، واشتقاقه أنه يخرف - بضم الراء - من هبنا وهبنا أي يرتع . قاله في اللسان (٢) في النسخة رقم (١٤) «عن الشاة» (٣) في النسخة رقم (١٤) «أن لا تأخذ راضع لبن» بمخف «من» وهو خطأ ، كما يظهر واضحا من شرح المؤلف للحديث ويانه ، ووقع في النسائي كذلك بمخفها (ج) ٥ من ٣٠٩ و ٣٠٩ وهو خطأ أيضا من الناسخين ، فان السيوطي قال في شرحه عليه متأ ولا الحديث «ومن زائدة» فهي اذن ثابتة في نسخته وان سقطت من نسخة السدي . ويؤيدان باتانها انها ثابتة فيه في رواية أبي داود (ج ٢ ص ١٤) والشوكاني (ج ٤ ص ١٩٣) والدارقطني (ص ٢٠٤) بل لفظه «أن لا تأخذ من راضع شيئا» وهو تركب لا يمتثل فيه حذفها ، ثم ان الحديث في اللسان والنهاية باتانها أيضا وحاول صاحب النهاية تأويله بجاو يلات

أن لاتمد الراضع (١) فيها تؤخذ منه الزكاة *

وما نعلم احدا عاب هلال بن خباب ، الا ان يحيى بن سميد القطان قال : لقيته وقد تغير ، وهذا ليس جرحه ، لان هشبا أسن من يحيى بنحو عشرين سنة ، فكان لقاء هشيم لهلال قبل تنيره بلا شك (٢) *

وأما سويد فأدرك النبي ﷺ ، وأتى الى المدينة بعد وفاته عليه السلام بنحو خمس ليال ، وأقضى ايام عمر رضى الله عنه *

قال أبو محمد : وأما الشافعى ، وابو يوسف فطردا قولهما ، إذ أوجبا أخذخروف صغير فى الزكاة عن اربعين خر وفاصاعدا ، ولدت قبل الحول أو ماتت أمهاتها * وأخذ مثل هذا فى الزكاة عجب جدا ! *

وأما اذا أتمت سنة فاسم شاة يقع عليها ، فهى معدودة وما خوزة . والله تعالى التوفيق * وحصلوا كلهم على ان ادعوا أنهم قلدوا عمر رضى الله عنه ، وهم قد خالفوه فى هذه المسألة نفسها ، فلم ير أبو حنيفة والشافعى أن تمد الأولاد مع الأمهات إلا اذا كانت الأمهات نسابا ، ولم يقل عمر كذلك *

وحصل مالك على قياس فاسد متناقض ، لأنه قاس فائدة الماشية خاصة - دون سائر الفوائد - على ما فى حديث عمر من عدا ولادها معها ، ثم نقض قياسه فرأى أن لاتضم فائدة الماشية بهيمة ، وأميراث ، أو شراء الى ما عنده منها إلا ان كان ما عنده نسابا نجب فى مثله الزكاة والإفلا . ورأى أن تضم أولادها اليها وإن لم تكن الأمهات نسابا نجب فيه الزكاة * وهذه تقاسم لا يعرف أحد قال بها قبلهم ، ولا هم اتبعوا عمر ، ولا طردوا القياس ، ولا اتبعوا نص السنة فى ذلك *

ثم الجزء الخامس من كتاب المحلى للإمام العلامة ابى محمد على المشهور باب حزم والله الحمد ويتلوه ان شاء الله تعالى الجزء السادس مفتحا (يزكاة البقر) فقال الله التوفيق لانعامه انه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير ﴿

منها ان من زائدة . وهذا قطعة من حديث وسأئى باقية فى المسألة ٦٧٤ (١) فى النسخة رقم (١٦) «الراضع» (٢) خباب : يفتح الخاء المعجمة وتشديد الباء الواحدة وآخره موحدة ايضا . وهلال هذا ثقة ، ولم يثبت ما قاله القطان ، فقد قال ابراهيم بن الجنيدي : «سألت ابن معين عن هلال بن خباب وقلت : ان يحيى القطان يزعم انه تغير قبل ان يموت واختلط ؟ فقال يحيى : لا ، ما اختلط ولا تغير ، قلت ليحيى : ثقة هو ؟ قال : ثقة مأمون» *

فهرست

﴿ الجزء الخامس من الحلى لابن حزم ﴾

صفحة	صفحة
٣٠	٢
٣١	١٠
٣٣	٢٠
٣٣	٢٢
٣٨	٢٢
٣٨	٣٠

مقيم ثم نوي فيها السفر أو ابتدأها وهو مسافر ثم نوي فيها أن يقيم أتم في كلا الحالين ويرهان ذلك
 المسألة ١٧ من ذكر وهو في سفر صلاة نسيها أو نام عنها في أقامته صلاها ركعتين ولا بدوان ذكر في الحضر صلاة نسيها في سفر صلاها أربعا ولا بد دليل ذلك ويان مذاهب الفقهاء في ذلك وحججهم
 المسألة ١٨ من صلى مسافر بصلاة امام مقيم قصر ولا بدوان صلى مقيم بصلاة مسافر أتم ولا بد ويرهان ذلك
 ﴿ صلاة الخوف ﴾

المسألة ١٩ من حصره خوف من عدو ظالم كافر أو باغ من المسلمين أو من سيل أو نار أو سبع أو غير ذلك وهم ثلاثة فصاعدا فأمرهم غير بين أربعة عشر وجهاً وهالك بعض الوجوه منها
 مذاهب علماء الصحابة في صلاة الخوف
 أقوال الرويت في صلاة الخوف عن

السنة ١٣ من خرج عن بيوت مدينته أو قريته أو موضع سكناه فثنى ميلانصاعداً صلى ركعتين ولا بد إذا بلغ الميل، ودليل ذلك ويان مذاهب علماء الأمصار في ذلك وحججهم وقد أطل المصنف البحث في ذلك بما لا يجده في غير هذا الكتاب فليكن به فانها تفصّل جداً الكتب التي كانت متداولة عند صبيان المحدثين في زمن ابن حزم أصبحت اليوم نادرة أو مفقودة بالمرّة
 تعريف الميل
 المسألة ١٤ حكم السافر لافرق بين سفر بر أو بحر أو نهر
 المسألة ١٥ إذا أقام السافر لحج أو عمرة أو جاهد في مكان واحد عشرين يوماً قصر، أو أكثر من عشرين أتم ودليل ذلك ويان مذاهب العلماء في ذلك وأدلتهم ويان الراجح من المرجوح وتحقيق المقام
 المسألة ١٦ من ابتدأ صلاة وهو

صفحة	مصحفة
٤١	المعلماء ولم تصح عن رسول الله ﷺ السؤال ٥٢٠ لا يجوز ان يصلي صلاة الغرف بطائفتين من خاف من طالب له بحق
٤٢	﴿صلاة الجمعة﴾
٤٢	السؤال ٥٢١ الجمعة هي ظهر يوم الجمعة ولا يجوز ان تصل الا بعد الزوال، وآخر وقتها آخر وقت الغاير في سائر الايام ودليل ذلك و بيان مذاهب علماء السلف في ذلك وحججهم وما هو الحق في ذلك
٤٥	السؤال ٥٢٢ الجمعة اذا صلاها اثنان فصاعدا ركعتان يجهز فيها بالقراءة ومن صلاها وحده صلاها اربع ركعات يسر فيها لانها كالظهر و برهان ذلك وذكر مذاهب الفقهاء في ذلك وادلتهم وتفتت ذلك
٤٩	السؤال ٥٢٣ سواء المسافر والمبدي والحر والمقيم في وجوب الجمعة والمسجونون والمحتفون ودليل ذلك وبيان مذاهب العلماء في ذلك و برهانهم وراجع ذلك وقد اطنب المصنف في هذا المقام بما تيسر به عيون الناظرين
٥٤	السؤال ٥٢٤ ليس للسابع عيد من حضور الجمعة و برهان ذلك
٥٥	السؤال ٥٢٥ لا الجمعة على معذور بمرض او خوف او غير ذلك ولا على النساء ودليل ذلك
٥٥	السؤال ٥٢٦ يلزم الحجيء الى الجمعة من كان منها بحيث اذا زالت الشمس دخل الطريق و يدرك منها ولو السلام و برهان ذلك المعذرة في التخلف عن الجمعة كالعذر في التخلف عن سائر صلوات القرض ومذاهب في العلماء ذلك
٥٧	السؤال ٥٢٧ يتدنى الامام بعد الاذان وتعالى بالخطبة فيخطب واقفا خطبتين يجلس بينهما جلسة ودليل ذلك وذكر مذاهب الفقهاء في ذلك وحججهم
٦٠	السؤال ٥٢٨ لا يجوز اطالة الخطبة ومشروعية التزول من المنبر للسجدة اذا قرأ سورة آية فيها سجدة و برهان ذلك
٦١	السؤال ٥٢٩ فرض على كل من حضر الجمعة ان لا يتكلم مدة خطبة الامام بشيء البتة الا اشياء ودليل ذلك وبيان من وافق ذلك ومن خالف وتحقيق الحق من ذلك و برهانين ساطعة وادلة واضحة
٦٧	السؤال ٥٣٠ الاحتباء جائز يوم الجمعة والامام يخطب وكذلك شرب الماء واعطاء الصدقة ومناولة المراء اخاء حاجته و برهان ذلك
٦٨	السؤال ٥٣١ من دخل المسجد يوم الجمعة والامام يخطب فيصلي ركعتين قبل ان يجلس ودليل ذلك و بيان مذاهب علماء الامصار في ذلك

صفحة	صفحة
والبيوت والدكاكين المتصلة بالسوق وعلى ظهر المسجد وبرهان ذلك وبيان مذاهب الأئمة في ذلك	وذكر حججهم مفصلة وتنبه ما يصح تنقبه
المسألة ٥٣٨ من زوم يوم الجمعة أو غيره فإن قدر على السجود كيف أمكنه ولو إيماء وعلى الركوع كذلك أجزاءه ودليل ذلك	مسألة ٥٣٩ الكلام مباح لكل أحد مادام المؤذن يؤذن يوم الجمعة ما لم يبدأ الخطيب بالخطبة والكلام جائز بعد الخطبة إلى أن يكبر الإمام والكلام جائز في جلسة الإمام بين الخطيبين ومذاهب علماء السلف في ذلك ودليل كل وتحقيق المقام
المسألة ٥٣٩ إن جاء اثنين فصاعدا وقد فاتت الجمعة صلواهما جمعة	المسألة ٥٣٣ من رجع والإمام يخطب واحتاج إلى الخروج فليخرج وكذلك من عرض له ما يدعو إلى الخروج وبرهان ذلك
المسألة ٥٤٠ من كان بالمصر فراح إلى الجمعة من أول النهار فحسن ودليل ذلك	المسألة ٥٣٤ من ذكر في الخطبة صلاة فرض نسيها أو نام عنها فليقيم وليصلها سواء كان قتها أو غير قتها ودليل ذلك
المسألة ٥٤١ الصلاة في المقصورة جائزة والائتمار على المانع وبرهان ذلك	المسألة ٥٣٥ من لم يدرك مع الإمام من صلاة الجمعة إلا ركعة واحدة أو الجلوس فقط فليدخل معه وليقبض إذا أدرك ركعة ركعة أخرى وإن لم يدرك إلا الجلوس صلى ركعتين فقط وبيان مذاهب العلماء في ذلك وحججهم
المسألة ٥٤٢ لا يجل البيع من أثر استواء الشمس ومن أول أخذها في الزوال والميل إلى أن تقضى صلاة الجمعة ويفسخ البيع إن وقع في الوقت ومذاهب العلماء في ذلك وحججهم وبيان الراجح منها	المسألة ٥٣٦ النفل واجب يوم الجمعة لليوم لا للصلاة وكذلك الطيب والسواك ودليل ذلك
﴿صلاة العيدين﴾	المسألة ٥٣٧ إن ضاق المسجد أو امتلأت الرحاب واتصلت الصفوف صليت الجمعة وغيرها في الدور
المسألة ٥٤٣ تعريف العيدين وبيان وقتها وحكم فعلها وسرد أقوال علماء المذاهب في ذلك وتقصيل حججهم وتحقيق المقام بما لا يجده في غير هذا الكتاب	
المسألة ٥٤٤ يصليهما البدن والحر، والحاضر والسافر والمنفرد والمرأة والنساء وفي كل قرية صغرت أم كبرت	

صفحة	محتوى	صفحة	محتوى
٨٧	الان المنفرد لا يخطب و يرهان ذلك السالة ٥٤٥ يخرج الى المصلى النساء حتى الابكار والحيض وينزلن الحيض المصلى و يأمرهن الخطيب بالصدقة بعد الوعظة ودليل ذلك	٩٧	في أيام العيدين حسن في المسجد وغيره و يرهان ذلك ﴿ صلاة الاستسقاء ﴾
٨٨	السالة ٥٤٦ يستحب السير الى الميد على طريق الرجوع على آخر ودليل ذلك	٩٣	السالة ٥٥٤ ان قحط الناس او اشتد المطر حتى يؤذى فليدع المسلمون في ادبار صلواتهم وسجودهم وعلى كل حال ويدعو الامام في خطبة الجمعة و يرهان ذلك مفصلا
٨٩	السالة ٥٤٧ اذا اجتمع عيد في يوم جمعة صلى للبيد ثم للجمعة ولا يدولا يصح أثر بخلاف ذلك و يرهان ذلك	٩٥	﴿ صلاة الكسوف ﴾
٨٩	السالة ٥٤٨ التكبير ليلة عيد الفطر فرض وهو في ليلة عيد الأضحي حسن ودليل ذلك	٩٥	السالة ٥٥٥ صلاة الكسوف على وجوه و بيانها مفصلة وذكر الأدلة على أنواعها وسرد مذاهب علماء الأمصار وحججهم و بيان الراجح منها وقد اسهب النصف في هذا المبحث بما لملك لا يجده في غير هذا الكتاب
٨٩	السالة ٥٤٩ يستحب الاكل يوم الفطر قبل التند والى المصلى ولا يحمل الصوم يومئذ و يرهان ذلك	١٠٣	للعلماء في كفيات صلات الكسوف مسلكان و يبانها تفصيلا وتحقيق زمن الكسوف عند علماء الفن
٩٠	السالة ٥٥٠ التنفل قبلهما في المصلى حسن ودليل ذلك	١٠٥	﴿ سجود القرآن ﴾
٩١	السالة ٥٥١ التكبير اثر كل صلاة وفي الأضحي وفي أيام التشريق ويوم عرفة حسن كله و يرهان ذلك	١١٠	السالة ٥٥٦ بيان ان في القرآن أربع عشرة سجدة وذكر مواضعها واختلاف العلماء في ذلك
٩١	السالة ٥٥٢ من لم يخرج يوم الفطر ولا يوم الأضحي لصلاة العيدين خرج لصلاتهما في اليوم الثاني وان لم يخرج غدوة خرج ما لم تزل الشمس لانه قبل خير ودليل ذلك	١١١	﴿ سجود الشكر ﴾
٩٢	السالة ٥٥٣ الفناء واللب والزفن	١١٢	السالة ٥٥٧ سجود الشكر حسن والدليل على ذلك اقوال العلماء فيه
		١١٣	﴿ كتاب الجنائز ﴾

صفحة	صحيفة
يستغرق كل ماترك فكل ماترك للقراء ولا يلزمهم كفته دون سائر من حضر من المسلمين و برهان ذلك	١١٣ صلاة الجنائز وحكم الوقي ١١٣ المسألة ٥٥٨ غسل المسلم الذكر والأثني وتكفينهما فرض، وكذلك الصلاة عليه ودليل ذلك
١٢١ المسألة ٥٦٧ كل ما ذكرنا انه فرض على الكفاية فن قام به سقط عن سائر الناس كغسل الميت وتكفينه ودفنه ولا خلاف في ذلك	١١٤ المسألة ٥٥٩ من لم يغسل ولا كفن حتى دفن وجب اخراجه حتى يغسل ويكفن ولا بدو برهان ذلك
١٢١ المسألة ٥٦٨ صفة النسل ان يغسل جميع جسد الميت ورأسه بما وسدر ثلاث مرات ودليل ذلك	١١٤ المسألة ٦٠ لا يجوز ان يدفن احد ليلا الا عن ضرورة ولا عند طلوع الشمس حتى ترتفع ولا حين استواء الشمس حتى تأخذ في التر والالح ودليل ذلك
١٢٢ المسألة ٥٧٠ لا يحل تكفين الرجل فيما لا يحل لباسه من حرير او مذهب وجائز للمرأة ذلك ودليل ذلك	١١٥ المسألة ٥٦١ الصلاة على موتى المسلمين فرض ودليل ذلك » » المسألة ٥٦٢ المقتول بأيدي الشركيين خاصة في سبيل الله في المركة لا يغسل ولا يكفن بل يدفن بدنه وثيابه ودليل ذلك
١٢٢ المسألة ٥٧٢ يصلى على الميت بامام يقف ويستقبل القبلة والناس وراه صفوف، ويقف من الرجل عند رأسه ومن المرأة عند وسطها ودليل ذلك ويان مذاهب العلماء وحججهم في ذلك	١١٦ المسألة ٥٦٣ اعماق حفير القبر فرض وبرهان ذلك ١١٧ المسألة ٦٤ دفن الكافر الحربى وغيره فرض ودليل ذلك
١٢٤ المسألة ٧٣ يكبر الامام والامومون بتكبير الامام على الجنازة خمس تكبيرات لا اكثر الخ ودليل ذلك مفصلا وسردا قول العلماء في ذلك ويان حججهم وتحقق الحق من ذلك	١١٧ المسألة ٦٥ افضل الكفن للمسلم ثلاثة أثواب يرض للرجل يلف فيه لا يكون فيها قيص ولا حماسة ولاسراويل ولا قطن والمرأة كذلك وثوبان زائدان واقوال العلماء في ذلك ويان حججهم وترجيح ما هو الصواب من ذلك ١٢١ المسألة ٥٦٦ من مات وعليه دين

صفحة	محتوى
١٢٩	المسألة ٥٧٤ إذا كبر الأولى قرأ أم القرآن ولا بد ، وصلى على رسول الله ويدعو للمؤمنين استحساناً ثم يدعو للميت في باقي الصلوات وبرهان ذلك وذكر أقوال العلماء في المسألة مع بيان حججهم
١٣١	المسألة ٥٧٥ بيان أحب الدعاء التي على الجنائز ، ودليل ذلك
١٣٢	المسألة ٥٧٦ نستحب للحد وهو أحب اليائمين القريح ، وترى فيها وبرهان ذلك
١٣٣	المسألة ٥٧٧ لا يحمل ان يني القبر ولا ان يحمص ولا ان يزاد على ترابه شيء ، ويهدم كل ذلك الخ ودليل ذلك
١٣٤	المسألة ٥٧٨ لا يحمل لاحد ان يجلس على قبر فان لم يجد ابن يجلس فليقف حتى يقضى حاجته وبرهان ذلك
١٣٦	المسألة ٥٧٩ لا يحمل لاحد ان يمسي بين القبور بتلحين سبئتين والتفصيل في غيرها ، ودليل ذلك
١٣٨	المسألة ٥٨٠ يصلى على ما وجد من الميت المسلم ولو أنه ظفر أو شعر فافوق ذلك وينسل ويكفن الا ان يكون من شهيد فلا ينسل لكن يلف ويدفن وبرهان ذلك وأقوال العلماء فيه
١٣٩	المسألة ٥٨١ الصلاة جائزة على القبر وان كان قد صلى على المدفون
١٤٢	المسألة ٥٨٢ من تزوج كافرة فحملت منه وهو مسلم وماتت حاملاً دفنت مع أهل دينها على تفصيل أوفى قبور المسلمين وبرهان ذلك
١٤٣	المسألة ٥٨٣ الصغير يسبي مع أبيه أو أحدهما أو دونهما فيموت فانه يدفن مع المسلمين ويصلى عليه ودليل ذلك
١٤٤	المسألة ٥٨٤ أحق الناس بالصلاة على الميت والميتة الأولياء وهم الأب وأبؤه والابن وابناؤه الخ وبرهان ذلك
١٤٤	المسألة ٥٨٥ أحق الناس بانزال المرأة في قبرها من لم يوطأ تلك الليلة وان كان اجنبياً ودليل ذلك
١٤٥	المسألة ٥٨٦ يصلى على الميت الموصى ولو كان غير ولى ولا زوج وبرهان ذلك
» »	المسألة ٥٨٧ تقبيل الميت جائز ودليل ذلك
١٤٦	المسألة ٥٨٨ يسجد الميت جوب ويحمل على بطنه ما يمنع اتفاحه وبرهان ذلك
» »	المسألة ٥٨٩ المبر على الميت واجب واليكاء عليه مباح ما لم يكن نوحاً وممنوع الصياح وخشخاش الوجوه وضربها وضرب الصدور وتنف الشعر وحلقه للميت وكذلك

صحيفة

صفحة

صحيحة

الكلام المكره الذى هو تسخط
لاقدار الله تعالى وشق الثياب ودليل
ذلك واقوال العلماء فى ذلك وسرد
حججهم

١٤٨ المسألة ٥٩٠ اذا مات المحرم ما بين ان
يحرم الى ان تطلع الشمس من يوم
التحران كان حاجا وان يتم طوافه
وسميه ان كان متمرا فالفرض غسله
بماء وسدر فقط ولا يمس بطيب ولا
ينطى وجهه ولا رأسه ولا يكفن الا
فى ثياب احرامه فقط اوفى ثوبين
غير ثياب احرامه ، والمرأة كذلك
الا ان رأسها يغطى ويكشف وجهها
ويرهان ذلك ومذاهب علماء
الامصار فى ذلك وادلتهم

١٥٣ المسألة ٥٩١ نستحب القيام للجنائز
اذا رآها المرء وان كانت جنازة كافر
حتى توضع او تخلفه فان لم يقم فلا
حرج ويرهان ذلك

٥٤ المسألة ٥٩٢ يجب الاسراع بالجنائز
ونستحب ان لا يزول عنها من صلى
عليها حتى تدفن ودليل ذلك
المسألة ٥٩٣ يقف الامام اذا صلى على

الجنائز من الرجل قبالة رأسه ومن
المرأة قبالة وسطها ويرهان ذلك
ومذاهب العلماء فى ذلك وحججهم
٥٦ المسألة ٥٩٤ لا يحل سب الأموات
على القصد بالأذى لا للتخدير من
كفرا وبدعة او عمل فاسد ، ولعن

الكفار مباح ودليل ذلك
المسألة ٥٩٥ يجب تلقين الميت الذى
يموت فى ذمته ولسانه منطلقا وغير
منطلق شهادة الاسلام ويرهان ذلك

٥٧ المسألة ٥٩٦ يستحب تميمض عين
الميت اذا قضى ودليل ذلك

٥٧ المسألة ٥٩٧ يستحب ان يقول
المصاب انا لله وانا اليه راجعون اللهم
أجرني فى مصيبتى وأخلفنى خيرا
منها ويرهان ذلك

٥٨ المسألة ٥٩٨ نستحب الصلاة على
المولود يومه لحياته يموت استبل أولم
يستهل ودليل ذلك وبيان مذاهب
العلماء فى ذلك وسرد ادلتهم

١٦٠ المسألة ٥٩٩ لا نكره اتباع النساء
الجنائز ولا نمنعن من ذلك ويرهانه
المسألة ٦٠٠ نستحب زيارة القبور

وهو فرض ولو مرة ولا بأس بان يزور
المسلم قبر صاحبه الشرك الرجال
والنساء سواء فى ذلك ودليل ذلك
١ المسألة ٦٠١ نستحب ان حضر على

القبور أن يقول السلام عليكم أهل
الديار من المؤمنين والمسلمين الخ
ودليل ذلك

١ المسألة ٦٠٢ نستحب ان يصلى على
الميت مائة من المسلمين فصاعدا
ويرهان ذلك

٢ المسألة ٦٠٣ ادخال الوتر فى
المساجد والصلاة عليهم فيها حسن

صحيفة	صحيفة
١٧٣ المسألة ٦١٣ لا يحمل ان يهرب احد عن الطاعون اذا وقع في بلد هوفيه الخ و يرهان ذلك	كله الخ ودليل ذلك وسرد مذاهب العلماء و بيان حججهم
١٧٣ المسألة ٦١٤ نستحب تأخير الدفن ولو يوما ولية عالم يخفف على الميت التغير ودليل ذلك	١٦٤ المسألة ٦٠٤ لا بأس بان ييسط في القبر تحت الميت ثوب و يرهان ذلك
١٧٣ المسألة ٦١٥ يحمل الميت في قبره على جنبه اليمين ووجهه قبالة القبلة و رأسه ورجلاه الى يمين القبلة و يسارها و يرهان ذلك	» » المسألة ٦٠٥ حكم تشيع الجنائز ان يكون الركب ان خلفها والماتى حيث شاء ودليل ذلك
١٧٣ المسألة ٦١٦ توجيه الميت الى القبلة حسن ودليل ذلك	٦ » » المسألة ٦٠٦ من بلغ درهما ودينارا او لؤلؤة شق بطنه عنها ودليل ذلك
١٧٤ المسألة ٦١٧ جائز ان تنسل المرأة زوجها وأم الولد سيدها وان اقتضت المدة بالولادة ما لم ينكحها و بيان مذاهب الفقهاء في ذلك وادلتهم مفصلة	٦ » » المسألة ٦٠٧ لومات امرأة حامل والولد حي يتحرك قد تجاوز ستة اشهر فانه يشق بطنها طولا و يخرج الولد ودليل ذلك
١٧٦ المسألة ٦١٨ لومات رجل بين نساء لا رجل معهن او ماتت امرأة بين رجال لا نساء معهم غسل النساء الرجل وغسل الرجل المرأة على ثوب كثيف يصب الماء على جميع الجسد دون مباشرة اليه و يرهان ذلك	٧ » » المسألة ٦٠٨ لا يحمل لاحدان يمتنى الموت لضر نزل به و يرهان ذلك
١٧٦ المسألة ٦١٩ لا ترفع اليدان في الصلاة على الجنائز الا في اول تكبيرة فقط ودليل ذلك	٧ » » المسألة ٦٠٩ يحمل النمش كما يشاء الحامل ومذاهب العلماء في ذلك وادلتهم وتحقيق المقام
١٧٧ المسألة ٦٢٠ ان كانت اظفار الميت وافرأ او عاتته اخذ كل ذلك و يرهان ذلك	٩ » » المسألة ٦١٠ يصلى على الميت النائب بامام و جماعة و يرهان ذلك
	٩ » » المسألة ٦١١ يصلى على كل مسلم ير أوافجر مقتول في حدا وفي حراة او في بني ويصلى عليهم الامام وغيره ودليل ذلك و بيان مذاهب الفقهاء في ذلك وحججهم
	١٧٢ المسألة ٦١٢ عيادة مرضى المسلمين فرض ولو مرة على الجار الذى لا يشق عليه عيادته ولا يخص مرضا من مرض ودليل ذلك

صفحة	مصحفة
١٩٢	١٧٧ المسألة ٦٢١ يدخل الميت القبر كيف أمكن ودليل ذلك
١٩٢	١٧٨ المسألة ٦٢٢ لا يجوز التراحم على النعش ودليل ذلك
١٩٢	١٧٩ المسألة ٦٢٣ من فاته بعض التكبيرات عن الجنائزة كبر ساعة يأتي ولا يتنظر تكبير الإمام و برهان ذلك
١٩٢	١٨٠ كتاب الاعتكاف
١٩٢	١٧٩ المسألة ٦٢٤ يجوز اعتكاف يوم دون ليلة وليلة دون يوم وما أحب الرجل أو المرأة دليل ذلك ومذاهب العلماء في ذلك
١٩٣	١٨١ المسألة ٦٢٥ ليس الصوم من شرط الاعتكاف و برهان ذلك وذكر مذاهب الفقهاء في ذلك وسرد حججهم وتحقيق الحق من ذلك وقد أسهب المصنف في هذا البحث بما تسرعين الناظرين فيه
١٩٣	١٨٧ المسألة ٦٢٦ لا يحمل للرجل مباشرة المرأة ولا للمرأة مباشرة الرجل في حال الاعتكاف بشيء من الجسم ودليل ذلك
١٩٣	١٨٧ المسألة ٦٢٧ جائز للعتكف أن يشترط ماشاء من الباطح والخروج له و برهان ذلك
١٩٦	١٨٨ المسألة ٦٢٨ كل فرض على المسلم فان الاعتكاف لا يمتنع منه الخ ودليل ذلك و بيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وسرد حججهم
١٩٢	المسألة ٦٢٩ يعمل المعتكف في المسجد كل ما ليس له من محادثة فيها لا يحرم ومن طلب العلم أى علم كان و برهان ذلك
١٩٢	المسألة ٦٣٠ لا يبطل الاعتكاف شيء الاخر وجهه عن المسجد لغير حاجة فلهذا ذكرنا دليل ذلك
١٩٢	المسألة ٦٣١ من عصى ناسيا وخرج ناسيا او مكرها أو باثرا و جامع ناسيا او مكرها فالاعتكاف تام و برهان ذلك
١٩٣	المسألة ٦٣٢ يؤذن في المئذنة ان كان بايا في المسجد او في محضه ودليل ذلك
١٩٣	المسألة ٦٣٣ الاعتكاف جائز في كل مسجد جمعت فيه الجمعة أو لم تجمع سواء كان سقفا أو مكشوبا الخ وذكر مذاهب السلف في ذلك و بيان ادلتهم مفصلة
١٩٦	المسألة ٦٣٤ اذا حاضت المعتكفة أقامت في المسجد كما هي تذكر الله تعالى وكذلك اذا ولدت و برهان ذلك
١٩٧	المسألة ٦٣٥ من مات وعليه نذر اعتكاف قضاء عنه وليه أو استؤجر من رأس ماله من يقضيه عنه لا يلزم ذلك ودليل ذلك
١٩٨	المسألة ٦٣٦ من نذر اعتكاف يوم أو أيام مساة أو أراد ذلك تطوعا

صفحة

صفحة

فانه بدخول في اعتكافه قبل ان
يتبين له طلوع الفجر ويخرج إذا
غاب جميع قرص الشمس ودليل
ذلك ويان مذاهب الفقهاء في ذلك
وذكر ادلتهم

٢٠١ ﴿كتاب الزكاة﴾

» المسألة ٦٣٧ الزكاة فرض كالصلاة
هذا اجماع متيقن ودليل ذلك
» المسألة ٦٣٨ الزكاة فرض على الرجال
والنساء الاحرار منهم والحرثاثر
والعبيد والاماء والكبار والصغار
والعقلاء والمجانين من المسلمين
ودليل ذلك وذكر مذاهب علماء
الأصناف في ذلك وسرد حججهم
وتحقيق المقام

٢٠٨ المسألة ٦٣٩ لا يجوز اخذ الزكاة
من كافر وبرهان ذلك

٢٠٩ المسألة ٦٤٠ لا تجب الزكاة الا في
ثمانية اصناف من الاموال فقط
وبينها مفصلة

» المسألة ٦٤١ لا زكاة في شيء من الثمار
ولامن الزرع ولا في شيء من
المادن غير ما ذكر ولا في الخيل
ولا في الرقيق ولا في السل ولا في
عروض التجارة لا على مديرو ولا غيره
وبرهان ذلك ويان مذاهب الفقهاء

في ذلك وسرد حججهم مفصلة
وتحقيق الحق بما لا مزيده عليه وقد
اسبب الصنف في هذا البحث
فعليك به

٢٤٠ المسألة ٦٤٢ لا زكاة في عمرو ولا يروا
شعر حتى يبلغ ما يصيبه المرء الواحد
من الصنف الواحد منها خمسة أوسق
ودليل ذلك ومذاهب علماء الاصناف
في ذلك ويان ادلتهم وترجيح الحق
في ذلك

٢٥٠ المسألة ٦٤٣ وكذلك ما أصيب في
الارض المنصورة اذا كان البذر
للفاسد ودليل ذلك

٢٥٠ المسألة ٦٤٤ اذا بلغ الصنف الواحد
من البر أو الثمار أو الشعر خمسة أوسق
فصاعدا فان كان مما يسقى بساقية
من نهر أو عين أو كان ببلاقيه العشر
وان كان يسقى بسانية أو ناعورة أو
دلو فقيه نصف العشر الخ وبرهان
ذلك

٢٥١ المسألة ٦٤٥ لا يضم قمح الى شعير ولا
تمر اليهما ومذاهب العلماء في ذلك
وحجج كل

٢٥٣ المسألة ٦٤٦ اصناف القمح يضم
بعضها الى بعض وكذلك اصناف
الشعير بعضها الى بعض ودليل ذلك

صفحة	صفحة
٢٥٣	المسألة ٦٤٧ من كانت له ارضون شتى في قرية واحدة اوفى قرى شتى في عمل مدينة واحدة اوفى اعمال شتى فانه يضم كل قح اصاب في جميعها بعضها الى بعض الحق وبرهان ذلك
٢٥٤	المسألة ٦٤٨ من لقط السنبيل فاجتمع له من البر خمسة اوسق فصاعدا ومن الشعير كذلك فعليه الزكاة فيها بخلاف من التقط من التمر كذلك ودليل ذلك
٢٥٥	المسألة ٦٤٩ الزكاة واجبه على من اذهى التمر في ملكه وعلى من ملك البر والشعير قبل دراسهما من ميراث اوهبة او ابتاع اوصدقة الحق وبرهان ذلك
٢٥٦	المسألة ٦٥٠ النخل اذا اذهى خرس والزم الزكاة ودليل ذلك
٢٥٧	المسألة ٦٥١ اذا خرس سواء باع الثمرة صاحبها او وهبها او تصدق بها او اطعمها او ابيع فيها كل ذلك لا يسقط الزكاة عنه
٢٥٨	المسألة ٦٥٢ اذا غلط الخمارس او ظلم فزاد او نقص رد الواجب الى الحق وبرهان ذلك
٢٥٩	المسألة ٦٥٣ ان ادعى ان الخمارس ظلمه او اخطأ لم يصدق الا بينة
٢٦٠	المسألة ٦٥٤ لا يجوز زخرس الزرع أصلاً.
٢٦١	المسألة ٦٥٥ فرض على كل من له زرع عند حصاده ان يعطى منه من حضر من المساكين ما طابت به نفسه ودليل ذلك
٢٦٢	المسألة ٦٥٦ من ساق حائط نخل او زارع ارضه بجزء مما يخرج منها فانيما وقع في سهمه خمسة اوسق فصاعداً من غرأو براوشعير فعليه الزكاة وبرهان ذلك
٢٦٣	المسألة ٦٥٧ لا يجوز ان يبدل الذي له الزرع او الثمر ما أعق في حرث او حصاد او جمع او درس الحق فيسقطه من الزكاة وبرهان ذلك
٢٦٤	المسألة ٦٥٨ لا يجوز ان يمد على صاحب الزرع في الزكاة ما كل هو واهله فريكا اوسوقا قل او كثر ولا السبل الذي يسقط فاكه الطير والماشية الحق ودليل ذلك
٢٦٥	المسألة ٦٥٩ لما التمر ففرض على الخمارس ان يترك له ما ياكل هو واهله رطباً على السمعة ودليل ذلك وبيان مذاهب الفقهاء في ذلك
٢٦٦	المسألة ٦٦٠ ان كان زرع نخل يستقى بعض العام بين اوساقية من

صحيفة

نهر او بماء السماء و بعض العام ينضح
اوساينة فز كانه نصف العشر بشرط
ذكر المؤلف و يرهان ذلك

٢٦١ المسألة ٦٦١ من زرع قح او شعيرا
مرتين في العام او اكثر او حلت نخلة
بطنين في السنة فانه لا يضم البر الثاني
الى الاول وكذلك الشعير و دليل
ذلك

٢٦١ المسألة ٦٦٢ ان كان قح بكير او شعير
بكبير او تمر بكير و آخر من جنس كل
واحد منها مؤخر فان ييس المؤخر
او ازهى قبل تمام وقت حصاد البكير
و جداه فهو كله زرع واحد يضم
بعضه الى بعض و يرهان ذلك

٢٦٢ المسألة ٦٦٣ لو حصد قح او شعير ثم
اختلف في اصوله زرع فهو زرع آخر
لا يضم الى الاول

٢٦٢ المسألة ٦٦٤ الزكاة واجبة في ذمة
صاحب المال لا في عين المال و يرهان
ذلك

٢٦٣ المسألة ٦٦٥ كل مال وجبت فيه
زكاة من الأموال التي ذكرنا فسواء
تلف ذلك كله او بعضه فالزكاة كلها
واجبة في ذمة صاحبه كما كانت لو لم
يتلف و دليل ذلك

٢٦٣ المسألة ٦٦٦ كذلك لو اخرج
الزكاة وعزها ليدفعها الى المصدق او

صحيفة

الى اهل الصدقات فصاعت الزكاة
كلها او بعضها فعليه اعادتها كلها
ولا بد ومذهب العلماء في ذلك
وحججهم

٢٦٤ المسألة ٦٦٧ اي برأ على او اي شعير
في زكاته كان ادنى مما اصاب او أعلى
اجزأه ما لم يكن فاسدا و دليل ذلك
٢٦٦ المسألة ٦٦٨ كذلك القول في زكاة
التمر اي تمر يخرج اجزأه ما لم يكن
رديثا و يرهان ذلك

٢٦٧ ﴿زكاة الغنم﴾

٢٦٧ المسألة ٦٦٩ تمر يف الغنم في السنة
التي خاطبنا بها رسول الله ﷺ

٢٦٧ المسألة ٦٧٠ لا زكاة في الغنم حتى
يملك المسلم الواحد منها اربعين رأسا
حولا كاملا متصلا عريا قريا و دليل
ذلك واقوال العلماء في ذلك و ادلتهم

٢٦٨ المسألة ٦٧١ اذا تمت في ملكه عاما
فقيها شاة سواء كانت كلها ضانا او
كلها ماعزا او بعضها اكثرها او اقلها
ومذهب الفقهاء في ذلك وحججهم
وقد بسط القول في ذلك بما لا يحده
في هذا الوضع وبه يتم الجزء
الخامس والحمد لله

٢٨٠ فهرست الجزء الخامس

﴿تمت الفهرست﴾

AL-MUHELLA

BY

AL-IMAM IBN HAZM AL-ANDALUSI

(384 - 456 A. H.)

THE TRADING OFFICE

For PRINTING, DISTRIBUTING & PUBLISHING

Beirut - Lebanon